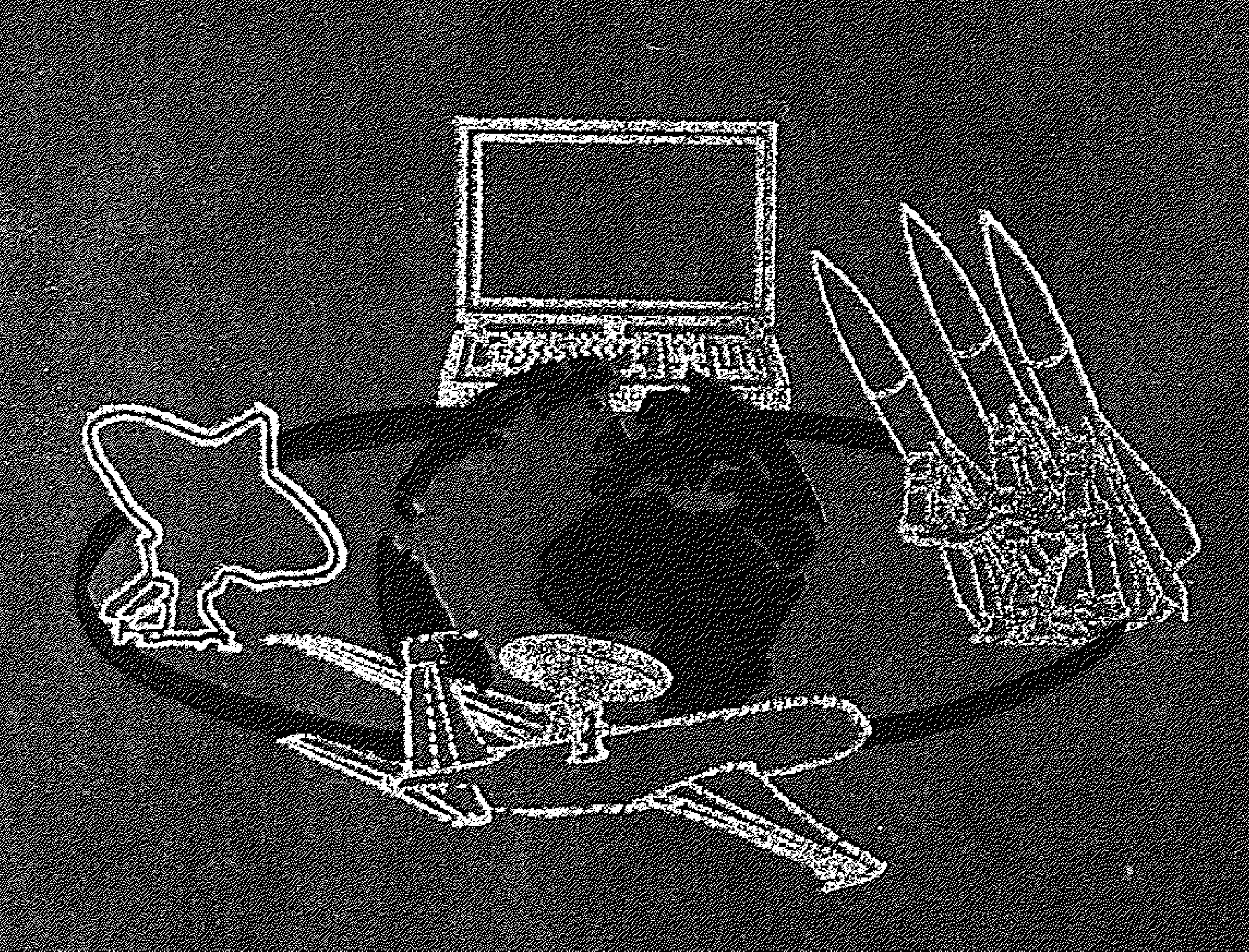
موسوعة
عالم المخابرات
كل شيء عن الجاسوسية والاستخبارات في العالم





موسوعة عالم المخابرات

كلّ شيء عن الجاسوسيّة والاستخبارات في العالم

الإستخبارات الأميركيّة (٢)

أسعَد مفرِّج

ولجَنة من البَاحثين

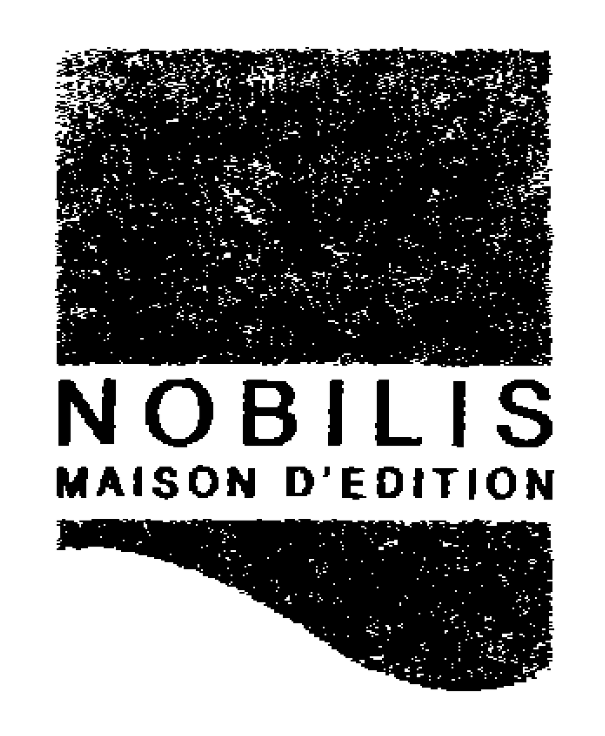
موسُوعَة

عَالَـــم المُخابَرات

كلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبارات في العَالَم

الجزء الثَّامن

الإستخبَارات الأميركيَّة (٢)



إسم المَجموعَة : عَالَـــــم المُخابَرات

كُلُّ شيء عن الجاسوسيَّة والاستخبَارَات في العَالَم

إسم الكِتَاب : الإستخبَارات الأميركيَّة (٢)

الجزء : الثَّامن

المؤلِّف : أسعَد مفرِّج ولجنَة من البَاحثين

قياس الكتَاب : ٢٠ × ٢٨

مَكَان النَّشر : بيروت

دَار النَّشر والتَّوزيع : NOBILIS

تلفاكس : ٩٦١ ـ ١ ـ ٥٨١١٢١

: ٩٦١ ـ ٣ ـ ٥٨١١٢١

الـ CIA في منظومة السلطة الأميركيّة [1]

في تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٦١، بعد مضيّ ١٤ عامًا على تأسيس وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة، أصدر الرئيس الأميركيّ جون كينيدي، بناء على توصيات وزير الدفاع، أمرًا يقضي بتأسيس إدارة استخبارات جديدة تُدعى حرفيًا "وكالة المخابرات الدفاعيّة" التي أصبحت ترجمتها الرائجة هي "وكالة استخبارات وزارة الدفاع". قبل إنشاء هذه الوكالة الأخيرة، كانت هناك إدارات كبيرة للاستخبارات في القوّات المسلّحة الأميركيّة. في البداية إدارتان للاستخبارات في كلّ من وزارة الجيش ووزارة الأسطول البحريّ ووزارة القوى الجويّة. إذن كان على الوكالة الجيدة، وكالة استخبارات وزارة الدفاع، أن تضع حدًّا للازدواجيّة وعدم التنسيق والتنافس المباشر بين إدارات الاستخبارات العسكريّة الثلاث. وألقيت على عاتق الوكالة الجديدة مسؤوليّة الإشراف على الإدارات الثلاث الفرعيّة.

دخلت وكالة استخبارات وزارة الدفاع بنشاط في عمليّة إنتاج المعلومات الاستخباريّة. وقد قال الجنرال لاركين، نائب مدير الوكالة، في كلمته التي ألقاها أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات: "لا بدّ من التأكيد على أنّ وكالة استخبارات

---

١ ـ فيتالي فاشيلفتش بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٨٩) ص١٢ ـ٥٢.

وزارة الدفاع تقوم بجمع معلومات الاستخبارات الخارجيّة ومعالجتها وتحليلها لصالح وزارة الدفاع ودوائر الدولة العليا الأخرى"[1]. وتؤكّد تعليمات الرؤساء الأميركيّين على أنّ هذه الوكالة يجب أن تركّز نشاطها واهتمامها على جمع المعلومات الاستخباريّة ذات الطابع العسكريّ.

في حديثه عن المعلومات العسكريّة الاستخباريّة البحتة، وكذلك المرتبطة بالمسائل العسكريّة، صنّفها "ويليام كولبي"، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة إلى فئتَين:

المعلومات الاستخباريّة الاستراتيجيّة والتكتيكيّة.

أمّا المعلومات الاستخباريّة الاستراتيجيّة فقد كانت ترد، بصورة أساسيّة، من وكالة استخبارات وزارة الدفاع.

أمّا التكتيكيّة فقد كانت تشغل حيّزًا هامًا في تقارير إدارات استخبارات الجيش والقوى المسلّحة والقوى الجويّة.

ضمن منظومة الاستخبارات العسكريّة تنشط إدارة الاستخبارات القوميّة، التي تعتبرها الصحافة الأميركيّة "وكالة سريّة للغاية، تقوم بإطلاق الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة وتوجيهها". وتجهّز هذه الأقمار الصناعيّة بأحدث وسائل الاستطلاع الفوتوغرافيّة، من أجل الحصول على المعلومات المصوّرة والتفصيليّة كما تزوّد بوسائل الاستطلاع اللاسلكيّ.

---

١ - Intelligence Reform Act of 1981, Hearing Before The Select Commitee on Intelligence Of The United States Senate, Ninety Seventh Congress. Firsty Session On Intelligence Reform Act of 1981, (Washington, 1981), P. 31.

قبل إطلاق الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة الأولى عام ١٩٦١، كانت وكالة المخابرات المركزيّة تشرف على الاستخبارات الجويّة الاستراتيجيّة بواسطة الطائرات بصورة أساسيّة. في البداية حاولت الوكالة إبقاء الاستخبارات الجويّة بكاملها تحت سيطرتها. ولكن مع ازدياد تعقيد التقنيّة الفضائيّة انتقل الاستطلاع الجويّ الفوتوغرافيّ إلى أيدي القوّات الجويّة الأميركيّة. هكذا، نشأت تطاحنات وخلافات حادّة بين القوى الجويّة الأميركيّة ووكالة المخابرات المركزيّة.

يرأس إدارة الاستخبارات القوميّة معاون وزير القوى الجويّة، ولكن في الآن نفسه، ثمّة لجنة تنفيذيّة لإدارة الاستخبارات القوميّة برئاسة مدير وكالة المخابرات المركزيّة، الذي يصدّق على مهام الاستطلاع الفضائيّ. ولكن يتّضح من خلال الصحافة الأميركيّة، أنّ إدارة الاستخبارات القوميّة تفضّل عدم تدخّل وكالة المخابرات المركزيّة في عمليّة تنفيذ هذه المهام، رغم إصرار الأخيرة على المشاركة في هذه العمليّة، لأنّه بدون ذلك، حسب رأيها، يصعب تحليل الصور الفوتوغرافيّة التي تلتقطها الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة.

في أوائل الستّينات كان يعمل في المركز القوميّ للتحليل الفوتوغرافيّ التابع لوكالة المخابرات المركزيّة نحو ١,٢٠٠ اختصاصيّ بالتحليل الفوتوغرافيّ. ويرى الباحثون الأميركيّون أنّ هذا المركز قد تعزّز وتطوّر أكثر بكثير من تلك الفترة، من الناحية الكميّة أو النوعيّة على حدّ سواء.

وحسب بعض الدراسات والمنشورات، فإدارة الاستخبارات القوميّة، بممارستها الاستطلاع الفضائيّ الجويّ، وإطلاقها الأقمار الصناعيّة التجسّسيّة الجديدة "القادرة على استخدام وسائط الاتّصال بأشعّة اللايزر

والعدسات"[1]، تبتلع حصّة الأسد من ميزانيّة الاستخبارات العسكريّة، متفوّقة في هذا المجال على وكالة الأمن القوميّ، التي تخصّص لها أموالاً كبيرة من أجل القيام بالعمليّات الاستخباريّة والاستطلاعيّة بالوسائط اللاسلكيّة.

أُسّست وكالة الأمن القوميّ بناء على مذكّرة الرئيس الأميركيّ "هاري ترومان" التي أرسلها في تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٥٢ إلى وزيرَي الخارجيّة والدفاع. وبموجب هذه المذكّرة بدأت هذه الوكالة بجمع المعلومات الاستخباريّة خارج الولايات المتّحدة عن طريق "التقاط الإشارات المغناطيسيّة الكهربائيّة" لأنظمة اتّصالات البلدان الأخرى. وتنشط محطّات التجسّس التابعة لهذه الوكالة في كثير من القواعد العسكريّة، التي يصل عددها الإجماليّ إلى ٤٠٠ قاعدة وحوالي ٢,٦٠٠ ركيزة للبنتاغون خارج حدود الولايات المتّحدة. وقد وسّعت السفن الحديثة والطائرات المزوّدة بأحدث أجهزة التجسّس اللاسلكيّ والراداريّ والتلفزيونيّ وبأشعّة الليزر، من مدى وسائل التجسّس الأرضيّة لوكالة الأمن القوميّ إلى حدّ كبير.

في شرحه للمهام الملقاة على عاتق الوكالة، أعلن مديرها في صيف ١٩٨١، أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات، أنّ هذه المهام تشمل: "تجميع المعلومات الاستخباريّة الخارجيّة عن طريق تفسير الإشارات الكهربائيّة المغناطيسيّة الأرضيّة، وحماية الاتّصالات الإلكترونيّة الأميركيّة من التجسّس. وعن طريق التجسّس الإلكترونيّ تحصل الولايات المتّحدة على معلومات كبيرة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل الأخرى".

---

١ - Richeldon I., *United States Strategic Reconnaissance, Photographic Imaging Satellites,* (Los Angeles,1983), P. 25.

١ - Intelligence Reform Act of 1981, P. 22.

وأوضح مدير الوكالة أيضًا أنَ أهمَ أعمال وكالة الأمن القوميّ هو جمع معلومات الشيفرة وفكّ رموزها، وضمان أمن بثّها.

وتقول مجلّة "يونايتيد ستايشن نيوز إند وورلد ريبورت" الصادرة في واشنطن أنَ وظيفة وكالة الأمن القوميّ "هي التنصّت الإلكترونيّ على أسرار الأمم الأخرى، وحماية رموز الشيفرة التي تبثّها الولايات المتّحدة الأميركيّة"[1].

لقد ازداد في السنوات الأخيرة عدد إدارات الاستخبارات التابعة للوزارات والهيئات المدنيّة. وأقدمها إدارة استخبارات وزارة الخارجيّة الأميركيّة، المعروفة باسم مكتب الاستخبارات والبحوث، ومهمّته الرئيسة، حسب الوثائق الرسميّة، تحليل وتقويم المعلومات التي تحصل عليها السفارات الأميركيّة بالوسائل العلنيّة المشروعة. غير أنَ الوقائع تدلّ على أنّ كثيرًا من الدبلوماسيّين الأميركيّين، عدا العاملين رسميًّا في وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة، قد قُبض عليهم متلبّسين بالجريمة في بلدان عديدة، عندما كانوا يجمعون المعلومات، بطرق تجسّسيّة وغير مشروعة.

في جمع المعلومات الاقتصاديّة وتحليلها ومعالجتها يتعاون مكتب الاستخبارات والبحوث التابع لوزارة الخارجيّة، تعاونًا وثيقًا مع إدارة استخبارات وزارة الماليّة التي تهتمّ بجمع المعطيات وتحليلها حول المشاكل الماليّة والنقديّة للبلدان المختلفة. ويتابع قسم الاستطلاع في وزارة الطاقة تطوّر الطاقة بما فيها النوويّة، كما يتابع صنع البلدان الأخرى للسلاح النوويّ وتجاربه، وتطوّر سلاح اللايزر.

ومن بين أعضاء "الاستخبارات المشتركة"، إدارة مكافحة انتشار المخدّرات. وتملك هذه الإدارة شبكة من العملاء في الخارج، يجمعون المعلومات عن إنتاج

---

١ - U.S.News And Wold Report, June 1, 1981.

المخدّرات وتجارتها وغير ذلك من أشكال انتشارها غير المشروعة. ينشط العاملون في هذه الإدارة، بالتعاون مع خبراء وكالة المخابرات المركزيّة لمكافحة المخدّرات. وتدلّ المعطيات الرسميّة الأميركيّة على تهريب كمّيات كبيرة من المخدّرات سنويًّا إلى الولايات المتّحدة تقدّر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات. بيد أنّ مكافحة تجارة المخدّرات تشكّل ستارًا مناسبًا لـ"الاستخبارات المشتركة"، من أجل القيام بالعمليّات المختلفة، البعيدة كلّ البعد عن محاولات استئصال هذه الكارثة القوميّة الحقيقيّة في أميركا، ألا وهي انتشار المخدّرات بمختلف أنواعها في البلاد، لا سيّما في أوساط الشبيبة.

أمّا مكتب التحقيقات الفدراليّ FBI التابع لوزارة العدل، فيقوم بمهام الشرطة السياسيّة والجنائيّة الداخليّة. وينشط أيضًا في مجال الاستخبارات الخاصّة كجهاز لمكافحة الجاسوسيّة، الأمر الذي يقدّم له تأشيرة الدخول إلى "الاستخبارات المشتركة".

كما يشارك عدد من الوزارات والهيئات والإدارات في النشاط الجاسوسيّ الاستخباريّ الخارجيّ، رغم عدم إعلان ذلك على الرأي العام. على سبيل المثال، في أثناء مناقشة مشروع قانون إصلاح الاستخبارات، في لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات في تمّوز - يوليو ١٩٨١، قال رئيس هذه اللجنة وأحد أعضائها أنّهما "بقيا، عن قصد، خارج المناقشة"، مفضّلين "عدم الكشف المباشر عن بعض أعضاء الأسرة" أي "الاستخبارات المشتركة"...

إنّ السمة المميّزة لجميع العناصر المدنيّة والعسكريّة المذكورة أعلاه لـ"الاستخبارات المشتركة" هي انعدام الصفة المستقلّة لديها. فهي كلّها أجزاء مكمّلة للوزارات. وجهاز الاستخبارات الوحيد، الذي يتمتّع بالاستقلال الإداريّ هو وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA. وعلى عاتق مدير وكالة المخابرات المركزيّة تقع

مسؤوليّات بذل الجهود المشتركة لتعزيز قدرات "الاستخبارات المشتركة" كلّها. فهو يشرف على تحديد مهام جميع أعضاء منظومة إدارات الاستخبارات، والتنسيق في ما بينها، ويحدّد حاجتها إلى الأموال والموارد الماليّة. وإنّ مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة مسؤول أمام الرئيس الأميركيّ ومجلس الأمن القوميّ عن تنفيذ "البرنامج الوطنيّ لعمليّات الاستخبارات الخارجيّة". ويدخل في هذا البرنامج على وجه التحديد، معالجة معلومات الاستخبارات ونشرها، وطرح المهام التحليليّة على إدارات الاستخبارات في الوزارات والهيئات الحكوميّة، على أساس التشاور معها، ومقارنة التحليلات المختلفة ومراعاة وجهات النظر المتباينة.

من أجل تحديد درجة أهميّة المسائل والمهامّ وتبيان أفضليّتها، يشكّل مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة لجانًا ومجموعات وأركانًا تعدّ التعليمات والتوجيهات المحدّدة للاستخبارات المشتركة، وتنسّق نظام الأفضليّة في جمع المعلومات الاستخباريّة.

في حديث أدلى به إلى مجلّة "نيويورك تايمز" نسب "ويليام كيسي" مدير وكالة المخابرات المركزيّة في عهد الرئيس ريغان، لنفسه، فضل تنظيم لقاءات دوريّة، مرّة في الأسبوع، مع كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة وإدارة استخبارات وزارة الدفاع ووكالة الأمن القوميّ، وغيرها من عناصر "الاستخبارات المشتركة". ومثل هذه اللقاءات كانت تجري في السابق، مرّة واحدة في الشهر، حسب تصريح كيسي[١].

---

١ - The New York Times Magazine, 1983, January 16.

تناقش، من فترة لأخرى، مسائل الوظائف القياديّة والتنسيقيّة لمدير وكالة المخابرات المركزيّة ومسائل العلاقات بين أجهزة الاستخبارات المشتركة، مناقشة حادّة خارج إطار الحكومة الأميركيّة وعلى صفحات الجرائد. لكنّ كلّ ما تنصّ عليه قوانين الكونغرس وتوجيهات الرئيس ومجلس الأمن القوميّ، تطبّق عمليًّا بدقّة وانسجام.

يظهر التنافس، بادئ ذي بدء، بين وكالة المخابرات المركزيّة وإدارات الاستخبارات العسكريّة. ويرى بعض رؤساء وكالة المخابرات المركزيّة أنّ نشوء الخصومات والصدامات في بعض الأحيان، يُعتبر نتيجة مباشرة لتدابير مدير وكالة المخابرات المركزيّة، الخاصّة بقيامه بوظيفتَي الإشراف والتنسيق في الاستخبارات المشتركة.

يقول "ت. باورس" الباحث الأميركيّ المختصّ بشؤون الاستخبارات: "لقد منح قانون الأمن القوميّ الصادر عام ١٩٤٧ مدير وكالة المخابرات المركزيّة سلطة على جميع أجهزة الاستخبارات المشتركة، بيد أنّ آلن دالاس لم يحاول أبدًا تنفيذ هذه الصلاحيّات أو استخدامها، وذلك جزئيًّا، من أجل مصلحة دعم السلام البيروقراطيّ مع العسكريّين... والأهمّ من ذلك، أنّه كان غير مكترث بوظائف مدير وكالة المخابرات المركزيّة، وكان اهتمامه منصبًّا على تنظيم العمليّات الاستخباريّة والتجسّسيّة"[١].

إنّ تكتيك دالاس هذا، تقيّد فيه، بصورة حرفيّة، واتّبعه تلميذه ومرشّحه خليفته لهذا المنصب ريتشارد هيلمز الذي شغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزيّة في عهد الرئيسَين جونسون ونيكسون. وكان موقف هيلمز من الاستخبارات المشتركة مناسبًا

---

١ - Power Th., *The Man Who Kept The Secrets,* Richard Helms And The CIA, (New York,1979), P. 83.

للرئيس جونسون، بينما لم يكن نيكسون راضيًا عنه. وعندما أطاح نيكسون بـ "هيلمز" وعيّن مكانه "ج. شيلسنغر"، توصّل هذا الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ مدير وكالة المخابرات المركزيّة تنقصه، مع ذلك، الصلاحيات الدقيقة والمفصّلة و"الحاسمة" من أجل قيادة الاستخبارات المشتركة. واقترح تقديم مشروع قانون بهذا الخصوص إلى الكونغرس، لكنّ البيت الأبيض لم يقبل خطّة شيلسنغر. واكتفى نيكسون بإصدار توجيهات رئاسيّة، واضعًا على عاتق مدير وكالة المخابرات المركزيّة التزامات وواجبات رسميّة تقضي بقيامه بـ"دور قياديّ موسّع" في الاستخبارات المشتركة، بما في ذلك إعداد ميزانيّتها الإجماليّة.

أدّى تعزيز دور المخابرات المركزيّة في النصف الأوّل من سبعينات القرن العشرين إلى إنشاء أركان للاستخبارات المشتركة ضمن إطار وكالة المخابرات المركزيّة، تُدعى أحيانًا باسم مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وظهر منصب جديد في الوكالة هو منصب نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة لشؤون الاستخبارات المشتركة، الذي يرأس، في الوقت نفسه، أركان الاستخبارات المشتركة.

إنّ أغلبيّة العاملين في الأركان من العسكريّين، الأمر الذي يسمح، حسب مقصد قيادة المخابرات المركزيّة، بتقليص النزاعات، وتخفيف حدّتها بين وكالة المخابرات المركزيّة والاستخبارات العسكريّة. صحيح، أنّ بعض النزاعات والخلافات كانت تنشب على أعلى مستوى. على سبيل المثال، في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين رأى الأدميرال "ستانسفيلد تيرنر"، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، أنّه من الأنسب الإشراف بدقّة وعناية أكبر على أنشطة وكالة الأمن القوميّ، التي كان يرأسها "ب. إينمان" وهو ضابط برتبة أدميرال. في هذه "المبارزة" بينهما اضطرّ "تيرنر" إلى التراجع والتنازل.

تُعدّ أركان الاستخبارات المشتركة، بتكليف من مدير وكالة المخابرات المركزيّة، تقريرًا سنويًّا للرئيس الأميركيّ حول أعمال الإدارات ـ الأعضاء في الاستخبارات المشتركة، مع توصيات حول الاعتمادات الماليّة لكلّ إدارة للسنة الماليّة المقبلة.

قبل زمن طويل من تشكيل أركان الاستخبارات المشتركة، ومنذ عام ١٩٥٦، كان هناك مجلس الولايات المتّحدة لشؤون الاستخبارات، يتألّف من رؤساء جميع إدارات الاستخبارات، ويعتبره بعض الباحثين بمثابة هيئة مساعدة لمجلس الأمن القوميّ. ومن المعتقد أنّه، في إطار هذا المجلس، يتمّ العمل الختاميّ لعمليّة الصياغة الطويلة للتقديرات الاستخباريّة القوميّة حول أهمّ المسائل الاستراتيجيّة. وكان مجلس الاستخبارات هذا، الذي يرأسه مدير وكالة المخابرات المركزيّة، يجتمع مرّة في الأسبوع في مقرّ الوكالة.

كان العمل اليوميّ في المجلس يجري من خلال شبكة اللجان الفرعيّة. وكما يقول "راي كلاين"، النائب السابق لمدير وكالة المخابرات المركزيّة "كان المجلس ينقل إلى اللجان الفرعيّة الصواريخ الموجّهة والطاقّة الذريّة والتجسّس الإلكترونيّ، وغيرها من القطاعات المتخصّصة العديدة. وكانت هذه اللجان تعمل بشكل جيّد، فتحدّد المسائل التي تعيّن على أساسها لأجهزة المخابرات المختلفة المهام الخاصّة بجمع المعلومات الاستخباريّة. بيد أنّ المشكلة تكمن في أنّه، يطلب من المجلس إقرار جميع التوصيات، رغم أنّه ليس لديه، في الواقع، أيّ إمكانات لإرغام هذه الإدارة أو تلك على تنفيذ المهمّة الموكلة إليها، التي لم تكن لتعتبر على الدرجة ذاتها من الأهميّة مثل واجباتها الإدارية المحليّة. ولم تكن هناك من وسيلة لتوقف هذه الإدارة أو تلك نشاطها الذي وضعته في قمّة أفضليّاتها، رغم عدم اقتناع الإدارات الأخرى بفائدة هذا النشاط.

والرقابة الواقعيّة الوحيدة، في مثل هذه الأمور، هي الميزانيّة التي لم تكن تخضع لرقابة مدير وكالة المخابرات المركزيّة"[1].

هذا الوضع الذي وصفه "كلاين" كان قائمًا في خمسينات وستّينات القرن العشرين. وقد تبدّل، لا سيّما بخصوص حصول مدير وكالة المخابرات المركزيّة، في عهد الرئيس نيكسون، على صلاحيّات رسميّة في مسائل إعداد الميزانيّة الإجماليّة لجهاز الجاسوسيّة والاستخبارات بكامله في الولايات المتّحدة.

إذا ما حكمنا على الأمور، من خلال كتب المدراء السابقين لوكالة المخابرات المركزيّة، فإنّ "الاستخبارات المشتركة" لا تعرف الرفض من جانب نظام الدولة الأميركيّة، في الأموال والاعتمادلات الماليّة. فالاعتمادات المخصّصة لأنشطة إدارات الاستخبارات مخفيّة، ضمن بنود نفقات وزارة الدفاع، بخاصّة ضمن العقود التي تقدّر بعشرات المليارات لأنظمة أسلحة "مينيتمين" و"بولاريس" و"بوسيدون" وغيرها من الأسلحة الصاروخيّة المتطوّرة. ولا تذكر أيّ معطيات وأرقام رسميّة، لا لاعتمادات "الاستخبارات المشتركة" ولا لأجهزتها ووكالاتها على حدة، كوكالة المخابرات المركزيّة وإدارة استخبارات وزارة الدفاع ووكالة الأمن القوميّ. ويؤكّد بعض الخبراء الأميركيّين المستقلّين، على أنّ نفقات الاستخبارات في الولايات المتّحدة تشكّل حوالي ١٠٪ من الميزانيّة العسكريّة العامّة. هذا يعني، أنّ ميزانيّة "الاستخبارات المشتركة" لعام ١٩٧٥ قد بلغت حوالي ٩ مليارات دولار، وحوالي ٢٥ مليار دولار لعام ١٩٨٤. وفي عام ١٩٧٥، كلّفت إحدى لجان مجلس النوّاب الأميركيّ إدارة الإحصاء العامّة،

---

١ - Cline R.S., *The CIA Under Reagan, Bush And Casey, The Evolution Of The Agency From Roosevelt To Reagan,* (Washington,1981) P. 232.

وهي هيئة تفتيش تابعة للكونغرس، بتقديم معطيات موثوقة عن نفقات "الاستخبارات المشتركة". وشرعت اللجنة، برئاسة أحد أعضاء الكونغرس، إلى جانب لجنة أخرى في مجلس الشيوخ، بدراسة أعمال أجهزة الاستخبارات في الولايات المتّحدة. وأعلن المفتّش العام لإدارة الإحصاء العامّة لأعضاء اللجنة "أنّ الوصول إلى المعلومات الأساسيّة محدود للغاية في أفضل الأحوال، فالاستخبارات العامّة تتعاون معنا بصورة نادرة، مقدّمة لنا المعلومات المطلوبة. وحتّى في هذه الحالة، لا تقدّم لنا الحسابات الماليّة لإدارات المخابرات، من أجل إجراء تحقيق مستقلّ لمدى شمول الموادّ المقدّمة لنا ودقّتها"[1]. وأكّد المفتّش العامّ على أنّ هذا لا يشمل وكالة المخابرات المركزيّة ووكالة الأمن القوميّ فحسب، بل وينطبق أيضًا على مكتب التحقيقات الفدراليّة، وإدارة مخابرات وزارة الخارجيّة، ووزارة الماليّة وغيرها.

ودون التطرّق إلى التفاصيل، أعلن لأعضاء اللجنة أنّه ثمّة "تقديرات"، خارج إدارة الإحصاء العامّة، تقول بأنّ ميزانيّة "الاستخبارات المشتركة" يمكن أن تكون ٢٪ كحدّ أدنى و٥٪ كحدّ أعلى من ميزانيّة الحكومة الفدراليّة للولايات المتّحدة. هذا يعني أنّ نفقات الاستخبارات الأميركيّة في عام ١٩٧٥ تراوحت بين ٦ إلى ١٦ مليار دولار. وأضاف المفتّش العام قائلاً: "إنّنا لا نستطيع التأكّد بصورة مستقلّة من صحّة هذه التقديرات". مع ذلك، فسّر عدد من الصحف الأميركيّة تصريحات المفتّش العامّ لإدارة الإحصاء العامّة، على أنّها تتوقّع أنّ ميزانيّة "الاستخبارات المشتركة" قد بلغت في منتصف السبعينات ١٦ مليار دولار. وإذا تقيّدنا بهذه النسبة ـ أي من ٢ إلى ٥٪ من الميزانيّة الفدراليّة ـ يمكننا القول بأنّه قد صُرف في منتصف الثمانينات، على تمويل

---

١ - Los Angeles Times, 1, VIII, 1975.

شبكة الاستخبارات في الولايات المتّحدة، من ١٦ إلى ١٨ مليار دولار كحدّ أدنى، ومن ٤٠ إلى ٤٥ مليار دولار كحدّ أعلى. بيد أنّ هذا لا يعني أنّ الكونغرس، بكامل أعضائه، كان يجهل جهلاً مطلقًا نفقات أجهزة الاستخبارات. فاللجان الفرعيّة الخاصّة بالاستخبارات والتابعة للجان الاعتمادات في مجلس الشيوخ وفي مجلس النوّاب، كانت تصادق على احتياجات الاستخبارات في العقود الأولى بعد الحرب العالميّة الثانية، ولم يصدف أبدًا أثناءها، أن عبّر أعضاء مجلس الشيوخ عن رغبتهم في التحقّق من مشروعيّة بيانات وكالة المخابرات المركزيّة والإدارات المشابهة لها، أو التدخّل في أغراض احتياجاتها. إنّ تردّي الوضع الاقتصاديّ في الولايات المتّحدة في أوائل سبعينات القرن العشرين، وإزدياد الديون الحكوميّة، وعجز الميزانيّة الفدراليّة، وتصاعد التضخّم، إنّ هذه العوامل كلّها بالإضافة إلى انهيار الثقة بوكالة المخابرات المركزيّة وفضح أعمالها المخالفة للقانون، قد أرغمت إدارة الميزانيّة التابعة للرئيس الأميركيّ، ومن ثمّ الكونغرس، على تعديل موقفهما من الشؤون الماليّة لأجهزة الاستخبارات، الأمر الذي أثار في أوساطها ردّ فعل هستيريًّا، بيد أنّه انطفأ بسرعة. في إطار إدارة الميزانيّة، أُسّس فرع خاصّ سريّ للغاية، يحقّ له مقارنة نفقات إدارات الاستخبارات والتجسّس بنتائج أعمالها. وأثناء مناقشة مشروع الميزانيّة الاتّحاديّة للعام الماليّ الدوريّ، يعرض هذا الفرع تصوّراته حول مردود فعاليّة نفقات دوائر الاستخبارات على الرئيس. إنّ بحث احتياجات وكالة المخابرات المركزيّة والإدارات الجاسوسيّة الأخرى في الكونغرس لم يشكّل أيّة صعوبة بالنسبة لها، باستثناء بعض المواقف والأوضاع التي كانت مدعاة للخلاف ومثارًا للجدل. وقد أكّد "ك. ماير" النائب السابق لرئيس مديريّة العمليّات الاستخباريّة التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة على أنّ "الكونغرس يتابع إبداء ثقته بالاستخبارات، مصوتًا إلى جانب تخصيص الاعتمادات

الماليّة اللازمة لنشاطها"[1]. في السنوات الأخيرة، لوحظت محاولات لتعزيز المبدأ المركزيّ في مجال التمويل. وبالرغم من أنّ إدارات "الاستخبارات المشتركة" تنتمي إلى وزارات مختلفة، يطالب البيت الأبيض بميزانيّة موحّدة لها. وقد نصّ الأمر التنفيذيّ الذي وجّهه الرئيس الأميركيّ الأسبق "رونالد ريغان" في كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٨١، إلى مدير وكالة المخابرات المركزيّة، على "وضع ميزانيّة قوميّة واحدة، بالتشاور مع رؤساء الوزارات والهيئات المعنيّة، لتمويل برنامج العمليّات الاستخباريّة في الخارج، وعرضها على الرئيس والكونغرس للنظر فيها". وبناء على أمر الرئيس هذا، تتطلّب إعادة النظر في اعتمادات النشاط الاستخباريّ تصديق مدير وكالة المخابرات المركزيّة، الذي يقوم بالتفتيش الماليّ، وتقدير البرامج التي تنفّذها أجهزة الاستخبارات المختلفة، ويتجنّب الازدواجيّة غير اللازمة وما شابه ذلك. هذه الضوابط الماليّة تشكّل، أساسًا، لـ "لرقابة من جانب مدير وكالة المخابرات المركزيّة، ولتنفيذ البرنامج الأميركيّ القوميّ للعمليّات الاستخباريّة الخارجيّة". يمكن القول، بأنّ هذه الضوابط قد عزّزت موقع مدير وكالة المخابرات المركزيّة في مجلس استخبارات الولايات المتّحدة. فتوفّر مثل هذا الجهاز المختصّ لديه كأركان الاستخبارات المشتركة، عزّز رقابته وإشرافه أيضًا. وفي الوقت نفسه، أظهرت المراجعات، التي أوردناها أعلاه، في تمّوز ـ يوليو ١٩٨١، في لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات، أنّه ليست لدى إدارة استخبارات وزارة الدفاع ووكالة الأمن القوميّ رغبة خاصّة في التخلّي عن "الاستقلال الذاتيّ" في الشؤون الكبيرة والصغيرة، أو نقلها إلى صلاحيّات وكالة المخابرات المركزيّة، وهي تسعى، بوضوح، إلى استعادة

---

١ - Meyer C., Facing Reality, From World Federalism To The CIA, (New York, 1980), P. 369

صلاحيّاتها واستقلاليّتها، حيث تستطيع ذلك. إنّ القيمة الرئيسة لوكالة المخابرات المركزيّة، في أعين الطبقة الحاكمة للولايات المتّحدة، تكمن في تنفيذ برامجها التجسّسيّة، وفي ذلك التأثير في سياسة واشنطن الخارجيّة والعسكريّة، الذي يلبّي المصالح العالميّة لأميركا. وهذا التأثير الكبير لا يقارن أبدًا بذلك الوزن النوعيّ الصغير لوكالة المخابرات المركزيّة في "الاستخبارات المشتركة". في أوائل ستّينات القرن العشرين، أُطلق على أكبر أقسام وكالة المخابرات المركزيّة اسم "مديريّات"، بينما تُرك لبقيّة الخلايا الوظيفيّة والإقليميّة الأخرى أسماء المراكز والفروع والأركانات وما شابه ذلك. وفي الوقت الحاضر، تذكر الأدبيّات الأميركيّة أسماء المديريّات التالية التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة: مديريّة المعلومات الاستخباريّة، مديريّة العمليّات الاستخباريّة، المديريّة الإداريّة، مديريّة العلم والتقنيّة.

المديريّة الإداريّة: إلى جانب الوظائف الروتينيّة العامّة في إدارة شؤون وكالة المخابرات المركزيّة، تؤمّن المديريّة الإداريّة - التي كانت تدعى سابقًا مديريّة الدعم - العمليّات التجسّسيّة التخريبيّة، ولها ممثّلوها في فروع الوكالة ومقرّاتها. ومن بين أعمالها الهامّة للغاية، تزويد شبكة عملاء الوكالة بالموارد الماليّة والسلاح، والتقنيّات التجسّسيّة اللازمة وما شابه ذلك. وفي الآن نفسه، من بين المهام الأساسيّة لهذه المديريّة، تنظيم الاتّصالات بين المقرّ الرئيسيّ لوكالة المخابرات المركزيّة في "لانجلي" وفروع الوكالة. وبناء على قرار الحكومة الأميركيّة، أُلقي على عاتق المديريّة الإداريّة مسؤوليّة تأمين اتّصالات خاصّة بين وزارة الخارجيّة الأميركيّة والسفارات الأميركيّة في الخارج.

مديريّة العلم والتقنيّة: تنظّم هذه المديريّة الأبحاث والدراسات في مجال الاستخبارات بالوسائل التقنيّة، وتقوم بالاتّصال مع مصانع المجمع الصناعيّ - الحربيّ

ومؤسّساته، التي تنفّذ طلبات وكالة المخابرات المركزيّة في تطوير التقنيّة المتوفّرة، وصنع تقنيّة حديثة. كما تقوم مديريّة العلم والتقنيّة بجمع المعلومات العلميّة ـ التقنيّة، العلنيّة منها والسريّة، وتحليلها. يقول "ويليام كولبي" المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة: "يستحيل علينا المبالغة في تقدير أهميّة المنجزات التقنيّة المذهلة. فقد أدّت هذه المنجزات إلى تحوّلات عميقة في مهنة الجاسوس، فحقّق حجمًا هائلاً من المعلومات التي يمكن على أساسها التوصّل إلى استنتاجات مفيدة ومعقولة. لكنّي أسرع إلى التدارك والقول، بأنّ الوسائل التقنيّة لا تحلّ محلّ الجواسيس ولا تجعل مهنتهم قديمة، كما يؤكّد بعضهم"[١].

الواقع أنّه ثمّة جدالاً حادًّا وواسعًا يدور في الولايات المتّحدة، حول مسألة العلاقة بين التجسّس والاستخبارات عن طريق الوسائل التقنيّة المختلفة، أو "الجاسوسيّة التقنيّة". قد يبدو أنّ هذه المسألة ذات طابع سريّ. ومع ذلك، يناقش رؤساء أجهزة الاستخبارات الحاليّون والسابقون، والمشرّعون والعلماء، على الملأ الأسلوب الأفضل للحصول على المعلومات، وعلى أيّ شيء يجب صرف الأموال والموارد، وأيّة مجموعة من الأشخاص يمكن أن تكون هدفًا لمحاولات التجنيد، وإلى أيّ حدّ يجب أن يكون التحقّق فعّالاً، من جانب الأجهزة الأميركيّة المسؤولة عن مكافحة الجاسوسيّة، وكيف يمكن مواجهة "العملاء المزدوجين". وتقوم "مراكز الأدمغة" الخاصّة بوضع التوصيات المناسبة، المعدّة للرجال العملاء والحكومة والكونغرس والأوساط السياسيّة ذات النفوذ. تتّفق أغلبيّة التوصيات، على أنّه على الولايات المتّحدة، مع تطويرها بوتائر عالية للاستخبارات والجاسوسيّة بالوسائل التقنيّة، أن تعطي الأفضليّة، في الآن

---

١ - Colby W., Forbath P. Honorable Men, My Life In The CIA, (New York, 1978)P. 295

نفسه، ودون "أيّ" تواضع كاذب، لـ "الجاسوسيّة البشريّة"، والاستخبارات عن طريق العملاء. إنّ أكبر مديريّات الوكالة هما مديريّتا المعلومات الاستخباريّة والعمليّات الاستخباريّة. ويرأسهما نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة. هنا سنتوقّف ونعالج بالتفصيل، بعض جوانب المبادئ العمليّة، التي تكوّنت من خلال ممارسة هاتَين المديريتَين.

ـ **مديريّة المعلومات الاستخباريّة:** تكوّنت هذه المديريّة في شكلها الحاليّ في أوائل سبعينات القرن العشرين، شاملة في ملاكها "خليطًا حرًّا" من الإدارات والفروع والأقسام التي تقوم بمعالجة المعلومات وتحليلها، وإعداد التقويمات الاستخباريّة القوميّة والعمل المكتبيّ ـ المرجعيّ. ويقوم آلاف من المحلّلين، من مختلف الاختصاصات، ضمن جدران هذه المديريّة، بمعالجة المعلومات "الخام" الواردة من مصادر مكشوفة علنيّة، كالصحف والمجلاّت ومحطّات البثّ الإذاعيّة، والأحاديث المنظّمة مع مواطنين أميركيّين عائدين من الخارج، ومع أجانب مقيمين في الولايات المتّحدة وغيرها، ومن مصادر الجواسيس والعملاء، ومن مكوّنات "الاستخبارات المشتركة" الأخرى، التي تحصل على المعلومات الاستخباريّة بالوسائل التقنيّة وغيرها. كما تقدّم مديريّة المعلومات الاستخباريّة "إنتاجها الجاهز" ومعلوماتها "المنجزة" على شكل تقارير تحليليّة، ومختصرات وموجزات، ونشرات استعلاميّة، وتقديرات استخباريّة قوميّة إلى مراتب السلطة العليا. توزّع المعلومات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، والعلميّة ـ التقنيّة، والجغرافيّة، ومعلومات التراجم والسير وغيرها، وفق أنظمة توثيقيّة ـ أرشيفيّة إعلاميّة مختلفة.

في حديثه أمام أعضاء مجلس الشيوخ، عن صعوبة هذه المجموعة من الأعمال، قال الأدميرال "إيتمان"، الذي أصبح النائب الأوّل لمدير وكالة المخابرات المركزيّة:

"إنّ هذه الأنظمة التي تحفظ مئات الملايين من الصفحات، تتميّز بدقّة بعضها عن بعض، وفق معايير عمليّاتيّة ووظيفيّة. ولبعض الأنظمة أنظمة فرعيّة كثيرة. إنّ البحث عن معلومات بسيطة قد يتطلّب مسح عشرين نظامًا أرشيفيًا ـ توثيقيًا. أمّا البحث عن معلومات أكثر تعقيدًا، فيتطلّب البحث في أكثر من مئة نظام"[١]. من أهمّ أقسام مديريّة المعلومات الاستخباريّة وأكبرها إدارة المعلومات الاستخباريّة الجارية أي اليوميّة. تقوم هذه الإدارة بدور كبير في إعداد نشرة الاستخبارات اليوميّة للرئيس الأميركيّ، والتقرير الاستخباريّ لكبار رجال الحكومة. وفي الآن نفسه، يصدر هذا التقرير على شكل صحيفة صغيرة الحجم توزّع صباح كلّ يوم وفق قوائم تتراوح بين ٦٠ و٢٠٠ مشترك.

ـ **مديريّة العمليّات الاستخباريّة:** كانت تُسمّى سابقًا "مديريّة التخطيط". تقوم، بادئ ذي بدء، بالعمليّات الاستخباريّة، أي بتجنيد العملاء والمخبرين، والحصول على المعلومات التجسّسيّة ـ الاستخباريّة منهم. كما تقوم بأعمال التخريب السريّة المتنوّعة، التي ليس لها علاقة مباشرة بالأعمال الاستخباريّة، وتدخل ضمن فئة "الأعمال السريّة المخفيّة"، وتقوم كذلك بمكافحة الجاسوسيّة المرتبطة بالنشاط الاستخباريّ الخارجيّ.

حسب المعطيات التي أوردها "ف. ماركيتي" المعاون الخاصّ السابق لمدير وكالة المخابرات المركزيّة، تتألّف هذه المديريّة الاستخباريّة من ستّ إدارات إقليميّة هي: الاتّحاد السوفياتيّ، أوروبّا، أميركا اللاتينيّة، الشرق الأقصى، الشرق الأدنى وأفريقيا. ومن أربع إدارات وظيفيّة هي: العمليّات الاستخباريّة، عمليّات مكافحة الجاسوسيّة،

Intelligence Reform Act Of 1981, P. 13. ـ ١

العمليّات الخاصّة شبه العسكريّة، أعمال النسف والتخريب الخاصّة[1]. وتقسم الإدارات إلى فروع، يهتمّ كلّ منها ببلد واحد.

إنّ نشاط مديريّة العمليّات الاستخباريّة هو نشاط أولئك العاملين فيها، الذين يقومون بتخطيط "الأعمال السريّة" وتنفيذها، كالاغتيالات السياسيّة والانقلابات الحكوميّة، والإرهاب، والدعاية "السوداء" المعروفة في الصحافة الأميركيّة، منذ زمن طويل، بعبارة "المكائد القذرة". وقد أثار الفشل الدوريّ الدائم، تقريبًا، لأعمال التخريب السريّة، جدلاً عنيفًا، حول مدى فائدة هذه الأعمال التخريبيّة السريّة بالنسبة للولايات المتّحدة...

لقد عبّر "غ. سكويل" النائب السابق لمدير وكالة المخابرات المركزيّة ورئيس مديريّة المعلومات الاستخباريّة عن شكّه العميق بـ"الفائدة الحقيقيّة للولايات المتّحدة"، من عمليّات التخريب، قائلاً إنّها "تسفت سمعة الولايات المتّحدة بشكل خطير". ومؤكّدًا على القول: "أنا أقترح أن تتخلّى بلادنا، مرّة وإلى الأبد، عن جميع عمليّات التخريب هذه"[2]. أمّا "ر. كلاين"، الذي شغل منصبًا مماثلاً لمنصب "سكويل" في وكالة المخابرات المركزيّة، وكان مستشارًا غير رسميّ للبيت الأبيض لشؤون الاستخبارات في أوائل ثمانينات القرن العشرين، وكبير مستشاري مركز الدراسات الاستراتيجيّة في جورج تاون، فيتمسك بوجهة نظر معاكسة تمامًا. ورغم اعترافه بأنّ "العمليّات السريّة" التي تنفّذها الولايات المتّحدة، لا سيّما شبه العسكريّة منها، مخالفة للقانون من غير

١- Marketty V. & Marks J., *The CIA And The Cult Of Intelligence*, (New York, 1974), PP. 85- 88.

٢- Foreign Affairs, April 1976, Vo. 54, N. 3.

شكّ، من وجهة نظر الشعب الذي يعاني منها"، فهو مع ذلك، يرى أنّ "التدخّل السياسيّ العسكريّ في شؤون الدول الأخرى مبرّر من الناحية الأخلاقيّة"[1]. وباعتباره شيئًا وسطًا بين الدبلوماسيّة وإنزال مشاة البحريّة، فهو، كما يرى كلاين، أفضل من الحرب.

من بين جميع أنواع أعمال التخريب السريّة، يروّج بإصرار خاصّ للعمليّات شبه العسكريّة الموجّهة، بادئ ذي بدء، ضدّ حركات التحرّر الوطنيّ.

في العام ١٩٨١، أصدرت دار النشر الأميركيّة الشهيرة "ماكغروي هيل بوك كومباني" كتاب "الطريق الثالث، الموقف الأميركيّ من العمليّات المضادّة للثوّار" للكاتب "ت. شيكلي"، المعاون السابق لرئيس مديريّة العمليّات الاستخباريّة في المخابرات المركزيّة. وقد كتب المؤلّف هذا الكتاب بمساعدة مجموعة من ثلاثة عشر جاسوسًا محترفًا ودبلوماسيًّا وعسكريًّا، كان يناقش معهم طيلة عام كامل، مهام وطرائق مكافحة حركات التمرّد، أي حركات التحرّر الوطنيّ. ويفسّر "شيكلي" اسم الكتاب بقوله: "إنّ "الطريق الثالث" هو مصطلح معروف في الاستخبارات المشتركة الأميركيّة. فالطريق الأوّل هو توجيه الشؤون السياسيّة الخارجيّة وقيادتها عن طريق الدبلوماسيّة؛ والثاني هو الحرب، التي يعتبرها الأميركيّون، عامّة، غير مقبولة؛ أمّا الطريق الثالث فهو العمليّات السريّة شبه العسكريّة، وهدفها إخضاع شعوب كاملة وبعض الجماعات للنفوذ الأميركيّ، وإكساب الأحداث الطابع اللازم والملائم للولايات المتّحدة، وهذا كلّه يتمّ، دون الكشف عن مصدر هذا النشاط ومنظّمه"[2].

---

١ - Hoover Institution, *The United States In The 1980's*, (Stanford, 1980), PP. 489- 490.

٢ - Shanckley Th., *The Third Option, An American View Of Counterinsurgency Operation*, (New York,1981), P. 6

إنّ الاختلاف في الموقف من استخدام طاقات الاستخبارات الأميركيّة الذي يتجلى من تصريحات "سكويل وكلاين وشيكلي" يعكس، إلى درجة ما، الصراع الداخليّ بين الفئات المتنافسة في وكالة المخابرات المركزيّة. وأحد أسباب إخراج هذه الآراء غير المتطابقة من "لانغلي" مقرّ الوكالة، خارج إطار السريّة، يكمن في السعي للحصول على دعم الأوساط ذات النفوذ من الرأسمال الأميركيّ، وتأمين مراكز القيادة لهذا النوع أو ذاك من النشاط الاستخباريّ. بيد أنّ الشؤون الداخليّة لوكالة المخابرات المركزيّة تُكشف، أحيانًا، ليس فقط لمجرّد نشوب التطاحن على النفوذ والكوادر والموارد الماليّة بين بعض حلقاتها... فثمّة أمر آخر في غاية الوضوح، هو تلك الحملة المنتظمة الهادفة إلى إلغاء ذلك الحدّ الفاصل، في مجال جمع المعلومات الاستخباريّة وتحليلها، وبين عمليّات التخريب اللاقانونيّة وغير المشروعة. وهاكم الأسلوب الذي يتبعه، في هذا الشأن، الأدميرال المتقاعد "ستانسفيلد تيرنر" المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة. فبعد استقالته، وقف "تيرنر" موقفًا وسطًا، بالنسبة لعمليّات التخريب السريّة، بين وجهتَي نظر "سكويل وكلاين". فهو يؤيّد "الأعمال المخفيّة" من نوع واحد، ويرفضها من نوع آخر. يقول "تيرنر": إنّ "العمليّة السريّة، بطبيعتها، يمكن أن تكون مثارًا للجدل. فنحن نتصرّف بصورة صحيحة، إذا ما قمنا بمثل هذه العمليّة، فقط في حال ثقتنا الأكيدة بأنّ هذه العمليّة ستلقى الموافقة القوميّة، إذا ما أصبحت مكشوفة، في متناول الرأي العام... فما هي الأعمال السريّة التي يمكن أن تحظى على موافقة الأمّة؟ أوّلاً، الدعاية السريّة... أعتقد أنّ الموافقة القوميّة يمكن تحقيقها أيضًا، بالنسبة لمحاولات الإطاحة بالخميني في إيران، أو بالقذّافي في ليبيا، بالوسائل السريّة، في ما لو أمكن ذلك"[1].

---

١ - The Washington Post, IV, 1983.

هكذا يدعو المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة إلى التدخّل السافر في الشؤون الداخليّة للبلدان الأخرى. ويناقش على الملأ مسألة الإطاحة بحكومات البلدان الأخرى. وبواقع "الحوار" المفتوح حول هذا الموضوع مع الرأي العامّ، يحاول الحصول على "الموافقة القوميّة" على القيام بأعمال إرهابيّة. في الوقت نفسه، يحذّر "تيرنر" من عمليّات التخريب السريّة، التي لا يمكن أن تحقّق إلاّ نصرًا مزيّفًا ومكلفًا، وبالتالي تعني "تكاليف عالية للغاية" بالنسبة للولايات المتّحدة، والتي تثير لدى الكونغرس والرأي العام، اعتراضًا بعد أن أصبحت معروفة لدَيهما. وقد نسب المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة، إلى عداد هذه العمليّات، التدخّل في شؤون نيكارغوا. فهو يخشى، بوضوح، هزيمة الولايات المتّحدة في فييتنام من ناحية، والمشاحنة بين وكالة المخابرات المركزيّة والكونغرس، من ناحية أخرى.

أمّا في كتاب الجنرال المتقاعد "ي جوردون"، المسؤول السابق في مجلس الأمن القوميّ، والعقيد المتقاعد "ي. تايلور الإبن" عضو المجلس للعلاقات الخارجيّة، فقد تردّدت اعتبارات وآراء أخرى. فقد عبّرا في كتابهما "الأمن القوميّ للولايات المتّحدة، السياسة وصياغتها" عن رأي مفاده أنّ التولّع المفرط بعمليّات التخريب يمكن أن يؤدّي إلى المطالبة بوضع "آليّات مراقبة" عليها. وقد ينشأ داخل الولايات المتّحدة وخارجها "مناخ غير ملائم للنشاط الاستخباريّ كلّه"[1].

في أثناء إدارة "تيرنر" لوكالة المخابرات المركزيّة، تقرّر إجراء "عمليّة صقل تجميليّة" لعمليّات التخريب السريّة. فاسم "الأعمال الخفيّة" الذي غدا اسمًا مشؤومًا موسومًا بالشرّ، استُبدل رسميًّا بمصطلح حياديّ هو "الأعمال الخاصّة". وجاء في الأمر

---

١ - Jordan A.A. & Taylor W. Jr., *American National Security, Policy And Process*, (Baltimore,1981), P. 128

التنفيذيّ رقم ١٢٠٣٦، الذي وقّعه الرئيس الأميركيّ الأسبق "جيمي كارتر": "تجري الأنشطة الخاصّة في الخارج لدعم أغراض السياسة الخارجيّة القوميّة. ويجب أن تساعد على تحقيق البرامج السياسيّة الخارجيّة للولايات المتّحدة. ويتمّ التخطيط للأنشطة الخاصّة وتنفيذها، بحيث لا يكون دور حكومة الولايات المتّحدة فيها واضحًا، أو كي لا تنشأ ضرورة للاعتراف بهذا الدور علنًا... ولا تدخل الأنشطة الخاصّة في العمل الدبلوماسيّ، ولا في عمليّة جمع المعلومات الاستخباريّة وإعدادها، ولا في الأعمال المساعدة، المتعلّقة بالعمل الدبلوماسيّ أو النشاط الاستخباريّ"[١].

إنّ مصطلح "الأنشطة الخاصّة" لم تألفه الأدبيّات الأميركيّة، فهي تتحدّث وتكتب عن عمليّات التخريب السريّة أو "الأعمال الخفيّة" لوكالة المخابرات المركزيّة، وهي الأعمال التي تشكّل سرّ أسرار "لانغلي" مقرّ الوكالة. وعلى دائرة مديريّة العمليّات الاستخباريّة أن تبقي نشاطها سرًّا مخفيًّا عن دوائر وكالة المخابرات المركزيّة الأخرى، وعن مديريّة المعلومات الاستخباريّة. وهذا يُعرف بمبدأ "الحواجز التي لا تُخترق". وتتردّد أصوات تطالب بالتخفيف من هذا المبدأ، كي يحصل المحلّلون على تصوّر ما عن المعلومات التجسّسيّة التي تصلهم من مديريّة المعلومات الاستخباريّة، ويحكموا بشكل أفضل على "نوعيّة" هذه المعلومات.

ويرى بعض المسؤولين في الاستخبارات، أن من غير المبرّر عدم السماح لمديريّة المعلومات الاستخباريّة بوضع عمليّات التخريب السريّة. واكتسبت مناقشة مسألة وجوب أو عدم وجوب استخدام جواسيس المعلومات في أدوار المخرّبين والإرهابيّين والاستفزازيّين ودعاة الأعمال التخريبيّة، طابعًا إشكاليًّا مثيرًا للجدل.

---

١ - Public Papers Of The Presidents Of The United States, Jimmy Carter 1978, Book 1, January 1 To June 30, 1978, (Washington, 1979), P. 214.

إنّ إكساب نشاط الاستخبارات الأميركيّة طابعًا تحليليًّا ليس بالأمر المزعج، بالمقارنة مع الأعمال التخريبيّة. فبالاختلاف عن رجال المخابرات العمليّين، "فرسان المعطف والخنجر"، يعتبر خبراء تحليل المعلومات موظّفي مكاتب، وشعارهم المعلن هو الموضوعيّة، وعدم الانقياد لأيّ تأثير سياسيّ مهما كان نوعه... والواقع أنّ كثيرًا من الأمور ليس على هذه الصورة. فالمنتوج الصادر عن "خطّ الإنتاج" التحليليّ للاستخبارات المشتركة التي تديرها وكالة المخابرات المركزيّة، هو كلّ ما يتعلّق بالاتّحاد السوفياتيّ: دفاعه، قدراته الاقتصاديّة، "النوايا السوفياتيّة". ومنذ البداية، وسم هذا المنتوج بالجنون المعادي للاتّحاد السوفياتيّ. يقول "دوفوريست فان سليك" العضو السابق لمجلس التقديرات الاستخباريّة الوطنيّة، "إنّ تحليلات المخابرات توحي بأنّ الروس سوف يهاجمون أوروبّا بلا شكّ. حتّى أنّه نوقشت مسألة موعد الهجوم: عام ١٩٥٠ أو ١٩٥١، أو أنّهم سينظرون إلى عام ١٩٥٥"[١].

بصرف النظر عن آراء البيت الأبيض في تلك الفترة ـ حتّى لو كانت مطابقة لتنبّؤات المخابرات الأميركيّة ـ فقد شكّلت هذه التحليلات ضغطًا إضافيًّا عليه، باتّجاه تصعيد السياسة المعادية للاتّحاد السوفياتيّ. لقد أظهرت الحياة بطلان تنبّؤات "الاستخبارات المشتركة"...

بوصفه في المرحلة الأخيرة من خدمته في أواخر سبعينات القرن العشرين، كتب "ك. ميير" النائب السابق لرئيس مديريّة العمليّات الاستخباريّة في وكالة المخابرات المركزيّة: "إنّي لم أستطع العثور على أدلّة مقنعة، على أنّ الاتّحاد السوفياتيّ يخطّط، عن قصد، لإشعال حرب نوويّة شاملة ضدّ الولايات المتّحدة. ولم أعثر على أيّ إشارة

---

١ - Powers Th., *Thinking About The Next War*, (New York,1982), P. 102

تدلّ على أنّ الاستعدادات الحربيّة السوفياتيّة معدّة لبلوغ ذروتها في فترة معيّنة ما. إنّ تحليل المذهب العسكريّ السوفياتيّ - خطب الزعماء السوفيات وتقارير الاستخبارات - لا يقدّم في هذا المجال، أيّ سبب للقلق... فثمّة اتّفاق عامّ على أنّ هذه الحرب ستكون كارثة على الطرفين، لهذا يجب تجنّبها، إن أمكن"[1].

قد يبدو أنّ الفكرة واضحة، لا غموض فيها. لكنّ "مبير" بعد أن عبّر عنها بصورة صحيحة، شرع على الفور بإطفائها، وإخفائها وطمسها. فيقول إنّ وكالة المخابرات المركزيّة والاستخبارات العسكريّة تتابعان "تمثيل السيناريو". وطبقًا له، فالاتّحاد السوفياتيّ في ثمانينات القرن العشرين "سيكتسب القدرة على توجيه الضربة الأولى النازعة للسلاح"، وسوف "يسعى للتفوّق الاستراتيجي" كي "يلتمس، تحت مظلّته، الجوانب الضعيفة في الدفاع الغربيّ... ويقود صراعًا دائمًا، من أحل الحلفاء والقواعد الاستراتيجيّة ومصادر الخامات"[2].

هكذا، يتابع ممثّلو "الاستخبارات المشتركة" "السير في الاتّجاه الملائم للمجمع الصناعيّ - الحربيّ، الذي يحاول تصعيد سباق التسلّح، بمختلف الذرائع.

وبحسب الباحث الروسيّ، فإنّ أجهزة الاستخبارات "تتفنّن" على نحو خاصّ، في استقصاء أيّ معلومات، تؤكّد على الاستنتاجات المبرمجة طبقيًّا، والعارية تمامًا من الصحّة، في الآن نفسه، حول "الخطر السوفياتيّ". وينشر خبراء التحليل، بصورة متعمّدة، معطيات مُبالغ فيها حول النفقات السوفياتيّة على التسلّح، وعدد صنوف

١- Meyer C., *Facing Reality, From World Federalism To The CIA,* (New York,1980), P. 231.

٢- Ibid, P. 241

الأسلحة وأنواعها في الاتّحاد السوفياتيّ. كما تُخضع هذه الأجهزة الكونغرس لعمليّة استدراج، حيث تقنع أعضاءه بـ"التخلّف العسكريّ" للولايات المتّحدة عن الاتّحاد السوفياتيّ. على سبيل المثال، في نيسان ـ أبريل من العام ١٩٨٢، أعلنت شبكة التلفزة CBS أنّ السيّد "غ. بيكر" زعيم الحزب الجمهوريّ في مجلس الشيوخ، أجرى حوارًا إعلاميًّا سريًّا للغاية في مجلس الشيوخ، تحدّث فيه كبار المسؤولين في المخابرات عن الخطر السوفياتي". فما هو الدافع لتنظيم هذا الحوار؟ لقد تبيّن أنّ الميزانيّة الحربيّة التي قدّمتها إدارة ريغان الجمهوريّة، أثارت "مجادلات حادّة". ومن أجل دفع هذه الميزانيّة إلى الأمام، تقرّر تخويف أعضاء مجلس الشيوخ بمعطيات المخابرات حول الخطر السوفياتي"...

إنّ عمليّة تقديم معطيات مبالغ فيها، بصورة متعمّدة، إلى أعضاء مجلس الشيوخ، تتعلّق بالدفاع السوفياتيّ، وما يرافق هذه العمليّات من استنتاجات خاطئة، وحيدة الجانب، للتقديرات والتنبّؤات التحليليّة حول النوايا السوفياتيّة، يمكن اعتبارها تضليلاً استراتيجيًّا. ولا يقتصر هذا التضليل على المسائل السوفياتيّة ونزع السلاح والانفراج. إنّ "الاستخبارات المشتركة" تثير لعبة قذرة حول "الحروب المحليّة" و"الإرهاب الدوليّ"، وعلاقة الولايات المتّحدة بالبلدان المختلفة. كما تجلّت آثار التضليل الاستراتيجيّ في التحضير لتدخّل عملاء وكالة المخابرات المركزيّة في كوبا عام ١٩٨١، وفي إشعال الحرب في فييتنام وغيرها. تبدو المسألة، من حيث الشكل الخارجيّ، وكأنّه أثناء مقارنة التحليلات والتقديرات غير المتطابقة لأجهزة الاستخبارات المختلفة، تجري "صراعات استخباريّة"، ومن ثمّ ينتصر رأي واحد، هو الذي يقدّم إلى البيت الأبيض. ثمّ يتّضح بعد التحقيق أنّ هذا الرأي الغالب غير دقيق للأسف. فالمصادفة والسرعة وعدم الكفاءة وكلّ شيء، يمكن أن يكون سببًا لعدم الدقّة،

اللّهمّ ما عدا النيّة المقصودة، على هذا النحو تبدو تبريرات ممثّلي أجهزة الاستخبارات. غير أنّ بعض الباحثين الأميركيّين يرى أنّ الصراعات بين أجهزة الاستخبارات تستخدمها الأوساط الأكثر رجعيّة في الاستخبارات كي تقدّم للرئيس والحكومة، على أساس التضليل الاستراتيجيّ، تحليلات للموقف، تسهّل عليها جرّ الولايات المتّحدة، بصورة متعمّدة، إلى الأعمال العسكريّة والخطوات المغامرة. وعلى أساس هذا الوضع بالذات، يجدر بنا النظر أيضًا إلى تلك المراحل، التي حاولت فيها وكالة المخابرات المركزيّة تخفيف الرقابة عليها من جانب السلطة الرئاسيّة...

بعد أن أحرز رونالد ريغان، مرشّح الحزب الجمهوريّ، النصر في انتخابات الرئاسة، بدأ ممارسة مهامه كرئيس للجمهوريّة في ١٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٠، بالتعرّف لأوّل مرّة على جهاز الدولة. وكان لقاؤه الأوّل مع "ستانسفيلد تيرنر" مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة. وفي تعليقها على هذه الواقعة، كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" تقول: "إنّ التعرّف على أسرار المخابرات هو الجزء المركزيّ من مراسيم واشنطن لنقل السلطة من رئيس لآخر"[١].

وكان "جورج بوش الأب"، مدير الوكالة، قد كرّس أربع سنوات خلت، كما ذكرت الصحف، لإطلاع الرئيس الديمقراطيّ الجديد "جيمي كارتر" على "أسرار الحكومة الاستراتيجيّة".

كان الرؤساء الأميركيّون، بدءًا بجورج واشنطن، يولون أهميّة كبرى لمعطيات المخابرات، باعتبارها عنصرًا من العناصر الإلزاميّة في عمليّة اتّخاذ القررات حول مسائل السياسة العسكريّة والخارجيّة. ويشير "ي. غوردون" و"و. تايلور" بهذا الصدد

---

١ - The New York Times, 20, XL., 1980.

بالقول: "ولكن، بما أنّ الدستور الأميركيّ لا يضمّ بنودًا محدّدة، تتعلّق بالإشراف على الاستخبارات، فالصلاحيّات في هذا المجال، يجب استخلاصها انطلاقًا من الموادّ التي تحدّد مهام الدفاع الوطنيّ والسياسة الخارجيّة، اللذَين يحصلان على حصّة الأسد من خدمات الاستخبارات"[1].

إذن، من وجهة النظر الدستوريّة، تقف أجهزة الاستخبارات على رجلين، الأولى في الجهاز العسكريّ، والثانية في آليّة السياسة الخارجيّة.

إنّ تفسير هذين الكاتبَين يعوّضنا عن انعدام أيّ ذكر للاستخبارات في دستور الولايات المتّحدة. بيد أنّ هذا لا يعني انعدام الأساس القانونيّ لدى أجهزة الاستخبارات. فممثّل هذا الأساس تقدّمه قوانين الكونغرس المختلفة، وتعليمات مجلس الأمن القوميّ وتوجيهاته، وأوامر الرئيس التنفيذيّة.

قبل الحرب العالميّة الثانية، لم يكن ثمّة مفهوم للاستخبارات، من حيث كونها مجالاً مستقلاً وبعيدًا، شكليًّا وعمليًّا، عن مجالات النشاطات الأخرى في الولايات المتّحدة. وبالتالي، تبرز بصورة أكبر، أهميّة قرار الأوساط الحاكمة في الولايات المتّحدة بإنشاء منظّمة استخبارات عام ١٩٤٧، بصفتها إدارة مستقلّة، تابعة للسلطة التنفيذيّة الفدراليّة وهي: وكالة المخابرات المركزيّة.

ورد في الدليل الحكوميّ للولايات المتّحدة الأميركيّ لعامَي ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣، وفي قسم وكالة المخابرات المركزيّة الموقّع من جانب مديرها "ويليام كيسي": "تنشط وكالة المخابرات المركزيّة بقيادة رئيس الولايات المتّحدة

1- Jordan A.A. & Taylor W. Jr., *American National Security, Policy And Process*, (Baltimore,1981), P. 140.

أو مجلس الأمن القومي"، و"تنفذ وكالة المخابرات المركزيّة أعمالاً خاصّة بموافقة الرئيس"[١].

من الجدير بالذكر أنّ الإشارة الرسميّة إلى اسم الرئيس باعتباره المشرف الرئيسيّ على وكالة المخابرات المركزيّة، لم تظهر في السنوات الأخيرة، وذلك، على الأغلب، نتيجة لانتقادات الكونغرس حول انعدام أيّة نصوص وبنود ثابتة ومسجّلة بهذا الخصوص. مهما كان الأمر، فالرؤساء كانوا دائمًا ممسكين بزمام الاستخبارات، لكنّ هذا لم يوفّر دائمًا، حسب رأي بعض الباحثين الأميركيّين، الإدارة اللازمة لها.

يقول المؤرّخ "آ. شليسنغر" المستشار السابق للرئيس كينيدي في تقديمه لكتاب "غ. روزيتسكي" أحد كبار المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزيّة: "لقد أصبحت وكالة المخابرات المركزيّة، وفق رأي "روزيتسكي"، عماد الرئاسة الأمبراطوريّة. وهو يرى أنّ الرؤساء قد استخدموها بصورة دوريّة، كآليّة نشيطة، يستطيعون بوساطتها (بالوسائل السريّة) تسيير السياسة الخارجيّة بدون دبلوماسيّين، وتنفيذ الأعمال العسكريّة بدون قوّات مسلّحة، والإقدام على التدخّل العسكريّ في كلّ مكان من العالم، دون موافقة مسبقة من الكونغرس أو تحقيق من قبله"[٢]. ويشير "شليسنغر" إلى أنّه، بالرغم من وجود "شيء من الحقيقة" في هذا القول، فإنّ "روزيتسكي" يبالغ كثيرًا، مصوّرًا لنا لوحة لوكالة مخابرات مركزيّة بريئة ومطيعة وناشطة حصرًا، طبقًا لتعليمات الرئيس وتوجيهاته الدقيقة". ويؤكّد المؤرّخ "روزيتسكي" على أنّه في السابق، "كانت وكالة المخابرات المركزيّة تنشط بصورة

---

١ - The United States Goverment Manual 1982/83, (Washington, 1982), P. 457.

٢ - Rositzke H., *CIA: Secret Operations,* (New York,1977), P. XVI.

مستقلّة في المواقف المختلفة، وكانت تنفّذ أعمالاً بالغة الخطورة بمبادرتها الخاصّة".
ويورد "شليسنغر" عدّة أمثلة مأخوذة من تحقيقات الكونغرس في أنشطة وكالة المخابرات المركزيّة في أواسط السبعينات. فمثلاً، لم يكن لا الرئيس كينيدي ولا مدير الوكالة في عهده، على اطّلاع على محاولات وكالة المخابرات المركزيّة اغتيال فيدل كاسترو. ويقول "شليسنغر" إنّ أربعة رؤساء منذ عام ١٩٥٣ حتّى ١٩٧٣، لم تطلعهم إدارة وكالة المخابرات المركزيّة على برنامجها الواسع الذي طبّقته لمراقبة رسائل الأميركيّين... إلاّ أنّه من الضروريّ أخذ جانبين هامَّين بعين الاعتبار. الأوّل، أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تنشط في جوّ من المسامحة، وكانت أيديها مطلقة من جانب البيت الأبيض، لذلك لم تعتبر القيام بمغامرات "من وراء ظهر" الحكومة إثمًا عظيمًا. والثاني، كانت الوكالة تعتبر نفسها حارسًا لمصالح الطبقة الحاكمة كلّها، كما أنّها كانت واثقة من أنّ أحد هذه الأعمال أو تلك التي تمارسها، تلقى "دعمًا جماعيًّا" منها.

علاوة على ذلك، فإنّه طبقًا لما جاء في بحث الكاتب الروسيّ، كان يسود في البيت الأبيض وفي وكالة المخابرات المركزيّة مبدأ "النفي المشابه للحقيقة" الذي يقضي بإجراء العمليّات التخريبيّة على نحو لا يمكن معه أبدًا إثبات تلبّس الأجهزة الرسميّة الأميركيّة والبيت الأبيض بخاصّة، بممارسة هذه العمليّات. ويظهر من الدليل الحكوميّ المذكور آنفًا، أنّ مجلس الأمن القوميّ يتساوى، من حيث الواقع، مع الرئيس في قيادة أجهزة الاستخبارات. ويتألّف هذا المجلس من الرئيس الأميركيّ رئيسًا للمجلس، ونائب الرئيس ووزير الخارجيّة ووزير الدفاع بصفة أعضاء. أمّا مدير وكالة المخابرات المركزيّة ورئيس لجنة رؤساء الأركانات فهما مستشاران دائمان لمجلس الأمن القوميّ. يجتمع مجلس الأمن القوميّ عادة مرّة في الأسبوع، والأغلب في المواقف المتأزّمة. والكلمة الرئيسة في هذه الاجتماعات تكون عادة لمدير وكالة المخابرات

المركزيّة، فهو يتلو تحليل الموقف الدوليّ أو شرح الوضع في بعض مناطق العالم. وتسجّل مناقشة المسائل المطروحة بواسطة الاختزال. وبعد فترة صغيرة، يؤشّر الرئيس على المحضر الموجز للمناقشة، وبذلك يتحوّل إلى وثيقة وتعليمات رسميّة. تستطيع وكالة المخابرات المركزيّة اتّخاذ الخطوات الفعليّة على أساس هذا المحضر. علاوة على ذلك، يصدر مجلس الأمن القوميّ المذكّرات والتوجيهات الخاصّة التي تُرسم فيها واجبات الاستخبارات ومهامها المحدّدة. أمّا من أجل الإشراف اليوميّ على النشاط الاستخباريّ، فيشكّل مجلس الأمن القوميّ هيئة أو عدّة هيئات تُدعى "اللجان والمجموعات". ويرأس إحدى هذه اللجان، التي تنسّق أنشطة الحلقات المختلفة من "الاستخبارات المشتركة"، مدير وكالة المخابرات المركزيّة. أمّا مساعد الرئيس الأميركيّ لشؤون الأمن القوميّ فيرأس اللجنة التي تبحث عمليّات التخريب وبعض العمليّات الاستخباريّة وتقرّها...

جاء في الدليل الحكوميّ نفسه الذي ذُكر آنفاً: "لا تستطيع أيّ إدارة، سوى وكالة المخابرات المركزيّة، القيام بأيّ عمليّات خاصّة، إذا لم يقرّر الرئيس كفاءة الإدارة الأخرى لتحقيق عمليّة خاصّة محدّدة بنجاح أكبر"[١]. وما يسترعي الانتباه أنّه أثناء إعداد المعلومات لهذا الدليل الحكوميّ تمّ استبعاد "كيسي" من بند "الأعمال الخاصّة"، الفقرة التي أدخلتها الإدارة السابقة، والتي تقول: "إنّ الأعمال الخاصّة يجب أن تطابق القوانين المرعيّة".

بديهيّ، أنّ طرح مسألة إدخال العمليّات التخريبيّة السريّة ضمن إطار القانون، هذا الطرح نفسه، لا يصمد أمام أيّ انتقاد. بيد أنّ إلغاء الشروط التي كانت مفروضة عليها

---

١ - The United States Goverment Manual 1982/83, P. 457

يدلّ، من جديد، على أنّ مراتب السلطة العليا في الولايات المتّحدة قد أرخت العنان، فعلاً، لوكالة المخابرات المركزيّة، رافعة عنها القيود، التي اضطررّت الإدارات الأميركيّة السابقة إلى فرضها بضغط من الرأي العام الأميركيّ والعالميّ.

تتعاون أجهزة الاستخبارات الأميركيّة، تعاونًا وثيقًا، مع هيئات الحكومة وإداراتها المختلفة، التي تقع على عاتقها مهام توفير "الأمن القوميّ" وهي تتعاون، بادئ ذي بدء، مع وزارة الدفاع، ووزارة الخارجيّة ووكالة الأنباء الأميركيّة UCA. ويقول الباحث: لن نكون مبالغين إذا قلنا إنّ أجهزة الاستخبارات الخاصّة، وبالدرجة الأولى، وكالة المخابرات المركزيّة، وبالإضافة إلى البنتاغون، قد جلبت لنفسها أسوأ شهرة وأشدّها سوادًا. وقد قال "ت. أويكر" محرّر صحيفة "نيويورك تايمز" بهذا الخصوص: "يخشى الناس وكالة المخابرات المركزيّة ويكرهونها لأعمالها الخسيسة السريّة"، "وقد أصبحت وكالة المخابرات المركزيّة لعنة على العالم كلّه". وصرّح "ج. ستوكويل" المسؤول السابق في الوكالة أنّ عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة من نوع "الأفعال الخفيّة" قد أدّت إلى هلاك أكثر من مليون نسمة، منذ عام ١٩٤٧[1].

تطوّرت العلاقات بين الاستخبارات والكونغرس تطوّرًا خاصًّا متميّزًا. فبعد تأسيس وكالة المخابرات المركزيّة، أُنشئت لجان فرعيّة لشؤون الاستخبارات ضمن لجان الاعتمادات وشؤون القوّات المسلّحة في مجلسَي الشيوخ والنوّاب. كانت هذه اللجان الفرعيّة تقوم بمهام رمزيّة جدًّا، وهي مهام الرقابة على الاستخبارات، حيث كانت تصادق على ميزانيّتها، دون البحث المفصّل في حقيقة العمليّات التي تنفّذها. وقد بقي "راسّل" رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوّات المسلّحة، السيّد الحقيقيّ

---

١ - New York Times, 21, XII, 1979

للمخابرات في الكونغرس فترة طويلة، ولم يكن باستطاعتها أن تجد محاميًا لها أفضل منه. ويكفي في هذا المجال أن نذكر الواقعة التالية:

حاول، ذات مرّة، "و. بروكسماير" رئيس اللجنة الاقتصاديّة الموحّدة في الكونغرس دعوة "ريتشارد هيلمز"مدير وكالة المخابرات المركزيّة لألقاء كلمة في اجتماع مغلق، لكنّ "راسّل لم يسمح بذلك. يقول الباحث الأميركيّ في شؤون الاستخبارات "ت. باورس": "طيلة بقاء راسّل على قيد الحياة، كان هيلمز يعرف جيّدًا، من كان يحقّ له توجيه الأسئلة إليه، وأيّ نوع من الأجوبة كان عليه الردّ بها. ولم يكن باستطاعة أيّ عضو في مجلس الشيوخ التطاول على سلطة راسّل. وكان هذا الأخير يثق بـ"هيلمز"ولم يطرح عليه يومًا أسئلة حرجة أو صعبة. قال راسّل" لـ هيلمز" ذات مرّة، أنّه لا يريد أن يعرف شيئًا عن العمليّات المحدّدة التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزيّة. ومثل هذا المدخل كان عبارة عن رقابة على الورق لا غير". وقد قال خليفة راسّل في منصب رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوّات المسلّحة "ج. ستينيس" عام ١٩٧٢: "الجاسوسيّة هي الجاسوسيّة. لقد قرّرنا امتلاك وكالات مخابرات، وحمايتها كما هي عليه، لذا علينا أن نغمض أعيننا على ما تفعله، وأن نستوعبه كما هو".

خلال الأعوام من ١٩٤٧ حتّى ١٩٦٧ عُرض للمناقشة في مجلس الشيوخ أكثر من ٢٠٠ مشروع قرار، يقترح فرض رقابة دستوريّة أشدّ صرامة على نشاط أجهزة الاستخبارات. وقُدّم عدد أكبر من مشاريع القوانين إلى مجلس النوّاب. غير أنّ جميع هذه الاقتراحات ومشاريع القرارات كانت تُدفن على رفوف مختلف اللجان واللجان الفرعيّة. واعتقد أصحاب السلطة التنفيذيّة لفترة طويلة، أنّ الاستخبارات هي ذلك المجال من النشاط، وعليهم أن يفسحوا المجال أمام الكونغرس للمشاركة في الرقابة

عليه، إلى أقلّ حدّ ممكن. لكن، مع تعاظم الاتّجاه لدى أصحاب السلطة التشريعيّة لنشر نفوذهم، بشكل أقوى، على اتّخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجيّة، طُرحت مسألة الاستخبارات والإشراف عليها بصورة حادّة. وقد كتب الباحثان "غوردون وتايلور" يقولان: "إنّ مسألة الاستخبارات هي أحد مجالات التنافس القائم بين الرئيس والكونغرس على توجيه السياسة في مجال الأمن القوميّ، والمجابهة بين فرعَي السلطة التنفيذيّ والتشريعيّ من أجل الإشراف السياسيّ على الاستخبارات، تذكّر بالحصار الذي فرضه الكونغرس على الحكومة. فالرؤساء لا يسمحون بتغلغل الآخرين إلى أسرار الاستخبارات إلاّ بضغط قويّ جدًّا"[١].

هذا "الحصار" أدّى إلى ظهور لجان دائمة خاصّة بشؤون الاستخبارات، في أواسط السبعينات، ذات صلاحيّات تحدَّد بالتشاور مع البيت الأبيض. فقد كلّف مجلس الشيوخ، على سبيل المثال، لجنته بفرض رقابة دائمة على ميزانيّة أجهزة الاستخبارات والاطّلاع على عمليّات التخريب السريّة، وإبداء الرأي فيها، والحصول من أجهزة الاستخبارات على معلومات موثوقة، كانت تقتصر، سابقًا، على حلقة ضيّقة من كبار أعضاء الحكومة. ولكنّ إثر التوصّل إلى اتّفاق مع الكونغرس، فرض الرئيس "جيمي كارتر" في أمره التنفيذيّ شرطًا هامًّا، مؤكّدًا على أنّ المطالبة باطلاع الكونغرس على عمليّات التخريب السريّة، لا تُعتبر شرطًا مسبقًا إلزاميًّا لنشاط أجهزة الاستخبارات.

لم يعرف أعضاء الكونغرس بخطّة عمليّة النقل السريّ لمجموعة من الدبلوماسيّين الأميركيّين من طهران عام ١٩٨٠، بوساطة وكالة المخابرات المركزيّة، إلاّ بعد أسبوع كامل من محاولة تنفيذها. وكتبت صحيفة "واشنطن بوست" تقول: "خلال

---

١ - *Security, Policy And Process,* P. 140

السنوات الستّ الماضية، لم يطّلع الكونغرس على عدد كبير من العمليّات السريّة، وذلك على الرغم من الانطباع الواسع الانتشار القائل بأنّ على المشرّعين أن يعرفوا كلّ شيء عنها[1] ...".

لقد اعترف "ب. غولد ووتر" الذي شغل، عام ١٩٨١، منصب رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات، لمراسلي الصحف، بأنّ بعض عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة تبدو، بالنسبة له، سريّة لدرجة أنّه ما إن يجري إطلاعه عليها حتّى يغلق أذنيه... وهذه صفة معبّرة لشكل "الرقابة" التشريعيّة. ولكن عندما تظهر هذه الرقابة وتتجلّى فعلاً، فإنّ الحكومة قادرة على تحييدها وإيقاف مفعولها...

في كانون الأوّل ـ ديسمبر عام ١٩٨٢، بناء على اقتراح لجنة مجلس النوّاب لشؤون الاستخبارات، أصدر مجلس النوّاب، ومن ثمّ مجلس الشيوخ، قرارًا يحظّر على وكالة المخابرات المركزيّة القيام بعمليّات بهدف الإطاحة بحكومة نيكاراغوا. ومع ذلك، فبعد مضيّ بضعة أشهر، خلافًا لقرار أصحاب السلطة التشريعيّة، نظّمت وكالة المخابرات المركزيّة تدخّلاً واسع النطاق لعملائها في نيكاراغوا. وقد اتّهم "و. ألكسندر"، أحد زعماء الحزب الديمقراطيّ في مجلس النوّاب الأميركيّ، عام ١٩٨٤، وكالة المخابرات المركزيّة والبنتاغون بتضليل الكونغرس بصورة دوريّة منتظمة، حول المقاييس الحقيقيّة لتدخّل الولايات المتّحدة في شؤون أميركا الوسطى. وأكّد "ألكسندر" قائلاً على: "أنّ استقطاب المعلومات، وعرقلة وصولها، وحصرها بشكل متعمّد، ذلك هو تكتيك وكالة المخابرات المركزيّة حيال الكونغرس"[2].

---

١ - The Wshington Post. 16, XI, 1980.

٢ - The New York Times, 25, II, 1984.

هكذا، فالسلطة التشريعيّة، حتّى اليوم الراهن، رغم امتلاكها لمفاتيح الرقابة على الاستخبارات، فهي لا تستخدمها دائمًا، ولا بشكل كامل، كما تريد. فمقاومة البيت الأبيض، وإفلات وكالة المخابرات المركزيّة من القصاص، وأخيرًا الموقف الرمزيّ الشكليّ المسيطر في مجلس الشيوخ من الرقابة، من ناحية، والموقف التشجيعيّ من عمليّات المخابرات المزاجيّة، من ناحية أخرى، كلّ هذا يسمح للرئيس الأميركيّ بالإمساك بزمام الأمور في هذا القطاع الهامّ. وفي الآن نفسه، فالبيت الأبيض، بسماحه للمشرّعين بالاطّلاع على بعض أسرار المخابرات، حصل على عدد من الفوائد. فالآن يتحمّل الكونغرس، إلى جانب الحكومة، مسؤوليّة معنويّة عن النشاط التجسّسيّ العالميّ. وقد أعلن "د. ب. موينيهين" النائب السابق لرئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون الاستخبارات: "الآن لا نطّلع مجرّد اطّلاع فحسب، نحن نريد أن نكون جزءًا لا يتجزّأ من هذه العمليّة"[١].

وتكتسب الحكومة دعمًا سياسيًّا هامًّا في هذا المجال، الذي كانت تقف فيه وحيدة سابقًا، وتحمي نفسها من الانتقاد إلى جانب الكونغرس في حال فشل الاستخبارات المشتركة أو عدم نجاحها.

أُسّست وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة على النحو الذي خُطّط لها كأداة لسلطة سياسيّة ذات طابع طبقيّ بحت. ومنذ بداية عمرها، شغل ممثّلو الأوساط الماليّة والتجاريّة والحقوقيّة المرتبطة بشارع "وول ستريت" في نيويورك، (حيث تتمركز البورصة وأكبر المصارف الأميركيّة، وقد أصبح اسم هذا الشارع رمزًا للرأسمال الماليّ الأميركيّ ومرادفًا له) كثيرًا من المراكز القياديّة فيها. وفي أواخر أربعينات

---

١ - The New York Times, 7, V, 1983.

القرن العشرين وأوائل خمسيناته، كانوا يخدمون فيها لمدّة عامَين أو ثلاثة، وأحيانًا عامًا واحدًا. وهذا ما أوجد مع ذلك، في وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة مناخ هيئة النخبة.

كان الرئيس الأوّل للعمليّات التخريبيّة "ف. فيزنر"، المليونير الحقوقيّ، أحد أصحاب شركة المحاماة الشهيرة "كارتر، ليديارد إند ميلبورن" الواقعة في شارع "وول ستريت". ومن الشركة نفسها خرج أيضًا "و. جيسكون"، نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة، وهو حقوقيّ وصاحب أسهم كثيرة في عدد من الشركات الكبرى. أمّا "آلن دالاس"، نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة ومن ثمّ مديرها، فقد كان، في السابق، مدير شركة "غ. شرود" الماليّة المصرفيّة، وشريكًا في مكتب المحاماة الشهير "ساليفان إند كرومويل". واستلم كلّ من " م. كاكونيل"، رئيس شركة "مانيو فيكشير كوربوريشن" المصرفيّة، و"و. ر. فولف"، نائب رئيس مصرف "ناشونيل سيتي بنك أوف نيويورك"، منصب نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وكان "ر. إيموري" ابن الصناعيّ النيويوركيّ وعضو مجلس إدارة "يونايتد فروت" وثلاث شركات في بوسطن، يشغل منصب رئيس مديريّة المعلومات الاستخباريّة. ثمّ أصبح "ل. بيكر" المسؤول في شركة "كيهيل، غوردون، ريندبل إند أول" نائبًا له[1].

وفي مراحل لاحقة عيّن أصحاب الملايين "ج. ماكوين" و"جورج بوش الأب" و"كيسي" مدراء لوكالة المخابرات المركزيّة في فترات مختلفة.

يقول عالم الاجتماع الأميركيّ "و. دومهوف": كانت وكالة المخابرات المركزيّة، منذ اليوم الأوّل لولادتها، وخلال تاريخها الطويل، خاضعة لرقابة أصحاب السلطة

---

١ - Scott P.D., *The War Conspiracy, The Secret Road , The Second Indochina War,* (Indianapolis - New York, 1972),P. 193.

العليا، وكانت تعمل ضمن آليّة نخبة السلطة"[1]. وتدريجًا، بعد أن قويت مواقع الأشخاص الموثوق بهم، من قبل الأوساط الاحتكاريّة للولايات الشرقيّة في وكالة المخابرات المركزيّة، بدأ جهاز الوكالة بإملاء شواغره بالعاملين المرتبطين بالتجمّعات الاحتكاريّة للولايات الغربيّة والجنوب ـ غربيّة. وقبل أن يصبح "ج. ماكوين" مديرًا للوكالة، كان رجل أعمال في كاليفورنيا، وكان يملك أسهمًا في شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" بقيمة مليون دولار. أمّا خليفته الأدميرال المتقاعد "و. ريبورن" فقد كان نائب رئيس الاتّحاد الاحتكاريّ "آيروجيت جنرال كوربوريشن" في لوس أنجلوس"، وقبلها كان رجل أعمال في تكساس...

غير أنّ صلات الوكالة مع رجال الأعمال لم تقتصر على موافقة بعض ممثّليهم على الابتعاد موقّتًا عن الأعمال، والانغماس حتّى رؤوسهم في الشبكة الجاسوسيّة التخريبيّة التي كادت أن تحيط الكرة الأرضيّة كلّها بخيوطها، كالعنكبوت. فقد كان رؤساء وكالة المخابرات المركزيّة يلتقون دوريًّا أعضاء مجلس رجال الأعمال، الذي يضمّ أصحاب الاتّحادات الاحتكاريّة العظمى المئتين، ويرتبطون بعلاقات وثيقة مع عائلات "روكفلر وميلون وأويتني" وغيرها من العائلات الغنيّة ذات النفوذ. كما نشأ تعاون وثيق، على نحو خاصّ، بين وكالة المخابرات المركزيّة والاحتكارات النفطيّة الأميركيّة، التي تقنع بوضع نفسها في خدمة وزارة الخارجيّة والكونغرس والبيت الأبيض إلى حدّ ما. كما أنّ تنفيذ البرامج الواسعة الخاصّة بتزويد أجهزة المخابرات بالتقنيّة العصريّة والتكنولوجيا قد قرّبها من رجالات الصناعة الإلكترونيّة والفضائيّة الجويّة. في بعض الحالات، ساعدت وكالة المخابرات المركزيّة شركتَي "لوكهيد"

---

١ - Domhoff G. W., *Who Rules America? Englewood Cliffs,* (New Jersey,1967), P. 127.

و"بوينغ" والشركات الأخرى في تسويق تقنيّتها وطائراتها في الخارج، وذلك بإيصالها بـ "رجالها" في الحكومات الأجنبيّة، الذين كانوا يساعدون ممثّلي هذه الشركات في توقيع العقود والصفقات التجاريّة، مقابل الرشاوي.

وبحسب الباحث الروسيّ، تعتقد وكالة المخابرات المركزيّة أنّ من واجبها تقديم أيّ مساعدة للاتّحادات الاحتكاريّة المتعدّدة الجنسيّات. وهذه الاحتكارات بدورها، تعتبر أجهزة المخابرات بمثابة وحدات الصدام والانقضاض للرأسمال الأميركيّ، كما أظهرت حادثة شركة "إنترناشونال تلغراف أند تلفون" التي عرضت على وكالة المخابرات المركزيّة مبلغ مليون دولار، مقابل العمليّة الهادفة إلى عدم السماح بوصول "سلفادور ألليندي" إلى السلطة في تشيلي. ويشير "ف. إيجي" المسؤول الكبير السابق في وكالة المخابرات المركزيّة إلى أنّ "وكالة المخابرات المركزيّة" تُعتبر، عمليًّا، أداة تحمي مصالح الاتّحادات الاحتكاريّة المتعدّدة الجنسيّات باسم الأمن القوميّ"[1]. وتعبر الشركات الإلكترونيّة والنفطيّة والفضائيّة الجويّة وغيرها من الشركات الصناعيّة، عن شكرها العميق للعاملين في أجهزة الاستخبارات، لقاء أنشطتهم وخدمتهم لها، بأن توفّر لهم، بعد استقالتهم من المخابرات، مراكز عمل جيّدة في أكبر احتكارات قطاع الطاقة والمجمع الصناعيّ الحربيّ.

يقول "ج. هيرت" مراسل صحيفة "نيويورك تايمز": "إنّ كثيرًا من العاملين السابقين في وكالة المخابرات المركزيّة قد وقّعوا عقود عمل مربحة، لأنّهم كانوا، في أثناء خدمتهم في الوكالة، يطّلعون على معلومات سريّة للغاية، ويرتبطون بعلاقات سريّة جدًّا مع المسؤولين الأجانب. على سبيل المثال، يعمل أحد الموظّفين السابقين في

---

١ - Mintz M., *Chhen J.S. Power, Inc.*, (New York, 1977), P. 40.

وكالة المخابرات المركزيّة، ممثّلاً لشركة أميركيّة في بلد أفريقيّ، كان قد شارك فيه في عمليّة سريّة، قامت بها وكالة المخابرات المركزيّة، ساعدت على وصول الرئيس الحاليّ لهذا البلد. وثمّة مسؤول آخر في المخابرات كان يرتبط بعلاقات وثيقة سريّة مع حاكم في أحد البلدان العربيّة، وهو الآن، يعمل مستشارًا لعدد من الشركات الأميركيّة العاملة في هذا البلد لقاء ٣٠٠ ألف دولار"[١].

ومن بين مستشاري الشركات الاحتكاريّة، المدراء السابقون لوكالة المخابرات المركزيّة ونوّابهم، ورؤساء المديريّات والفروع والأقسام، وعملاء وكالة المخابرات المركزيّة، والمسؤولين السابقين في إدارة استخبارات وزارة الدفاع ووكالة الأمن القوميّ، وغيرها من إدارات الاستخبارات المشتركة. بصرف النظر عن القيادة العليا لوكالة المخابرات المركزيّة، فإنّ الحلقة الوسطى من قيادتها تشكّلت، بصورة أساسيّة، من خرّيجي الجامعات الثماني المتميّزة الواقعة في الولايات الشرقيّة، والتي تشكّل ما يُدعى بـ "رابطة اللبلاب". إنّ المتخرّجين من هذه الرابطة، المشهورين بميولهم العقلانيّة الليبراليّة، وحتّى إذا لم يتمتّعوا بحالة ماديّة جيّدة، يتلقّون دعم الفئة الحاكمة التي تعتبرهم بمثابة ركيزتها الموثوقة الأمينة. وتتكوّن غالبيّتهم من أعضاء الحزب الديمقراطيّ. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الفئة العليا من العاملين بالوكالة قد تكوّنت، منذ البداية، من أعضاء الحزب الجمهوريّ، فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة، ككلّ، قد نمت وتطوّرت كأداة، يتمثّل فيها، بصورة متوازنة نسبيًّا، الحزبان الأميركيّان كلاهما.

يحاول بعض الباحثين الأميركيّين في شؤون الاستخبارات تحديد التوازن في وكالة المخابرات المركزيّة بين أنصار الآراء الليبراليّة، والكشف عن وجود "الأجنحة". وقد

---

١ - The New York Times, 10, XIII, 1981.

زاد الطين بلّة، في هذا الاتّجاه، الرئيس "نيكسون" الذي كان يشكّ في أثناء عهده الرئاسيّ، في أنّ جميع العاملين تقريبًا في هذه الوكالة هم من أصحاب النزعة الليبراليّة، يخدمون "الطبقة الحاكمة الشرقيّة". لقد فسّر المؤرّخ "شليسنغر"، المستشار السابق للرئيس الأميركيّ، تدفّق الليبراليّين إلى أجهزة الاستخبارات، بعد الحرب العالميّة الثانية، تفسيرًا ذرائعيًّا للغاية. فهو يرى أنّه كانت هنالك حاجة ماسّة إلى عقول الليبراليّين ومعارفهم في الصراع ضدّ القوى اليساريّة، لا سيّما في أوروبا الغربيّة، بينما كان المحافظون ثابتين لا يمكن الاستغناء عنهم في البرامج الهادفة إلى الإبقاء على الأنظمة الديكتاتوريّة اليمينيّة على رأس السلطة.

ليست هناك وجهة نظر موحّدة حول نسبة كلّ من المحافظين والليبراليّين في وكالة المخابرات المركزيّة، وهذا الأمر ليس على هذه الدرجة من الأهميّة. ويجدر بنا أخذ أمر آخر بعين الاعتبار، هو أنّ هؤلاء الليبراليّين، الذين وفدوا إلى وكالة المخابرات المركزيّة، يتميّزون، مثلهم في ذلك مثل المحافظين، بعدائهم السافر للشيوعيّة والاشتراكيّة، وبكراهيّتهم لقوى التقدّم الاجتماعيّ. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فالنزعتان المحافظة والليبراليّة، برغم كافّة الاختلافات السياسيّة والفكريّة بينهما، تخدمان كلاهما بحماسة وغيرة، الرأسماليّة الأميركيّة.

كان الرؤساء الأميركيّون المتعاقبون، يتّخذون التدابير، واحدًا إثر الآخر، من أجل تعزيز إشراف الطبقة الحاكمة على "الاستخبارات المشتركة". وقد خطا الرئيس "أيزنهاور" الخطوة الأولى في هذا المجال. ورغم تحذيره للأمّة الأميركيّة، في ندائه الوداعيّ في كانون الثاني ـ يناير ١٩٦١، في نهاية عهده، من الخطر الذي يمكن أن يجلبه تطوّر المجمع الصناعيّ الحربيّ، فقد ساهم هو بنفسه بازدهاره وتعزيزه. وهذا ما يتجلّى على نحو خاصّ، في المجلس الرئاسيّ، الذي شكّله لشؤون المخابرات عام

١٩٥٦، ومنحه "صلاحيّات واسعة جدًا" لمراقبة نشاط المخابرات. وقد برّر الرئيس قراره هذا على النحو التالي: "إنّ وضع أعضاء المجلس ووزنهم في البلاد، وحكمتهم والثقة الكبيرة التي يتمتّعون بها، كلّ هذا يشكّل أساسًا كافيًا للثقة بأنّهم سيتمكّنون من إقناع الرئيس والكونغرس والرأي العام، إذا ما دعت الحاجة، بأهميّة جهودنا الاستخباريّة وفائدتها، وذلك كلّه من دون الكشف عن تفاصيل العمليّات أو أهدافها"[١].

كانت وكالة المخابرات المركزيّة تسعى، بصورة دائمة، إلى الاعتماد على دعم أكبر عدد ممكن من أصحاب النفوذ، وتقدّم فرصة كبرى في هذا المجال، أنشطة مجلس العلاقات الدوليّة الموجودة في مختلف المدن الأميركيّة. وأعضاء هذه المجالس هم ممثّلو الأوساط الماليّة والصناعيّة والتجاريّة، ووسائل الإعلام الجماهيريّ المستقطبة، والعالم الأكاديميّ والتقنوقراطيّة. ويُعتبر مجلس العلاقات الدوليّة في نيويورك مجلسًا رئيسًا رائدًا بينها. وكان "آلن دالاس" أحد مؤسّسيه النشيطين ومن أوائل مدرائه، ولم يقطع صلته به، رغم احتلاله لمناصب قياديّة في وكالة المخابرات المركزيّة. من الأمور ذات الدلالة، أنّه كانت تنشط في إطار مجلس نيويورك "مجموعة البحث والمناقشة في مسائل الاستخبارات والسياسة الخارجيّة" برئاسة المصرفيّ "ج. ديلون" وزير الماليّة السابق. وفي كلمته التي ألقاها في اجتماع المجموعة، قدّم لأوّل مرّة "ر. بيسل" الرئيس السابق لمديريّة العمليّات الاستخباريّة ونائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة، تحليلاً مفصّلاً لاستراتيجيّة وكالة المخابرات المركزيّة، في مجال الأعمال التخريبيّة السريّة. أدخل "بيسل" في عداد الأعمال التخريبيّة: ١) النصائح والتوجيهات السياسيّة. ٢) الدفعات النقديّة لبعض الأشخاص. ٣) المعونة الماليّة و"المساعدة الفنيّة" للأحزاب السياسيّة. ٤) دعم المنظّمات غير الرسميّة، بما فيها

---

١ - Ferrel H. R. (Ed), *The Eisenhower Diaries* (New York,1981), P. 312.

النقابات، والمؤسّسات التجاريّة والصناعيّة، والتعاونيّات وما شابه ذلك. ٥) الدعاية السريّة. ٦) التدريب الخاصّ للأفراد وتبادل الأشخاص. ٧) العمليّات الاقتصاديّة. ٨) العمليّات شبه العسكريّة والسياسيّة النشيطة بغرض الإطاحة بنظام ما أو دعمه "كالتدخّل في كوبا عام ١٩٦١، والبرامج الأميركيّة في لاووس في الستّينات"[١].

لم يثر برنامج العمليّات التخريبيّة أيّ اعتراض من جانب أعضاء مجلس العلاقات الدوليّة بالرغم من أنّ كلّ فئة من الفئات الثماني للعمليّات التي تنفّذها وكالة المخابرات المركزيّة، تعارض مبادئ السياسة الخارجيّة الأميركيّة، وهي المبادئ التي بشّر ويبشّر بها أعضاء المجلس، بفخر واعتزاز.

لقد أدّى فضح جرائم المخابرات الأميركيّة وإساءاتها، في أواسط السبعينات، إلى تقديم مقترحات إلى الكونغرس، تحظّر أو تحدّ" من استخدام وكالة المخابرات المركزيّة، للأغراض الجاسوسيّة ـ التخريبيّة، ورجال الأعمال والمدراء والعلماء ورجال الدين والصحافيّين الأميركيّين، وليس الأجانب. بيد أنّ جميع هذه المقترحات، من حظر أو تقييد، كانت، كما كان متوقّعًا لها، صدى فارغًا وصرخة في واد. ففي كلمته التي ألقاها "ج. مويري" رئيس رابطة رجال المخابرات القدماء في الكونغرس عام ١٩٨١، أكّد على أنّه يجب ألاّ يؤدّي أيّ شيء إلى تدمير "العلاقات الوديّة السريّة القائمة بين وكالة المخابرات المركزيّة ورجال الأعمال الأميركيّين والعلماء وغيرهم". والواقع أنّ المخابرات الأميركيّة تقدّر تقديرًا رفيعًا المساعدة المباشرة التي تحصل عليها من رجال الأعمال. وقد ذكرت الصحافة الأميركيّة أمثلة عديدة جدًّا، تدلّ على تنفيذ رجال الأعمال لطلبات المخابرات المختلفة: كجمع المعلومات، وتجنيد العملاء الأجانب، والتحضير للانقلابات...

---

١ - Marchetti V., Marks J.D., *The CIA And The Cult Of Intelligence*, P. 387.

ثمّة عدد غير قليل من الشركات والمكاتب المتنوّعة المختلفة، تشكّل، بموافقة أصحابها، "ستائر، لتغطية نشاط وكالة المخابرات المركزيّة". وعندما تفتح وكالة المخابرات المركزيّة مصارفها وشركاتها الصوريّة المزيّفة، ومؤسّساتها وخطوطها الجويّة، التي يعمل عملاؤها تحت ستارها، تُدخل الوكالة في عداد مسؤوليّاتهم إقامة علاقات متعدّدة الجوانب مع الأوساط التجاريّة. ففي حديثه عن التمويل السريّ لعملاء المخابرات المركزيّة عن طريق الأقنية المختلفة، قال "ف. فيزنر" الرئيس الأوّل لعمليّات "الأفعال الخفيّة" موجّهًا مرؤوسيه: "من الأهميّة بمكان، السعي لكي يشارك فيها (أي في الشركات الصوريّة) أناس وأشخاص معروفون ومشهورون بفضل ثرواتهم"[1].

تشكّل الصناديق "الخيريّة" أداة هامّة، يستخدمها الرأسمال الأميركيّ من أجل نفوذه السياسيّ والإيديولوجيّ والثقافيّ. وقد فتحت هذه الصناديق "الخيريّة" أبوابها على مصراعيها للمخابرات أيضًا. ففي النصف الثاني من ستّينات القرن العشرين، كشف النقاب عن أنّ وكالة المخابرات المركزيّة استخدمت تعاونها مع الصناديق "الخيريّة" الأميركيّة المعروفة مثل "أندريو هاملتون فاند"، "بنيامين روزفلت فاونديشن"، "سيدني إند إستر راب تشيريتيبل فاونديشن" وثلاثين صندوقًا خيّريًا آخرًا، من أجل أغراضها التجسّسيّة الاستخباريّة"[2]. وقد ساعدت الصناديق وكالة المخابرات المركزيّة في تمويه عمليّاتها داخل الولايات المتّحدة وخارجها.

---

١ - Power Th., *The Man Who Kept The Secrets, Richard Helms And The CIA,* (New York, 1979), P. 32

٢ - Wise D., Ross B., *The Espionago Establishment,* (New York, 1967), PP. 155- 156.

وبحسب الباحث الروسيّ، كانت العمليّات الدعائيّة والسيكولوجيّة في أوروبّا الغربيّة، أولى الأعمال التخريبيّة السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة. ومنذ تلك الأثناء، اكتسبت الأعمال التخريبيّة الإيديولوجيّة بعدًا عالميًّا. ووكالة المخابرات المركزيّة هي الأداة الاستخباريّة الوحيدة، التي سمح لها مجلس الأمن القوميّ بممارسة الدعاية "السوداء"، أي نشر مختلف أنواع الأكاذيب ونسبها إلى الحكومات والأحزاب والمنظّمات والأشخاص في البلدان الأخرى. ولم تقتصر وكالة المخابرات المركزيّة على ممارسة الدعاية "السوداء" في الخارج، بل بدأت تقيم علاقاتها، بصورة سريّة أوّلاً، ومن ثمّ علنًا، بالتدريج، مع الرأي العامّ في أميركا نفسها. فقد أدخلت عملاءها، أو اكتسبت أصدقاء لها في كبريات الصحف والمجلاّت والإذاعة وشبكات التلفزة، وذلك بالطبع، بموافقة أصحاب وسائل الإعلام الجماهيريّة هذه. وسعت الوكالة إلى إلقاء الأضواء على مسائل الاستخبارات، على النحو الذي يناسبها، وشنّت حربًا نفسيّة ضدّ الشعب الأميركيّ ذاته، وبرزت بصفتها أحد الزارعين حقدًا، لأفكار العداء للشيوعيّة والاشتراكيّة والاتّحاد السوفياتيّ، وداعية للنزعة العسكريّة ولأفكار الحروب والتوسّع والعدوان. ويدخل تضليل الشعب الأميركيّ ونسف المناخ السياسيّ ضمن الوظائف الإيديولوجيّة لأجهزة المخابرات الأميركيّة.

يتّضح إذن، أنّ وضع وكالة المخابرات المركزيّة ضمن منظومة السلطة في الولايات المتّحدة متعدّد الجوانب. وباعتبارها وثيقة الصلة بالفئة الاحتكاريّة العليا الحاكمة والمجمع الصناعيّ ـ الحربيّ، تتبع وكالة المخابرات المركزيّة الرئيس الأميركيّ ومجلس الأمن القوميّ، وتخضع لرقابة الكونغرس.

ومع تخلّفها الكبير عن إدارة مخابرات وزارة الدفاع وعن وكالة الأمن القوميّ، من حيث الموارد الماليّة وإعداد العاملين في جهازها، فهي تحتلّ، برغم ذلك، مرتبة

أعلى، في منظومة "الاستخبارات المشتركة"، بارزة بمثابة ممثّل لها أمام البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الإعلام الجماهيريّ والرأي العامّ. وباتّباعها تكتيك المزاحمة والمنافسة لأجهزة الاستخبارات الأخرى، فهي تسعى إلى البروز في الصفّ الأوّل بين المصادر الأساسيّة، التي تزوّد الحكومة والكونغرس وأوساط رجال الأعمال بالمعلومات السياسيّة - العسكريّة والاقتصاديّة والعلميّة - التقنيّة السريّة.

وبحسب الباحث نفسه: إنّ جهاز المخابرات يخضع رسميًّا لسلطة الدولة، لكنّ هذه السلطة ذاتها، قائمة على نحو، تحمي معه مصالح الرأسمال الاحتكاريّ، بادئ ذي بدء. لذا، فإنّ انتقال السلطة التنفيذيّة من الديمقراطيّين إلى الجمهوريّين وبالعكس، وما يرافق هذا الانتقال من تغييرات في الحلقات العليا من الهيئات الحكوميّة، لا ينعكس، عمليًّا، في نشاط وكالة المخابرات المركزيّة. فالجذور العميقة التي زرعتها الوكالة في العاصمة الاتّحاديّة ترفع من هيبتها أكثر في أعين الأقوياء في الولايات المتّحدة.

لا شكّ في أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تحظى بنفوذ وتأثير من البيت الأبيض. فهي لا تقتصر على تقديم المعلومات فحسب، بل وتشارك في رسم نهج الولايات المتّحدة على الساحة الدوليّة. ويتزايد هذا النفوذ باستمرار في الفترة الأخيرة. فالكلمة الأخيرة، في مسائل الاستخبارات، قبل اتّخاذ قرارات رئاسيّة، تبقى لمدير وكالة المخابرات المركزيّة. وكلمته الأخيرة هذه، ليست في مسائل الاستخبارات فحسب، فلمدير الوكالة وزنه الكبير في رسم السياسة العسكريّة والخارجيّة، ونصائحه في هذَين المجالَين، يأخذها الرئيس الأميركيّ بعين الاعتبار. على سبيل المثال، في ربيع عام ١٩٨٢، أخذ الرئيس"ريغان" باقتراح "ويليام كيسي" مدير وكالة المخابرات المركزيّة.

وهذا الاقتراح حاز على تأييد وزير الدفاع حول تنفيذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى وقف بناء خطّ أنابيب الغاز سيبيريا - أوروبّا الغربيّة[1].

في علاقات العمل بين الرؤساء الأميركيّين ومدراء وكالة المخابرات المركزيّة، يجب البحث عن نقطة التماس، التي تبدأ بها عمليّات المخابرات الأميركيّة ذات الأهميّة الكبيرة. ويمكن إيراد أمثلة كثيرة، على مبادرة وكالة المخابرات المركزيّة في الأعمال والتدابير المتّخذة، بما فيها الخطيرة منها على الشعوب الأخرى من ناحية، واتّباع توجيهات وتعليمات وطلبات البيت الأبيض والرأسمال الاحتكاريّ والكونغرس والتجمّعات السياسيّة للمحافظين والليبراليّين، من ناحية ثانية. لكن، إذا أردنا أن نعرف من أين تنطلق وكالة المخابرات المركزيّة، فعلينا أن نبحث، كما ذُكر آنفًا، في القرارات المشتركة، المتّخذة من جانب الرؤساء الأميركيّين ومدراء وكالة المخابرات المركزيّة.

---

١ - International Herald Tribune, 18, III, 1982.

نظرّية العمل المستتر

في إحدى أمسيات شهر كانون الثاني ــ ينــاير ١٩٦٨، جـرى اجتمـاع ضـمّ اختصاصيّي الاسـتخبارات الأميركيّـة وبعضًـا مـن "عبدَتهـا"، لمناقشـة دور وكالـة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA في السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة. ولم يجر الاجتماع في "لانغلي" مقرّ الوكالة، بل في هارولد برات هاوس في بارك أفينيو، وهو المكان الطبيعيّ لاجتماع مجلس العلاقات مع الدول الأجنبيّة.

ترأس هذا الاجتماع "دوغلاس ديللون" من مديريّة التوظيفات والذي كان وزيرًا للماليّة. وكان من أهمّ المحاضرين في هذا الاجتمـاع ريتشـارد بيسـيل مستشـار وكالـة المخابرات المركزيّة بالإضافة إلى مدير شركة يونايتد إير كرافت أهمّ شركة طيران تابعة لوكالة المخابرات المركزيّة. ولم يكن ذلك إلا اجتماعًا خاصًّا حتّى لا يجلب الانتباه حول موضوع إعادة تنظيم وكالة المخابرات المركزيّة.

خلال ١٩٧١ وبينما كانت المظاهرات المعادية للحرب مستمرّة، احتلّت مجموعة من الطلاّب المتطرّفين، في كمبريدج من ولاية ماساتشوستس، البناء الذي جرى فيه الاجتماع المذكور أعلاه، حيث يتواجد مقرّ مركز الشؤون العالميّة لجامعة هافرد. وبعد أن أقام المتظاهرون الحواجز على مدخل البناء قاموا بتفتيش ملفّات أساتذة الجامعة العاملين في المركز، ووجدوا في ملفّ أحدهم واسمه ويليام هاريس، أوراقًا غاية في السريّة عن الاجتماع الذي جرى بتاريخ ٨ كانون الثاني - يناير ١٩٦٨. وتحتوي هذه الوثيقة المسروقة على وصف كامل لاستراتيجيّة العمل المستتر لوكالة المخابرات

المركزيّة، التي لم يكن العالم قد اطّلع عليها مطلقًا. ولقد أعلن هاريس، بعد ذلك بعام تقريبًا، بأنّ تحرير تلك الوثائق جرى بحيث لا يفضح نقاطًا هامّة بقيت طيّ الكتمان في تقارير أخرى.

خلال تلك الأمسية من كانون الثاني - يناير ١٩٦٨، تكلّم بيسيل عن نظريّة العمل الخفيّ، وتضمّن التقرير النهائيّ دليلاً عمليًّا في ذلك النوع من العمليّات. ومن بين المستمعين إلى ذلك التقرير كان "ألن روبرت أموري" المدير السابق للاستخبارات في وزارة الخارجيّة، و"توماس هيوج" المستشار السابق للرئيس كينيدي، و"تيودور سورنس"، والناشر "جوزيف كرافت"، وأربعة عشر شخصًا. وكلّ هؤلاء الأشخاص كانوا قد أمضوا فترة من حياتهم في أرقى الوظائف الحكوميّة، وكانوا لا يزالون على علاقة معها، وحيث يمكن الوثوق بحفاظهم على كتمان سريّتها. وهكذا حدّد بيسيل الخطوط العريضة العامّة للنشاط الخفيّ لوكالة المخابرات المركزيّة، بالشكل التالي:

إنّ العمل الخفيّ، الذي يوصف أحيانًا بالتدخّل، يعمد، بوسائل سريّة، إلى التأثير على مجرى الأحداث الداخليّة في البلدان الأجنبيّة. وتعتمد تقنيته بشكل رئيسيّ على عمليّات التسلّل التي تتضمنّ أشكال التسلل التي لا يوافق عليها التفكير الكلاسيكيّ للأعمال الخفيّة. وهي لا تهتمّ بتطبيق القواعد الثابتة لتجنيد العملاء. وكثير من التسلّلات لا تتّخذ مطلقًا شكل ابتزاز أو شراء الخدمات بلا علاقات الصداقة الحميمة، التي، عرضيًّا وليس غالبًا، يمكن أن تتضمّن تعويضًا ماديًّا. ثمّ يشرح بيسيل حاجة وكالة المخابرات المركزيّة إلى عملاء قادرين على ممارسة النفوذ على المستوى الداخليّ، إذا ما رغبت في منح مساعدة ماليّة إلى حزب سياسيّ أو توجيه الخطّ السياسيّ لمنظمة إعلاميّة، أو أن تسبّب ضربة عسكريّة. ويتّخذ العملاء المستترون لوكالة المخابرات المركزيّة المكلّفون بالمهمّات الخارجيّة صفة قادة الشبكات. وتستمرّ

مهمّتهم من سنتَين إلى ثلاث سنوات، ومعظمهم يعمل في السفارات الأميركيّة تحت صفات غير وظائفهم الأصليّة. ويعيش بعضهم في البلاد الأجنبيّة تحت غطاء مهنيّ قويم بصفة طلاّب أو رجال أعمال أو صحافيّين أو مبشّرين أو حتّى على شكل سيّاح.

وتابع بيسيل قائلاً: "إنّ مشكلة عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة في الخارج تتعلّق بجدارة وزارة الخارجيّة. فالمتعاملون المحليّون يتعاملون فعلاً مع أميركيّ، وغالبًا ما يكون مكلّفًا بوظيفة رسميّة. فالغطاء غالبًا ما يتّخذ شكل وظيفة تابعة للولايات المتّحدة. لذلك فإنّ من المنشود أن يكون عدد كبير من موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة قائمًا على العمل في أمكنة سفارات الولايات المتّحدة حتّى يكون هنالك إمكانيّة الاتّصالات مع الهيئات الأميركيّة المسؤولة. ومن المأمول، ويجب أن يكون ممكنًا رغم الصعوبات، أن تقام شبكات مجهّزة بكافّة التغطية الرسميّة. ولذلك فإنّ من الضروريّ أن نستعمل وأن ننشئ مؤسّسات خاصّة لا تتشكّل كادراتها من الموظّفين الأميركيّين، وبالتالي، فإنّها تكون حرّة في علاقاتها مع الأوساط الاجتماعيّة للبلد المقامة فيه، وبالتالي لا تورّط العملاء الرسميّين للولايات المتّحدة. وسواء توفّرت التغطية أم لا، فإنّ الدور الرئيسيّ لرئيس الشبكة هو اكتشاف الذين يرضون بالعمل لصالح وكالة المخابرات المركزيّة أو أن يتعاملوا معها. ولذلك فإنّه يعمل ما بوسعه لتسليل رجاله في المصالح الحكوميّة التي هي على علاقة مع مؤسّسته، وأن يعرف تفاصيل عمل هذه المصالح، فيتوصّل إلى استغلالها للوصول إلى أهداف معيّنة لازمة لوكالة المخابرات المركزيّة. وفي حالة التدخّل الهامّة والحسّاسة، لا بدّ أن يكون للمتعاونين حوافز خاصّة بهم. ولقد نجحت وكالة المخابرات المركزيّة، بشكل ملحوظ، في اكتشاف الأشخاص والوسائل الضروريّة للعمل في هذا الاتّجاه.

وإنّ الحاجة إلى تلك الحوافز تستند إلى قاعدة بأنّ كلّ ما من شأنه أن يحثّ المتعاونين المحليّين لمتابعة العمليّة التي لا تتّفق مع قناعتهم الشخصيّة يمكن أن تنقص من الفعاليّة الناتجة ويمكن أن تؤدّي إلى الفشل".

ويتضمّن العمل الخفيّ ضرورة اكتشاف المتعاونين الراغبين بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزيّة، على أن يكونوا رجالاً قانعين بضرورة العمل في نفس اتّجاه الوكالة، أو أن يكونوا من الأشخاص الذين يمكن إقناعهم بالأهداف المرتآة. ولا بدّ لرؤساء شبكات وكالة المخابرات المركزيّة من أن يعرفوا كيفيّة إقناع أولئك الذين يتّصلون بهم والذين لهم مصلحة في العمل مع وكالة المخابرات المركزيّة.

وعادة ما يستعمل الرئيس كلّ التقنيّات اللازمة لتيسير التجنيد. فباسم الوطنيّة والقوميّة والمعاداة للشيوعيّة، فضلاً عن المديح وإغراءات المال والسلطان، يمكنه حتّى اللجوء إلى وسائل أكثر بشاعة كالابتزاز. وعندها يجب ألاّ تنتظر نتائج حسنة.

وحتّى يتوفّر للعمل الخفيّ أعظم قدر من النجاح، لا بدّ أن يكون التسلّل والتجنيد قد تمّا قبل بدء العمليّات بزمن كافٍ. فعندما تريد الولايات المتّحدة أن تقوم بعمل عنف في بلد معيّن، يكون على رؤساء الشبكات في البلد أن يسلّلوا عناصرهم إلى البلد المذكور ويجنّدوهم قبل زمن طويل ليتمكّنوا من تقديم المساعدة في الوقت المناسب. وقد يكون قد قاموا بعملهم أو في الجيش أو الصحافة أو في النقابات أو في الهيئات الأخرى. ولذلك يتواجد في كثير من البلدان، قوى محليّة مستعدّة لخدمة وكالة المخابرات المركزيّة عند الحاجة. وبالانتظار، تقتصر خدمات عدد من هؤلاء العملاء للوكالة على تقديم المعلومات والأخبار التي يستطيعون الحصول عليها بحكم أعمالهم، وغالبًا ما تكون لها قيمة تعبويّة، لأنّها تسمح لوكالة المخابرات المركزيّة بتكوين فكرة شبه سليمة

عن بنية القوى السياسيّة المحليّة، وأن ترى المكان والزمان الملائمَين لفعاليّة العمل الخفيّ.

ويضيف بيسيل: لا بدّ من الجهود المستمرّة لتنمية إمكانيّة العمل الخفيّ حتّى إذا لم تبدُ هنالك أيّ ضرورة لاستعمالها آنيًّا. وإنّ المهمّة الرئيسيّة هي تحديد القوى الحليفة بين الشعب، سواء أكانت قوى فرديّة أم قوى منظّمة، وأن يجري إقامة الاتّصال معها، وتحديد مفهوم المصلحة المشتركة. وذلك ما يُسمّى بلغة أهل المهنة "تنمية جهاز العمليّات"، وتلك هي المهمّة النظاميّة لكلّ المراكز السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة في الخارج. فبعد سنين من الخدمة في هذه المراكز، يكون على رئيس الشبكة، بعد أن يغادر وظيفته، أن يترك لبديله عبء شبكة العملاء والاتّصالات، التي على البديل أن يكمل تنظيمها وأن يستمرّ في إقامة بنى جديدة أخرى لها. وحسب اتّساع وأهميّة بلد ما، فإنّ عدد رؤساء الشبكات يمكن أن يختلف من واحد إلى عدّة عشرات. وهكذا، فإنّ البنية الكليّة يمكن أن تتضمّن عدّة مئات من الأشخاص. ويبحث الرجال المكلّفون بتحضير مشاريع العمليّات، عن استعمال البنى التحتيّة الموجودة حتّى يمكن الحصول على أفضل النتائج.

ويقول بيسيل: إنّ التدخّل الخفيّ يكون أكثر فعاليّة عندما تكون كافّة العمليّات متناسقة ومتساندة ومكمّلة بعضها البعض الآخر، وذلك بغرض الحصول على أهداف تجمعيّة هامّة. والحقّ يقال إنّه عندما يتوصّل رؤساء الشبكات إلى إقامة البنية التحتيّة فإنّ قرار التدخّل أو عدمه يتوقّف عندها، وبشكل رئيسيّ، على تقدير الفعاليّة وأهميّة وولاء عملاء وكالة المخابرات المركزيّة أي المتعاونين. ولكنّ الحقيقة هي أنّ رؤساء الشبكات وحدهم الموجودين في مكان العمل، وكذلك قادتهم في أميركا ولو بشكل أقلّ، لديهم إمكانيّة التقدير، فوكالة المخابرات المركزيّة هي الوحيدة العارفة بهويّة العملاء.

ويجب على هذه الهويّة أن تبقى مجهولة من الجميع في الخارج، ومعروفة من عدد قليل في داخل وكالة المخابرات المركزيّة، ويشار إليهم بأسمائهم الرمزيّة وحتّى على أشدّ الوثائق سريّة. ورغم أنّ القرار السياسيّ بالتدخّل يتوقّف على البيت الأبيض، فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة، وبواسطة إدارة الاستخبارات السريّة، هي التي تجنّد للرئيس ومستشاريه، الجزء الأعظم من المعلومات ذات الأهميّة الحيويّة التي يبنى عليها قرار التدخّل.

حتّى عندما يكون الأمر بعيدًا عن المساس بالشرف والاستقامة في مجال التوقّعات، وذلك بعيد عن متناول اليد، فإنّ عمل المنظّمة يحتوي على أخطار الدارة المغلقة. فوكالة المخابرات المركزيّة هي التي تحضّر مشاريع التدخّل وهي وحدها التي تمتلك المعلومات النوعيّة التي تسمح بتقدير الموقف. وعندما تصبح هذه المشاريع مقرّرة فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة هي القوّة الفاعلة المنفّذة. وعندما تتوصّل وكالة المخابرات المركزيّة إلى إقامة بناها التحتيّة فإنّها لا بدّ أن تأمر بتنفيذها. ويتوقّف شكل التدخّل على نموذج البنية التحتيّة وعلى التجنيد المسبق. وإضافة لذلك، وبسبب أنّ البنى موجودة محليًّا فإنّ السلطات الحكوميّة للولايات المتّحدة يمكن أن تزيد من قيمة إمكانيّات العمل الفعّال لوكالة المخابرات المركزيّة في موقع الأزمة الفعليّة أو الخياليّة. وقد يبدو التدخّل بالنسبة للسلطات الرسميّة وللرئيس نفسه، كوسيلة شديدة الفعاليّة لحلّ مشكلة ما أو أخرى، بدلاً من البحث عن حلّ دبلوماسيّ قد يطول السعي في سبيله بينما تستمرّ الأمور في تفاعلها المقيت. وعندما تصبح الوسائل اللازمة متوفّرة فإنّ إغراء التدخّل في الشؤون الداخليّة لبلد أجنبيّ ما قد يصل إلى مرحلة لا يمكن مقاومتها.

إنّ إحدى التناقضات الداخليّة لنشاطات الاستخبارات، كما هي مطبّقة في الولايات المتّحدة، تكمن في أنّ النتائج التي يعطيها الأخصّائيّون المحلّلون، لا تمارس إلاّ تأثيرًا

قليلاً على تصرّف القائمين بالعمليّات في المجال الخفيّ. فهؤلاء فقط هم الذين يقـرّرون العمل الواجب اتّخاذه دون الاستعانة برأي المحلّلين المختصّين، وكثيرًا ما يتجاهلونه عندما لا يتّفق بأنّ فرص نجاح انتفاضة ضدّ الرئيس سوكارنو هي في منتهى الضعف فإنّ الاستخبارات السريّة كانت على ثقة من إمكانيّة نجاحها، وكذلك الحال في موضوع خليج الخنازير ضدّ الرئيس كاسترو، ومع راديو أوروبّا الحرّة وراديو الحريّة، فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة استمرّت على الدعم الماليّ حتّى عام ١٩٧١، عندما أصدر الكونغرس الأميركيّ أمرًا بوقف المساعدة الماليّة فاضطرّت وكالة المخابرات المركزيّة للخضوع.

رغم أنّ المحلّلين قد أوضحوا أنّ حربَي فييتنام ولاووس لا يمكن أن تؤديا إلى نجاح، فإنّ قسم العمليّات في وكالة المخابرات المركزيّة لم ينقطع عن التفكير في إقامة مشاريع دعم للأنظمة المحليّة ومساندة الأمل بالحصول على نصر مبين. ولقد أبرز المحلّلون تحذيرات صارمة ضدّ كلّ تدخّل سياسيّ في دول أميركا اللاتينيّة، ومع ذلك فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة لم تتوانَ عن تزوير الانتخابات في التشيلي عام ١٩٦٤، ومن ثمّ عملت على قلب نظام الرئيس أللييندي بعد نجاحه في الانتخابات بثلاث سنوات، واستمرّت المحاولات ضدّ نظام نيكاراغوا.

فعلى إدارة وكالة المخابرات المركزيّة أن تحدّد الأهداف، وأن تقيّم مخاطر العمليّات الخفيّة، وذلك تبعًا لتحليلات الاستخبارات التابعة لها. فبالنسبة لمدراء وكالة المخابرات المركزيّة الذين كانت لديهم الخبرة الطويلة عن العملاء المستترين مثل ألن دالاس وهيلمز، فإنّ التذوّق الشخصيّ للعمل الخفيّ كان عاملاً مؤثّرًا دائمًا في استقامة التقدير، فكان يكفيهم، غالبًا، أن تبدو العمليّة المعروضة عليهم وكأنّ فيها بعض فرص

النجاح حتّى يمنحاها إمكانيّة التنفيذ، وكان يجري استبعاد كافّة توجيهات المحلّلين وتحذيراتهم...

ومع ذلك، وبعيدًا عن رغبات مدير وكالة المخابرات المركزيّة، فإنّ رئيس الولايات المتّحدة أو مستشاره للأمن القوميّ كانا يقومان باتّخاذ القرارات الهامّة فيسمحان بتنفيذ برامج عمل خفيّ قدّمتها وكالة المخابرات المركزيّة متجاوبة مع طلب من الرئاسة أو توجيهات من مجلس الأمن القوميّ.

ومن جهة أخرى إذا جرى تقديم برنامج عمل خفيّ للحصول على الموافقة فإنّ مشروعه يجري بحثه في هيئة الأربعين التي يرأسها مستشار الرئيس للأمن القوميّ. وهكذا فإنّ رغبة الرئيس أو معاونه لشؤون الأمن القوميّ، بالتأثير على الموقف الداخليّ في بلد معيّن بواسطة عمل خفيّ، هي غالبًا سبب تدخّلات وكالة المخابرات المركزيّة، أو سبب السماح للعاملين بالانخراط في عمليّات كثيرًا ما تكون متردّية. وإنّ انطلاق التنفيذ لا يمكن أن يحدث إلاّ إذا توفّرت هذه الشروط، وعندها فإنّ رأي المحلّلين لا يكون له أيّ قيمة. ولذلك فإنّنا قد رأينا النتائج المشبوهة[1].

---

١ ـ رصاص د. محمود سيّد، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة غول وعنقاء وخلّ، ماذا فعلت؟، دار المعرفة (دمشق، ١٩٨٨) ص٢٧ ـ ٣٢.

تعبوّية العمل المستتر

لقد عرض بيسيل، في مقرّ هيئة العلاقات الخارجيّة، ثمانية نماذج للعمل الخفيّ المستتر، فكانت بثابة ثمانية أشكال للتدخّل في الشؤون الداخليّة للبلدان الأجنبيّة. ١) آراء ونصائح سياسيّة؛ ٢) المعونات المقدّمة للأفراد؛ ٣) الدعم الماليّ والمساعدة التقنيّة الممنوحة للأحزاب السياسيّة؛ ٤) المساعدة الممنوحة للهيئات الخاصّة مثل النقابات العمّاليّة والمؤسّسات التجاريّة والتعاونيّة إلخ؛ ٥) الدعاية الخفيّة؛ ٦) الإعداد الفرديّ وتبادل الأشخاص؛ ٧) العمليّات الاقتصاديّة؛ ٨) العمليّات شبه العسكريّة أو العمل السياسيّ الذي يهدف إلى قلب نظام ما أو إلى دعمه.

مثل هذه العمليّات الأخيرة يمكن تصنيفها إلى عدّة أنواع حسب طبيعة وأهميّة السريّة التي تتطلّبها، وحسب علاقتها مع الشرعيّة، أو حسب الصفة الحميدة للعمل الجاري أو صفته المرذولة الحاقدة. وكمثال على الدعم إلى الأفراد يُذكر ما جرى في ١٠ نيسان ـ أبريل ١٩٧١...

لم يلاحظ المحرّرون الصحافيّون شيئًا غير عاديّ في ذلك الحفل الذي أقيم في البيت البيض من حيث أسماء المدعوّين. فكان هنالك عدد كبير من الشخصيّات الأجنبيّة وكبار موظّفي الولايات المتّحدة ومدراء أعظم التروستات الذين ما فتئوا يظهرون، منذ انتخاب الرئيس نيكسون كرئيس للجمهوريّة، الذي تواجد جالسًا على رأس مائدة بيضاء في قاعة الطعام الرسميّة. وقد تضمّنت لائحة المدعوّين، التي قدّمتها مصلحة الصحافة التابعة للبيت الأبيض، الألقاب والوضعيّة الاجتماعيّة لكلّ المشاركين

في العشاء. وكان من بينهم أميران من المشرق العربيّ، وشخصيّة ألمانيّة أصبحت، بعد ذلك، عمدة برلين. وبعد انتهاء المأدبة الرسميّة، وفي الصالون الشرقيّ من البيت الأبيض، قامت المغنيّة "بيرل بيلي Pearl Baily" بتشنيف آذان المدعوّين بأغانيها المحبّبة. ولقد ذكرت صحيفة الواشنطن بوست، التي صدرت في صباح اليوم التالي، بأنّ جدران البيت الأبيض لم تطرب لأنغام المغنيّة بل لما دُفع من أموال إلى بعض المدعوّين بواسطة رجال وكالة المخابرات المركزيّة...

ففي بعض البلدان التي كانت فيها وكالة المخابرات المركزيّة شديدة النشاط، كان رئيس المركز التابع للوكالة يقيم، مع رئيس الحكومة، علاقات وثيقة أكثر وديّة ممّا قد تكون لهذا الرئيس مع سفير الولايات المتّحدة. وعادة ما يجري إعلام السفير بكلّ الشؤون الجاري مناقشتها باعتبار موظّف وكالة المخابرات المركزيّة تابعًا له. لكنّ بيسيل يذكر حالات كثيرة تكون فيها علاقات وكالة المخابرات المركزيّة مع رئيس الدولة أكثر وديّة، في حين يبقى السفير الأميركيّ جاهلاً لها رغم احتجاجه على ذلك. وهذا النوع من العلاقات الوديّة كان يجري بمعرفة وزير الخارجيّة، وبالاتّفاق مع رئيس الدولة المعنيّة، على أن يبقى ذلك طيّ الكتمان. وتقدّم لنا تايوان مثالا عن بلد مارست فيه وكالة المخابرات المركزيّة، وما زالت، علاقات خاصّة مع المسؤولين. فنرى أنّ ابن الرئيس "شاي كاي شك" وهو "شيان شنغ كوو" أقام، عام ١٩٧٣، علاقات وثيقة مع "راي كلاين" الذي كان مدير مصلحة البحث والاستعلام في وزارة الخارجيّة، واكتسب أهميّة خرافيّة بين ملاك المصالح السريّة، وذلك بعد جلساته العامرة بالشراب بصحبة "شيان شنغ كوو". وفي جنوب فييتنام كان السفير الأميركيّ "بونكر" يتمسّك بالمشاركة شخصيًّا بكلّ المقابلات التي يجريها الرئيس الفييتناميّ الجنوبيّ "تيو" عندما كان هنالك أمر يخصّ وكالة المخابرات المركزيّة ويبغي مناقشته. فكان السفير

يصطحب معه رئيس مركز سايغون للمشاركة في المقابلة. لكن كان هنالك موظف آخر تابع لوكالة المخابرات المركزيّة موجود في سايغون، يأتي عندما يشاء، وهو الذي كان فعلاً يقوم بدور همزة الوصل بين وكالة المخابرات المركزيّة وحكومة "تيو"، وخاصّة عندما تكون المقابلة الرسميّة غير ممكنة لسبب من الأسباب، أو عندما كان على الرئيس "تيو" أن يقدّم اقتراحًا معيّنًا لحكومة الولايات المتّحدة الأميركيّة.

وكانت وكالة المخابرات المركزيّة تقدّر بأنّ كلّ واحد من رجالها يمثّل قوّة فاعلة معادية للشيوعيّة وبإمكانها أن تدعم استقرار بلد معيّن يرزح تحت وطأة التهديد.

وبصورة عامة، إنّ علاقات وكالة المخابرات المركزيّة مع المسؤولين السياسيّين، الذين توجّه إليهم النصائح والإرشادات والدعم الماليّ، هي من الدقّة والصعوبة الفائقة. وتبذل وكالة المخابرات المركزيّة ما بوسعها لتؤثّر على المسؤول وعلى حزبه وبلده كي تجعله يتبع سياسة مفيدة للولايات المتّحدة. وفي معظم دول العالم الثالث تسعى الولايات المتّحدة إلى الإبقاء على الوضع الراهن. ولهذا فإنّ توزيع المعونات يهدف إلى دعم مواقف رجال السلطة. كما أنّ رجل السلطة الذي يتلقّى أموالاً من وكالة المخابرات المركزيّة، يستعملها لمصلحته مؤمنًا بأنّه، بذلك، يخدم مصلحة بلده. لكنّ تلك الفرضيّة تبقى بعيدًا عن إمكانيّة البرهنة عنها. فبمجرّد قراره بقبول المعونة من هذا المصدر، فإنّه، ككلّ سياسيّ، يميل إلى إيجاد الدواعي المناسبة لتبرير كلّ عمل في نظره.

أحد مظاهر العمل الخفيّ التي جلبت فيه وكالة المخابرات المركزيّة انتباه الرأي العامّ، كان علاقاتها الهامّة مع المنظّمات الخاصّة في الولايات المتّحدة ومع بلدان ما وراء البحار. ففي مقال لمجلّة "رامبارتز Ramparts" عام ١٩٦٧، التي فنّدت فيه الأعمال السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة مع الاتّحاد الوطنيّ للطلبة، والذي تلته

مباشرة عدّة تقارير ظهرت في عدّة صحف يوميّة متضمّنة تعليقات كثيرة بخصوص المعونة الموزّعة من قبل وكالة المخابرات المركزيّة على مختلف المؤسّسات، وكان بعض منها يقوم بدور التغطية لتوزيع الأموال، فإنّها كانت، في نفس الوقت، مهيمنًا عليها من قبل وكالة المخابرات المركزيّة، وكانت هيئات أخرى تتناول المعونة، وكان المطلوب منها أن تتبع الخطّ المرسوم من قبل وكالة المخابرات المركزيّة. أمّا الرئيس السابق لمجلس الاتّحاد الوطنيّ للطلبة "سام براون" الذي أصبح، في ما بعد، أحد كبار أنصار ترشيح السيناتور "ماكارثي" عام ١٩٦٨ والحملة ضدّ الحرب، فقد صرّح إلى "ديفيد وايز" و"توماس روس" عن حالة الاتّحاد الوطنيّ للطلبة فقال: "لقد اكتفت وكالة المخابرات المركزيّة بإقامة علاقات مع واحد أو اثنين من المسؤولين، وجرى إعلامهما بأنّهما سيطّلعان على بعض من أسرار الدولة، وطلب منهما أن يوقّعا بألاّ يفشيا أيّ شيء قطعيًّا. وبعد التوقيع قال لهما براون: هكذا أنتما منذ الآن في خدمة وكالة المخابرات المركزيّة. فوجدا نفسَيهما في المصيدة. أمّا بقيّة زعماء الطلبة، الذين جنّدتهم وكالة المخابرات المركزيّة، فلم يكونوا على نفس المقدار من التحسّس، حتّى أنّ بعضًا منهم أصبح المساعد الأكبر لريتشارد هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وكان هذ الشخص يقدّم نفسه أحيانًا كممثّل رسميّ لوكالة التنمية العالميّة بهدف أن يستغلّ بعض المسؤولين عن اتّحاد الطلبة الذين لم يكونوا يرتابون به، ولم يقدّروا وظيفته الأساسيّة إلاّ بعد أن أعطوا وعدًا أكيدًا بأن يحفظوا السرّ.

أمّا "طوم برادن"، الذي كان يرأس قسم التنظيمات العالميّة في وكالة المخابرات المركزيّة من عام ١٩٥٠ حتّى ١٩٥٤، والذي كان يتولّى توزيع المعونات للهيئات الخاصّة، فقد كتب عن تجاربه الخاصّة في صحيفة "ساتردي إيفنينغ بوست Saturday Evening Post" مقالاً عنونه بما يلي: "إنّني أفخر بأن تكون وكالة المخابرات المركزيّة

لا أخلاقيّة" جاء فيه: "لقد كنت أبغي أن أعطي ١٥,٠٠٠ دولار إلى "إيرفيينغ براون" من "اتّحاد الشغّيلة الأميركيّين" وذلك لحاجته الماسّة إليها حتّى يدفعها إلى مجموعة من زعماء العمّال في مرافئ المتوسّط الذين يفرغون شحنات التجهيزات الأميركيّة رغم معارضة النقابات العمّاليّة الشيوعيّة. وبناء على طلب "فكتور رويتر"، ذهبت يومًا إلى ديترويت وأعطيته مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار من فئة الخمسين فأنفقها في ألمانيا الغربيّة لدعم نقابات العمّال. وإنّني لأذكر، بجذل عظيم، عندما وصلت أوركسترا بوسطن السمفونيّة إلى باريس، ذلك الاستقبال الحماسيّ الذي أكسب الولايات المتّحدة مقدارًا عظيمًا من الفائدة، أكبر بمائة مرّة ممّا تفعله محاضرات فوستر دالاس أو أيزنهاور. ومن ثمّ نشرت مجلّة "إنكاونتر Encounter" الإنكليزيّة مقالاً تحدّثت فيه عن الحريّة السياسيّة وقالت إنّها الشرط الضروريّ واللازم للتقدّم الثقافيّ، وإنّ جولة الأوركسترا وكذلك مقال المجلّة كانا مموّلَين من قبل وكالة المخابرات المركزيّة. ولم يطّلع على ذلك إلاّ القلائل. ولقد ركّزنا عملاءنا في داخل مجموعة المثقّفين المتواجدين في أوروبّا والتي تحمل اسم "التجمّع في سبيل الحريّة والثقافة". وكان واحدًا من عملائنا محرّرًا في المجلّة المذكورة، فلقد كان لدى هؤلاء الرجال إمكانيّة تقديم البرامج المناهضة للشيوعيّة إلى رؤساء هذه الهيئات، واقتراح وسائل تسمح بحلّ المشاكل الماليّة. وكان هؤلاء العملاء يعلمون تمامًا أنّ المؤسّسات المموّلة من قبل وكالة المخابرات المركزيّة لن تتردّد في مدّ يد المساعدة عندما تقتضي المصلحة الوطنيّة ذلك".

أمّا هؤلاء العاملون في وكالة المخابرات المركزيّة والمحبّذون لحريّة العمل والثقافة، فلقد ارتكبوا أخطاء تكتيكيّة عظيمة عندما غرسوا مثل تلك المؤسّسات الخاصّة، إذ وجدت وكالة المخابرات المركزيّة نفسها متورّطة بعلاقات متباينة مع عدد كبير من المجموعات التي أصبحت إدارتها غير ممكنة. وهكذا، عندما نُشرت، في

بداية ١٩٦٧، الفضائح الأولى المتعلّقة بتورّطات وكالة المخابرات المركزيّة، اكتشف الصحافيّون أنّ الصلات الماليّة كانت شديدة الالتصاق مع مؤسّسات وسيطة، فكان من المستحيل الوصول إلى متابعتها. ولقد اعترف بيسيل بذلك النقص من التمويه عندما قال "كان من الواجب أن نبذل جهدًا أعظم للفصل بين مختلف جهود العمليّات".

بعد هذه الفضائح أمر الرئيس جونسون بتشكيل هيئة خاصّة من ثلاثة أعضاء يرأسها معاون وزير الخارجيّة "نيكولا كاتزينباخ" وبمعونة مدير وكالة المخابرات المركزيّة مع وزير الصحّة "جون غاردنر" لدراسة العلاقات الكائنة بين وكالة المخابرات المركزيّة والمؤسّسات الخاصّة. وفي ٢٩ آذار ـ مارس ١٩٦٧، أعلنت الهيئة المذكورة عدّة قرارات اتُّخذت بالإجماع ووافق عليها الرئيس، جاء فيها ما يلي: يجب أن تمتنع كلّ هيئة فدراليّة عن التقديم السريّ للدعم أو المعونة الماليّة المباشرة أو غير المباشرة، لأيّ مؤسّسة ثقافيّة أو هيئة خاصّة لا يخضع تشكيلها لأيّ قيود. وتوضّح هذه القرارات بأنّه يمكن، في حالات معيّنة، الخروج على هذه الإجراءات عندما يخصّ الأمر "مصلحة البلاد". ومع ذلك فإنّ كلّ المؤسّسات التي تجري مساعدتها، في الوقت الحاضر، لا تدخل ضمن نطاق هذا البند من الاستثناءات. وتمنّت الهيئة على وكالة المخابرات المركزيّة أن تقطع معظم علاقاتها، إن لم يكن كلّها، التي تربطها مع المؤسّسات الخاصّة. ومع ذلك وبعد مرور سنة، أعلن بيسيل، في هيئة العلاقات الخارجيّة ما يلي: بسبب من ضرورة الفعاليّة يجب على الوكالة أن تستعمل خدمات المؤسّسات الخاصّة. مع أنّ هذه العلاقات يجب ألاّ يجري الاستمرار فيها بعد انكشافها. ومن الضروريّ العمل في أقصى سرعة ممكنة. وأن نولي انتباهًا إلى مشكلة الاتّصالات البينيّة. ويجب أن تبقى صورة وكالة المخابرات المركزيّة نقيّة في أعين العالم أجمع. ولقد كان بالإمكان ألاّ يكون للفضائح الجارية نفس التأثير لو لم يجر

إعلام بعض هذه المجموعات عن مصادر تمويلها. ويجب علينا، من الآن وصاعدًا، أن نحافظ على سمعة وكالة المخابرات المركزيّة في نظر مختلف الهيئات والأشخاص بما فيها عالم الأعمال والأوساط الطلاّبيّة.

جرى قطع المعونات عن كثير من المؤسّسات. ولكن حتّى يجري التهرّب من توجّهات كاتزينباخ، فإنّ كلاً من هذه المؤسّسات تلقى تعويضات كافية تسمح له بالعمل عدّة سنوات بعد قطع المعونة. ولقد اقترح بيسيل، بعد ذلك، إجراء عمليّة تبادل في تقديم المعونات كما تفعل وزارة الخارجيّة الأميركيّة عندما تموّل، بشكل مفضوح، وكالة التنمية ووكالة الإعلام في الولايات المتّحدة ومختلف الهيئات والمؤسّسات الأخرى.

كثيرًا ما عمدت وكالة المخابرات المركزيّة، وما زالت تسعى، إلى تغطية نفقات الإقامة للأجانب في أميركا. فكثيرًا ما تعطي وكالة المخابرات المركزيّة لهيئة ما تابعة لبلد أجنبيّ، تسهيلات خاصّة في التأهيل المهنيّ. فالأكاديميّة العالميّة للشرطة التابعة للوكالة العالميّة للتنمية، هي أحد الأمكنة المفضّلة لغاية التأهيل التدريجيّ. وتجري إدارة الأكاديميّة من قبل قسم الأمن العامّ التابع لوكالة المخابرات المركزيّة التي تعطي غطاء رسميًّا لعملاء وكالة المخابرات المركزيّة العاملين في مختلف بقاع العالم، وتستفيد وكالة المخابرات المركزيّة من برامج التبادل لتجنيد العملاء، وهكذا تتّخذ لنفسها الحجّة المقنعة بإيجاد عملاء لها في كافّة أنحاء العالم والآتين إلى زيارة الولايات المتّحدة...

كذلك فإنّ البرامج الخفيّة للعمل الاقتصاديّ، وهي البند السابع من تقرير بيسيل، كانت قليلة حتّى ذلك الحين. كما أنّ التأثيرات المباشرة للدعاية وللعمليّات شبه العسكريّة مفضّلة عليها بصورة عامّة. ولا شكّ في أنّ البرامج الاقتصاديّة المطبّقة

حتّى ذلك الحين، كانت غير مجدية عمليًا. خلال النصف الثاني من ستّينات القرن العشرين حاولت وكالة المخابرات المركزيّة جذب الرساميل اليابانيّة بهدف التنمية في جنوب فييتنام، لأنّ الشركات الأميركيّة أظهرت تردّدًا كبيرًا في هذا الاتّجاه. وأملت الحكومة الأميركيّة بأن يقوم اليابانيّون، ولو جزئيًّا، بملء الفراغ، فيمكن بذلك تخفيف المساعدة الأميركيّة لفييتنام. ولقد وعد ممثّلو وكالة المخابرات المركزيّة رجال أعمال يابانيّين بدفعات أولى من الرساميل إذا قبلوا الانخراط في العمليّة، وبمدّهم بالمعدّات والخبراء الفنّيّين ليعملوا في المؤسّسات الزراعيّة. لكنّ تلك العروض رُفضت في النهاية وفشل المشروع. وسنرى في مكان آخر كيف عمدت وكالة المخابرات المركزيّة إلى تخريب السكّر الكوبيّ الموجّه إلى الاتّحاد السوفياتيّ. كما عرضت الوكالة مشروع شراء السكّر من الأسواق العالميّة ومن ثمّ طرحه في السوق العالميّة بأسعار رمزيّة، فيؤثّر بذلك على سعر السكّر الكوبيّ الذي يسبّب إفلاس حكومة كوبا.

وهكذا يتّضح لنا ضرورة وجود هيئة استخبارات مركزيّة مثل وكالة المخابرات المركزيّة لتقوم بكافّة الأعمال اللاشرعيّة، فتتنصّل الأجهزة التنفيذيّة في الولايات المتّحدة من مسؤوليّاتها عمّا تسبّبه الوكالة بسبب ادّعاء الجهل أو بتجاهل الأحداث الناجمة، فينكر الرئيس اطّلاعه على الموضوع، ويجري تكذيب الأمر رسميًا. فإن أصاب المشروع النجاح كان به وكان خيرًا للولايات المتّحدة، وإن أصابه الفشل فعلى الوكالة أن تجد التبرير اللازم. فبالنسبة لأعضاء وكالة المخابرات المركزيّة يشكّل اللوم الرئاسيّ جزءًا من مخاطر المهنة، ويجب ألاّ يستحوذ ذلك على كثير من الاهتمام، فهو ليس إلاّ مظهرًا من مظاهر التخفّي الذي يجب أن يغطّي كلّ عمل للوكالة. كما أنّه يتضمّن جزءًا من الغشّ الموجود في كلّ المظاهر الأخرى. وتعرف وكالة المخابرات المركزيّة تمامًا أنّ عملها يتمتّع، في أعين المسؤولين الأميركيّين،

بأهميّة بالغة حتّى بالنسبة للرئيس الذي لا يستطيع أن يجري إلاّ بعض التعديلات الطفيفة. ويكتفي المسؤولون في وكالة المخابرات المركزيّة، عند ذلك، بهزّ أكتافهم أمام أخطائهم، ومن ثمّ ينشطون للقيام بأعمال أخرى، واثقين بأنّ عروضهم الجديدة لا بدّ من أن تلقى آذانًا صاغية، خاصّة في ما يتعلّق بالأعمال المستترة. فالتخفّي هو المسيطر والمحدّد والموجّه لكافّة أهداف وبنى وكالة المخابرات المركزيّة.

لم يتوصّل المسؤولون في الولايات المتّحدة إلى قناعة بالعدول عن كلّ تدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى، أو أن يتركوا الأمور تأخذ مجراها الطبيعيّ. ولا يزال هناك اعتقاد جازم في أميركا يقول بأنّ للولايات المتّحدة الحقّ والمسؤوليّة بالاهتمام وبالتدخّل في التطوّر السياسيّ الداخليّ للأمم الأخرى. ومع أنّه تبيّن، خلال الحقبة المنصرمة من هذا القرن، بأنّ ذلك الظنّ لا يرتكز إلى أيّ قاعدة من قواعد الحقيقة فإنّ الولايات المتّحدة مستمرّة في هذا الاعتقاد وكذلك كافّة المسؤولين فيها مهما بلغت المناصب الرفيعة التي يتولّونها[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٣٣ ـ ٣٩.

الاستخبارات والسياسة

يعترف معظم أخصّائيّي الاستخبارات بأنّ الفائدة الأولى والهدف الرئيسيّ للاستخبارات من جمع المعلومات، هو إعلام المسؤولين عن القرارات السياسيّة المتعلّقة بالأحداث الجارية في الخارج، وذلك بشكل متعمّق وفي الوقت المناسب. ولا يجري هذا الإعلام إلاّ بعد تحليل قصيّ للمعلومات السريّة وللمعطيات. وإن الناتج النهائيّ لمحصلة الاستخبارات يجب أن يكون تامّ التوازن في أفكاره، وأن يجري عرضه بشكل موضوعيّ. فمهما كانت الظروف يجب أن تنأى الاستخبارات عن اقتراح تبنّي خطوط عمل محدّدة، فمن الضروريّ أن تفهم بأنّ عملها يجب أن ينحصر تمامًا في المهمّة الإعلاميّة. تلك هي النظريّة. لكنّ ما يجري تطبيقه في الولايات المتّحدة هو أنّ رهط الاستخبارات تجاوز حدوده إلى مجال القرارات السياسيّة واستمرّ على التدخّل فيه. وقد يكون من غير الواقعيّ أن يجري التفكير بشكل آخر خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق بمجموعة من الهيئات تبلغ ميزانيّتها بضع عشرات من مليارات الدولارات ويعمل فيها عدد من الموظّفين يزيد على ربع مليون بشريّ.

لقد رأينا رينشارد هيلمز يصرّح، في عام ١٩٧١، بما يلي: نحن لسنا من يصنع السياسة الخارجيّة، مرتكزًا في قوله هذا على الواقعة التي يمكن نكرانها وهي أنّ معظم برامج عمل وكالة المخابرات المركزيّة، لا بدّ وأن يحظى بموافقة البيت الأبيض، ولكنّه يهدف، في نفس الوقت، إلى أن يعطي انطباعات، قد لا تكون حقيقيّة، بأنّ رهط الاستخبارات يحاول ألاّ يتجاوز مهمّته الإعلاميّة، وأن ليس له تأثير في تحديد السياسة

الأميركيّة. وإنّ وجود وكالة المخابرات المركزيّة نفسها، باعتبارها أداة التدخّل الخفيّ في الشؤون الداخليّة للبلدان الأجنبيّة، يتّجه إلى أن يعدّل في نفوس المسؤولين طريقة تقدير الوضع العالميّ. ويعرف هؤلاء المسؤولون بأنّه إذا لم تتكلّل مبادراتهم السياسيّة والاقتصاديّة بالنجاح فبإمكانهم، عندها، اللجوء إلى وكالة المخابرات المركزيّة لتؤمّن لهم دعمًا أكثر فعاليّة. فقد نفكّر أنّه بإمكان إدارة الرئيس أيزنهاور، خلال الشهور العشرة الأخيرة من حكمه، أن تحاول بذل بعض الجهود حتّى لا تصل إلى مرحلة قطع شعرة معاوية مع نظام كاسترو، وذلك عندما أعطى الرئيس موافقته على تدريب الجيش السريّ الكوبيّ الهادف إلى قلب نظام كاسترو...

وباعتبار أنّ عمل وكالة المخابرات المركزيّة مغلّف بالأسرار المكنونة، فإنّ رئيس الجمهوريّة يجد نفسه منجذبًا إلى خدماتها، وهكذا ينأى عن تبرير الأفعال المستترة أمام الكونغرس أو الصحافة أو الرأي العامّ الأميركيّ. فإذا ما تجنّب الكشف المسبق عن التدخّلات فلا يمنعه أيّ عائق دستوريّ من أن يتمّم ما رغب بفعله. وإنّ سريّة عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة تسمح للرئيس بأن يوافق على متابعة بعض الأعمال في البلدان الأجنبيّة، التي، لو اتّخذت قرارات علنيّة بشأنها، يمكن أن تضع الولايات المتّحدة في موقف صعب أمام مسؤوليّاتها تجاه العالم. فالقانون العالميّ ووثيقة الأمم المتّحدة يمنعان أيّ تدخّل في الشؤون الداخليّة لأيّ بلد. أمّا إذا كان التدخّل من عمل هيئة خفيّة لا يمكن أن تعزى أفعالها إلى الولايات المتّحدة بشكل مفضوح، فإنّ حريّة عمل الرئيس تصبح واسعة الاختيار، وعندها لا يتهمّ بردود الفعل الحاقدة للرأي العامّ الداخليّ أو العالميّ.

بعد انتخاب الرئيس سلفادور ألليندي عام ١٩٧٠ في تشيلي، وخلال مؤتمر صحافيّ، سأل أحد الصحافيّين الرئيس نيكسون عن السبب الذي جعل الولايات المتّحدة

تقرّر التدخّل طوعيًا في فييتنام حتّى تمنع قيام حكم شيوعيّ، بينما لم تفعل ذلك في تشيلي لتتجنّب وصول أحد الماركسيّين إلى استلام السلطة. وعندها أجاب نيكسون قائلاً بأنّ تدخّل الولايات المتّحدة في سبيل تعديل انتخابات حرّة، كما يبدو لي، يمكن أن يسبّب، في أميركا اللاتينيّة، نتائج أكثر سوءًا ممّا نراه قد يحصل في التشيلي. ولم يذكر نيكسون طبعًا، أنّه كان قد أعطى الأوامر للتدخّل في تشيلي. وباحتفاظه بسريّة العمل استطاع أن يتجنب، إلى حين، الارتكاس السياسيّ المعادي المرتقب. فلو لم تتواجد وكالة المخابرات المركزيّة لإتمام ذلك العمل الخفيّ، لما كانت الولايات المتّحدة لتحاول التدخّل في الانتخابات التشيليّة، خاصّة وأنّ ذلك العمل لن يكون له التأثير المضادّ لرغباتها. فبالنسبة للرئيس يمكن اعتبار الأعمال الخفيّة بمثابة ترياق دون أن يضطرّ إلى اللجوء لمفاوضات سياسيّة صعبة وطويلة وملتوية. وإذا ما انفضح تورّط وكالة المخابرات المركزيّة، بشكل أو بآخر، في عمل كهذا، فيمكن للرئيس، عندها، أن يلقي التبعة عليها فيفلت هكذا من الانتقاد.

بالإضافة لذلك، فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة مستعدّة، دومًا، للعمل بسرعة عند الأزمات، فهي ليست كالبنتاغون مضطرّة للاصطدام بالشكليّات الإداريّة. وقد برهنت عن قدرتها المرتجلة بالحصول على قوّة جويّة كما حدث في الكونغو في بداية الستّينات. ولا يطلب رجال وكالة المخابرات المركزيّة أن تتمّ مساندتهم في مواقعهم كما يفعل أناس البنتاغون، فقد اكتفى أربعون أو خمسون من موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة، وبمساعدة المئات من المتعاقدين، بشنّ الحرب السريّة في لاووس. بينما لو تحمّل البنتاغون عبء تلك العمليّة لاضطرّ لتأمين الآلاف من العسكريّين، كما حدث في فييتنام، (أو كما يحدث في أفغانستان والعراق حاليًا) وبالتالي لكلّف الولايات المتّحدة نفقات أعظم بكثير ممّا تكلّفه عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة. كما أنّ العاملين في

وكالة المخابرات المركزيّة لم يكونوا ليشتكوا علناً من عدم حريّتهم في العمل نتيجة الدواعي السياسيّة، كما يفعل العسكريّون عادة. وقد ساهم كلّ ذلك بأن أصبحت وكالة المخابرات المركزيّة أكثر جاذبيّة في نظر رئيس قليل الاهتمام بالنزاع بين جنرالاته بخصوص التكتيك المتّبع في موقف معيّن آخر.

وليس من الضروريّ أن تسبّب نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة التورّط الكامل للولايات المتّحدة في بلد أو منطقة معيّنة. فعلى الرئيس أو وزارة الخارجيّة اتّخاذ الإجراءات المناسبة لذلك. لكن بعد أن تبدأ عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة في بلد أجنبيّ فإنّ سلطات الولايات المتّحدة فيه تظهر بشكل واضح. ولا شكّ في أنّ مصلحة أميركا تبدو بشكل أمثل إذا ما قرّر الرئيس أن يقحم، في الصراع، القوّات النظاميّة بدلاً من القوّات الخفيّة. لكن قبل هذه العمليّات المكشوفة، لا بدّ أن يجري تبريرها العلنيّ وتفسيرها. فلم يكن الرئيس كينيدي في بداية الستّينات، أو الرئيس أيزنهاور في الخمسينات، يرغبان في التورّط بذلك الشكل في فييتنام ولاووس. ولقد توصّلا، بفضل اعتمادات المساعدة للخارج وتركيز العمليّات المموّهة، إلى أن يحافظا على حكومات معادية للشيوعيّة في ذلك البلدَين. وفي ما بعد وخلال الستينات، عندما تبيّن أنّ تلك المسكّنات لم تكن كافية، قرّر الرئيس نيكسون إرسال القوّات الأميركيّة إلى فييتنام، وعمد، في نفس الوقت، إلى قصف الأراضي اللاووسيّة بشكل مكثّف، من قبل القوى الجويّة الأميركيّة. ولقد ادّعى البعض بأنّ العمليّات المموّهة لوكالة المخابرات المركزيّة سمحت بتأخير اليوم الذي جرى فيه التورّط الكامل للقوّات الأميركيّة. لكن يمكننا القول أيضًا بأنّه لولا أنّ وكالة المخابرات المركزيّة نجحت بدعم حكومات معادية للشيوعيّة في سايغون وفي لاوس، لما كانت هناك من ضرورة لتدخّل الولايات المتّحدة المكشوف في ذلك البلدَين التعيسَين. فكما في فييتنام كذلك في

لاووس، تمتّعت نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة بالموافقة الكاملة للمسؤولين عن السياسة الأميركيّة وعلى أعلى المستويات. والواقع أنّ كافّة العمليّات الهامّة المموّهة لوكالة المخابرات المركزيّة قد جرت بالموافقة التامّة لهيئة الأربعين، كما أنّ الرئيس هو المشرف المباشر على قرارات تلك الهيئة... وبمجرّد تلك الموافقة انكفأت العمليّات إلى منحاها الطبيعيّ لأنّ العاملين على أرض الواقع لا يتبعون، إلاّ بشكل تقريبيّ، التعليمات العامّة للبيت الأبيض والآتية إليهم عن طريق المقرّ المركزيّ في لانغلي.

وهكذا في النهاية، ترك المسؤولون عن سياسة البلاد الوكالة حتّى تؤثّر بعمق على السياسة الخارجيّة لأميركا، وذلك لسبب بسيط هو أنّهم غير قادرين على المراقبة الصارمة للعمليّات المموّهة لوكالة المخابرات المركزيّة. فمثلاً، خلال العصيان المنظّم لوكالة المخابرات المركزيّة في غواتيمالا عام ١٩٥٤، قصفت إحدى الطائرات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة باخرة تجاريّة بريطانيّة ارتابت بنقلها للأسلحة الموجّهة إلى القوّات الحكوميّة في ساحة المعركة. وتبيّن، في ما بعد، أنّ الباخرة كانت تقلّ حمولة من البنّ والقطن، لكن لحسن الحظّ أنّ أحدًا لم يصب بأذى لأنّ واحدة فقط من القنابل التي استهدفت الباخرة قد انفجرت. ولقد اعترف بيسيل، في ما بعد، أمام مراسل نيويورك تايمز في ٢٨ نيسان - أبريل ١٩٦٦، بأنّ الهجوم على الباخرة البريطانيّة كان حادثًا عرضيًّا مؤسفًا تجاوز حدود السياسة المتّخذة حينذاك، وأنّه "من المستحيل في عمليّات واسعة النطاق تثبيت الحدود الملزمة والتأكّد المطلق من أنّ هذه الحدود لن يجري تجاوزها".

ولقد تورّطت وكالة المخابرات المركزيّة في نوع آخر من "الحوادث الجانبيّة" في إحدى قواعدها السريّة في غواتيمالا، بينما كان يجري تدريب المبعدين الكوبيّين الذين كانوا يتهيّئون للقيام بهجوم ضدّ وطنهم. ففي تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٦٠، وبعد أن

سمحت حكومة غواتيمالا لوكالة المخابرات المركزيّة باستعمال أراضيها كمنطلق لعمليّات الإنزال في كوبا ثمّ اضطرّت بعدها إلى مواجهة حركة عصيان، وبموجب قرار السماح الممنوح لوكالة المخابرات المركزيّة أرسلت هذه الأخيرة طائراتها B-26 لقمع حركة العصيان المذكورة آنفًا، ولا نعلم فعلاً إذا كانت حركة القمع هذه قد نالت موافقة البيت الأبيض أم لا. لكنّ الشيء الأكيد أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تدخّلت في السياسة الداخليّة لغواتيمالا، وهذه المرّة فقط، حتّى لا تطرد من قواعدها السريّة إذا ما قامت حكومة جديدة في غواتيمالا. فبحسب القرار المتّخذ بقلب نظام كاسترو تورّطت وكالة المخابرات المركزيّة في سلسلة من الأحداث أدّت بها للتدخّل عسكريًّا في بلد آخر بهدف حماية العمليّة المحضّرة ضدّ كوبا. وفي الأصل، كان قرار رئيس الجمهوريّة هو السبب، لكنّ هذا كان عاجزًا عن التنبّؤ بأنّه، بمجرّد موافقته على التحضير لهجوم ضدّ كوبا، فإنّ عليه أن يثير ضدّ غواتيمالا، كلّ جهاز النشاطات العسكريّة لوكالة المخابرات المركزيّة.

وقد يكون لعمليّات وكالة المخابرات المركزيّة نتائج غير متوقّعة من نوع آخر في مجريات السياسة الأميركيّة. فإذا لم تجر الأمور حسب الطلب يمكن أن تكون منطلقًا لإجراء عمليّة ابتزاز على الحكومة الأميركيّة. ففي عام ١٩٥٨ مثلاً، وبعد خمسة أيّام من إسقاط طيّار وكالة المخابرات المركزيّة والقبض عليه من جانب الجيش الأندونيسيّ، وافقت الحكومة الأميركيّة على بيع ٣٧,٠٠٠ طنّ من الأرزّ إلى أندونيسيا وبالعملة المحليّة، ورفعت الحظر عن بيع الأسلحة الخفيفة والمعدّات العسكريّة الأخرى، بمبلغ كبير من الدولارات...

قد يبدو مثل هذه الأمور غريبًا حيث أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت، في نفس الوقت، تساند، بفعاليّة، عصيانًا مسلّحًا ضدّ نظام سوكارنو،

هذا إذا لم يتمّ تجاهل أنّ الحكومة الأميركيّة كانت مهتمّة بإنقاذ حياة الطيّار الأميركيّ...

جرى حدث آخر مثل ذلك وأدّى إلى نتائج مشابهة في سنغافورة عام ١٩٦٠، بعد أن وصل إلى هذه المدينة أخصّائيّ في الكشف عن الكذب ليتأكّد من مصداقيّة عميل جديد كان قد تمّ تجنيده. فعندما أوصل موظّف وكالة المخابرات المركزيّة الجهاز بالتيّار الكهربائيّ في الفندق، انقطع التيّار عن البناء بكامله. وهكذا جرى القبض على رئيس شبكة وكالة المخابرات المركزيّة وعلى الأخصائيّ المذكور وعلى العميل المحليّ، وأُرسلوا جميعًا إلى السجن. وقد وجدت الحكومة البريطانيّة، التي كانت تتفاوض مع القوى الوطنيّة في موضوع الاستقلال، ذلك الحادث مربكًا إلى أبعد الحدود. ومن ثمّ جرت محادثات لإطلاق سراح الموقوفين. فحسب تصريح رئيس وزراء سنغافورة قدّمت الولايات المتّحدة الأميركيّة مبلغ ٣,٣ مليون دولار مقابل ذلك، لكنّ رئيس الوزراء كان قد طلب مبلغ ٣٣ مليونًا، إلاّ أنّه لم يحصل على شيء منها. وجرى إطلاق سراح الموقوفين وكتب وزير الخارجيّة الجديد آنذاك "دين راسك" رسالة شكر واعتذار إلى حكومة سنغافورة. ولقد أثار رئيس وزراء سنغافورة، عام ١٩٦٥، تلك الوقائع في مناقشة ندّد فيها بالنشاطات المميّزة لوكالة المخابرات المركزيّة. وعندها أصدرت وزارة الخارجيّة الأميركيّة تكذيبًا رسميًا لادّعاءات رئيس وزراء سنغافورة، الذي لجأ إلى نشر نصّ رسالة راسك، فاضطرّت وزارة الخارجيّة الأميركيّة إلى العودة عن تكذيبها، لكنّها استمرّت بنكران موضوع الفدية. وهكذا كان هذا الحادث درسًا لحكومة الولايات المتّحدة في إجراءاتها المتّخذة حيال تكذيبات أخصامها، كما اضطرّت إلى إعادة النظر في طرقها الخاصّة بنشر الإيضاحات حول قضايا الاستخبارات.

بصورة عامّة، إنّ وجود أجهزة الاستخبارات الأميركيّة في البلاد الأجنبيّة يمكن أن يكون له عواقب هامّة على السياسة الأميركيّة حيال هذه البلدان، خاصّة إذا كانت هذه ضمن دول العالم الثالث. ولا شكّ في أنّ لهذا الوجود ميّزاته لكنّه يمثّل تهديدًا، في نفس الوقت، ناشئًا عن قوى المعارضة الداخليّة التي تجد في قواعد وكالة المخابرات المركزيّة مثالاً نموذجيًّا للاستعمار الجديد. وتستغلّ ذلك لتبرير هجماتها على القائمين بشؤون السلطات. أمّا الميّزات فهي ما ينتج عن هذه القواعد من أعباء ماديّة وماليّة غالية تدفعها الحكومة الأميركيّة لإقامة القواعد وتشغيلها. فالقواعد العسكريّة الموجودة في اليونان وتركيا كانت، دومًا، موضع الانتقادات الشديدة للحكومتَين من أحزاب المعارضة، قبل حكم العسكريّين فيهما، وكذلك من قبل كافّة الدول المجاورة لهما. لكنّ الحكومتَين حصلتا، ولا شكّ، على دعم ماديّ ضخم سواء على شكل مساعدات عسكريّة أو اقتصاديّة وصلت، في بعض الأحيان، إلى عدّة مئات من ملايين الدولارات. ولو لم تتواجد هذه القواعد فلربّما كانت هاتان الحكومتان قد حصلتا على مساعدات أقلّ. فبرامج المساعدات الواسعة تهدف إلى نوع من التعريض المباشر على السماح بإقامة قواعد الاستخبارات. وعلى هذا المنوال رأينا الولايات المتّحدة تستعمل قاعدة ضخمة في باكستان، منذ عام ١٩٥٦ حتّى عام ١٩٦٥، هي قاعدة بيشاور، التي كانت تابعة، أصلاً، لوكالة المخابرات المركزيّة، لسنوات عديدة قبل فشل "جاوي باورز". واستعملت طائرات U -٢ التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة هذه القاعدة مركزًا لانطلاقها الرئيسيّ في رحلاتها الاستطلاعيّة فوق الاتّحاد السوفياتيّ. ومنذ بداية الفترة الأولى من حكم أيزنهاور، أقامت الولايات المتّحدة علاقات حميمة مع الباكستان أكثر من الهند، بالرغم من العداء الشديد والمستمر بين هذَين البلدَين وأميركا. بيد أنّ كثيرًا من الأخصّائيّين، في مشاكل باكستان والهند، يعتقدون بأنّ وجود قاعدة بيشاور

في باكستان كان السبب المباشر والرئيسيّ في نوع العلاقة بين الباكستان والولايات المتّحدة. ولا شكّ في أنّ جزيرة تايوان تشكّل مكانًا غاية في الأهميّة لمنشآت التجسّس التقنيّة للولايات المتّحدة، التي لم تضطرّ للإلحاح للحصول، من حكومة تايوان، على الموافقة على إقامة المنشآت التجسّسيّة لأنّها موجّهة ضدّ العدوّ اللدود آنذاك، الصين الشعبيّة. كما أنّ بعض المعلومات المستقاة كان يصل آنيًا إلى حكومة "شاي كاي شك". وخلال الخمسة عشر عامًا التي انقضت على طرد قوّات الرئيس التايوانيّ من الأراضي الصينيّة، لم تتقطع وكالة المخابرات المركزيّة عن التعاون مع استخبارات تايوان لترتيب المهمّات الخفيّة على الأراضي القاريّة. ويتوقّف وجود الحكومة التايوانيّة على الدعم المبذول من جانب الولايات المتّحدة، لذلك لم تلجأ حكومة "شاي كاي شك" إلى المطالبة بأجور القواعد لأنّها تحصل من المساعدات على ما كفى وزاد، ومع ذلك فإنّها، عندما منحت وكالة المخابرات المركزيّة والوكالات الرسميّة الأميركيّة الأخرى كلّ التسهيلات التي رغبتها فإنّها أقامت حاجزًا أمنيًا ضدّ الحكومة الأميركيّة لإنشاء علاقات أفضل مع البرّ الصينيّ. وتتواجد في الجزيرة أعظم المنشآت لمراقبة أراضي الصين الشعبيّة، وهي تمثّل استثمارات يبلغ مقدارها عدّة مليارات من الدولارات. وحتّى تعود العلاقات إلى طبيعتها التامّة بين الصين الشعبيّة وأميركا لا بدّ من إزالة كافّة تلك القواعد، وذلك بحسب المطالب الصينيّة. كذلك يجب ألاّ ننسى ما سبّبته طائرة التجسّس U-2، عام ١٩٦٠، من منع عقد مؤتمر القمّة بين أيزنهاور وخروتشوف. ولنذكر هنا ما كتبه "باتريك ماك غافي" في كتابه "الأسطورة والجنون"، عن حادثة سفينة "ليبرتي" خلال حرب حزيران - يونيو، فيقول بأنّها، بينما كانت تتابع سير العمليّات، اقتربت من السواحل الفلسطينيّة أكثر ممّا ينبغي، بسبب خطأ في توجيه رسالة تحذيريّة من واشنطن. ومن ثمّ قامت الطائرات والزوارق الإسرائيليّة بإغراقها

ما أدّى إلى وفاة أربعة وثلاثين من الأميركيّين. وحسب قول ماك غارفي، اقترحت هيئة رؤساء الأركان إجراء غارة تأديبيّة على القاعدة البحريّة الإسرائيليّة التي انطلقت الزوارق منها، لكنّ هذا الاقتراح رُفض تمامًا. ويذكر ماك غافي أنّه، في عام ١٩٦٨، أمسك الكوريّون الشماليّون الباخرة "بويبلو" وسجنوا طاقمها، وبسبب الاستخبارات، ذلك السلاح السريّ الشهير للولايات المتّحدة، تواجد العالم على قاب قوسَين أو أدنى من الحرب. واقترحت هيئة رؤساء الأركان، مرّة أخرى، غارة قصف انتقاميّة. وبعد سنة أخرى أيضًا من هذه الحادثة، جرى إسقاط طائرة تجسّس من نوع EC-121 تابعة للبحريّة الأميركيّة على مقربة من الشواطئ الكوريّة الشماليّة واقترحت هيئة الأركان المذكورة، مرّة أخرى، القيام بغارات تأديبيّة. ولقد انتهت طلعات استطلاعيّة أخرى بنتائج مفجعة مماثلة فوق أراضي الصين الشعبيّة، ولم يجر ذكرها في الصحافة الأوروبيّة، لكن ذكرتها وكالة الصين الشعبيّة للأنباء وتجاهلتها الوكالات الغربيّة باعتبارها "اختراعات من الدعاية الشيوعيّة". فلقد أُسقطت عدّة طائرات U-2 تابعة لوكالة المخابرات المركزيّة كان يقودها طيّارون من تايوان فوق البرّ الصينيّ، وهذا ما أصاب عددًا من الطائرات، بلا طيّار، التابعة للقوى الجويّة الأميركيّة. وقال الصينيّون بأنّهم أسقطوا تسعة عشر منها بين عامَي ١٩٦٤ و ١٩٦٩، وبأنّ طائرات SR-17 كانت تجري طلعات نظاميّة فوق الأراضي الصينيّة، لم تتوقّف إلاّ بعد زيارة كيسنجر إلى بكّين عام ١٩٧١. وفي تشرين الأوّل ـ أكتوبر ١٩٦٩ عندما كانت الولايات المتّحدة تسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسيّة مع الصين الشعبيّة قامت هيئة استخبارات الجيش، بموافقة هيئة الأربعين، بإرسال طائرة بلا طيّار فوق الأراضي الصينيّة. وأعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة "بأنّه جرى إسقاط طائرة بلا طيّار تابعة للإمبرياليّين الأميركيّين". وقد عرض البنتاغون، عام ١٩٧٠، إجراء طلعة استفزازيّة

بعد دخول القوّات الأميركيّة إلى كمبوديا، ونالت موافقة هيئة الأربعين رغم احتجاجات وزارة الخارجيّة التي ارتابت في فرص نجاح المهمّة.

يبرّر المسؤولون مهمّات التجسّس التي تقوم بها طائرات الاستخبارات وسفنها، بسبب ضرورة جمع المعلومات التي يمكن أن تساعد على تأمين حماية أرض الوطن. لكنّ، من بين مئات الطلعات الجويّة والمراقبة البحريّة الجارية كلّ أسبوع على طول الخطوط الحدوديّة للدول المعادية وفي داخلها، لا بدّ من أن تواجه حالات فشل مغضبة. وعامّة، يعطي المسؤولون السياسيّون موافقتهم الروتينيّة على هذه المهمّات، وهم يعلمون تمامًا أنّ الفشل يمكن أن يثير مواقف متأزّمة، وهم لذلك يؤمنون بأنّ المخاطرة هي إحدى الخيارات الطبيعيّة في جمع المعلومات. ولا يمكن إلاّ أن تقشعرّ أبداننا عندما نعلم أنّ مثل تلك الغارات التجسّسيّة قد أدّت، في الماضي، إلى نزاعات مسلّحة، وأنّها يمكن أن تسبّب، في المستقبل القريب، طرزًا جديدًا منها، كما حدث في خليج "سرت" في كانون الثاني - يناير من عام ١٩٦٨، فالمهمّات التي تنتهك حرمة أراضي الدول الأخرى، تُعتبر مساسًا مباشرًا لسيادتها، وإنّ كلّ بلد يهاجم دخيلاً يدخل حدود أراضيه يبقى دائمًا متمتّعًا بتأييد الرأي العامّ العالميّ والقانون الدوليّ. وعندما كان ألن دالاس يبشّر بأنّ السياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة يجب أن تبقى مستندة إلى هيئة لا تسعى إلى أيّ هدف ذاتيّ، وأنّها لا ترتبط بأيّ سياسة خاصّة، فإنّه لم يكن يهدف، مطلقًا، إلى مطابقة أفعاله على أقواله. والمثال على ذلك عمليّة خليج الخنازير، التي تبدو بمثابة استعمال تعسّفيّ لمصلحة الاستخبارات لإقامة عمليّة مستترة. وإذا عدنا إلى أصل تلك المغامرة للاحظنا، منذ كانون الثاني - يناير ١٩٥٣، ومنذ بداية المسيرة الظافرة لفيدل كاسترو إلى هافانا، قام محلّلو وكالة المخابرات المركزيّة بتحضير تقرير إلى البيت الأبيض بناء على طلبه، أوضحوا فيه أنّ نجاح الثوّار يعود بمجمله إلى فساد

نظام "باتيستا" وإلى القرف الذي أثاره في صفوف الشعب الكوبيّ. وتدخّل ألن دالاس شخصيًّا، في السياق الإعلاميّ وعدّل من كتابة التقرير متبعًا آراءه السياسيّة الخاصّة، إذ إنّه كان مقتنعًا بأنّ انتصار كاسترو لم يكن نتيجة منطقيّة ومتوقّعة لأخطاء "باتيستا" المرتكبة. ولا شكّ في أنّ الروح الكالفينيّة قد أوحت إليه بأنّ الشيطان هو الذي يوجّه شؤون العالم، وتنبّأ بأنّ عمليّات القتل الجماعيّ ستنشب في هافانا، وأنّها ستتجاوز، في وحشيّتها، ما حدث أيّام الثورة الفرنسيّة. فلقد كتب في تقريره يقول: "سيسيل الدم في الشوارع كالأنهار"... ولقد تبنّى محلّلو وكالة المخابرات المركزيّة خلال الأشهر التالية، لهجة غاية في الاعتدال، وأعلنوا أنّ نظام كاسترو قد يسبّب بعض الضيق للولايات المتّحدة الأميركيّة، لكنّه لن يشكّل، بأيّ حال، تهديدًا للأمن القوميّ. ورغم ميل كاسترو نحو الاشتراكيّة، لكنّه قبل كلّ شيء وطنيّ من الدرجة الأولى، وشديد التعلّق بالاستقلال. فشأنه شأن سوكارنو في أندونيسيا، والرئيس جمال عبد الناصر في مصر، والرئيس نكروما في غانا، فكلّهم معادون للتسلّط الغربيّ على العالم الثالث، وبعيدون من أن يكونوا عملاء للشيوعيّة العالميّة. وبالرغم من الادّعاءات الشخصيّة للاجئين الكوبيّين المتعلّقة بالقلاقل السياسيّة في الجزيرة فإنّ كاسترو يتمتّع بثقة الجماهير الشعبيّة. ولقد رفض دالاس قرار محلّلي الاستخبارات أو نقل وجهة نظرهم إلى البيت الأبيض، لا بل على النقيض، من تقارير المصالح السريّة التي أوضحت، بشكل صحيح، التطوّر الجاري في كوبا، فإنّه كان يعتقد بأنّ المراقب الموجود على أرض العمليّات هو خير حكم في هذا المجال، وأفضل من محلّل وكالة المخابرات المركزيّة الذي يقدّر الأحداث وهو جالس في مكتبة ضمن المقرّ المركزيّ. فقبل استلام كاسترو للسلطة لم يكن في مديريّة الاستخبارات أيّ محلّل مختصّ بدراسة المشكلة الكوبيّة، وبعد أحداث ١٩٥٩، إلتحق شخصان للقيام بهذا العبء، لكنّهما لم يكتسبا ثقة دالاس

الذي كان يفضّل اللجوء إلى تصريحات المسؤولين عن المصالح السريّة، الذين كانت آراؤهم تستند إلى التقارير الخفيّة التي كان العملاء السريّون يقدّمونها لهم.

قبل نهاية عام ١٩٥٩ بقليل، قرّر دالاس أنّ أفضل طريقة لحلّ المشكلة تكون باجتياح كوبا بواسطة جيش من اللاجئين الكوبيّين الذين يستطيعون قلب نظام كاسترو. ولا شكّ في أنّ دالاس كان متأثّرًا بتقارير المصالح السريّة، التي كانت مناقضة لتقارير مديريّة الاستخبارات، والتي كانت تشير إلى عدم شعبيّة نظام كاسترو وإلى الخلافات الداخليّة والصعوبات الاقتصاديّة. وفي آذار - مارس ١٩٦٠، وافق الرئيس آيزنهاور، بناء على طلب دالاس، بعد أن اطّلع على وصف الحالة الراهنة المقدّم إليه من هذا الأخير، على تشكيل جيش الاجتياح من بين اللاجئين الكوبيّين، على أن يجري التجنيد والتدريب من جانب وكالة المخابرات المركزيّة. وقد قال المدير المعاون للاستخبارات "روبرت أموري" بأنّه لم يطّلع يومًا، بشكل رسميّ، على الأعمال التحضيريّة للغزو، ولو حدث ذلك، لسمح لخبرائه بدراسة فرص النجاح الحقيقيّة.

لقد كان دالاس قانعًا، تمامًا، بأنّ كوبا أصبحت يانعة لتلك المحاولة، وطالما أنّه هو المستشار الأوّل للرئيس في شؤون الاستخبارات فلا بدّ من أن يسير كلّ شيء على ما يرام. وبعد فشل القوّة المسلّحة التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة في قلب نظام كاسترو، خلال ربيع عام ١٩٦١، وقفت مديريّة الاستخبارات على قدم المساواة مع مديريّة المصالح، ولم يكن بمثابة استيقاظ للضمير من حيث قيمة أعمال المحلّلين، بل بسبب فقدان الثقة التي أصابت العاملين في المصالح السريّة بعد التجربة المريرة في خليج الخنازير[١].

---

١ - رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٤٠ - ٤٩.

وكالة المخابرات المركزيّة وعلاقتها مع مكتب التحقيقات الفدراليّ

نفّذت وكالة المخابرات المركزيّة عدّة عمليّات خفيّة على أرض الولايات المتّحدة، وكان معظمها على علاقة مباشرة مع نشاطاتها في المجال الخارجيّ، أو ادّعت أنّها بذلك إنّما تساندها، ولهذا فإنّ الوكالة أنشأت فرعًا أسمته قسم العمليّات الداخليّة.

من الصعب، في عمليّات الاستخبارات، أن نميّز بين العمليّات السريّة الموجّهة ضدّ قوّة أجنبيّة وتلك ذات الطابع الداخليّ. وهكذا كان لا بدّ من المشاحنات والخلافات الإداريّة بين إدارة وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات الفدراليّ الذي يحمل عبء السهر على الأمن الداخليّ. ولهذا كان من الضروريّ إيجاد الترتيبات المناسبة التي تسمح لوكالة المخابرات المركزيّة بأن تتمتّع ببعض الحريّة العمليّاتيّة على أرض الولايات المتّحدة نفسها، كما تتيح أيضًا لمكتب التحقيقات الفدراليّ بعض الحريّة في المناورة داخل الأراضي الأجنبيّة.

يشمل ملاك قسم العمليّات الداخليّة D.O.D على بضع مئات من الأشخاص، وتبلغ ميزانيّته السنويّة حوالي مليون دولار، ويشكّل عجلة ثابتة الحركة من عجلات المصالح السريّة. أمّا مقرّه الإداريّ فلا يتواجد في المقرّ المركزيّ لوكالة المخابرات المركزيّة في لانغلي، بل في بناية ضمن واشنطن في شارع بنسلفانيا على مقربة مباشرة من البيت الأبيض، وكذلك على مقربة من مركز واشنطن، والذي تتواجد فيه قواعد له في كلّ المدن الأميركيّة الهامّة.

يجنّد هذا القسم عناصره ويبني علاقاته مع المواطنين الأميركيّين المسافرين إلى الخارج، ويتابع، بشكل منفصل، ما تقوم به الأقسام الإداريّة التابعة للوكالة. وتقوم المكاتب السريّة لقسم العمليّات الداخليّة بدور القاعدة العمليّاتيّة لكلّ نشاطات المصالح السريّة في المدن الأميركيّة. ويبدو أنّ مكانة هذا القسم أفضل من وضع بقيّة هيئات الوكالة من حيث أنّها مغلّفة بالسريّة التامّة، كما أنّ دورها الحاليّ يبدو على أبعد نطاق من السريّة. ويمكننا أن نقدّر الاهتمام الموجّه إلى القسم من الواقعة التالية، حيث أنّ معاون الوكالة منع المسؤولين من تحضير الميزانيّة في الوكالة بأن يذكر قسم العمليّات الداخليّة في الوثيقة السريّة التي تخضع لإشراف هيئة المراقبة التابعة لمجلس النوّاب وللكونغرس. ولقد سُئل ريتشارد هيلمز، مدير وكالة المخابرات المركزيّة السابق، عن المخصّصات المقدّرة لهذا القسم خلال جلسة سريّة من جلسات الكونغرس، فكان جوابه، للشيوخ غير المطّلعين على الموضوع، نوعًا من التفسيرات حول النشاطات التي يقوم بها هذا القسم من حيث الخدمات التي يؤدّيها نتيجة لاتّصاله مع المسافرين الأميركيّين، الذين يرغبون بتبيان نشاطاتهم عن ملاحظاتهم في البلدان التي يقصدونها. والحقّ أنّ مهمّة قسم العمليّات الداخليّة، كما هي بالنسبة لأقسام المصالح السريّة للوكالة، تتضمّن الاستخبار عن مختلف العمليّات ومن ثمّ توجيهها. ومن بين المهمّات مراقبة الطلاّب الأجانب وزوّار الولايات المتّحدة بعد أن تجري المفاضلة بينهم. أمّا محاولات تجنيد الدبلوماسيّين السوفيات في الأمم المتّحدة فكانت تابعة إلى قسم الكتلة السوفياتيّة. أمّا برامج عمليّات الدعم للمنفيّين الكوبيّين في فلوريدا فتتوقّف على قسم نصف الكرة الغربيّ، وكذلك على قسم العمليّات الخاصّة.

إنّ معظم الذين كانت لديهم فرصة متابعة نشاط المصالح السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة شعروا بأنّ قسم العمليّات الداخليّة يرغب بأن يلعب دورًا، على أرض

الولايات المتّحدة، أكثر أهميّة من الدور الذي يبدو أنّه أوكل إليه. أمّا المشروع الذي قدّمته إدارة نيكسون عام ١٩٧٠، الخاصّ بالأمن الداخليّ، والذي أصبح موضع التطبيق، رغم التكذيب الذي أصدره البيت الأبيض لكلّ ما جرى نشره في الصحافة عن صحّة ذلك، فيقوم بتنفيذه قسم العمليّات الداخليّة. ولقد رأينا تبريرًا قدّمه وليام كولبي، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، أمام هيئة الكونغرس أثناء شهادته أمامها بخصوص قيام الوكالة بمراقبة المواطنين الأميركيّين، الذين لهم علاقة مع المؤسّسات الأجنبيّة، فبحسب وجهة النظر المرتابة التي توجّهها المصالح السريّة من حيث المشاكل التي تسبّبها صيحات المعارضين والمدافعين عن الحقوق المدنيّة وأنصار السلم والذين تشكّ وكالة المخابرات المركزيّة بتأثرهم من النفوذ الأجنبيّ. ويعتمد المحافظون على النظام في محاكمتهم على المقولة التالية: لا بدّ للمجموعات السياسيّة المعارضة في الولايات المتّحدة من الحصول على دعم ماليّ قد يكون أجنبيًّا. وبما أنّ العاملين المستترين كانوا على اطّلاع تامّ على جهود وكالة المخابرات المركزيّة لدعم وتقوية مجموعات المعارضة السابقة في أوروبّا الشرقيّة وأماكن أخرى من العالم، فإنّهم يقدّرون بأن على الدول الشيوعيّة أن تقوم بالدور المماثل في الولايات المتّحدة، وذلك بأن تبذل ما بوسعها لتحريض مجموعات المواطنين الأميركيّين لإثارة القلاقل في الولايات المتّحدة. ولا شكّ في أنّ الدعم الذي كانت تقدّمه وكالة المخابرات المركزيّة إلى المناهضين في الدول الشيوعيّة لم يكن يقلّل، حتمًا، من قيمتهم، لكنّها استعملته كوسيلة للضغط على حكومة الاتّحاد السوفياتيّ، ربّما لتتجنّب فقط أن تقوم موسكو باتّخاذ سياسة مواجهة دائمة مع قوى الغرب. ومعلوم أنّ القوى الأميركيّة المناهضة كانت مصدر متاعب جمّة للإدارات الأميركيّة منذ نهاية الستّينات وخلال السبعينات. وبما أنّ المصالح السريّة كانت على اطّلاع دائم على ما فعلته في عمليّات مساندتها

للمجموعات المناهضة في الدول الاشتراكيّة، فإنّها لا شكّ، رأت نفسها في موقف مماثل، فارتابت من تدخّل المخابرات السوفياتيّة في الأحداث التي جرت في الولايات المتّحدة الأميركيّة. ولقد صرّح السيناتور "هالدمان" أمام هيئة تحقيق الكونغرس أثناء أزمة ووترغيت قائلاً: إنّنا بحاجة ماسّة إلى كلّ أنصارنا حتّى نستطيع أن ننفذ إلى أسرار قصّة الدعم الماليّ - الشيوعيّ أو الأجنبيّ، الذي استُعمل لإثارة المظاهرات ضدّ الرئيس عام ١٩٧٢.

وأيّام إدارة الرئيس جونسون كان البيت الأبيض قد قرّر عدم توريط وكالة المخابرات المركزيّة في العمليّات الخفيّة الداخليّة، مع أنّ هذه الإدارة قد أبدت رغبتها في ذلك عند بداية حركة الاحتجاجات ضدّ الحرب في فييتنام. وقد طلب من قسم العمليّات الداخليّة أن يراقب هذه الحركة عن كثب، وأن يواجه، بشكل فعّال، كلّ تدخّل من مصدر أجنبيّ. كما تلقّى مكتب التحقيقات الفدراليّ تعليمات بزيادة مراقبته للنشاط السياسيّ الداخليّ. لكنّ أعظم قدر من المسؤوليّة في هذا المجال كان قد ألقي على البنتاغون، وخاصّة على استخبارات الجيش، وذلك بحسب قانون قديم كان قد جرى اكتشافه، في ذلك الحين، يسمح للرئيس، في حالة الضرورة، بأن يستعمل القوّات المسلّحة في الظروف التي تبدو له مناسبة لوضع حدّ للقلاقل أو لكشف المكائد. ولم يكن ذلك التبرير الشرعيّ الوحيد الذي كُلّفت بنتيجته القوّات المسلّحة بالقيام بدور المراقبة الداخليّة، بل إنّ السبب الحقيقيّ كان الحاجة إلى تأمين العدد الأكبر من العناصر. فليس لدى وكالة المخابرات المركزيّة ولا مكتب التحقيقات الفدراليّ الملاك الضروريّ للقيام بالهجوم اللازم ضدّ الاتّجاهات المتطرّفة، كما أنّ هذا الملاك يحتوي على عدد غير كافٍ من الشباب اليافعن القادرين على التسلّل ضمن هذه الحركات. ولم تتأخّر استخبارات الجيش طويلاً عن ارتكاب الأخطاء، وجرى فضح تلك البرامج

الخاصّة بالمراقبة الداخليّة في صحيفة واشنطن مونتلي في كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٠، من جانب العميل السابق "كريستوفر بايل". واضطرّت القوّات المسلّحة للتراجع عن هجماتها الضخمة على المناهضين الداخليّين.

وهكذا انفتح المجال، مرّة أخرى، لدخول الأخصّائيّين "الممتهنين"، وهم رجال وكالة المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات الفدراليّ. وكان لا بدّ من أن يؤدّي ذلك الموقف إلى نزاع مكشوف بين الوكالتَين. ولقد عزت صحيفة نيويورك تايمز سبب القطيعة لحادث بسيط جرى في نهاية عام ١٩٧١، وكان يخصّ موضوع الإشراف على مخبر تابع للهيئتَين في مدينة دنفر بولاية كولورادو، إذ إنّ "سام بابيتش" المكلّف بالاتّصالات مع وكالة المخابرات المركزيّة، أُقيل من وظيفته من جانب "إدغار هوفر" مدير مكتب التحقيقات الفدراليّ. وبعد عدّة أسابيع من ذلك قام هذا الأخير أيضًا بإقالة "وليام سوليفان" رئيس قسم الأمن الداخليّ في وكالة المخابرات المركزيّة والمكلّف بالاتّصالات بين مكتب التحقيقات الفدراليّ ومكتب استخبارات الولايات المتّحدة .U.S.I.B. وبعد هذه القلاقل الداخليّة ظهرت عدّة مقالات صحفيّة تتعلّق بعدم أهليّة مكتب التحقيقات الفدراليّ. وقام بعض المعلّقين، مستندين إلى مصادر موثوقة، باتّهام مكتب التحقيقات الفدراليّ بتقصيره في حماية الأمن الداخليّ للبلاد خلال السنين المنصرمة. وأبرزت هذه التعليقات أنّ مكتب التحقيقات الفدراليّ لم يتوصّل، خلال تلك الفترة، إلاّ إلى كشف عدد قليل جدًّا من الجواسيس العاملين في الولايات المتّحدة وذلك لاستعماله وسائل من التجسّس المضادّ قليلة الفعاليّة وسيّئة النظام. ولقد بدا، بشكل واضح، أنّ معظم هذه التعليقات قد أوحتها مصادر من وكالة المخابرات المركزيّة.

في تلك الحقبة من عام ١٩٧٠، وقبل بدء النزاع المكشوف بين مكتب التحقيقات الفدراليّ ووكالة المخابرات المركزيّة، كان الشعب الأميركيّ يجهل اتّساع عمليّات

الاستخبارات في المجال الداخليّ والذي أوصى به البيت الأبيض. وكانت وكالة المخابرات المركزيّة قد أعطت موافقتها الكاملة على ذلك الإجراء، بينما عارضه مكتب التحقيقات الفدراليّ. ولا شكّ في أنّ هذه المعارضة هي التي أدّت، في النهاية، إلى نبذ ذلك المشروع. وهكذا استطاع نيكسون أن يشكّل فريقه الخاصّ من "السبّاكين" الذي شاركت فيه وكالة المخابرات المركزيّة، وقاموا بعمليّة ووترغيت. وأثناء شهادة كولبي مدير وكالة المخابرات المركزيّة السابق، أمام هيئة الكونغرس، حيث طُلب منه أن يعبّر صراحة عن رأيه في ما يخصّ طبيعة واتّساع نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة على أرض الولايات المتّحدة، قال: من الواضح أنّه يجب أن نقيم مركزنا الرئيسيّ على أرضنا، وأن نجنّد منها عناصرنا الذين يجب أن يخضعوا لتحريّات خاصّة علينا إجراؤها. لا يرفض أحد على الوكالة الحقّ بمتابعة نشاطاتها الإداريّة، لكنّه من الصعب القبول بأنّ ضرورة متابعة النشاطات الإداريّة في الولايات المتّحدة يكفي لتبرير امتلاك عشرات من العمارات والمؤسّسات في منطقة واشنطن، وكذلك مختلف الأماكن في ولاية فرجينيا، ومراكز هامّة للتدريب كما هي الحال مع القاعدة شبه العسكريّة في كارولينا الشماليّة، وقواعد الطيران السريّة في ولايتَي أبريزونات ونيفادا، ومراكز التنصّت الإذاعيّ الموزّعة على كلّ أرض البلاد، بالإضافة إلى العديد من المؤسّسات وشركات الطيران "المموّهة" بأسماء شركات تجاريّة، وقاعدة مستودعات السلاح في ولاية ميسيسيبّي، علاوة على البيوتات الخاصّة بالمواعيد السرية في مدينة واشنطن والمدن الأميركيّة الأخرى، علمًا بأنّ معظم هذه التسهيلات تُستعمل لدعم العمليّات في الخارج، لكنّ بعضًا منها يستفاد منه جزئيًا أو كليًا للنشاطات الداخليّة.

وأضاف كولبي: "إنّنا نوقّع عقودًا مع عدّة مؤسّسات أميركيّة لتجهيزنا بمختلف نماذج المعدّات اللازمة لنشاطنا في الخارج"... ويبدو أنّ ذلك، ظاهريًّا، مبرّر تمامًا وشرعيّ. ففي كلّ عام تشتري وكالة المخابرات المركزيّة من المؤسّسات الأميركيّة، وبملايين الدولارات، بضائع مختلفة ابتداء من تجهيزات المكاتب حتّى أكثر معدّات التجسّس تعقيدًا. لكنّ كولبي تجنّب، ببراعة، التلميح إلى مشتريات خاصّة للمصلحة، أي تلك المتعلّقة بالعلاقات التعاقديّة مع الجامعات ومع فرق الأدمغة وبمختلف الاختصاصات الجامعيّة... وبعد الفضائح التي نشرتها مجلّة "رامبارتز" عن الاتّحاد الوطنيّ للطلبة الذي تموّله وكالة المخابرات المركزيّة، طلب هيلمز من رئيس المصالح الإداريّة تقديم تقرير كامل عن العلاقات الموجودة بين وكالة المخابرات المركزيّة والجامعات، فأدرك هذا عبء المسؤوليّة الضخمة، لأنّ لكلّ قسم إداريّ عقودًا منفصلة وذات برامج مختلفة مع عدّة جامعات أميركيّة، ولا يوجد أيّ مكتب مركزيّ لتنسيق هذه البرامجج. لذلك تمّ تشكيل هيئة أوكلت إليها مهمّة التقصّي وتقدم التقرير اللازم. وأمضى أعضاؤها أسابيع متوالية وهم يتجوّلون بين مختلف الأقسام لجمع المعلومات. وجمعت هذه الهيئة وثائق تتعلّق بمئات من أساتذة الجامعات، أجازت لهم مصلحة من الوكالة بتنفيذ أعمال مختلفة لحساب عدّة قطاعات من وكالة المخابرات المركزيّة. مثلاً، كانت مديريّة الاستخبارات تحوز على مجموعة من الأخصّائيّين الجامعيّين المكلّفين بتنفيذ أبحاث ذات طبيعة سياسيّة وتاريخيّة، كما قد يكون الحال مع أيّة مجموعة أخرى للأبحاث. لكن كان على هذه المجموعة ألاّ تنشر أيّ شيء عن نتائج أعمالها. وقد سُمح، في بعض الأحيان، بنشر بعض النتائج، على ألاّ يجري فضح مصدر التمويل، وعلى أن تهدف الخلاصات النهائيّة إلى الانسجام مع الأهداف الأساسيّة للدعاية التي تتطلّبها وكالة المخابرات المركزيّة.

واستغلّت مديريّة العلوم والتكنولوجيا، أيضًا، خدمات بحّاثة فرديّين، وأحيانًا أقسامًا جامعيّة كاملة أو مؤسّسات أبحاث، لتحقيق برامجها الخاصّة، وذلك بشكل منفصل عن المعونات المقدّمة بمقدار عشرات الملايين من الدولارات التي تمنحها، كلّ عام، هذه المديريّة لمخابر الأبحاث في المؤسّسات الخاصّة، أو "لفرق في الأدمغة".

وفي كثير من الحالات لم تقتصر وكالة المخابرات المركزيّة على ترؤّس أعمال الأبحاث وتوجيهها كما جرى عام ١٩٥١، حيث ساهمت معونة من وكالة المخابرات المركزيّة في إقامة مركز الدراسات العالميّة من مؤسّسة التكنولوجيا.

في عام ١٩٥٢، جرى تعيين "ماكس ميليكان" مديرًا لمركز الدراسات المشار إليه أعلاه، وكان قبل ذلك، مدير مركز التنبّؤات القوميّ في وكالة المخابرات المركزيّة. وأصبحت هذه العلاقات بين وكالة المخابرات المركزيّة ومؤسّسات البحث الجامعيّ والقطاع الخاصّ، منتشرة على نطاق واسع في السنوات التالية ومن ثمّ شارك البنتاغون في مثيلاتها. وبينما بقي البنتاغون، ضمن حدود معيّنة، خاضعًا لرقابة الكونغرس وللرأي العامّ، فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة احتوت وأعانت فرقًا من "الأدمغة" تحت حجاب السريّة المطلقة. كان "وولت روستو"، أحد الشخصيّات اللامعة في مركز الدراسات العالميّة من مؤسّسة التكنولوجيا، وأخصّائيّ بالعلوم السياسيّة، ومساعد في شؤون الأمن القوميّ أيّام إدارة الرئيس جونسون، قد وضع كتابًا بعنوان "ديناميكيّة المجتمع الشيوعيّ". وعندما نشرت مؤسّسة التكنولوجيا عام ١٩٥٣ هذا الكتاب، لم يكن لدى القارئ أيّ دليل يسمح له بأن يعرف الكتاب، بفضل اعتمادات وكالة المخابرات المركزيّة، وبأنّ كافّة الأفكار التي طرحها كانت منسجمة مع آراء الوكالة عن الاتّحاد السوفياتيّ. وفي عام ١٩٦٦، قطعت مؤسّسة التكنولوجيا علاقاتها مع مركز الدراسات العالميّة، لكنّ وكالة المخابرات

المركزيّة استمرّت على علاقتها معه، وعلى تمويلها مؤسّسات أبحاث مختلفة قد لا تكون أقلّ أهميّة منه.

بعد أن تابع أعضاء هيئة الدراسات من وكالة المخابرات المركزيّة تحريّاتهم عن العلاقات المتواجدة بين الوكالة والجامعات، تأكّدوا من أنّ المصالح السريّة هي على علاقة أيضًا مع بحّاثة الجامعات، وذلك لغرض الحصول على أكثر معدّات التجسّس إتقانًا، مثل أجهزة التنصّت، والأسلحة الخاصّة والحبر السريّ إلخ. علمًا بأنّ الأبحاث الجامعيّة لم تكن يومًا هدفًا رئيسيًّا للعملاء السريّين، بل لأنّ الحرم الجامعيّة تمثّل لهم مرتعًا خصبًا لتجنيد ملاكات مصالح التجسّس. فمعظم الجامعات الأميركيّة الكبرى تستقبل عددًا هامًّا من الطلاّب الأجانب، وكثير منهم، وخاصّة طلاّب العالم الثالث، قد يُدعون، في السنين التالية، لممارسة مهمّات وظيفيّة في أوطانهم الأصليّة. ويمكن أن يجري تجنيدهم بسهولة أكبر أثناء وجودهم في المدارس والجامعات الأميركيّة عندما يكونون في عسرة أو في ضائقة قانونيّة، فيتورّطون، بشكل ما، بينما لا تستطيع مصالح الأمن الأجنبيّة الأخرى التدخل إلاّ بعد عودتهم إلى أوطانهم.

وحتّى يجري تقييم هؤلاء الطلاّب مع إمكاناتهم، تقيم المصالح السريّة علاقات تعاقديّة مع أساتذة يتبوّؤون مراكز حسّاسة في مختلف الجامعات. وعندما يكتشف أحد هؤلاء الأساتذة طالبًا مناسبًا للتجنيد، فإنّه يستدعي المسؤول من وكالة المخابرات المركزيّة ليتعاون معه في مهمّة التجنيد. وكثيرًا ما يتبنّى بعض الأساتذة تلك العمليّة بشكل طوعيّ وبدافع وطنيّ، كما أنّ بعضهم الآخر لا يتردّد عن القيام بأعمال خفيّة لوكالة المخابرات المركزيّة، فيقومون بالاتّصالات وبدور الوساطة، وحتّى أنّهم يتكلّفون بمهمّات سريّة أثناء سفرهم إلى الخارج.

لم تتردّد المصالح السريّة أحيانًا عن مشاركة المؤسّسات الجامعيّة في سبيل تغطية أو دعم عمليّة خفيّة في ما وراء البحار. وهذا ما فضحته مجلّة رامبارتز، عام ١٩٦٦، إذ نشرت ما حدث في جامعة ميتشيغان. فمنذ عام ١٩٥٥ حتّى عام ١٩٥٩، نظّمت وكالة المخابرات المركزيّة برنامجًا سريًّا لتأهيل عناصر من الشرطة لحساب جنوب فييتنام، وتلقّت الجامعة المذكورة، مقابل ذلك، معونة بلغ مقدارها خمسة وعشرين مليون دولار، وجرى تكليف خمسة عناصر من وكالة المخابرات المركزيّة للمشاركة في ذلك التأهيل. ولقد شكّل التقصّي عن علاقات وكالة المخابرات المركزيّة مع الجامعات الأميركيّة، عام ١٩٦٧، كلّ النشاطات المذكورة أعلاه. لكنّ المسؤول الرئيسيّ عن التحرّي تلقّى تعليمات واضحة بأن يتجنّب، في تقريره، ذكر أيّ برنامج أبحاث يتعلّق باستعمال المخدّرات. ولقد بلغ حجم التقرير النهائيّ، الذي عُرض على مدير وكالة المخابرات المركزيّة، مقدارًا عظيمًا إذ وصل سمكه إلى ٢٥ سنتم. وكان محرّره على يقين بأنّ تلك الدراسة هي أبعد ما تكون عن الكمال، بالإضافة إلى أنّه خشي أن يكون قد أهمل بضع هيئات أو مؤسّسات ملحقة بوكالة المخابرات المركزيّة، كما أنّه كان مرتابًا من بعض المعلومات التي قُدّمت إليه منقوصة بخصوص العملاء المستترين. وبسبب السريّة المطلقة لذلك التقرير، لم تنظّم منه إلاّ نسخة واحدة جرى تسليمها إلى المدير الذي، بعد أن تفحّصها، أعطى موافقته على خلاصاتها التالية: ــ إنّ كلّ نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة في الجامعات، هي شرعيّة تمامًا، ومن الضروريّ متابعتها ما عدا بضعة عقود غير موضوعيّة أو تلك المعرّضة للنقد بشكل مفضوح. لقد جرى تشذيب مثل تلك العقود، لكن في المجال الجامعيّ استمرّت نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة على نفس الوتيرة التي كانت قبل فضح علاقاتها مع اتّحاد الطلبة الوطنيّ، وحتّى أنّها استمرّت حتّى يومنا هذا.

جرى وضع نسخة التقرير الوحيدة، بعد موافقة المدير الرسميّة عليها، في خزانة رئيس المصالح الإداريّة حتّى يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

ولقد حدث أمر بعد عدّة أسابيع، عندما جرى خلاف في جامعة من "وسط الغرب" بخصوص عقد بين أحد الأساتذة ووكالة المخابرات المركزيّة، وأخذت الأقاويل تتوارد عن الطلاّب غير المقدّرين للمسؤوليّة والذين يقذفون الناس بالتهم الباطلة. لكن الإدارة تأكّدت، بعد فترة وجيزة، من واقعيّة الأمر، إذ اتّصل الأستاذ، موضوع الخلاف، هاتفيًا بموظّف وكالة المخابرات المركزيّة الذي جنّده، مستفسرًا عن الوضع الواجب اتخاذه حيال الاتّهامات القائمة ضدّه، وعند ذلك طلب منه تغيير الجامعة، وجرى تنفيذ ذلك من جانب الأستاذ المذكور.

وإذا عدنا إلى تفسيرات وليام كولبي، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، أمام هيئة الكونغرس. نجده يقول: "يبدو لي أنّنا، وبشكل مشروع، يمكننا جمع الاستخبارات حتّى من أراضي الولايات المتّحدة، بما فيها تلك الحالة التي يتّصل فيها المواطنون الأميركيّون مع مصالح رسميّة، ليبلّغوها عن أخبار توصّلوا إلى معرفتها عن الدول الأجنبيّة. ولدينا في هذه الحالة، مصلحة مختصّة، وإنّني لأشعر بالفخر عندما أصرّح بأنّ مواطنين أميركيّين عديدين قدّموا لنا خدمات جلّى. إنّنا نحافظ على أسمائهم مغفلة، ونتجنّب فضحها إلاّ عندما تضطرّنا الظروف التشريعيّة لذلك وبناء على موافقتهم المسبقة".

إنّ هيئة المصالح الرسميّة التي أشار إليها كولبي هي "مصلحة الاتّصالات الداخليّة" التي تقوم بمهمّة جمع الاستخبارات من الرعايا الأميركيّين دون اللجوء إلى الوسائل الخفيّة. وتتضمّن الطريقة التي تطبّقها مصلحة الاتّصالات الداخليّة إقامة العلاقات مع رجال الأعمال والطلبة والسيّاح وكلّ الأشخاص الذين قاموا برحلات

وخاصّة نحو دول أوروبّا الشرقيّة أو الصين. ويُطلب منهم عادة أن يقدّموا، بملء إرادتهم، كلّ المعلومات عن مشاهداتهم أو مسموعيّاتهم خلال رحلاتهم. وغالبًا ما يجري الاتّصال بهم بعد عودتهم. أمّا إذا علمت وكالة المخابرات المركزيّة بنيّة أحدهم بالسفر إلى منطقة غير معلومة تمامًا من الاتّحاد السوفياتيّ السابق، فإنّ مصلحة الاتّصالات الداخليّة كانت تقوم بالاتّصال مع المسافر قبل ذهابه، وتطلب منه الاستعلام عن نقطة ما أو موضوع معيّن ما. وحتّى الآن يبدو أنّ مصلحة الاتّصالات الداخليّة قد امتنعت عن إيكال مهمّات استخباريّة لمثل هؤلاء الناس، باعتبارهم غير مؤهّلين، ما قد يعرّضهم للقبض عليهم، إذ يعدّون للأمر عدّة ليس بحاجة إليها.

منذ زمن بعيد حاولت المصالح السريّة إلحاق مصلحة الاتّصالات الداخليّة بها، لكنّها لم تتوصّل إلى ذلك إلاّ في أيّام المدير جيمس شليسنغر، في بداية عام ١٩٧٣، حين تمّ إلحاقها بالمصالح المذكورة، من دون إعلان الأمر. وهكذا أصبح المسافرون يقومون بالاتّصال، على غير علم منهم، مع رجال المصالح السريّة التابعين لوكالة المخابرات المركزيّة. وعندما علم السيناتور وليام بروكسماير بذلك، في جلسة الكونغرس بتاريخ أوّل آب ـ أغسطس ١٩٧٣، أعلن عن تأثّره لذلك "الإلحاق المثير" بالقول: "إنّ السيّد كولبي يدّعي بأنّ ذلك يهدف إلى تحسين التنسيق في الاستخبارات الملتقطة من هذا السبيل مع تلك المجموعة عن طريق العمل الخفيّ في الخارج. وإنّني لأجد ذلك باعثًا على القلق لأنّنا، منذ اليوم، لا بدّ سنعمد إلى توريط مصلحة الاتّصالات الداخليّة، ذات السمعة النقيّة حتّى الآن، في موضوع النشاطات السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة".

وإذا عدنا، مرّة أخرى، إلى شهادة كولبي أمام هيئة الكونغرس، لتوقّفنا عند قوله: "لا بدّ لنا، على أراضي الولايات المتّحدة، ولمتابعة بعض نشاطات الدعم لعمليّاتنا

الاستخباريّة في الخارج، من أن يكون لدينا، على هذه الأراضي، بعض البنى حتّى يتمكّن رجالنا العاملون في الخارج من الحصول على الدواعي والأسباب للذهاب إلى البلاد الأجنبيّة دون أن يصطبغوا بالعمالة لوكالة المخابرات المركزيّة، بل أن يتمكّنوا من اتّخاذ صفات تمثيليّة لأيّ هيئات أخرى".

لا شكّ في أنّ السيّد كولبي ينوّه بذلك إلى معسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والاتّفاقات السريّة مع المؤسّسات المختلفة في الولايات المتّحدة بغية الحصول على تغطية سليمة لعملاء وكالة المخابرات المركزيّة، ولموردّي السلاح، والمنجذبين إلى النشاطات المماثلة في الولايات المتّحدة، والعاملين على دعم العمليّات شبه العسكريّة وغيرها في ما وراء البحار. وربّما كان في ذهنه أيضًا استعمال وكالة المخابرات المركزيّة للمنشآت الأميركيّة والنقابات والمؤسّسات حتّى يمكن استعمالها لبرامج الدعاية في الخارج، بالإضافة إلى الشركات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة والعاملة في كلّ أنحاء العالم لحسابها، ومن بينها بشكل خاصّ، شبكة الطيران المعقّدة التي تضمّ "إير أميركا" و"إير آسيا" و"سيفيل إير تراسبورت" و"ساوزن إير ترانسبورت" و"إنترماونتن أفياشن" وغيرها الكثير. وكلّ هذه الشركات تعتمد مقرًا لها في الولايات المتّحدة وتملك فيها منشآت ضخمة، وتنافس شركات الطيران هذه مباشرة، الشركات الخاصّة على الصعيد التجاريّ وتستفيد من عقود النقل مع الحكومة الأميركيّة. وكثيرًا ما تستغلّ خطوطًا فضلاً عن مهمّاتها السريّة في الخارج ولحساب وكالة المخابرات المركزيّة.

لم يجرِ كشف ستر هذه العناصر وغيرها حتّى الآن، والذي يمتدّ إلى أبعد ممّا دعاه كولبي لها، من حيث تغطية عناصر وكالة المخابرات المركزيّة، إذ إنّها تشمل مجمّعات تجاريّة تصل قيمتها إلى المليارات، وتستطيع وكالة المخابرات المركزيّة أن تستغلّها

لعمليّاتها من مختلف الأشكال سواء في الولايات المتّحدة أو في ما وراء البحار. وقد استنتج كولبي في النهاية قائلاً: "إنّني أعتقد بأنّ عدّة نشاطات تجري في الولايات المتّحدة نستطيع بواسطتها أن نجمع، عن طريق الرعايا الأجانب، معلومات عن أوطانهم يمكن أن تكون ذات منفعة عظيمة لأمننا القوميّ وذلك ضمن نطاق الشرعيّة"... وفي هذا المقطع نوّه كولبي بجهود وكالة المخابرات المركزيّة المبذولة في سبيل تجنيد الطلاّب الأجانب من داخل الحرم الجامعيّة، وكذلك نوّه ببرنامج مماثل كان يجري بالتعاون مع الاستخبارات العسكريّة يهدف إلى رشوة الضبّاط الأجانب الذين يأتون لمتابعة برامج تدريبيّة في الولايات المتّحدة. لكنّ وكالة المخابرات المركزيّة تعمل جهدها أيضًا للاتّصال مع رعايا أجانب آخرين زائرين للولايات المتّحدة مثل رجال الأعمال والعلماء والصحافيّين والدبلوماسيّين ومندوبي وموظّفي الأمم المتّحدة وحتّى السيّاح البسطاء.

في ذلك السبيل الواضح الجليّ المؤدّي إلى تجنيد ومراقبة الأجانب، تستمرّ وكالة المخابرات المركزيّة في تملّك "بيوت أمنيّة" في نيويورك وواشنطن ومدن أخرى من الولايات المتّحدة. وتتّخذ مجموعة أخرى أهميّة خاصّة بالنسبة لوكالة المخابرات المركزيّة هي: المهاجرون الواصلون حديثًا إلى الولايات المتّحدة. فمنذ أن وصل الرئيس كاسترو إلى زمام السلطة عام ١٩٥٩، تعاون عملاء وكالة المخابرات المركزيّة مع المبعدين الكوبيّين وخاصّة في ولاية فلوريدا، حيث جرى تجنيدهم وتدريبهم في ميامي، وساهموا في عمليّة خليج الخنازير. لكنّ فشل هذه العمليّة لم يمنع وكالة المخابرات المركزيّة من متابعة استغلال خدماتهم، حتّى بعد أن اكتسبوا الجنسيّة الأميركيّة، وقد استمرّ بعضهم يتقاضى راتبًا بصورة منتظمة حتّى نهاية ١٩٧٢.

ولقد اهتمّت وكالة المخابرات المركزيّة، بشكل خاصّ أيضًا، بالمهاجرين من أوروبّا الشرقيّة. ففي تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٦٤، وبعد أن استقرّ المهاجر الأستونيّ "أريك هيني" في كندا، أقام دعوى بالقدح ضدّ أستونيّ آخر اسمه "جوري روس" مقيم في هياتسفيل بولاية ماريلاند الأميركيّة. وكان هذا على رأس فرقة تسمّى "فرقة تحرير أستونيا". كان موضوع الادّعاء أنّ "روس" اتّهم "هيني" بالعمالة لصالح المخابرات السوفياتيّة. ودون أن ينكر روس التهمة أبرز، للدفاع عن نفسه، وثيقة من المدير المساعد لوكالة المخابرات المركزيّة تبيّن أنّه عميل لهذه الوكالة، وأنّ فضحه لهيني، كان بناء على أمر من رؤسائه، ليحذّر الأستونيّين الموجودين في أميركا. قام هيلمز، مدير وكالة المخابرات المركزيّة آنذاك، بإبلاغ المحكمة عن شهادتَين تبيّنان أنّ وكالة المخابرات المركزيّة منعت روس من الحضور إلى المحكمة للدفاع عن نفسه، وإنّه لم يقم بالتصريحات التي دافع فيها عن نفسه إلاّ لحماية مصادر معلومات وكالة المخابرات المركزيّة في الخارج. قبل القاضي الفدراليّ "روزيل تومسن" موضوعة هيلمز، ورفض ادّعاء المدّعي ولم يأخذ بدلائله مستندًا إلى أنّ دعوى القدح جرت بناء على أمر من وكالة المخابرات المركزيّة وأنّ هذا الأمر ملطّخ باللاشرعيّة، إذ إنّ أحكام قانون الأمن القوميّ لعام ١٩٤٧، يمنع وكالة المخابرات المركزيّة من "كلّ عمل يتعلّق بمجال الأمن الداخليّ". ويبيّن القاضي "تومسن" في حيثيّات الحكم ما يلي: "منطقيًّا، يمكننا أن نفكّر بأنّ مجموعات المهاجرين القادمين من وراء الستار الحديديّ يمثّلون مصدرًا قيّمًا للمعلومات عمّا يجري في أوطانهم الأصليّة. وبما أنّ مصدر المعلومات يتواجد في الولايات المتّحدة الأميركيّة لا يكفي لاعتباره "من مجال الأمن الداخليّ"، وهو مجال خارج نطاق عمل وكالة المخابرات المركزيّة، لذا، فإنّ المحكمة تستنتج أنّ العمل الجاري من قبل وكالة المخابرات المركزيّة لغرض حماية مصادر

معلوماتها على أرض الولايات المتّحدة لا يتعدّى حدود السلطات التي منحها الكونغرس لها. فإذا عممّنا حكم المحكمة هذا وبنفس منطق الأمر، أفلا يمكننا أن ندّعي أنّ كلّ مصدر معلومات، على أرض الولايات المتّحدة، عن الدول الأجنبيّة سواء أكان من المهاجرين أو من المواطنين الأميركيّين، يمكن أن يُعتبر تحتَ تصرّف وكالة المخابرات المركزيّة. وإنّ كلّ المسافرين الأميركيّين إلى الخارج أو العائدين منه، يمكن أن يدخلوا ضمن هذا الإطار. فإذا ما أثارت وكالة المخابرات المركزيّة موضوع التأثير الأجنبيّ على السياسة الأميركيّة، فإنّ أيًّا كان على أرض الولايات المتّحدة يمكن أن يكون مستهدفًا. وهكذا يصبح كلّ فرد موضوع اهتمام خاصّ، فقد يؤخذ رأيه أو يدلّل أو يثاب، ولكن أيضًا، يمكن أن يتعرّض للاستنطاق أو لمناورات الضغط أو ابتزاز عملاء وكالة المخابرات المركزيّة[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٥٠ ـ ٦٠.

في عهد آلن دالاس [1]

بناء على الطلبات العديدة لكبار رجال الأعمال في الولايات المتّحدة، وافق الجنرال "أيزنهاور"، القائد الأعلى لقوّات حلف شمال الأطلسيّ، على ترشيح نفسه لمنصب الرئيس عن الحزب الجمهوريّ. وبعد فوزه في الانتخابات قدم إلى البيت الأبيض على "جواده الأبيض". وفي شباط ـ فبراير ١٩٥٣، عيّن "آلن دالاس" مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة، في حين عيّن الجنرال "ب. سميث"، مدير الوكالة السابق، نائبًا لوزير الخارجيّة.

تُذكر هنا، عدّة أسباب لهذا التبديل، منها على وجه التخصيص، رغبة "أيزنهاور" في أن يكون لديه رجله الموثوق "سميث" رئيسًا للأركان لدى أيزنهاور" أثناء الحرب العالميّة الأولى، في وزارة الخارجيّة، التي وضع على رأسها، بناء على توجيهات زعماء الحزب الجمهوريّ، "جون فوستر دالاس"، وهو شقيق "آلن دالاس" الذي لم يكن "أيزنهاور" على معرفة جيّدة به، كما يقول بعض الروايات.

بدأ، في تاريخ الاستخبارات الأميركيّة، عصر "آلن دالاس" الذي استمرّ تسع سنوات، وامتاز بنفوذ الوكالة العاصف، وتعاظم نزعتها العدوانيّة، وإدارتها لشروط اللعبة على طاولة "الشطرنج" في واشنطن، التي سمحت لوكالة المخابرات المركزيّة بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها.

---

١ ـ بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ص٨٥ ـ ١١٩.

من حيث الجوهر، كان "آلن دالاس" يرى أن من الضروريّ تنسيق نهجه مع الرئيس ومع أخيه، وزير الخارجيّة فقط. أمّا بقيّة الأشخاص المشاركين في قيادة النشاط الاستخباريّ، فقد كانوا، عمليًا، يمارسون دور ممثّلين ثانويّين. وتحوّلت مسألة الحصول على الموافقة على هذه الأعمال أو تلك، بالنسبة لدالاس، إلى مسألة إداريّة بحتة، فقد كان يجري العمل التحضيريّ الأساسيّ ضمن جدران وكالة المخابرات المركزيّة. ولم تكن تثير الخطط والبرامج المرفوعة إلى الممثّلين الثانويّين أيّ اعتراضات مبدئيّة. وعندما أدخل البيت الأبيض إلى لعبة الشطرنج هذه مستشارين غير رسميّين، وحاولوا تقديم النصائح لـ "آلن دالاس" كان نصيبهم التجاهل...

كان الأخوان "دالاس" في سياستهما، ينطلقان من الدور الخاصّ لأميركا في العالم. فالأخوان المشبعان بروح التفوّق البروتستانتيّة ـ النقيّة المرائيّة لـ نمط الحياة الأميركيّ، تصوّرا نفسَيهما منقذَين للمدنيّة من "الخطر البلاشفيّ القادم من الشرق". ولم يكن هناك في أميركا إلاّ القليل النادر ممّن يكره الاشتراكيّة مثلهما. وكان "جون فوستر دالاس" مهندس سياسة "التوازن على حافّة الحرب" ومذهب "الانتقام المكثّف".

عندما حلّ "كينيدي" محلّ "أيزنهاور" في البيت الأبيض، اكتشف، مذهولاً، أنّه لم يكن لدى الإدارة السابقة أيّ مخطّطات لشنّ حرب عاديّة، وأنّ الردّ عندها، على الأزمة المحتملة، كان ينحصر في الحرب النوويّة. وبرز "جون فوستر دالاس" منظّرًا للعسكريّين النوويّين.

كان الواحد من الأخوَين "دالاس" يؤيّد الآخر، معزّزَين أفكارهما حول إسقاط الاشتراكيّة. وكان نفوذهما كبيرًا في الإدارة الأميركيّة، بحيث تصعب المبالغة في تقديره. ويطرح بعض الباحثين لهذه المرحلة السؤال التالي: أو لم يكن "أيزنهاور" نفسه، عندهما، ممثّلاً ثانويًا؟ مهما بدا التساؤل غريبًا، فثمّة كثيرون ممّن يرون هذا

الرأي... برغم أنّه، في الفترة الأخيرة، يحاول عدد لا بأس به من المؤرّخين الأميركيّين تفنيد الرأي القائل بالرئيس ـ الجنرال، المعبّر عن إرادة جماعة الأخوين دالاس وتجمّعات ما وراء الكواليس الأخرى. ولعلّ الأصحّ هو الرأي الوسط بين وجهتَي النظر هاتَين.

كان "أيزنهاور" يحبّ الأخوَين كلَيهما، وبخاصّة الأخ الأكبر "جون" وزير الخارجيّة. وهذا ما تثبته مذكّراته ويوميّاته. في بعض الأحيان كان يغتاظ، في الآن نفسه، من شعور "جون فوستر" القويّ بتنزّهه عن الخطأ، بصورة خياليّة لا تصدّق.

في أواخر عهده الرئاسيّ الثاني، سجّل "أيزنهاور" في يوميّاته العبارة التالية: "إنّني أشعر بالفرق بيني وبين جون فوستر دالاس في الموقف من الاتّحاد السوفياتيّ. فبنية عقله هي بنية عقل محام. وهو دائمًا، يتمسك بالتفسير المنطقيّ لتلك الصعوبات القائمة لدينا مع الاتّحاد السوفياتيّ. وبتصرّفه على هذا النحو، وبتركيب عقله الحقوقيّ، يصوّر "آلن دالاس" جميع خطوات الاتّحاد السوفياتيّ وأعماله على أنّها سيّئة، وأعمالنا وخطواتنا على أنّها عادلة ولائقة. لذا، فإنّني أشكّ أحيانًا، في ممارسة تحوّلنا إلى مدّع عامّ دوليّ[1]...".

وإذا ما تابعنا هذا التشبيه الحقوقيّ، فإنّ "آلن دالاس" ووكالة المخابرات المركزيّة قد أخذا على عاتقهما، دور محقّق عامّ دوليّ، دور "الشريف" العالميّ المتعصّب بالدرجة نفسها، مثل المدّعي العامّ الدوليّ الواثق من نفسه. أمّا في ما يتعلّق بالأحكام التي كان يحقّقها، ومن ثمّ ينفّذها الأخوان "دالاس" فإنّ إصدارها كان مسألة عامّة للطبقة الحاكمة كلّها. وخلال ذلك، ومهما كانت التحفّظات والشروط التي تصدر عن

---

١ - *The Eisenhower Diaries*, Ed. by Ferrel H. R. (New York, 1981), P. 350

"أيزنهاور"، فقد كان، إذا تابعنا التشبيه نفسه، يبرز بدور القاضي الذي يصدر القرارات، التي تشعل النور الأخضر أمام الأفعال الخارقة لجميع قواعد القانون الدوليّ، ولحقوق سيادة الدول الأخرى، الأساسيّة.

بالاختلاف عن سابقه، الذي لم يولِ وكالة المخابرات المركزيّة اهتمامًا شخصيًّا خاصًّا، كان "أيزنهاور" يشعر بميل وضعف واضحَين تجاه إدارة "المعطف والخنجر". فقد كان يستقبل في مكتبه عاملي الوكالة الأكثر تفوّقًا، ويصغي إلى تقاريرهم المفصّلة عن جميع تقلّبات الأعمال التي ينفّذونها. علاوة على ذلك قدّم "أيزنهاور" مثالاً فريدًا على مشاركته الشخصيّة في عمليّة سريّة في العام الأوّل من استلامه منصب الرئاسة. وهي العمليّة المعروفة بالاسم السريّ "آياكس" والتي قامت خلالها وكالة المخابرات المركزيّة بالإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣.

بعد محاولته الفاشلة بالإطاحة برئيس الوزراء مصدق، هرب الشاه "محمّد رضا بهلوي" من طهران. وكان عليه أن يتلقّى إشارة موثوقة، حول أنّ العمليّة ستبدأ في الساعة المقرّرة. فالتقى "ك. روزفلت"، مدير العمليّة، وأحد كبار المسؤولين في مديريّة التخطيط بوكالة المخابرات المركزيّة الشاه في الجبال، وقال له - كما جاء في مذكّرات روزفلت - الآتي تحديدًا: "إنّ الرئيس روزفلت سيؤكّد شخصيًّا، على بداية العمليّة، بإدخاله جملة خاصّة إلى خطابه، الذي سيلقيه في سان فرنسيسكو في خلال الـ ٢٤ ساعة القادمة"[١]. وأخبر "روزفلت" الشاه بالجملة "المفتاح". وقد ساعدت المخابرات البريطانيّة وكالة المخابرات المركزيّة مساعدة كبيرة، الأمر الكفيل

---

١ - Roosevelt K., *Countercoup. The Struggle For The Control Of Iran*(New York,1979) P. 18

بأن يوحي للشاه بالثقة. وهنا نظّمت وكالة المخابرات المركزيّة تأكيدًا قاطعًا على أعلى المستويات. فقد أعلم "روزفلت" الشاه المخلوع بأنّ "ونستون تشرشل" رئيس الوزراء البريطانيّ، أمر بإدخال تعديل على برامج الإذاعة البريطانيّة. فعشيّة الانقلاب العسكريّ في طهران، سُمعت عبارة المذيع التقليديّة المألوفة "الآن منتصف الليل" بطريقة مغايرة حيث قال: "الآن منتصف الليل تمامًا". حتّى أنّ الشاه قال مازحًا: "يكفيني أنّ وكالة المخابرات المركزيّة قد جنّدت لهذه العمليّة حفيد الرئيس الأميركيّ السابق". ومع ذلك، لم يكن باستطاعة شاه إيران ألاّ يقدّر تقديرات عاليًا هذا الاهتمام بشخصه، من جانب أيزنهاور وتشرشل. هذا الاهتمام بإيران كان يرتكز على النفط الإيرانيّ وموقع إيران الاستراتيجيّ على الحدود مع الاتّحاد السوفياتيّ. وحتّى قبل وصوله إلى البيت الأبيض، عندما كان قائدًا أعلى لقوّات حلف شمال الأطلسيّ، كان "أيزنهاور" يتساءل في نفسه قائلاً: "إيران، عدد من الناس يقول إنّ مواقع الغرب، وبخاصّة بريطانيا العظمى، تتردّى بصورة مأساويّة في إيران. ويقول إنّ الوضع يغدو أسوأ بكثير ممّا تتصوّر غالبيّة الناس. الله وحده يعرف ماذا كنّا سنفعل بدون النفط الإيرانيّ. لقد أكّد لي أصدقائي البريطانيّون على أنّ بلدهم يدرك هذا الخطر جيّدًا"[1]. وكان يقصد بالخطر خطوات الإيرانيّين الوطنيّين، و"مصدق" تحديدًا، الهادفة إلى تأميم ثروات إيران النفطيّة، والقضاء على سيطرة شركة النفط الإنكليزيّة.

لكنّ المهمّ هنا، ليس مجرّد واقعة مشاركة "أيزنهاور" الشخصيّة في عمليّة "آياكس". فالطرق التي اتّبعها الأخوان "دالاس" وأنصارهما، الذين لم يتمكّنوا من تنظيم انقلاب في إيران في عهد الرئيس الأميركيّ السابق، من التأثير على "أيزنهاور"،

---

١ - Gramont S. D., *The Secret War*, (New York,1962), P. 157.

عظيمة الدلالة. ذلك لأنّ الرئيس السابق "ترومان" ووزير خارجيّته لم يوافقا على إلصاق تهمة الشيوعيّ بـ"مصدق". فقد استقبلاه في واشنطن في تشرين الأوّل - أكتوبر ١٩٥١. وكما يتّضح من مذكّرات "روزفلت"، فقد جاءت المبادرة إلى القيام بانقلاب في إيران، حسب قوله، من المخابرات البريطانيّة. غير أنّ "ب. سميث"، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، ونائبه الأوّل "آلن دالاس" قد أوضحا للإنكليز أنّ هذا غير ممكن في عهد الرئيس "ترومان". وفي الوقت نفسه، أعدّت وكالة المخابرات المركزيّة، بدون علم البيت الأبيض، عمليّة بانتظار انتقال السلطة لرئيس آخر، قبل البدء بتنفيذها.

يصف "ك. روزفلت" بالتفصيل، وبأسلوب بليغ، الاجتماع الذي عُقد عند "جون فوستر دالاس" وزير الخارجيّة، حيث اتُّخذت فيه توصية رُفعت للرئيس للتصديق على خطّة "آياكس". هذا الاجتماع جرى في ٢٣ حزيران - يونيو ١٩٥٣ في مكتب وزير الخارجيّة. في كلمات بعض المشاركين في الاجتماع تردّدت عبارات الأسف المرائيّة من أنّهم مضطّرون للجوء إلى تدابير القمع الدمويّة. ولكن، كما أكّد "ل. هندرسون" فالولايات المتّحدة تقف وجهًا لوجه أمام "موقف بائس خطير، في اضطرارها للتعامل مع إنسان مجنون (المقصود به رئيس الوزراء مصدق) مستعدّ للاتّحاد مع الروس"[1].

تلك هي النغمة الأساسيّة التي سيطرت على آراء المشاركين في الاجتماع، وهذا هو بالذات ما نُقل إلى الرئيس. حسب اعتراف "ك. روزفلت"، لم يلقَ تقويم سياسة مصدق رئيس الوزراء الإيرانيّ، كما لم تلقَ خطّة العمل المزمع تنفيذها، تأييدًا إجماعيًا بين تلك الفئة من العاملين في وكالة المخابرات المركزيّة، التي كانت على اطّلاع على العمليّة المقبلة. وهذا ما يثبت فرضيّة أولئك الباحثين الأميركيّين الذين يؤكّدون على أنّه

---

١ - *The Eisenhower Diaries*, Ed. by Ferrel H. R. (New York, 1981) PP. 791- 792.

تجمّع حول "آلن دالاس" العناصر الأكثر حبًّا للمغامرة في وكالة المخابرات المركزيّـة، التي أعماها الحقد على الشيوعيّة، وكانت تنظر إلى كلّ ما يجري في العالم من خلال العداء للاتّحاد السوفياتيّ.

من الأمور ذات الدلالة، أنّ "ج. كيوفي" رئيس فرع وكالة المخابرات المركزيّة في إيران، وأحد أبرز خبراء إدارة جمع وتحليل المعلومات الاستخباريّة، الذي كان يحوز، حسب قول روزفلت، على شبكة جيّدة من الجواسيس العملاء في إيـران، قد تلقّـى من المركز الموافقة على الابتعاد عن التحضير لعمليّة "آياكس". وعشيّة تنفيذ العمليّـة، نُقل إلى منصب آخر خارج إيران. وتضـمّ مذكّرات "ك. روزفلـت" إشـارة إلـى أنّ رئيـس مكتـب وكالـة المخـابرات المركزيّـة فـي إيـران لـم يكـن موافقًـا علـى تقويمـات سياسـة مصدق، التي أثبتها "ألن دالاس".

يقتضي منّا بحث هذه المسألة الابتعاد قليلاً عن وصف عمليّة "أيـاكس". لقد أدخـل كبـار مسـؤولي وكالـة المخـابرات المركزيّـة تعديلاتهـم علـى إعـداد المعلومـات الاستخباريّة. والجنرال "ب. سميت" باعتباره رجلاً عكسريًّا وانضباطيًّا، قد طالب، بناء على توجيهات الرئيس "ترومـان"، التقيّد بقـاعدتَين فـي أثنـاء التعـامل مـع المعلومـات. الأولى، تقدير أمانة مصدر المعطيات الاستخباريّة وصـدق المعلومـات الصـادرة عنـه؛ والثانية، "التثمين الفعليّ لجميع المعلومات الواردة إلى الحكومة، وتكثيفها في التقديـرات الاستخباريّة القوميّة لنوايـا أعدائنـا الأقـرب احتمـالاً وإمكانـاتهم". ويتـابع سميت قـائلاً: "وهذا ما تفعله اللجنة المؤلّفة من رؤساء جميع أجهزة الاستخبارات، والتـي أرأسـها". أمّا "ألن دالاس" فقد تشكّل لديه أسلوب أكثر تنميقًا. ففي كتابـه "فـنّ الاسـتطلاع" يمتـدح "دالاس" المعلومات الأصليّة المبتكرة الأوليّـة أو "الخـام". ومـن بيـن الأدلّـة علـى ذلـك، يذكر أمثلة متعدّدة بدءًا من العصور الإغريقيّـة، عندمـا كـانت المعلومـات الأوليّـة هـي

الأكثر مصداقيّة وأمانة، لكنّ رجال الدولة لم يصدقوها بسبب "الضعف البشريّ" و"العناد العقليّ"، الأمر الذي أدّى إلى أخطاء فادحة ومآس قوميّة. ويستشهد "ألن دالاس" بـ"تشرشل" الذي حذّر، في كلمة ألقاها في مجلس العموم البريطانيّ عام ١٩٣٩، أعضاء الحكومة بألاّ يعرّضوا أنفسهم لـ"أكبر المخاطر" التي سوف تحدث "إذا ما سمحوا بأن تصحّح المعلومات التي تجمعها الاستخبارات وترسلها إليهم في الوقت المناسب، وتزيّن، ومن ثمّ تضعف استنتاجاتها وأهميّتها وتفقد قيمتها"[١]. وانطلاقًا ممّا قال "تشرشل"، يدعو "ألن دالاس" إلى المعلومات "الخام" خلافًا لـ"الحكمة الجماعيّة" لرؤساء جميع إدارات استخبارات واشنطن. غير أنّه يعمل خلافًا لقناعته واعتقاده، لأنّ المعلومات "الخام"، بحسب رأي "كيوفي" عميل المخابرات المركزيّة في إيران، ليست هي المعلومات الموضوعيّة، بل المعلومات "المصحّحة والمنمّقة" بالذات، التي يمكن أن تخدم أغراضه، أي يمكن أن تؤثّر على الرئيس. كان على رئيس المخابرات المركزيّة أن يأخذ في اعتباره واقع أنّ القرارات الرئاسيّة تؤثّر في اتّخاذها عوامل مختلفة، ومعطيات الاستخبارات تأتي وكأنّها منافسة لهذه العوامل. يقول "روزيتسكي": "ثمّة مشاكل نهائيّة هي مشكلة استخدام الرئيس لمعلومات الاستخبارات الخارجيّة. وهي مشكلة لا يمكن لأيّ كان التدخّل فيها: فأخذ تقديرات الاستخبارات بعين الاعتبار لا يدخل في واجبات الرئيس الإلزاميّة. وكثيرًا ما تكون أحكامه السياسيّة نتاجًا لهمومه السياسيّة الداخليّة وللنهج السياسيّ لسابقيه من الرؤساء أو الرأي العامّ الأميركيّ. كما أنّها نتاج، في الدرجة نفسها، للموقف الموضوعيّ الذي يصطدم به في الخارج"[٢].

---

١ - Roosevelt K., *Countercoup. The Struggle For The Control Of Iran*, P. 78.

٢ - Rositzke H., *CIA'S Secret Operations*, P. 242

لهذه الأسباب أو لغيرها، قد لا يأخذ البيت الأبيض تقويمات الاستخبارات وتوصياتها بعين الاعتبار. في مثل هذه الحالة، لا تلقي وكالة المخابرات المركزيّة سلاحها ولا تستسلم. فهي تشوّش بعض المعلومات أو تخفيها، وتبرز معلومات أخرى، وتمارس ضغطًا هادفًا على البيت الأبيض. أمّا بالنسبة للموقف في إيران عام ١٩٥٣ فقد لجأ "دالاس" إلى طريقة بسيطة، من أجل الالتفاف على المعلومات "الخام" الغامضة، وعلى عميل وكالة المخابرات المركزيّة العنيد. فقد أرسل إلى إيران عميلَين موثوقَين. كان "ك. روزفلت" يعمل في إيران تحت ستار مدرّس تاريخ ورئيس رابطة أصدقاء أميركا في الشرق الأوسط، وهي الرابطة التي أسّستها وكالة المخابرات المركزيّة كستار لعملائها في مصر وسورية والمغرب وتونس وليبيا والأردن[1]. أمّا الساعد الأيمن لـ "روزفلت" فقد كان "ر. بليك" أستاذ جامعة "يال" الذي أوفد إلى طهران لتدريس التاريخ في الجامعة[2].

لم يكن بمقدور أحد أن يشكّ في الأستاذ الصديق عميل وكالة المخابرات المركزيّة، إذ كان يُظهر على الملأ تعاطفه مع الأوساط الديمقراطيّة الإيرانيّة، ووقوفه ضدّ المستعمرين الإنكليز. وهذا ما فتح أمامه أبواب بيوت كثيرة، حيث كانت تتردّد الأصوات والكلمات الوطنيّة، وتناقش الأفكار الخفيّة المكنونة. لكن بالإضافة إلى ذلك، كان أستاذ جامعة "يال" على اتّصال وثيق بالمخابرات الإيرانيّة، مؤمّنًا بذلك اجتذاب عدد من قادتها إلى التعاون مع وكالة المخابرات المركزيّة، حيث كانوا يلقّبون باسم رمزيّ جماعيّ هو "الأخوة بوسكوز". أمّا "روزفلت" نفسه، فقد ركّز اهتمامه على

---

١ - Eveland W. C., *Ropes Of Sands, America's Failure In The Middle East,* (N. Y.,1980) PP. 125, 291

٢ - Roosevelt K., *Countercoup. The Struggle For The Control Of Iran,* P. 78.

تجنيد العسكريّين الإيرانيّين من بين العناصر الأرستقراطيّة، ناشطًا بالتعاون الوثيق مع شاه إيران الشاب "محمّد رضا بهلوي".

كان شاه إيران مدينًا طيلة حياته لوكالة المخابرات المركزيّة ولروزفلت شخصيًّا، لِما قدّما له من مساعدة. وتقول صحيفة "لوموند" الفرنسيّة بهذا الخصوص: "لم ينسَ أحد أنّ "محمّد رضا بهلوي" قد اعتلى العرش عام ١٩٥٣ بانقلاب عسكريّ نظّمته وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة ودفعت ثمنه. ثمّ ساعدت الوكالة الشاه باستمراره وخلال هذه الأثناء، كان الشاه يقمع، بطرق دمويّة، حتّى حركات المعارضة الخفرة"[١].

برغم أنّ الحسابات الاستراتيجيّة المضادّة للاتّحاد السوفياتيّ كانت تشكّل سببًا هامًّا لتنظيم واشنطن للانقلاب العسكريّ في إيران، فقد كان السعي إلى فتح طرق جديدة أمام الاحتكارات الأميركيّة إلى ثروات الخليج العربيّ النفطيّة، سببًا لا يقلّ عن الأوّل من حيث الأهميّة. لقد قدّمت الفئات العليا الحاكمة في واشنطن ضمانات بالدعم الكبير لمخطّطات الاتّحادات الاحتكاريّة. وكان "أيزنهاور" يتصدّر قائمة أصدقاء الشركات النفطيّة الأميركيّة. فقد أنفق كبار أصحاب الشركات النفطيّة في ولايات تكساس وأوكلاهوما ونيو مكسيكو، نصف مليون دولار من أجل تحسين مزرعة الرئيس في بنسلفانيا وزيادة مردودها. وكان الأخوان "دالاس"، طيلة حياتهما، على اتّصال بمكتب المحاماة "ساليفان إند كروموبل" الذي كان يرعى مصالح اتّحاد روكفلر النفطيّ الاحتكاريّ. وفي حديث[٢] صريح مؤتمن مع "و. إيفلند"، رجل الأعمال والعميل وأحد أهمّ المبعوثين إلى الشرق الأوسط، أعلن "ألن دالاس" أنّه يعمل بصورة نشيطة. ففي

---

١ - Le Monde, 16, VI, 1983.

٢ - Eveland W. C., *Ropes Of Sands*, P. 137.

خمسينات القرن العشرين[1]، تلقّى "إيفلند" من "ألن دالاس" مهمّة تقضي بـ "عدم السماح بحدوث تحوّل نحو اليسار في سورية... لأنّ الاستقرار في سورية يعني توفير خطوط اتّصالات آمنة للمناطق النفطيّة وللحدود الروسيّة".

وبحسب الباحث الروسيّ، يتّضح من خلال مذكّرات "إيفلند" أنّ وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة قد أخذت على عاتقها محاربة أعداء "الأنظمة الرجعيّة" في الشرق الأوسط وفي الخليج العربيّ وشمال أفريقيا. فقد زوّدت هذه الأنظمة بالموارد الماليّة والسلاح، وزرعت عملاءها في صحافة البلدان العربيّة، وأقامت محطّاتها الإذاعيّة السريّة. لكنّ وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة أولت اهتمامًا خاصًا لامتلاك عملاء لها في القوّات المسلّحة وفي أجهزة الأمن والشرطة في هذه الأنظمة. وحاولت وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة تنظيم انقلابات وانقلابات مضادّة، وإزاحة الأشخاص غير المناسبين لها من مناصبهم القياديّة في الحكومات والجيش وقوى الأمن الداخليّ.

في كانون الثاني - يناير ١٩٥٧ ألقى "أيزنهاور" خطابًا في الكونغرس صاغ فيه مبدأه في الشرق الأوسط. وأكّد "أيزنهاور" على أنّ بلدانًا عربيّة عديدة تعتبر "الشيوعيّة الدوليّة تهديدًا لها". وخصّص الكونغرس مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتقديم المعونة العسكريّة والاقتصاديّة لبلدان الشرق الأوسط، ولصدّ "العدوان المسلّح" من جانب "أيّ بلد خاضع للشيوعيّة الدوليّة". ونسبت واشنطن، إلى عداد هذه البلدان، مصر وسورية. منذ تلك الأثناء، يذكر "إيفلند" أنّ جميع مخطّطات المخابرات المركزيّة وعمليّاتها السريّة في الشرق لأوسط خضعت لـ "مبدأ أيزنهاور". يقول "إيفلند": "لقد نسب "ألن دالاس" جميع مشاكل الشرق الأوسط إلى روسيا دون تردّد. فقد أقسم بأن يستغلّ جميع

---

[1] - Sampson A., *The Sevn Sisters,* (New York, 1975), P. 245.

الموارد والقوى المتوفّرة لديه من أجل وقف انتشار النفوذ الشيوعيّ". وأصبحت بيروت مركز عمليّات المخابرات المركزيّة الأميركيّة في الشرق الأوسط. وكان عميل المخابرات المركزيّة ورئيس فرعها في بيروت يفتخر بأنّه يمتلك تحت تصرّفه "أمبراطوريّة كاملة، لا تقتصر على العملاء والجواسيس الأميركيّين فحسب، بل تضمّ عملاء المخابرات البريطانيّين المخلصين له، وكذلك مخابرات عدد من "الأنظمة الرجعيّة العربيّة".

لم تكن وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة الهيئة الوحيدة التي تعمل بأقصى طاقاتها لصالح الاتّحادات الاحتكاريّة النفطيّة. يقول "ر. دايفين": "لقد سمح الرئيس باتّباع سياسة في الشرق الأوسط تتّفق مع الدبلوماسيّة النفطيّة للاتّحادات الاحتكاريّة الأميركيّة. وتنازل عن صلاحيّات، كانت من اختصاص البيت الأبيض ووزارة الخارجيّة، لمدراء خمس شركات أميركيّة، تسترشد بمصالح مساهميها، وليس بمصالح الشعب الأميركيّ. علاوة على ذلك، فقد زرع "أيزنهاور" بذور المشاكل المقبلة في إيران، باستخدامه وكالة المخابرات المركزيّة للإطاحة بالحكومة الشرعيّة في إيران، وتنصيب الشاه. في هذه المسألة انقلب الانتصار الموقّت، القصير الأمد على الولايات المتّحدة، هزيمة وخسارة لسنوات طويلة.

إنّ النجاح في إيران قد أدار رؤوس رجال السلطة في واشنطن وخلب عقولهم. فبدأوا بتطبيق انقلاب عسكريّ في غواتيمالا حيث كانت على رأس السلطة، منذ عام ١٩٥١، حكومة الرئيس "هـ. آربينس" الذي انتخبه الشعب بصورة دستوريّة شرعيّة. حاولت حكومة "آربينس" إخراج غواتيمالا من حالة التخلّف شبه الإقطاعيّ، وتعزيز الاقتصاد الوطنيّ، وتأمين حقوق الكادحين الأساسيّة، واتّباع سياسة خارجيّة مستقلّة. وبناء على قانون الإصلاح الزراعيّ الذي طُبّق في غواتيمالا، تمّت مصادرة جزء

صغير من الأراضي غير المزروعة التابعة لشركة "يونايتد فروت كومباني" الأميركيّة للفاكهة. ورغم أنّ هذه الأراضي قد حصلت عليها الشركة مجّانًا، وأنّ حكومة غواتيمالا عوّضت عن هذه الأراضي المصادرة بدفعها مبلغًا يزيد على ٦٠٠ ألف دولار لـ "احتكار الموز" الأميركيّ، فقد حقد الاحتكاريّون الأميركيّون حقدًا شديدًا على حكومة "آربينس". حقّقت شركة الفاكهة الأميركيّة نفوذًا في واشنطن لا يقلّ عن نفوذ الاحتكارات النفطيّة. وكانت مصالحها تُرعى من جانب مكتب المحاماة نفسه "ساليفين إند كروموبل" و"جون فوستر دالاس" بالذات، باعتباره ممثّلاً لمكتب المحاماة، كان قد وضع في الثلاثينات نصّ الاتّفاقيّات التي وقّعتها الشركة مع الديكتاتور الغواتيماليّ "أوبيكو"، وحصلت بموجبها الشركة المذكورة على مساحات واسعة من أراضي غواتيمالا مجّانًا. وبعد استقالة "سميث"، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة من وزارة الخارجيّة، أصبح أحد مدراء شركة الفاكهة الأميركيّة.

الباحثان الأميركيّان "ل. شوب" و"و. مينتر" مؤلّفا كتاب "هيئة الخبراء الأمبراطوريّة" حول تاريخ مجلس نيويورك للعلاقات الدوليّة، أبرزا عمليّة غواتيمالا باعتبارها مثالاً كلاسيكيًّا على دور هذا المجلس في تعبئة موارد وكالة المخابرات المركزيّة ودوائر واشنطن الأخرى لحماية مصالح الرأسمال الكبير في أميركا اللاتينيّة. وقد وضع المجلس مذكّرات سريّة قُدّمت للدولة. وقادت رابطة التخطيط القوميّ لشؤون غواتيمالا التي أنشأها المجلس حملة إعلاميّة تحت شعار: "التغلغل الشيوعيّ في غواتيمالا ـ تهديد لحريّة الولايات المتّحدة وأمن جميع بلدان نصف الكرة الغربيّ".

ويقول "شوب ومينتر": "كان هناك اتّفاق كامل على ضرورة القيام بالعمليّة... وقد نفّذ هذه العمليّة قادة وكالة المخابرات المركزيّة المرتبطون ارتباطًا وثيقًا بمجلس العلاقات الدوليّة. وأهمّ هؤلاء القادة كان الرئيس "أيزنهاور" نفسه، و"ألن دالاس" مدير

وكالة المخابرات المركزيّة، الذي بقي في الآن نفسه، عضوًا في مجلس مدراء هذه المنظّمة، و"ف. فيزنير" عضو المجلس ونائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة في آن واحد"[1].

جمعت وكالة المخابرات المركزيّة المأجورين ودرّبتهم وسلّحتهم ضدَ حكومة "آربينس"، وأنزلتهم في نيكاراغوا وهندوراس، حيث كانت هناك إذاعة سريّة تابعة لوكالة المخابرات المركزيّة. وقد شنّت هذه الإذاعة حربًا نفسيّة واسعة ضدّ شعب غواتيمالا.

يقول "آ. شليسنغر الأصغر" "من المعروف أنّ جون فوستر دالاس، بمساعدة وكالة المخابرات المركزيّة، قد صوّر النظام الديمقراطيّ في غواتيمالا على أنّه طليعة العدوان السوفياتيّ على نصف الكرة الغربيّ. وفي عام ١٩٥٤ نظّم في هذا البلد انقلابًا حكوميًّا، واضعًا على رأس السلطة حكومة مماثلة لأميركا. لقد أسقطت إدارة أيزنهاور، بفخر، حكومة "آربينس"، بيد أنّها لم تستأصل أسباب الاضطرابات الدائمة في غواتيمالا"[2].

كان "د. فيليبس"، أحد العاملين البارزين في وكالة المخابرات المركزيّة الذين قادوا المأجورين قبيل تدخّلهم في غواتيمالا وفي أثنائه. وفي سيرته الذاتيّة التي كتبها في كتاب عنوانه "اليقظة ليلاً"، صوّر فيليبس، تصويرًا جيّدًا، المزاج الرائع الذي ساد البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزيّة بعد إسقاط "آربينس" وانتقال السلطة إلى "ك. آرماس". ويعترف فيليبس بأنّ "آرماس" كان رئيسًا سيّئًا وفاسدًا

---

١ - Shoup L. N., & Minter W., *Imperial Brain Trust,* (New York, 1977), P. 197.

٢ - Ibid., P. 196.

ومنحلاً، لكنّه، بالمقابل، كان خانعًا، متذلّلاً لشركة الفاكهة الأميركيّة، ولم يتذكّر شعبه أبدًا[1].

لقد تلقّى جميع المشاركين بالعمليّة ترقيات ومكافآت من وكالة المخابرات المركزيّة، واستُقبل قادة العمليّة في البيت الأبيض. وقد حضر حفل استقبالهم "نيكسون" نائب الرئيس الأميركيّ، وأعضاء لجنة رؤساء الأركانات، والأخوان دالاس، ووزير العدل وغيره من الوزراء، ومساعدو الرئيس الأميركيّ ومستشاروه. وألقى أحد رؤساء قسم أميركا اللاتينيّة في مديريّة التخطيط بوكالة المخابرات المركزيّة تقريرًا مفصّلاً عن العمليّة، وأرفقه ببعض الصور والأشرطة واللقطات المختلفة. ثمّ أعقب ذلك استفسارات وأسئلة وأجوبة، وسأل أيزنهاور عن الأشخاص الذين استولوا على بناء الأكّاديميّة العسكريّة في مدينة غواتيمالا، وبعد أن أرضى فضوله، أعلن الرئيس بفخر أنّه شخصيًّا، كان قد أسّس هذه الأكّاديميّة[2].

ويقول فيلبس مختتمًا حديثه عن الاستقبال في البيت الأبيض، "كان واضحًا أنّ عمليّة وكالة المخابرات المركزيّة شبه العسكريّة في غواتيمالا، كانت تدخّلاً عسكريًّا صارخًا، ومع ذلك فقد كنّا مقتنعين جميعًا بمبرّرات هذه العمليّة في السياسة الخارجيّة الأميركيّة. واعتبر "أيزنهاور" عمليّة غواتيمالا لوكالة المخابرات المركزيّة، وكنت واثقًا من أنّه لم يكن لديه أيّ تردّد، من الناحية الأخلاقيّة، أثناء تنظيمه هذه العمليّة... باختصار، لقد عملنا جهدنا من أجل حلّ مشكلة "أيزنهاور" الصغيرة هذه".

---

١ - Wall Street Journal, 1981, February 23.

٢ - Philips D. A., *The Night Watch,* (New York,1977), P. 53.

"مشكلة أيزنهاور الصغيرة" هذه انقلبت على شعب غواتيمالا مأساة استمرّت سنوات طويلة. لقد أغرقت الأنظمة الإرهابيّة العسكريّة، التي كانت تتعاقب في "جمهوريّة الموز"، هذا البلد بالدماء.

في العام ١٩٥٤ شرع الأخوان "دالاس" بتنظيم تدخّل سريّ منتظم في شؤون الهند الصينيّة، التي كانت تخوض كفاحًا داميًا ضدّ المستعمرين الفرنسيّين. وكانت الولايات المتّحدة تتطلّع، قبيل الحرب العالميّة الثانية، إلى مواقع اقتصاديّة واستراتيجيّة مسيطرة في منطقة جنوب شرقيّ آسيا، الواسعة، الغنيّة بالخامات المعدنيّة المختلفة والأيدي العاملة الرخيصة. وكان هذا أحد أسباب اصطدامها مع اليابان، التي كانت أيضًا تطمع بالسيطرة على مستعمرات الدولتَين الاستعماريّتَين الضعيفتَين: فرنسا وهولّندا. بعد هزيمة اليابان والانهيار المحتوم لمنظومة الاستعمار الفرنسيّ في الهند الصينيّة اتّخذت واشنطن قرارًا بإملاء الفراغ. وكان هذا القرار يتطلّب أوّلاً، ضرب القوى اليساريّة في فييتنام ولاووس وكمبوتشيا، ومن ثمّ إقامة أنظمة حكم "مستقرّة" مماثلة لأميركا في الهند الصينيّة. حصل "ألن دالاس"، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، على صلاحيّات وأموال غير محدودة، من أجل تنفيذ الخطّة المرسومة. ووضع "دالاس" على رأس السلطة في جنوب فييتنام "نغودين ديم"، الرئيس الدمية، وألقى على عاتقه مهمّة منع تنفيذ اتّفاقيّات جنيف لعام ١٩٥٤، وتحديدًا ما يتعلّق منها بالانتخابات الحرّة المقرّرة، بهدف إعادة توحيد فييتنام. يقول "كولبي"، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة: "حقّق نغودين ديم" بلا شكّ، فائدة لنفسه من المعونة الاقتصاديّة والعسكريّة الأميركيّة، وكذلك من الدعم السياسيّ له من جانب أيزنهاور، الذي كان يرى فيه وسيلة لتشكيل خطّ ثابت قويّ لمقاومة انتشار الشيوعيّة في آسيا. وقد وفّرت له هذا الدعم وكالة المخابرات المركزيّة. كان الجنرال "ي. لينسديل" ممثّل وكالة المخابرات المركزيّة في

جنوب فييتنام، يقدّم له النصائح السياسيّة. كما أقام فرع الوكالة في سايغون اتّصالاً مباشرًا بين الرئيس "ديم" وبين الأخوين "دالاس". والمسألة بالطبع لم تقتصر على النصائح السياسيّة. فقد قاد فرع الوكالة في سايغون عمليّات القضاء على أعداء نظام "ديم" في المدن والأرياف، وساعده في تشكيل أجهزة قمعيّة، وشنّ "حربًا نفسيّة" واسعة النطاق بهدف قمع المقاومة السياسيّة والبوذيّة لنظام "ديم" الكاثوليكيّ الحاكم.

كي نقوّم تقويمًا دقيقًا موقف البيت الأبيض من العمليّات المتصاعدة للاستخبارات المشتركة في الهند الصينيّة، لا بدّ من أخذ عاملَين اثنَين في اعتبارنا: أوّلاً: إنّ الرئيس "أيزنهاور" وعددًا من القادة العسكريّين المقرّبين منه، رغبة منهم في عدم تكرار الحرب الكوريّة التي كانت قد هدأت لتوّها، والتي شارك فيها فيلق من القوّات الأميركيّة المتعدّدة، فضّلوا، في الهند الصينيّة، تشكيل قاعدة استراتيجيّة أميركيّة عن طريق العمليّات التخريبيّة السريّة والدعم الاقتصاديّ والعسكريّ للقوى العميلة والممالئة لأميركا. وثانيًا، إنّ نجاح وكالة المخابرات المركزيّة في إيران وغواتيمالا، والثقة المتزايدة بـ"ألن دالاس" في البيت الأبيض، قد نقلا مركز الثقل في مجال اتّخاذ القرارات المتعلّقة بعمليّات التخريب السريّة، إلى مرتبة أدنى من مجلس الأمن القوميّ. وهذا ما لم يكن اعتبارًا شخصيًّا من جانب الرئيس، بل عبّر "أيزنهاور" عن ثقته بالاستخبارات التي يقودها "ألن دالاس". في عام ١٩٥٥، أصدر مجلس الأمن القوميّ أمرَين إداريَّين ٥٤١٢/١ و ٥٤١٣/٢، ينصّان على تشكيل لجنة خاصّة في المجلس لشؤون الاستخبارات، عُرفت بالإسم الرسميّ السريّ "اللجنة ٥٤١٢"، وعُرفت في أوساط البيت الأبيض، من أجل المحافظة على سريّتها بـ"المجموعة الخاصّة". وقد ضمّت هذه اللجنة ممثّلي الرئيس ووزير الخارجيّة ووزير الدفاع، وكذلك مدير وكالة المخابرات المركزيّة أو ممثّله. يقول "ت. باورس": "كان على اللجنة ٥٤١٢ أن تمنح

الموافقة النهائيّة على السماح بتنفيذ جميع الأعمال التخريبيّة السريّة، التي كانت وكالة المخابرات المركزيّة تعتبرها كبيرة وهامّة، أو حسّاسة ودقيقة، كي تحوز بعد ذلك، على موافقة البيت الأبيض الخاصّة بها. وكانت تُرفع القرارات التي تتّخذها هذه اللجنة إلى الرئيس للموافقة النهائيّة. وكانت الورقة الرسميّة، التي يُكتب عليها القرار، تضمّ في أسفلها مربّعَين كُتب على أحدهما "موافق"، وعلى الآخر "غير موافق". وكان مصير الخطّة يتوقّف على المربّع الذي يضع "أيزنهاور" توقيعه فيه. إعتبر الصحفيّون المقرّبون من وكالة المخابرات المركزيّة هذه العمليّة الروتينيّة بمثابة جانب هامّ، أكيد لا يرقى إليه الشكّ، في مشاركة الرئيس في صياغة ورسم مخطّطات العمليّات التخريبيّة السريّة. بينما رأى أعضاء اللجنة الخاصّة التابعة لمجلس الشيوخ، والتي نشطت في أواسط سبعينات القرن العشرين، من أجل دراسة أعمال أجهزة الاستخبارات "لجنة تشرش"، في هذه العمليّة الروتينيّة إطلاقًا ليد مدير وكالة المخابرات المركزيّة، وتخليصًا له من الحصول على موافقة لأيّ عمليّة، مهما كانت. ومن أجل هذا الغرض، يكفيه استبعادها من فئة "العمليّات الكبيرة والهامّة أو الحسّاسة".

وفقًا لهذا النظام الجديد، تطوّرت الأحداث في لاووس على سبيل المثال. ففي عام ١٩٥٩، أثارت وكالة المخابرات المركزيّة نزاعًا مسلّحًا، كانت قد أعدّت له منذ فترة طويلة، وبصورة تدريجيّة. فقد شكّلت جيشًا سريًّا، يبلغ تعداده ثلاثين ألف عسكريّ من المأجورين، وبصورة رئيسيّة، من أبناء قبيلة "ميو" الجبليّين. وحسب تأكيد "ب. ديل سكوت"، أستاذ جامعة كاليفورنيا، والباحث المعروف المتخصّص في شؤون سياسة الولايات المتّحدة في الهند الصينيّة، "يبدو من خلال كافّة الظواهر، أنّ الرئيس "أيزنهاور" لم يكن على علم بذلك، فهو لم يعرف أنّ النزاع المستفحل في لاووس، يجري تغطيته باسمه".

لقد درس "سكوت المنشورات المختلفة حول هذا الموضوع بما فيها وثائق البنتاغون ــ الأرشيف المتعدّد المجلّدات ــ الرسميّ لسياسة واشنطن في الهند الصينيّة بعد الحرب العالميّة الثانية. وكانت وثائق البنتاغون هذه قد نُشرت في الصحف الأميركيّة عام ١٩٧١، بعد أن حصلت على هذه الوثائق من موظّف البنتاغون السابق "د. إيلبسيرغ"، خارقًا بذلك الحظر المفروض عليها. وأصبح "سكوت" محرّر هذه الموادّ التي نُشرت في خمسة مجلّدات، فحلّلها بعناية وتفصيل كبيرَين...

على أساس الدراسة الدقيقة المتأنّية لتكتيك وكالة المخابرات المركزيّة والمخابرات العسكريّة في خمسينات وستّينات القرن العشرين، في منطقتَي جنوب شرقيّ آسيا والشرق الأقصى، وعلى أساس طابع المهام التي نفّذتها المخابرات المركزيّة هناك، والاستخدام الهادف لنتائج هذا النشاط من جانب الإدارة العليا في واشنطن، يُلقي أستاذ في جامعة كاليفورنيا مسؤوليّة الذنب الأكبر في إشعال الحرب الثانية في الهند الصينيّة ـ ويقصد بالحرب الأولى حرب المستعمرين الفرنسيّين في أواخر أربعينات القرن العشرين وأوئل الخمسينات ـ على الاستخبارات المشتركة. ويرى أنّ ثمّة عاملَين اثنين كان لهما الأثر الأكبر في الجهود المحمومة لـ "فرسان المعطف والخنجر". من ناحية، كانت تبرز، بوضوح أكبر، أطماع المستعمرين الأميركيّين الجدد، المتطلّعة إلى آسيا، والباحثة عن ركيزة ثابتة لتعزيز توسّعهم. وفي الهند الصينيّة نفسها، لاحت آفاق اكتشاف مكامن النفط والمعادن الهامّة الأخرى، وتنبّأت احتكارات الصناعة الإلكترونيّة وصناعة الطائرات الأميركيّة بعقود كبيرة وهامّة جديدة للتقنية والتكنولوجيا المتقدّمة المختلفة من أجل حاجة "الاستخبارات المشتركة"، هذا دون التطرّق إلى البنتاغون، في حال تحوّل الهند الصينيّة إلى حلبة للحروب المحليّة.

من ناحية أخرى، يعتقد "سكوت" أنّ "الاستخبارات المشتركة"، اعتبارًا من النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين، بلغت ذلك المستوى في التطوّر، بحيث بدأت تظهر لديها دلائل الاهتمام المستقلّ، الإداريّ، أو البيروقراطيّ في اتّباع سياسة تلبّي أهداف نموّها اللاحق وتعزيز مواقعها في واشنطن. ويقول "سكوت": "في ما يتعلّق بالهند الصينيّة، تعرّض جهاز الحكومة لاستقطاب لصالح المنفعة الخاصّة، إمّا البيروقراطيّة أو الماليّة، أو الاثنتين معًا. فالسياسة التي كانت تسير من توسّع إلى آخر، كانت مأساة، كارثة من وجهة نظر الرأي العامّ، لكنّها كانت سياسة تلبّي المصالح والأهداف الخاصّة للمدافعين عنها والمتبنّين لها بصورة متعمّدة. والتأثير الجماعيّ لِما يُعرف بـ"الاستخبارات المشتركة" كان يكمن في منع حدوث هذه الكارثة، وجعل اتّباع هذه السياسة وتنفيذها أمرًا ممكنًا في الوقت نفسه... إنّها منظومة السلطة السريّة، التي تسمح باستقطاب المعطيات الاستخباريّة، وتمثّل ما يُدعى بالسيناريوهات السياسيّة في البلدان الأخرى، دون عقاب أو مراقبة من جانب المجتمع".

بالطبع، لا يمكن القبول بتلميحات "سكوت" حول استقطاب جهاز الحكومة من جانب المخابرات، بدون تحفّظات. فبذور الاستقطاب، في ما إذا كانت موجودة، قد سقطت على تربة خصبة مناسبة. والإدارات البيروقراطيّة الأخرى من السلطة التنفيذيّة لم تكن أقلّ رغبة بمخطّطات توسيع نفوذ الأمبراطوريّة الأميركيّة والقضاء على حركات التحرّر الوطنيّ. أمّا نظريّة "سكوت" القائلة بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة وأجهزة الاستخبارات الأخرى القريبة منها، كانت مستعدّة للتلاعب بالمعطيات الاستخباريّة من أجل دفع الحكومة إلى إشعال حرب ثانية في الهند الصينيّة وتصعيدها، فقد ظهرت في أوائل السبعينات، في مرحلة تعاظم وقوف الرأي العامّ الأميركيّ ضدّ "الحرب القذرة" والاتّجاه الاتّهاميّ الحادّ لاستنتاجات الباحث "سكوت"، حول نشاط

"الاستخبارات المشتركة" الذي يكاد أن يكون معاديًا للحكومة، قد خفّف، موضوعيًّا، من مسؤوليّة دوائر الحكومة الأخرى والإدارة الأميركيّة ككلّ، في تصعيد الحرب.

يتّهم "سكوت" الاستخبارات المشتركة بـ" المؤامرة الاستخباريّة"، أي بالتضليل المقصود لدوائر الدولة العليا حول طابع الأحداث التي كانت تجري في فييتنام ولاووس وكمبوتشيا، وبالاستفزاز المقصود للنزاعات التي كانت تُقمع، على أنّها "أعمال تمّت على أيدي الشيوعيّين". وفي مراحل لاحقة، يتّهمها "سكوت" بتقديم تقديرات كاذبة عمدًا حول النتائج النهائيّة التي يمكن أن تنتج عن التدخّل العسكريّ الأميركيّ، وتحديدًا، عن غارات الطيران الأميركيّ على جمهوريّة فييتنام الديمقراطيّة. رأينا أنّ فرضيّة "المؤامرة الاستخباريّة" ذات طابع شرطيّ، لكنّه ليس بطابع مختلق كليًّا. فمن المستبعد جدًّا، أن يكون هناك متآمرون بمعنى الكلمة الحرفيّ. لقد نشرت الاستخبارات الأميركيّة أنشطتها في الهند الصينيّة طبقًا لمخطّطات "أيزنهاور" القاضية بإخضاع بلدان المنطقة للنفوذ الأميركيّ، دون تدخّل عسكريّ مباشر. لكنّ هذه المؤامرة لم تكن ضدّ شعوب الهند الصينيّة فحسب، بل وضدّ الشعب الأميركيّ أيضًا. إنّها مؤامرة هدّدت بالتحوّل إلى نزاع مسلّح. وهذا ما أدركه بعض الزعماء السياسيّين في واشنطن، الذين كانوا يتابعون، بقلق وتوجّس وحذر، كيف يتحكّم "فرسان المعطف والخنجر" في مختلف أنحاء الكرة الأرضيّة، بعد أن أُطلق لهم العنان وقويت شكيمتهم: وقد بدا لهم هذا أمرًا لا يمكن السماح به إطلاقًا. وبالعكس، كان هناك آخرون من الطبقة الحاكمة يحثّون الاستخبارات بمختلف الوسائل، على أعمال أخرى أشدّ عدوانيّة. وسنتوقّف بالتفصيل عند نظرتين مختلفتَين إلى الاستخبارات، برزتا في أعوام إدارة "أيزنهاور".

كان نشاط وكالة المخابرات المركزيّة، إلى جانب نشاط أجهزة السلطة التنفيذيّة الأخرى، موضع دراسة لجنتَين رئاسيّتَين تزعّمهما رئيس الولايات المتّحدة الأسبق

"هوفر". كان قوام اللجنة الأولى، التي عيّنها الرئيس "ترومان" في أيلول ـ سبتمبر ١٩٤٧، يضمّ جماعة مختصّة في شؤون الاستخبارات برئاسة "ف. إيبرشتادت" المصرفيّ النيويوركيّ المعروف. هذه اللجنة أوصت بـ "بذل جهود كبيرة من أجل تحسين البنية الداخليّة لوكالة المخابرات المركزيّة... وتحسين نوعيّة العمل الاستخباريّ". أمّا لجنة "هوفر" فكانت تضمّ جماعة عمليّاتيّة لدراسة نشاط الاستخبارات. وقد ترأس هذه الجماعة، في عام ١٩٥٥، الجنرال "م. كلارك".

جاء في تقرير لجنة "هوفر"، بناء على أبحاث هذه الجماعة، ما يلي: "إنّ على استخباراتنا المشتركة أن تعمل الكثير كي تطابق نتائج أعمالها المستوى المطلوب. فالتألّقات والمشاعر التي رافقت بعض جوانب جهودنا الاستخباريّة يجب ألاّ تحجب مراحل هامّة أخرى من العمل، وألاّ تؤدّي إلى الاستخفاف بالوظائف الأساسيّة. إنّ الغالبيّة الساحقة من الجماعة العمليّاتيّة لشؤون الاستخبارات مقتنعة بأنّه من الضروريّ إجراء إعادة تنظيم للبنية الداخليّة لوكالة المخابرات المركزيّة، من أجل تأمين الاهتمام اللازم بتنفيذ هذه الوظائف، دون السماح بالعقبات الصارفة للانتباه".

وجّهت اللجنة الانتقاد، بصورة غير مباشرة، إلى وكالة المخابرات المركزيّة لأنّ العمليّات التخريبيّة السريّة احتلّت المركز الأوّل في نشاط الوكالة على حساب وظائفها الأساسيّة، وهي معالجة المعلومات الاستخباريّة. بيد أنّ "ألن دالاس" ومساعديه مرّوا مرور الكرام أمام هذه الانتقادات، وتابعوا التركيز على شنّ الحرب التخريبيّة الهدّامة ضدّ الدول الأخرى. ذلك لأنّ اللجنة، في الجزء السريّ للغاية من تقريرها، عبّرت عن تأييدها الصريح للاستراتيجيّة التخريبيّة، ودعت الوكالة إلى تطبيقها بأكبر قدر من النشاط والروح الهجوميّة. دعت اللجنة البيت الأبيض إلى ترتيب الأمور على نحو تستطيع معه وكالة المخابرات المركزيّة تنفيذ الأعمال السريّة العدوانيّة والسياسيّة

وشبه العسكريّة"، "الأكثر فعاليّة، والأكثر أصالة، والأكثر قسوة إذا ما لزم الأمر"، من الأعمال التي نفّذتها سابقًا.

وجاء في هذا التقرير السريّ: "علينا أن نتعلّم تنظيم الأعمال التخريبيّة، والعصيان، والقضاء على عدوّنا بوسائل أذكى وأكثر تفنّنًا وفعاليّة".

يعتقد "غ. روزيتسكي" أنّ هذه الأجزاء السريّة من التقرير كان لها دور كبير في توفير مناخ في البيت الأبيض ملائم للغاية، للاستراتيجيّة التخريبيّة الهدّامة على الساحة الدوليّة. ففي العام التالي، كما يقول "روزيتسكي"، اتّخذ مجلس الأمن القوميّ قرارًا هامًّا، يُلزم وكالة المخابرات المركزيّة بتصعيد محاربتها للشيوعيّة الدوليّة. مع هذا كلّه، مال كثير من أعضاء الكونغرس وأعضاء لجنة "هوفر" إلى ضرورة تعزيز الرقابة والإشراف على وكالة المخابرات المركزيّة، على الأقلّ من الناحية الشكليّة.

رفض البيت الأبيض توصية اللجنة حول تشكيل لجنة موحّدة لشؤون الاستخبارات في الكونغرس تضمّ، فضلاً عن المشرّعين، أشخاصًا يعيّنهم الرئيس. وكان هدف اللجنة من هذه التوصية بالذات، تعزيز الرقابة على وكالة المخابرات المركزيّة. غير أنّ الرئيس "أيزنهاور" أقدم على حلّ وسط. فقد شكّل في العام ١٩٥٦ المجلس الرئاسيّ الذي سبق ذكره، لشؤون نشاط الاستخبارات، وأدخل فيه كبار ممثّلي رجال الأعمال والأوساط العلميّة الأكاديميّة والعسكريّة. لقد شُكّل المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات ليكون بمثابة "جاذب لصواعق" يمكن، عن طريقه، نقل جزء من المسؤوليّة عن نشاط الاستخبارات المشتركة إلى عالم رجال المال، وبالتالي، إعفاء البيت الأبيض من كامل المسؤوليّة عن العدد المتزايد لعمليّات أجهزة الاستخبارات الأميركيّة في الخارج. وفي الوقت نفسه، كان المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات بمثابة حلقة اتّصال مناسبة بين كبار رجال الأعمال والاستخبارات المشتركة، يسمح لهذه الأوساط بإيصال طلباتها

ومخطّطاتها القريبة والبعيدة إلى وكالة المخابرات المركزيّة، كما يسمح لها بالحصول على المعلومات اللازمة لها من "الاستخبارات المشتركة". وقد كتب "ألن دالاس" يقول: "إنّ وثائق وكالة المخابرات المركزيّة وأرشيفها وأعمالها ونفقاتها الماليّة مفتوحة ومكشوفة أمام المجلس الرئاسيّ، الذي يجتمع عدّة مرّات في السنة، وقد كان لتوصياته ونصائحه دور لا يقدّر بثمن في أعمالي"[1].

أصبح "ج. كيليان"، مدير معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس رئيسًا للمجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات، وكانت تربطه علاقات وثيقة للغاية بـ"ألن دالاس".

بالرغم من أنّ التعاون بين المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات ووكالة المخابرات المركزيّة كان، بشكل عام، نشيطًا وقائمًا على المنفعة المتبادلة، فهو لم يكن، كما وصفه "ألن دالاس". وتوصيات المجلس الرئاسيّ لم يكن لها دور كبير في أعمال "ألن دالاس". وعلاوة على ذلك، كان "دالاس" يتملّص من بعضها. لكنّ هذا لم يصبح معروفًا إلاّ بعد مرور فترة طويلة.

في أثناء دراسته لسيرة حياة السيناتور الأميركيّ المغتال "روبرت كينيدي" اكتشف المؤرّخ "شليسنغر" الأصغر في أرشيفه الشخصيّ، مجموعة كاملة من الوثائق التي صاغها المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات، وهي معنونة باسم الرئيس "أيزنهاور". وقد عبّر فيها أعضاء المجلس الرئاسيّ عن قلقهم من اتّجاهات معيّنة، ظهرت في خمسينات القرن العشرين، في أعمال وكالة المخابرات المركزيّة. كانت هذه الوثائق سرّيّة للغاية، لهذا فقد سمح واضعوها لأنفسهم بالحديث بصراحة تامّة.

---

١ - Rositzke H., *CIA'S Secret Operations*, P. 155.

في عام ١٩٥٦، إثر تأسيس المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات، كلّف المجلس عضوَين من أعضائه هما "ر. لوفيت" وزير الدفاع الأسبق، و"د. بروس" المليونير وأحد القادة البارزين في إدارات الخدمات الاستراتيجيّة، الذي أصبح في ما بعد سفيرًا للولايات المتّحدة في إنكلترا، بمهمّة دراسة النشاط التخريبيّ السريّ لوكالة المخابرات المركزيّة في الخارج. وقد تحدّث "لوفيت" عن عملهما في تنفيذ هذه المهمّة، في الجلسات السريّة للهيئة الحكوميّة الخاصّة المكلّفة بدراسة أسباب فشل وكالة المخابرات المركزيّة في كوبا عام ١٩٦١. ويقول "لوفيت": "كان بروس قلقًا مضطربًا للغاية. وكان ينظر إلى هذه المسألة من وجهة النظر التالية: "بأيّ حقّ نتدخّل نحن في البلدان الأخرى، فنشتري الصحف وأصحابها، ونعطي الأموال للأحزاب المعارضة، أو ندعم مرشّحًا لهذا المنصب أو لذاك؟ إعتبر "بروس" هذا العمل تدخّلاً صارخًا في شؤون البلدان الصديقة... وقد أدخل القلق والاضطراب إلى نفسي، لهذا، بدلاً من إنجاز التقرير خلال ٣٠ يومًا، استمرّ عملنا في كتابته أكثر من شهرَين"[١].

وجاء في تقرير "لوفيت - بروس": "يظهر واضحًا للعيان تدخّل متزايد في الشؤون الداخليّة للبلدان الأخرى. ويقوم بهذا العمل رجال مهرة، مثقّفون، شباب، عليهم دائمًا أن يعملوا شيئًا ما كي يبرّروا مناصبهم... إنّ العاملين في وكالة المخابرات المركزيّة، المزوّدين بالمال، والمتمتّعين بالامتيازات، ينشطون دون كلل أو ملل، فيُجلسون الملوك على عروشهم، ويثيرون الدسائس والمكائد التي تُشعرهم بالرضا، ويروّجون نجاحهم، ويطمسون فشلهم وإخفاقهم. إنّ هذا العمل كلّه أبسط بكثير من جمع المعلومات الاستخباريّة بواسطة الطرق العاديّة"[٢].

١- Dulles A. W., *The Craft Of Intelligence*, P. 49.

٢- Shlesinger A. M. Junior, *Robert Kennedy And His Times*, (Boston,1978), P. 455

لم "يعثر "لوفيت وبروس" على "أيّ نظام مراقبة موثوق ومضمون"، غير أنّهما، في المقابل، كشفا عن أمر هامّ: فقد كانت الأهداف تُصاغ، حتّى في الوثائق الداخليّة لوكالة المخابرات المركزيّة، وبالتحديد في مخطّطات الأعمال التخريبيّة السريّة، على شكل نمطيّ مقولب، فهي إمّا "نسف مخطّطات الاتّحاد السوفياتيّ" وإمّا "إبقاء الدول الأخرى في اتّجاه متعاطف مع الغرب". هذان الهدفات التوأمان، كما دعاهما "لوفيت وبروس"، كانا مبرّرًا كافيًا لأيّ أعمال تخريبيّة سريّة. وبعد أن درسا العلاقات المتبادلة بين وكالة المخابرات المركزيّة والمجلس العمليّاتيّ التنسيقيّ السريّ السابق للجنة ٥٤١٢، الذي أُسّس عام ١٩٤٩، توصّلا إلى نتيجة مفادها أنّ المجلس العمليّاتيّ التنسيقيّ السريّ لم يقم بالمهمّة الملقاة على عاتقه، ألا وهي مراقبة نشاط الاستخبارات.

فالمجلس العمليّاتيّ التنسيقيّ السريّ كان يصادق، شكليًّا، على المخطّطات التي كانت تُرفع إليه. ونتيجة لذلك، لا يعرف أحد، سوى العاملين مباشرة في العمليّات السريّة للوكالة، ماذا يفعلون يومًا بعد يوم. ثمّ يقول التقرير بأنّ جموع العاملين في وكالة المخابرات المركزيّة قد ملأت كوكبنا، والنشاط السريّ لوكالة المخابرات المركزيّة يؤثّر "تأثيرًا كبيرًا، وحيد الجانب تقريبًا، على الصياغة العمليّة لسياستنا الخارجيّة"، وهذا أمر لا يعرف عنه شيئًا السفراء الأميركيّون، في أحيان كثيرة. وعبّر "لوفيت وبروس" عن رأي مفاده أنّ الرئيس "ترومان" ومجلس الأمن القوميّ، في أثناء اتّخاذهما قرار بدء العمليّات السريّة في عام ١٩٤٨، لم يتوقّعا جميع العواقب التي ستنتج عن هذه الخطوة. لقد تجاهلت الولايات المتّحدة جميع قواعد القانون الدوليّ، وزرعت الفتنة والفوضى في البلدان الأخرى، مثيرة بلك الشكّ في كلّ خطوة تقدم عليها واشنطن.

من الجدير القول إنّ هذه التقديرات القاسية لم تمرّ مرور الكرام أمام المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات. ففي كانون الأول - ديسمبر ١٩٥٦، بعث كامل أعضاء المجلس برسالة إلى الرئيس "أيزنهاور" عبّروا فيها عن قلقهم بخصوص "الطابع غير الرسميّ إطلاقًا، والشاذّ إلى حدّ ما، للطرق المتّبعة في تنفيذ العمليّات التخريبيّة السريّة. وفي شباط ـ فبراير ١٩٥٧، لفت المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات انتباه "أيزنهاور" إلى أنّ العمليّات التخريبيّة السريّة قد ابتلعت أكثر من ثمانين في المائة من ميزانيّة وكالة المخابرات المركزيّة، ولم يحمل منها، إلاّ القليل، خاتم الموافقة الشكليّة من جانب اللجنة ٥٤١٢. وأشار المجلس إلى أنّ مديريّة التخطيط في وكالة المخابرات المركزيّة تنشط، في أغلب الأحوال، بصورة ذاتيّة مستقلّة، ووفق اعتباراتها الخاصّة في المناطق الهامّة للغاية من الكرة الأرضيّة. كما ذكر المجلس الرئاسيّ أنّ وزارة الخارجيّة كانت، في أغلب الحالات، "تعرف القليل أو لا تعرف شيئًا" عمّا تفعله وكالة المخابرات المركزيّة. وقال المجلس "إنّ هذا يؤدّي، أحيانًا، إلى وضع غير محتمل إطلاقًا نظرًا لأنّ العمليّات التي تنفّذها مديريّة التخطيط تتناقض، بصورة مباشرة أحيانًا، مع العمليّات الدبلوماسيّة التي تنفّذها وزارة الخارجيّة".

في تعليقه على استنتاجات المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات هذه، التي تعود إلى عهد "أيزنهاور ـ دالاس" كتب "شليسنغر" الأصغر يقول: "لم يعد للدبلوماسيّين أيّ رقابة على السياسة الخارجيّة، وبفضل "الحرب الباردة" أصبح البنتاغون ووكالة المخابرات المركزيّة أقوى من وزارة الخارجيّة... لقد أفلتت وكالة المخابرات المركزيّة من عقالها، وهي مزوّدة بموظّفين يتمتّعون بتأهيل مهنيّ رفيع في الخداع، ويتقنون أنواعًا مختلفة من الأسلحة. إنّ لهذه الإدارة، التي تتحرك على نطاق عالميّ

شامل، أهداف طائشة متهوّرة، والحدّ الأقصى من الوسائط والموارد، والحدّ الأدنى من المسؤوليّة والمحاسبة".

في عامَي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ تابع المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات، كما يظهر من خلال الوثائق التي حصل عليها ريتشارد كينيدي عام ١٩٦١، التعبير عن شكوكه بالنسبة لمدى العمليّات التخريبيّة السريّة وطابعها. وقد أدّى هذا إلى أنّ أخذت اللجنة ٥٤١٢، اعتبارًا من ١٩٥٩، بعقد اجتماعات دوريّة منتظمة. غير أنّ أعضاء المجلس الرئاسيّ لم يكتفوا بذلك. ففي كانون الثاني - يناير ١٩٦١، أثبت المجلس الرئاسيّ، في تقريره الأخير إلى "أيزنهاور" ما يلي: "لقد كنّا عاجزين عن التحقّق من أنّ جميع برامج العمليّات التخريبيّة السريّة، التي تنفّذها وكالة المخابرات المركزيّة، عامّة، قد كلّفت خطرًا أو جهودًا كبيرًا للقوى البشريّة والأموال والموارد الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، نحن نعتقد أنّ تركيز الجهود على الأعمال السياسيّة والسيكولوجيّة، وما يرتبط بها من أعمال سريّة، يؤدّي إلى صرف الوكالة عن مهمّتها الأساسيّة" وهي جمع المعطيات الاستخباريّة وتحليلها. وبناء على ما ورد أعلاه، نقترح إجراء نظر كاملة، في تقويم سياستنا في مجال العمليّات التخريبيّة".

وهكذا، استطاع ممثّلو أوساط رجال الأعمال الارتفاع إلى مستوى من الواقعيّة والمسؤوليّة، ما لم يخطر ببال البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزيّة.

لم يكن لتوصيات المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات وآرائه أيّ أثر في عهد الرئيس "أيزنهاور". وكان على "دالاس" أن يهملها ويتجاهلها. وأضح أنّ البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزيّة استطاعا التصرّف على هذا النحو، مستفيدين من دعم الأوساط الاحتكاريّة الكبرى، والنفطيّة منها بادئ ذي بدء. فهذه الأوساط كانت ذات مصلحة واهتمام كبيرَين بالأعمال المغامرة غير المحدودة للاستخبارات في الشرق

الأوسط وجنوب شرقيّ آسيا وأميركا اللاتينيّة. أمّا غالبيّة أعضاء المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات، فقد كانت تعكس مصالح الاحتكارات المعتمدة بصورة رئيسيّة، على السوق الأميركيّة الداخليّة، والتي كانت ترى، أنّ النشاط المفرط للولايات المتّحدة في الخارج يمكن أن يلحق بها الضرر. وكان من بين الممثّلين النموذجيّين لمثل هذا النوع من رجال الأعمال، عضو المجلس الرئاسيّ "جوزيف كينيدي" والد الرئيس المقبل، الذي جمع من العمليّات التجاريّة والماليّة الداخليّة ثروة ضخمة تقدّر بـ"٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار".

بعد هزيمة وكالة المخابرات المركزيّة في خليج الخنازير في كوبا عام ١٩٦٤ قال جوزيف كينيدي متحدّثًا عن وكالة المخابرات المركزيّة: "إنّني أعرف هذه المؤسّسة، ولو كان الأمر لي، لما دفعت لها حتّى مئة دولار في الأسبوع. ومن حسن الطالع أن أمسك برجالها بالجرم المشهود، قبل أن يكملوا عمليّاتهم إلى النهاية".

على هذا النحو نضج في بعض الأوساط من الطبقة الحاكمة في أميركا، قلق من أنّ الرئيس والتجمّعات الاحتكاريّة ذات النفوذ قد أقرّت العمليّات التخريبيّة المخالفة للقانون، وأعطت الاستخبارات حقوقًا كبيرة، وسمحت لها بأن تؤدّي دورًا أساسيًّا في عمليّات صياغة وتنفيذ الجوانب المختلفة من النهج السياسيّ الخارجيّ للولايات المتّحدة. وتقدّم لنا مثالاً عظيم الدلالة، حملة وكالة المخابرات المركزيّة على أندونيسا.

ففي عام ١٩٥٧، قام مقرّ وكالة المخابرات المركزيّة في أندونيسا بمبادرة لتنظيم انقلاب عسكريّ ضدّ الرئيس "سوكارنو". وكان من بين الأسباب الرئيسيّة لهذه الحملة، خطط "سوكارنو" التي أعلنها على الملأ، لتأميم صناعة استخراج النفط. ومثل هذه الخطوة كانت ستمسّ مصالح الاحتكارات النفطيّة الأميركيّة، وبالتحديد، شركة "كالتيكس" التي كانت تمسك بأيديها، بسبعين في المائة من استخراج النفط في

سومطرة. وقد قال أحد العاملين في وكالة المخابرات المركزيّة في مذكّراته: " لقد بدأنا نحشي وزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع بأخبار ومعلومات استخباريّة. وبعد أن أتخمنا المسؤولين في الوزارتين بكميّة كبيرة من التقارير الاستخباريّة، تقدّمنا باقتراح مفاده أن من الضروريّ لنا تقديم الدعم للعقداء الأندونيسيّين".

لم تقتصر المسألة على ذلك، فقد لفّقت الوكالة معلومات تهدف إلى التشهير بسمعة الزعيم الأندونيسيّ. وعندما وقف "ج. آليسون" سفير الولايات المتّحدة في أندونيسا ضدّ هذا الانقلاب، استطاع "ألين دالاس" العمل على نقل "آليسون" من منصبه، الذي لم يمضِ فيه عامًا واحدًا، ووعد السفير الجديد "غ. جونسون" بأن يطلعه على عمليّة وكالة المخابرات المركزيّة في أندونيسيا. لكنّ الوكالة لم تطلعه على أنّها كانت تقف وراء الضبّاط الذين دبّروا تمرّدًا في شباط - فبراير ١٩٥٨. حسب تأكيد "شليسنغر" الأصغر، كان "أيزنهاور" على علم بالدور الذي كانت تقوم به وكالة المخابرات المركزيّة.

في أيّار - مايو ١٩٥٨، تمّ القضاء على التمرّد العسكريّ. لكنّ هذه العمليّة بكاملها، أظهرت عزم وكالة المخابرات المركزيّة وتصميمها على تحقيق الأهداف التي تضعها نصب أعينها، وقدرتها على الالتفاف على السفارات والهيئات الدبلوماسيّة لوزارة الخارجيّة. بالطبع كان من بين العوامل الهامّة في قدرتها هذه، واقع أنّ وزير الخارجيّة الأميركيّ كان شقيق مدير وكالة المخابرات المركزيّة. بيد أنّ نجاحها في الصراع الدائر بين الإدارات والوزارات، في تلك السنوات، لا يرجع فقط إلى صلات مديرها العائليّة. فقد أثّرت في ذلك النجاح وساعدت عليه، الجهود المشاركة لكامل جهاز الوكالة، التي أوجدت سوابق كثيرة، واكتسب خبرة في استدراج الإدارات الحكوميّة الأميركيّة. وهذا ما وصفه أحد العاملين في الوكالة بعبارة "حشوها" لهذه الإدارات بمعلومات من نوع معيّن.

إذا ما اكتسبت وكالة المخابرات المركزيّة لذاتها، في عهد الرئيس "ترومان"، طابع العمليّات "الفدائيّة" في أروقة السلطة بواشنطن، فإنّ عهد "دالاس" قد اشتهر، بالنسبة للوكالة، بالضربات الجانبيّة والجبهيّة المكشوفة المؤثّرة للمنافسين، لا من أجل تأكيد الذات، بقدر ما هو من أجل تعزيز المواقع المكتسبة وتوسيعها. وحادث السفير الأميركيّ "آليسون" في أندونيسيا ليس الوحيد من نوعه. فقد حدثت "ملحمة" أشدّ هولاً في عام ١٩٥٤، عندما قرّر "ألين دالاس" دعم صنيعته "ر. غالين" الذي تمكّن من الوصول إلى منصب القائد المطلق للاستخبارات الألمانيّة الغربيّة. فقد وقف الجنرال "آ. تريدو" رئيس الاستخبارات في الجيش الأميركيّ ضدّ تعيين "غالين" في هذا المنصب، وأشار، على وجه التخصيص، إلى أنّ "غالين" كان في السابق ضابطاً نازيًّا. وتوجّه "تريدو" إلى "ك. آديناور" مستشار ألمانيا الغربيّة شخصيًّا، أثناء زيارته لواشنطن، وبدا وكأنّ المستشار قد وافق على رأي الجنرال الأميركيّ. وجرى بينهما لقاء سريّ في سفارة ألمانيا الغربيّة بواشنطن. لكن سرعان ما علم "ألن دالاس" بهذا اللقاء، فاحتدم من شدّة الغيظ. ودافع عن موقف "تريدو" وزير الدفاع الأميركيّ "ش. ويلسون" ولجنة رؤساء الأركانات. لكنّ هذا كلّه، لم ينقذ رئيس الاستخبارات العسكريّة. فقد تمكّن "دالاس" عن طريق "أيزنهاور" من نقل "تريدو" من منصبه وإرساله إلى الشرق الأقصى.

هذه الحادثة لا تُظهر مجرّد سعي "دالاس" إلى تعزيز دوره القياديّ في "الاستخبارات المشتركة" فحسب، بل وعزمه، إذا ما لزم الأمر، على تحدّي وزارة الدفاع الجبّارة بذاتها.

في كتابه "فنّ الاستخبارات" أكّد "دالاس" تأكيدًا خاصًّا، على أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تعمل بقيادة الرئيس ومجلس الأمن القوميّ. لكنّ هذا الأخير نقل القسم

الأكبر من وظائفه وصلاحيّاته، في قيادة وكالة المخابرات المركزيّة، إلى اللجنة ٥٤١٢. وهذا ما أدّى إلى وضع "لم يعد يتتبّع معه مجلس الأمن القوميّ الأعمال المتعدّدة لوكالة المخابرات المركزيّة، ولم يتحقّق منها ولم يراقبها"[١]. كما قال "إنّ تأكيد دالاس على أنّ وكالة المخابرات المركزيّة لا تصنع سياسة، وأنّها تخضع كليًّا وبشكل كامل للرئيس ومجلس الأمن القوميّ، لا يأخذه الباحثون الأميركيون على محمل الجدّ".

في تحليله لوثائق المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات يؤكّد "شليسنغر" على أنّ "شهادات المجلس الرئاسيّ تحطّم تحطيمًا كاملاً، الأسطورة القائلة بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت هيئة دقيقة وانضباطيّة مطيعة للغاية، تتحرّك فقط وفقًا لتوجيهات دقيقة من السلطة العليا".

عن فكرة مشابهة عبّر "سانس دو غرامونت" قائلاً: "يصعب على المرء أن يتصوّر، أن باستطاعة "ألن دالاس" أن يربط تصريحاته المتكرّرة حول أنّه لم تكن له أيّ علاقة بالسياسة باعترافه، عام ١٩٥٤، بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت النابض المحرّك لنصف دزّينة من الأنظمة المعادية للشيوعيّة... لقد تحوّلت وكالة المخابرات المركزيّة، عمليًّا مثلها مثل وزارة الخارجيّة، إلى صانعة مباشرة للسياسة. فهي تقوم بتدبير الهجمات السياسيّة في الخارج. إنّها شيء أكثر بكثير من إدارة مخابرات، إنّها تضع أمام أعينها محاربة الشيوعيّة في كلّ مكان من العالم"[٢].

بالاختلاف عن "ألن دالاس" لا ينفي "روزيتسكي" مرؤوسه السابق، تغلغل وكالة المخابرات المركزيّة إلى تلك المجالات من الأعمال المسجّلة على مراكز السلطة

---

١ - Gramont S. D., The Secret War, PP. 141- 142.

٢ - Schlesinger A. M. Junior, *Robert Kennedy And His Times*, P. 458.

الأخرى في واشنطن. لكنّ تفسيره يؤكّد على انعدام البداية الإراديّة الخاصّة لدى وكالة المخابرات المركزيّة في ظاهرة التغلغل هذه. يقول "روزيتسكي": "خلال خمسين عامًا كانت وكالة المخابرات المركزيّة تكلّف أعدادًا متزايدة باستمرار من العمليّات التخريبيّة، ذلك لأنّ وزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع لم ترغبا في تنفيذها علنًا، بشكل مكشوف، ولأنّ وضع العمليّة على عاتق هيئة سريّة كان أبسط الطرق وأفضلها"[١].

في مناقشتهم لمسألة اكتساب وكالة المخابرات المركزيّة قدرًا كبيرًا من الاستقلاليّة في خمسينات القرن العشرين، يرجع الباحثون الأميركيّون، باستمرار، إلى مسألة الدور المتبدّل لمجلس الأمن القوميّ في قيادة الاستخبارات. فهل كانت هذه خطوة مقصودة من جانب الرئيس ومجلس الأمن القوميّ، أم أنّ قرار نقل قيادة الاستخبارات إلى اللجنة ٥٤١٢ قد فرضه عليهما "ألن دالاس"، كما يرى الباحث "ف. براوتي"؟. هل حصل ابتعاد ذاتيّ من جانب مجلس الأمن القوميّ تحت ضغط إدارات الأمن القوميّ الأخرى، أم تحت ضغط تيّار العمليّات السريّة التي كان من المستحيل مراقبتها، أم كان هذا مؤشّرًا على الثقة بمدير وكالة المخابرات المركزيّة ورجاله الذين يديرون جهاز اللجنة ٥٤١٢؟

من غير الممكن تقديم أجوبة قاطعة عن جميع هذه الأسئلة. لقد أدّى مجمل الوقائع والأحداث، وبالدرجة الأولى، تعبئة الأوساط الحاكمة في أميركا لجميع الوسائل المتوفّرة من أجل خوض "الحرب الباردة" إلى اكتساب وكالة المخابرات المركزيّة وضعًا خاصًّا في منظومة السلطة خلال فترتَي "أيزنهاور" الرئاسيتَين. فقد كانت معزّزة بتأييد رسميّ من الرئيس الأميركيّ لأعمال التجسّس، التي تجلّت، بصورة رمزيّة، في

---

١ - Gramont S. D., The Secret War, P. 29.

قصّة طائرة التجسّس الأميركيّة U-2 التي أُسقطت على أراضي الاتّحاد السوفياتيّ عام ١٩٦٠.

يقول "أيزنهاور" في مذكّراته بأنّ برنامج تحليقات الطائرات التجسّسيّة U-2 كان، بكامله، مبادرة من "ألن دالاس". وقد كلّفت الطائرات التجسّسيّة الثلاثون هذه وكالة المخابرات المركزيّة ٣٥ مليون دولار. ويضيف "أيزنهاور": "كان من بين أهمّ أسس المخطّط التجسّسيّ، قرار يقضي بأن تتناثر الطائرة قطعًا صغيرة وأن يموت قائد الطائرة في حال وقوع حوادث غير متوقّعة. وهذا ما أصرّت عليه وكالة المخابرات المركزيّة ولجنة رؤساء الأركانات. لقد كان هذا قرارًا قاسيًا ومرعبًا، ولكن أكّدوا لي على أنّ الطيّارين الشباب كانوا يُقدمون على التحليق بأعين مفتوحة، مسترشدين بالروح الوطنيّة الرفيعة، وبحماسة السفّاحين، وبحافز ماديّ كبير"[١].

حتّى الآن لم تُكشف كافّة الظروف المحيطة بإرسال طائرة التجسّس الأميركيّة U-2 التي أُسقطت على أراضي الاتّحاد السوفياتيّ عام ١٩٦٠، والتي كان يقودها الطيّار "غ. باورس". لقد انطلقت هذه الطائرة باتّجاه الاتّحاد السوفياتيّ من مطار في باكستان، وكما يتجلّى من خلال مذكّرات "أيزنهاور" فقد أطلعت وكالة المخابرات المركزيّة الرئيس على اختفاء طائرة انطلقت، حسب زعم الوكالة، من قاعدة أضنة في تركيا. أمّا في ما يتعلّق بخطّ تحليق الطائرة، فقد قدّمت وكالة المخابرات المركزيّة للرئيس معلومات مزيّفة عمدًا. فما الذي دعا وكالة المخابرات المركزيّة إلى إخفاء حقيقة هذه المسألة عن الرئيس؟ ليس هناك حتّى الآن أيّ جواب منطقيّ عن هذا السؤال. لكن يمكن الافتراض بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تأمل، سرًّا، بأن

١- Rositzke H., *CIA'S Secret Operations*, P. 155.

تنفجر الطائرة في الجوّ وتتناثر أربًا إربًا، وأن يموت الطيّار، ولن يكون بالإمكان العثور على حقيقة المسألة. لكن، ما الذي دعا الوكالة إلى تصوير المسألة على هذا النحو بالذات؟ حسب الرواية التي ذكرها الطيّار الأميركيّ المتقاعد "ف. بروانتي"، فقد حظَر "أيزنهاور" في تلك الأثناء، كلّ تحليقات الطائرة U-2 فوق البلدان الاشتراكيّة، خوفًا من أن تؤدّي الحوادث التي قد تنتج عنها إلى نسف لقاء القمّة المزمع عقده آنذاك بين زعماء الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة الأميركيّة وإنكلترا وفرنسا. ويقول "براوتي" "لقد تمّ خرق أمر الرئيس... وأحد ما نسف اجتماع القمّة"[1].

إحتمال هذا الأمر، من جانب "أيزنهاور" ممكن، ولا يمكن استبعاده، لكنّ الرئيس لا يمكنه الاعتراف علنًا بأنّ الاستخبارات الأميركيّة قد شقّت عصا الطاعة عليه. فهذا يمكن أن يعني الاعتراف بفقدان الإشراف عليها. وبعد أن رفض اقتراح دالاس، بأن يتحمّل هو المسؤوليّة شخصيًّا، ويستقيل من منصبه كمدير للوكالة، أعلن "أيزنهاور" أنّ تحليق "باورس" قد صدّق عليه شخصيًّا. وهكذا حصلت "الكبوة الأولى" في مفهوم "الإنكار المشابه للحقيقة"، وهو المفهوم الذي كان يعتبره بعض الباحثين الأميركيّين المبدأ العمليّاتيّ الأساسيّ لوكالة المخابرات المركزيّة. وقد ورد معنى هذا المبدأ في الأمر التوجيهيّ رقم ١٠/٢ الذي ورد ذكره أعلاه، والصادر عن مجلس الأمن القوميّ. ويقضي هذا الأمر بالقيام بالعمليّات على نحو يستحيل معه إثبات تلبّس البيت الأبيض والحكومة بها. ولعلّ هذه الظروف الاستثنائيّة بالذات ـ الإمساك بالطيّار الأميركيّ "غ. باورس واعترافه ـ قد أرغمت الرئيس على أن يتحمّل بنفسه مسؤوليّة القيام بأعمال التجسّس الجويّ على أراضي الاتّحاد السوفياتيّ، ومن ثمّ حظر مثل هذه التحليقات.

---

١ - Eisenhower D.D., *Waging Peace, 1956- 1961, The White House Years,* (N. Y. 1965)
P. 546.

من أجل تجنّب مثل هذا الموقف، أخذوا في واشنطن يفكّرون بأنّه من الأفضل أن يكون الرئيس الأميركيّ غير مطّلع على أخطر العمليّات التي تنفّذها وكالة المخابرات المركزيّة. وقد جاء أحد هذه الاقتراحات من "لجنة تشرس"، لجنة مجلس الشيوخ الخاصّة بدراسة نشاط أجهزة الاستخبارات. إنتقد "روزيتسكي" هذا الرأي انتقادًا حادًا حيث قال: "إنّ التقرير الختاميّ لمجلس الشيوخ يصرف الأنظار عن جوهر مشكلة الإشراف الرئاسيّ على الاستخبارات، سامحًا بتفسير مبدأ "الإنكار المشابه للحقيقة" تفسيرًا خاطئًا. ويحوي التقرير فكرة مفادها أن من الممكن، قصدًا، إخفاء العمليّة السريّة عن الرئيس، كي يستطيع نفيها وإنكارها بصدق. إنّ هذا هراء، فلا يمكن لأيّ رئيس أن يفضّل، عامدًا، البقاء على غير اطّلاع، كي يخلّص نفسه من المسؤوليّة عن أعمال مرؤوسيه"[1].

وظهر سخط خاصّ في أوساط الاستخبارات المركزيّة على الشكوك التي كانت تُسمع علنًا، حول أنّ الرؤساء الأميركيّين كانوا على غير اطّلاع على عمليّات اغتيال عدد من الزعماء الأجانب، التي خطّطت لها وكالة المخابرات المركزيّة. فالظروف، في كلّ حادث معيّن، تبقى غامضة. ويؤكّد العاملون السابقون في الوكالة، على أنّ الرؤساء لا يمكنهم ألاّ يعرفوا بالاغتيالات المزمع تنفيذها، وأنّ هذه المعرفة ذاتها، بصرف النظر عن التشجيع غير المباشر عليها، في أغلب الأحوال، ترفع المسؤوليّة الأولى عن عاتق المخابرات لتنفيذها ما يُدعى بـ"عمليّات الإبادة". على أيّ حال، في مجال "عمليّات الإبادة" وهي عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة الأكثر عارًا وشناعة، يمكن أن يكون مبدأ "الإنكار المشابه للحقيقة" حلاً رائعًا حقيقيًّا، بلا شكّ، للبيت

---

١ - Rositzke H., *CIA'S Secret Operations*, P. 50.

الأبيض. وحتّى قادة وكالة المخابرات المركزيّة يمكنهم أن يصدروا أوامرهم وتوجيهاتهم بشكل غامض وضبابيّ للغاية، يسمح، في ما بعد، بالقول بأنّهم لم يفهموا الرئيس فهمًا صحيحًا. وحتّى "ألن دالاس" نفسه، حسب مذكّرات مرؤوسيه السابقين، كان يلجأ إلى أوامر بالصيغ التالية: "لا حاجة لي لأن أشرح لكم كلّ هذا"، "يمكنكم أن تدركوا بأنفسكم كيف يمكن تنفيذ هذا العمل على أفضل وجه"، "يمكنكم أن تتصوّروا جيّدًا ماذا يعني هذا"...

يقول "ف. براوتي": "كان من بين الخطوات الأولى التي أقدم عليها، بعد استلامه مهام منصبه كمدير للوكالة، إلغاء الأعمال التوثيقيّة الخاضعة لإشراف نائب مدير الوكالة للشؤون الإداريّة. لقد كان "دالاس" يعتقد بأنّه إذا أطلق العنان لعملائه فإنّ أقلّ ما يحتاج إليه هو تسجيل وتوثيق أعمالهم وعمليّاتهم. لهذا، عندما حاولت لجنة مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب البحث في وكالة المخابرات المركزيّة عن الوثائق الضروريّة لها في أواسط السبعينات، اعترفت وكالة المخابرات المركزيّة، بذهول واستغراب، بأنّها لم تحتفظ بمثل هذه الوثائق". ومع ذلك، أثبتت لجنة "تشرس" الخاصّة بدراسة نشاط أجهزة الاستخبارات أنّ "ألن دالاس"، في كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٥٩، أقرّ توصية مرؤوسيه التي تنصّ على "الدراسة الدقيقة لمسألة القضاء على فيدل كاسترو". وفي آب ـ أغسطس ١٩٦٠ وافق "دالاس" على خطّة اجتذاب عناصر من المافيا الأميركيّة للمشاركة في عمليّة القضاء على فيدل كاسترو. قبل ذلك بفترة قصيرة، في آذار ـ مارس ١٩٦٠، أقرّ "أيزنهاور" على أساس توصية اللجنة ٥٤١٢، خطّة وكالة المخابرات المركزيّة القاضية بتنظيم تدخّل عسكريّ في كوبا عن طريق قوّات المأجورين الكوبيّين، أعداء الثورة. لكنّ لجنة "تشرس" لم تعثر على تعليمات تشير إلى أنّ اللجنة ٥٤١٢ أقرّت فكرة اغتيال "كاسترو". ومال بعض أعضاء لجنة "تشرس" إلى

رأي مفاده أنّ مثل هذه الفكرة لم تناقش عمومًا، في اجتماعات اللجنة ٥٤١٢. وقد أعلن "ر. بيسيل" نائب مدير الوكالة لشؤون التخطيط والمسؤول عن تنظيم عمليّة الاغتيال، لأعضاء مجلس الشيوخ، أنّه انطلق من أنّ "الن دالاس" ردّد على مسامع الرئيس "أيزنهاور" هذه الفكرة بطريقة تلميحيّة مجازيّة مبطّنة، كي لا ينسف مبدأ "الإنكار المشابه للحقيقة"[١].

رغم أنّ هذه المسألة محاطة بالغموض والضباب، يتمسّك المؤرّخ "شليسنغر" برأي مفاده أنّ "أيزنهاور" لم يشارك في هذه العمليّة بالذات، مثله مثل اللجنة ٥٤١٢. وكتب الصحفيّ "آ. شولتس" يقول: "في الواقع رفضت إدارة أيزنهاور، في عام ١٩٦٠، اقتراح أحد الموظّفين البارزين في الوكالة باغتيال كاسترو"[٢]. ويبدو من خلال كافّة الظواهر أنّ هذا الموظّف المسؤول هو "ي. غوفارد هانت" الذي اعترف في كتابه "أعطنا هذا اليوم" بفخر قائلاً: "عندما تقدّمت بهذه التوصية (حول غزو عملاء وكالة المخابرات المركزيّة لكوبا) اقترحت أربع عمليّات: ١) إغتيال كاسترو قبل الغزو العسكريّ، أو أثناءه، وتكليف الكوبيّين بهذه المهمّة"[٣].

لقد أشارت اللجنة التابعة لمجلس النوّاب الأميركيّ والخاصّة بدراسة ظروف اغتيال "جون كينيدي" و"مارتن لوثر كينغ"، التي نشطت خلال أعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨، إلى أنّ عصابة المافيا قامت بتدبير المؤامرات الهادفة إلى اغتيال "كاسترو" بناء على

---

١ - Schein D. E., *Conract On America, Silver Spring,* (Maryland,1983), P. 163.

٢ - Schlesinger A. M. Junior, *Robert Kennedy And His Times,* P. 486.

٣ - Szulc T., *Cuba On Our Mind, The Assassinations,* Ed., Scott P. D., Hosh P. L., Steller R., (New York, 1979), P. 385.

تعليمات وكالة المخابرات المركزيّة، التي قدّمت لـ"نقابة الإجرام" رجالها وأموالاً إضافيّة من أجل هذه العمليّة[1].

لا يهمّ معرفة مَن كان البادئ بالتخطيط لهذه المؤامرة الفظيعة، وكالة المخابرات المركزيّة أم عصابة المافيا. غير أنّ اشتراك المافيا فيها سمح بتجنّب تلك العثرة المفاجئة، المتمثّلة في رفض إدارة "أيزنهاور" لتوصية وكالة المخابرات المركزيّة بهذا الخصوص، حسب تأكيد الصحافيّ "شولتس". وهكذا استطاعت إدارة "دالاس"، دون مخالفة حظر الرئيس، وبـ"ضمير مطمئنّ"، العمل على تنفيذ المؤامرة بأيدي الغير، مغلقة أعينها عن أنّها اختارت مساعدين لها من بين أفراد المافيا، الذين عثروا على "الوطنيّين الكوبيّين"، حسب توصية "غ. هانت".

إنّ تحالف وكالة المخابرات المركزيّة ورجال المافيا يوضح بجلاء العبارة التي كان قد قالها "ألن دالاس" ذات يوم: إنّ على مدير وكالة المخابرات المركزيّة أن يدع الأخلاق بعيدًا، "خلف الباب".

في الوقت نفسه تقريبًا، حيث كانت تُحاط خيوط المؤامرة ضدّ زعيم الثورة الكوبيّة، شرعت وكالة المخابرات المركزيّة بتنفيذ عمليّة هدفها القضاء على "باتريس لومومبا" رئيس وزراء الكونغو ـ زائير، بأيّة وسيلة كانت. هنا ترك "أيزنهاور" بصمات كافية، من وجهة نظر وكالة المخابرات المركزيّة، من أجل نسب "الفكرة" إليه بشكل كامل.

كانت وكالة المخابرات المركزيّة ترسل إلى البيت الأبيض معلومات عن "لومومبا"، كما لو كان شيوعيًّا. وقد عارضت وزارة الخارجيّة وجهة النظر هذه، غير

---

١ - Hunt E, H., *Give Us This Day,* (New York, 1975), P.38.

أنّ الاستخبارات أوحت، بطريقة مزيّفة، إلى الرئيس "أيزنهاور" وكأنّ أمن الولايات المتّحدة مهدّد في الكونغو.

في أواسط آب ـ أغسطس ١٩٦٠، اقترح "ل. ديفلين" عميل وكالة المخابرات المركزيّة في ليوبولدفيل، عاصمة الكونغو، (كينشاسا في ما بعد) على واشنطن "استبدال لومومبا بجماعة موالية للغرب"، مسوّغًا اقتراحه هذا على النحو التالي: "بصرف النظر عمّا إذا كان لومومبا شيوعيًّا أم لا، تتعزّز في الكونغو، بسرعة كبيرة، القوى المعادية للغرب، ومن الضروريّ اتّخاذ التدابير السريعة من أجل تجنّب قيام كوبا جديدة"... وسرعان ما عُقد اجتماع لمجلس الأمن القوميّ. وبعد مضيّ خمسة عشر عامًا، أدلى المشاركون في مجلس الأمن القوميّ: "في لحظة من لحظات النقاش، قال الرئيس أيزنهاور عبارة ـ لا أذكر تمامًا كلماته بحرفيّتها ـ فهمت منها أنّها أمر اغتيال لومومبا"[١].

لم تضمّ وثائق الاجتماع أيّ ذكر لأمر القتل، وذلك لأنّ الروتين المتّبع في تلك الأثناء، كان يغفل أمر الرئيس من هذا النوع، ولا يذكره في البروتوكول، أو يذكره "بصورة تلميحيّة غير مباشرة". أمّا سكرتيرة مجلس الأمن القوميّ "م. بوغس" فهي لا تذكر أنّها سمعت شيئًا من الرئيس "يمكن اعتباره بمثابة تأييد لعمليّة من جانب الولايات المتّحدة لتدبير مقتل لومومبا". أمّا "د. ديلسون" معاون وزير الخارجيّة الأميركيّة، فقد تكوّن لديه انطباع نصفيّ من ذلك الاجتماع، يقول "ديلسون" في شهادته: "نتيجة الرأي السائد، حول أنّه من الصعب جدًّا، إن لم يكن من المستحيل، التعامل مع لومومبا، وأنّه كان يشكّل تهديدًا للسلام والأمن في العالم، من المحتمل أن يكون الرئيس قد قال بما

---

١ - The New York, Times Magazine, 1981, August 2.

معناه "علينا أن نعمل ما هو ضروريّ كي نتخلّص منه". لست واثقًا من أنّني استوعبت هذا القول، على أنّه أمر محدّد، كما فهمه جونسون. غير أنّ دالاس، وهذا افتراض طبيعيّ للغاية، فهم ملاحظة الرئيس هذه على أنّها موافقة ضمنيّة على العمل وفق خطّة القتل. كان دالاس يعتقد اعتقادًا راسخًا، أن علينا ألاّ نشرك الرئيس، بصورة مباشرة، في مثل هذه الأمور، وكان مستعدًّا لأن يتحمّل المسؤوليّة شخصيًّا"...

وهناك رأي آخر أيضًا حول آليّة اتّخاذ القرارات الإجراميّة من قبل محور البيت الأبيض، ألاّ وهي وكالة المخابرات المركزيّة . فقد أكّد "ت. بيرت" الموظّف في وكالة المخابرات المركزيّة والذي كان يقوم بأعمال سكرتير اللجنة ٥٤١٢، بصورة قاطعة في اجتماع لجنة "تشرس"، على أنّ "ألن دالاس" كان يصرّ بثبات على أن تُعطى إليه أوامر محدّدة، ملموسة، وليس أن تقتصر على "الموافقة الصامتة".

وسواء أكان الأمر على هذا النحو أو ذاك، ففي اليوم التالي لاجتماع مجلس الأمن القوميّ، الذي تحدّثنا عنه، أصدر "ألن دالاس" أمرًا بقتل "لومومبا". ومن أجل هذا الغرض بالذات، أوفد "س. غوتليب" نائب "بيسيل" للشؤون العلميّة والتقنيّة، من واشنطن إلى ليوبولدفيل، حاملاً معه سمًّا خاصًّا. هذه العمليّة بالذات فشلت، غير أنّ مقرّ المخابرات المركزيّة في ليوبولدفيل استمرّ طيلة أربعة أشهر في حياكة خطوط المؤامرة ضدّ لومومبا، الذي اغتيل في كانون الثاني ـ يناير ١٩٦١ على أيدي المأجورين.

في كتابها "برقيّات كونغوليّة من أيزنهاور إلى كينيدي" الذي نشرته عام ١٩٨١، أثبتت الصحافيّة الأميركيّة "م. كيلب" الحقائق التالية:١) أثبتت لجنة "تشرس" "تلميحات هامّة" تشير إلى أنّ المؤامرة ضدّ لومومبا قد وافق عليها أيزنهاور، رغم أنّها لم تتوصّل إلى نتيجة نهائيّة بهذا الخصوص، بسبب عدم اكتمال الأدلّة والإثباتات على

ذلك؛ ٢) لم يكن لدى وكالة المخابرات المركزيّة والعاملين فيها أدنى شكّ في أنّهم يعملون وفق أمر الرئيس. والنتيجة هي: "في الماضي كان هناك نظام لا يخضع للرقابة... وبموجبه كانت العمليّات، من نوع المؤامرات بقصد الاغتيال، تنفّذ دون إذن واضح خاصّ وبدون رقابة من الرئيس"[١].

أمّا وجهة نظر "شليسنغر" الأصغر فهي التالية: "غ. غري"، معاون الرئيس الأميركيّ لشؤون الأمن القوميّ أعلم اللجنة ٥٤١٢ عن "آراء الرئيس الحاسمة للغاية حول ضرورة العمل المباشر والصريح" دون أن يقصد الاغتيال بالذات. وهنا أرسل "دالاس" على الفور، أمرًا إلى ليوبولدفيل باغتيال لومومبا. إنّني أشكّ في أن يكون الرئيس "أيزنهاور" قد قصد هذا بالذات. فالاغتيال السياسيّ، كما أعتقد، لا يناسب طباعه. غير أنّ غموض الازدواجيّة يحيط بمثل هذه المواقف". ثمّ يعالج المؤرّخ على نحو متشائم للغاية، تأكيدات قادة وكالة المخابرات المركزيّة والعاملين فيها حول أنّه لم يكن لديهم أدنى شكّ في الأوامر الصادرة عن "أيزنهاور" بخصوص عمليّات اغتيال لومومبا وكاسترو وشوان لاي[٢] وغيرهم من الزعماء الأجانب. ويقول "ي. إيفلند" إنّ "فرق القتلة" قد أُرسلت بأمر من الأخوين دالاس للقضاء على الزعيم المصريّ جمال عبد الناصر. لقد فهم الأخوان ملاحظة أيزنهاور حيث قال: "يجب التخلّص من مشكلة عبد الناصر"، فهمًا حرفيًّا. وبعد مضيّ فترة من الزمن أدرك "جون فوستر دالاس" أنّ أيزنهاور كان يقصد "تحسين العلاقات بين الولايات المتّحدة ومصر" وأمر شقيقه "ألين" بإلغاء أمر اغتيال عبد الناصر.

---

١ - Schlesinger A. M. Junior, *Robert Kennedy And His Times,* P. 486.

٢ - Corson W.R., *The Armies Of Ignorance,* (New York, 1977), PP. 365- 366.

ويؤكّد "شليسنغر" قائلاً: "وسواء تقيّدوا أم لم يتقيّدوا بمثل هذا النوع من الأوامر الصادرة عن أحد ما في البيت الأبيض، فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة أخذت على عاتقها بثقة، في عهد أيزنهاور، صلاحيات اغتيال الزعماء الأجانب"...

ويختم الباحث السوفياتي هذا الفصل من بحثه بالقول:

يبدو إذن أنّ أسماء "ألن دالاس" وشركائه قد ارتبطت بالإرهاب الدوليّ الجماعيّ في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ يتحمّلون مسؤوليّة كاملة في زهق حياة مئات الألوف في إيران بعد انقلاب ١٩٥٣، وحياة عشرات الألوف في غواتيمالا بعد انقلاب ١٩٥٤، وإبادة أعداد كبيرة من المدنيّين المسالمين الذي سقطوا ضحايا دسائس وكالة المخابرات المركزيّة. يمكن الافتراض أنّ "أيزنهاور" لم يعرف عن عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة في لاووس كلّ ما كان يمكن عليه أن يعرفه، أو أنّه لم يكن عارفًا بخرق وكالة المخابرات المركزيّة للحظر الذي فرضه على التحليقات التجسّسيّة فوق أراضي البلدان الاشتراكيّة عشيّة مؤتمر القمّة. ومن الممكن، أنّ الوكالة أخفت عنه "عمليّات الإبادة والاغتيال". لكن، بصورة عامّة وبشكل كليّ، كان "أيزنهاور" على علم بعمليّات وكالة المخابرات المركزيّة السريّة في إيران وغواتيمالا والشرق الأوسط والهند الصينيّة، وضدّ الاتّحاد السوفياتيّ والبلدان الاشتراكيّة الأخرى. وكان يلمّ بها ويدركها بصورة أعمق من سلفه. إنّ "أيزنهاور" لم يستطع، أو لم يرغب، في إيقاف عمليّة الإحاطة غير الرسميّة لوكالة المخابرات المركزيّة بذلك الدرع السياسيّ الذي كان يغدو، باستمرار، أكثر تمنّعًا على الاختراق من جانب أجهزة السلطة التنفيذيّة القريبة من سيّد البيت الأبيض. ولم يعر سيّد البيت الأبيض أذنًا صاغية للتحذيرات، بهذا الخصوص، حتّى من جانب المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات الذي كان يكنّ له الاحترام.

في مقدّمته لـ "مذكّرات أيزنهاور" يعبّر محرّر الكتاب "ر. فيريل" أستاذ جامعة إنديانا، عن فكرة مفادها أن "أيزنهاور" كان يحظى، أكثر من أيّ سياسيّ أو عسكريّ في عصره، بدعم رجال الأعمال الأميركيّين وثقتهم. ذلك لأنّه، بعد سنوات طويلة من حكم الديمقراطيّين، ومحاولة منه للتعويض عن الإهمال السابق، سعى إلى العمل بأكبر حدّ ممكن، على ازدهار التجارة والأعمال، التي قدّرها أكثر من أيّ شيء آخر، كما أنّه عزّز دور الحزب الجمهوريّ كأداة سياسيّة للاحتكارات. هنا بالذات، يجدر البحث عن سبب عدم موافقة "أيزنهاور" على رأي عدد من أعضاء المجلس الرئاسيّ لنشاط الاستخبارات، حول العمليّات التخريبيّة السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة.

ويقول الباحث الروسيّ: لقد برز "أيزنهاور" كممثّل للرأسمال الاحتكاريّ كلّه، معتقدًا أنّ الاستخبارات القويّة ذات النفوذ، والأكثر من ذلك، التي تراقب نفسها بنفسها، سوف تخدم مصالح الرأسمال الاحتكاريّ، وأنّ المحاولات التي جرت في ما بعد، بصورة دوريّة، لتبديل وضع وكالة المخابرات المركزيّة وتقليص نفوذها، لم تؤدّ إلى نتيجة، كما أنّ تلك التعديلات التي أُدخلت، اعتبارًا من مرحلة إدارة الرئيس كينيدي، لم تؤثّر تأثيرًا جوهريًّا في دور وكالة المخابرات المركزيّة في السياسة الخارجيّة. فقد تكيّفت وكالة المخابرات المركزيّة بسرعة مع "المستحدثات" حيث كان قادتها والعاملون فيها يلتفّون حولها أو يتجاهلونها. والخبرة التي اكتسبتها الوكالة في عهد "ألن دالاس" لا تزال تخدمها حتّى الآن...

عمليّات إصلاح وكالة المخابرات المركزيّة

منذ عام ١٩٦٥، جرى تدخّل جديد على إدارة وكالة المخابرات المركزيّة، إذ إنّ "جون ماكون" الذي لم يتفاهم مع الرئيس جونسون، وربّما ساعد على ذلك جلوسه الدائم على مقعد متنقّل في الاجتماعات الهامّة بسبب إصابته بالنقرس، لذلك قدّم استقالته ونصح جونسون بأن يخلفه هيلمز. وبعد أشهر من تولّيه هذا المنصب، ارتاب جونسون من هيلمز فأقاله واختار أحد العسكريّين الغرباء عن وكالة المخابرات المركزيّة هو الأدميرال "ويليام رابورن" التكساسيّ الأصل والمساهم في إعداد صواريخ "بولاريس". إلاّ أنّ التكساسيّة لم تساهم، كثيرًا، في مضمار التعاون بينه وبين جونسون، إذ كان الأدميرال، من حيث الوسائل والناحية النفسيّة، غريبًا تمامًا عن أعمال وكالة المخابرات المركزيّة، كما كان جاهلاً في كلّ ما يخصّ السياسة الخارجيّة والكثير من الأمور الأخرى. وقد كان واسع الشهرة خلال تواجده في وكالة المخابرات المركزيّة وبعد خروجه منها.

في عام ١٩٦٦، أدرك جونسون مقدار الخطأ الذي ارتكبه واقتنع بالعودة إلى هيلمز، ابن البيت الأبيض. وقد كُلِّف هذا الأخير من جانب الرئيسَين جونسون، ونيكسون الذي أبقى عليه في مركزه، بأن يشفي وكالة المخابرات المركزيّة من المرض الذي زرقه في جسمها الأخوان دالاس، وأن يعود بها إلى مقعدها الأصليّ، ألا وهو تلك المؤسّسة المكلّفة بالاستخبارات وليس بالسيطرة على السياسة. كما كلّف هيلمز أيضًا باستبعاد السرّ لغاية السرّ، وأن يحاول مداراة

الأمور مع الكونغرس الذي أخذ يتأسف على تركه لسلطاته ولتجاهل الجهاز التنفيذيّ لدوره.

منذ عام ١٩٦٧ وبعد عام من تعيين هيلمز، أضحت تلك المطالب شديدة الإلحاح عندما انفجرت فضيحة المؤسّسات المزيّفة، التي استطاعت وكالة المخابرات المركزيّة، بواسطتها، أن تغذّي صناديق تمويل عدد لا يُحصى من الهيئات من كلّ الأنواع، سواء منها الاتّحاد العامّ للطلبة، أو مجلس الحريّة والثقافة، أو راديو أوروبّا الحرّة، أو بعض النقابات الأميركيّة كنقابة العاملين في صناعة السيّارات، أو النقابات الأميركيّة اللاتينيّة والأوروبيّة كالقوى العاملة في فرنسا، وكذلك الدراسات العالميّة التابعة لمؤسّسة التكنولوجيا. ولقد استطاع هيلمز أن ينظّم هذا كلّه حتّى برأي خصومه. كما تمكّن من أن يتجنّب المكائد واتّبع سياسة منهجيّة لوكالة المخابرات المركزيّة داخل الولايات المتّحدة، فجعلها تقتصر على دور المخبر، وحاول ما أمكن عدم تجاهل الكونغرس، كما فعل الذين سبقوه. وكثيرًا ما بدت وكالة المخابرات المركزيّة كدولة ضمن آلة الدولة، وذلك كان صحيحًا وسيبقى دائمًا كذلك بالنسبة للسياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، لكنّها تحاول، عبر عملائها في العالم، أن تتبنّى صيغة ديمقراطيّة لاعتقادها بأنّ ذلك يؤمّن لها وجهًا مستورًا أفضل[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٦١ ـ ٦٢.

الـ CIA تجنّد المرتزقة في بعض عمليّاتها

يقول باحثون إنّ للمرتزقة عالمهم الخاص: القتل مقابل المال... بمقدار ما يُدفع تُزهق أرواح وتدمّر ممتلكات وتُزرف دموع... ليس المهمّ كلّ ذلك، فكلّ عمليّة لها سعرها، وكلّ روح لها ثمنها أيضًا حسب قدرها وأهميّتها...

في أوكلاند بكاليفورنيا مركز لتجنيد المرتزقة سُمّي "مركز عصفور الجو". يشهد هذا المركز يوميًّا حشودًا من الشباب من كافّة الأعمار طالبين الانخراط في عالم المرتزقة... وتتوالى الإعلانات في الصحف اليوميّة لطلب مرتزقة... وقد أثار مثل تلك الإعلانات قلقًا عند المواطنين وأفرز عاصفة من التعليقات الصحافيّة المضادّة...

ولـ"مركز عصفور الجو" أيضًا مجلّته التي تغطّي كافّة نشاطاته، وشعارها: "في الحروب لا يوجد خير وشرّ، وعدل وظلم، بل هناك أبطال وجبناء، أولئك الذين يمتلكون الشجاعة أم لا، ومن بينهم جميعًا أولئك المرتزقة".

في أنغولا، حوكمت مجموعة من المرتزقة ذهبت إلى هناك من أجل الوقوف ضدّ الوطنيّين وللقيام بغزو عسكريّ مكشوف، شاركت فيه أيضًا قوّات من جنوب أفريقيا. وخلال المحاكمة، قال "غوستافو مارسيللو غريللو" من قوّات المارينز الأميركيّة سابقًا، ويبلغ السابعة والعشرين من العمر، إنّه "من السهل أن يصبح الإنسان مرتزقًا بعد أن يشاهد فيلمًا تلفزيونيًّا يصوّر شجاعة وبسالة المرتزقة، مع إعلان صاحب الفيلم عن عنوان مراكز التجمّع، كذلك الشروط والمرتّب الشهريّ، والبدلات المقابلة لهذا التطوّع، أمّا التدريب والإشراف على التسليح فيتمّان عن طريق خبراء الـ CIA في

منطقة "فورت سيتنغ" في جورجيا حيث يدرّسون تقنيّات الاستجواب والتحقيق إضافة إلى تعلّم اللغة البرتغاليّة".

في شهر كانون الثاني - يناير ١٩٧٦، تمّ تأسيس "شركة الإرشاد القومي - ساس"، وكان مؤسّسوها: "لس أسبن" وهو بريطاني ومهنته تاجر أسلحة، و"جون بانكس" وهو جنديّ مظلّيّ سابق وبحسب اعترافاته فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA قد مولّت هذه الشركة بمبلغ تأسيسيّ قدره ٥٦٠ ألف دولار أميركيّ، وقد تمّ تسليم هذا المبلغ للمؤسّسَين بواسطة "نورمان هول" الضابط في الـ CIA وذلك في عام ١٩٧٦. أمّا الراتب الذي يتقاضاه المرتزق فهو ١٥٠ جنيهًا استرلينيًّا كنفقات سفر، و٢٠٠ جنيه استرلينيّ بدل راتب أسبوعيّ مع إجازة شهر في السنة مدفوعة الأجر، مضافًا إلى ذلك بطاقة سفر إلى أيّ مكان في العالم للاستجمام، مع تعهّد بإيجاد عمل للمرتزق، أمّا الأجور الإضافيّة فتشمل ٧٥٠ جنيهًا استرلينيًّا مقابل تدمير كلّ دبّابة، و٢٥٠ جنيهًا استرلينيًّا مقابل قتل جنديّ عدوّ، و١,٢٠٠ جنيه مقابل أسر ضابط عدوّ.

أوّل مهمّة لفريق المرتزقة في أنغولا كانت استئجار أعضائه للعمل لصالح وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة.

خاضت الوكالة بهؤلاء المرتزقة حربًا غير مربحة إذ سقط لهم أكثر من أربعين قتيلاً وخمسة عشر جريحًا عدا عن العديدين الذين أسروا منهم... وانتشرت فضيحة التجنيد هذه، وأحدثت ضجّة واسعة في المجتمع البريطانيّ، ما أدّى إلى محاكمة أعضاء المنظّمة وإجراء مناقشات حامية في البرلمان البريطانيّ حول أخلاقيّة عمل المنظّمة أمام إنكار الوكالة الأميركيّة أيّ علاقة لها بتجنيد المرتزقة...

أمّا "عمليّة نيكاراغوا"، فقد تمّ فيها تجهيز فرقة للتخريب دُرّبت على أيدي الـ CIA، للإغارة قبل الفجر على مستودعات الوقود في "كورينتو"

علـى سـاحل المحيـط الهـادئ فـي نيكـاراغوا، باسـتعمال زوارق سـريعة لتنفيـذ هذه الغارة.

تمّ تفجير سبعة مستودعات تحتوي على كلّ احتياط النفط لنيكاراغوا، مـا أدّى إلـى إحداث دمار شامل بالمنطقة، وأدّى إلى إخلاء سكّان مدينة كورينتو بسبب كثافة النيران والدمار.

بعد مرور أسبوع على تلك العمليّة التخريبيّة، شنّت الزوارق ذاتها غارة على مرفأ "ساندينوا"، المرفأ الرئيسـيّ الثـاني فـي نيكـاراغوا، وفيـه أيضـًا مسـتودعات للنفـط، تـمّ تدميرها.

كذلك في عمليّة أخرى للـ CIA، تمّ تدمير أنابيب نقل النفط داخـل نيكـاراغوا علـى أيدي جماعات من المرتزقة. وقد اتّصل خلال تنفيذ هذه العمليّات التخريبيّة وليام كيسي مدير المخابرات المركزيّة بـ"جـون هورتـون"، الضـابط المسؤول عـن محطـّة أميركـا الجنوبيّة متسائلاً: "ماذا نستطيع أن نفعـل أكثر بالاقتصـاد النيكـاراغويّ لنجعـل هـؤلاء الأوغاد (أي الساندانيّين) يكدحون ويعرقون"؟

وأقـرّت الوكالـة المركزيّـة الأميركيّـة خطّـة تلغيم نيكـاراغوا لمزيـد مـن الحصـار الاقتصاديّ على النظام الساندانيّ، وتمّ تجهيز سفينة ضخمة انطلقت منها عدّة طـائرات مروحيّة وزوارق سريعة لتزرع الألغام ذات قوّة التفجير العالية التي تصـل قوّتهـا إلـى ٣٠٠ طن من المتفجّرات، ما أدّى إلى امتنـاع الـدول المجـاورة عـن تزويـد نيكـاراغوا بالنفط، وكذلك إلى امتناع شركة لويدز للتأمين عن تأمين السفن المتّجهـة إلـى المرافـئ الملغّمة[١].

---

١ ـ وود جان، جواسيس للبيع، ترجمة لطيف الناصر، دار الحسام (بيروت،١٩٩٠) ص٩٠ ـ ٩٣.

ميزانيّة وكالة المخابرات المركزيّة

إنّ وكالة المخابرات المركزيّة هيئة عظيمة الشأن وشديدة البأس، تتمتّع، من الناحية الرسميّة، بإمكانيّة توظيف ١٦,٥٠٠ موظّف، وتتمتّع بالسريّة التامّة في ميزانيّة مكشوفة تصل إلى أكثر من ملياري دولار في العام. ولا يعرف أحد مقدار الميزانيّة الفعليّة للوكالة إلاّ أعضاء الكونغرس. ولا بدّ من ذكر أنّ الأرقام تبقى بعيدة عن الحقيقة، خاصّة عندما نقارنها بأهميّة وكالة المخابرات المركزيّة ونفوذها. إنّ وكالة المخابرات المركزيّة نفسها لا تعرف عدد موظّفيها، فالرقم المذكور أعلاه لا يتضمّن عشرات الألوف من العملاء الموقّتين، كالمرتزقة والعملاء السريّين والمستشارين إلخ، فضلاً عن أولئك الذين يعملون لحساب المؤسّسات التابعة للوكالة، وكذلك كافّة الحرّاس المكلّفين بحماية أمن الأمكنة ومختلف المؤسّسات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، فكلّ أولئك لا يدخلون في عداد المحسوبين من ملاكها ولا أولئك العاملين في أماكن التسلية والراحة كعمّال الكافيتيريا وما شابههم. وإنّ كلّ الجهود الرامية إلى معرفة العدد الحقيقيّ للعملاء الأجانب باءت جميعها بالفشل بسبب انفصام مختلف الأجهزة لغرض المحافظة على السريّة التامّة. ولأسباب أمنيّة فإنّ العاملين في الوكالة يكتفون بتنظيم تقارير، بعيدة عن الدقّة، عن أهميّة شبكاتهم بما فيها من عملاء واتّصالات، كما قد يحدث انخراط عرضيّ للعملاء بغرض القيام بمهمّات معيّنة. وبالإضافة إلى عملاء مستورين تحتاجهم مهمّات آنيّة، فيعرضون خدماتهم لمدّة محدّدة وبالتعاقد لأسابيع أو لأشهر معدودة، وقد يستمرّ هؤلاء العملاء الموقّتون تحت تصرّف الوكالة لفترات طويلة من الزمن رغم انقضاء المهمّات التي قاموا بها عندما جرى تجنيدهم. وبصورة

عامّة، إنَّ رؤساء الشبكات هم الوحيدون القادرون على التعرّف عليهم. فمثلاً، كان أحد لصوص ووترغيت واحدًا من هؤلاء عندما قبض عليه في يوم من حزيران ـ يونيو ١٩٧٢ وكان ما يزال يتناول مائة دولار شهريًّا دون أن يكون لذلك أيّ علاقة مع عمله في الهيئة المكلّفة بإعادة انتخاب الرئيس نيكسون. ولقد أكّدت الوكالة، بعد ذلك، على أنَّ اسمه قد شُطب نهائيًّا من سجلّات الوكالة بعد توقيفه.

تمويل المشاريع: إنّ قسمًا كبيرًا من ميزانيّة وكالة المخابرات المركزيّة مخصّص للاستعمال في هذا المجال. وهنالك حجج عديدة يمكن أن نراها مثارة لتبرير استمرار الدفع للعملاء الذين أدوّا مهمّات منتهية. مثل ضرورة المحافظة على سريّة العمليّات المنصرمة حتّى ولو انقضت سنوات طويلة على ذلك. وكأنَّ الأمل ما زال يراود مخيّلة العاملين في وكالة المخابرات المركزيّة بأن يعاد استكمال ما لم يتمّ فعله. فالعاملون لا يتركون، طوعًا، علاقاتهم حتّى لو بدا لهم أنّ كلّ شيء قد انتهى. أمّا حجّة العرفان بالجميل لتي تدّعيها الوكالة حيال الذين خدموها والذين يسمّونها، في وكالة المخابرات المركزيّة، الصلة العاطفيّة، فإنّها أكثر الحجج التي تستمرّ بها الوكالة. وهكذا نرى مئات بل آلافا من الكوبيّين ومن الأوروبيّين الشرقيّين، وخاصّة منهم اليهود، وعددًا قليلاً نسبيًّا من قدماء عملاء الوكالة، يتقاضون أجورًا وتعويضات من الوكالة على حساب المكلّفين بدفع الضرائب في الولايات المتّحدة. أمّا المرتزقة وضبّاط التجنيد الذين استفادت من عمالتهم، فإنّهم يُعتبرون كموظّفين موقّتين ولا يتواجدون على لوائح ملاكات الوكالة لأنّها لا تستطيع أن تتجاوز الرقم المخصّص في الموازنة. وإنّ مجموع هؤلاء جميعًا خاضع لكافّة التكّهنات والتقديرات الممكنة. ففي فييتنام ولاووس لم تستطع الاستخبارات أن تحدّد عدد رجال القبائل المحليّة الذين يتقاضون أجورهم من الوكالة. كما أنّ العاملين في الوكالة لم يحدّدوا أبدًا عدد المرتزقة الذين يتقاضون أجورًا

بسبب التحاقهم ببرامج الدعم التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، التي أُنشئ بعضها بمعونة من وزارة الخارجيّة، وبعضها الآخر بالتعاون مع وكالة التنمية، والبعض الثالث بالتعاون مع شركة "إير أميركا Air America" التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة. أمّا المتعاقدون مع الوكالة علناً، أو أولئك الذين استمرّت الوكالة على صلة معهم لاستكمال مهمّات غير محدّدة للتجسّس والعمليّات شبه العسكريّة، فإنّ أسماءهم لا تظهر مطلقاً على لوائح الأجور. ولقد حاول ريتشارد هيلمز معرفة هذا العدد لكنّه أوقف المحاولة بعد أن اتّضح له أنّ من شأن ذلك أن يؤثّر على سريّة العمليّات الخفيّة. وفي عام ١٩٦٧، عندما جرت عمليّات الاحتجاج على أعمال الوكالة في الحُرم الجامعيّة بعد سلسلة فضائح الاتّحاد الوطنيّ للطلبة، طلب هيلمز من فرع الوكالة لائحة كاملة بأسماء الجامعيّين المتعاقدين سرًّا مع الوكالة. وبعد أيّام من التقصّي أبلغه المسؤولون الإداريّون عدم تمكّنهم من فعل ذلك، لا سيّما بعدما طلب هيلمز ضرورة التعمّق في الأبحاث في مختلف ملفّات الوكالة لتحضير تقرير يضمّ أسماء عدّة مئات من الأساتذة والإداريّين من حوالي مائة جامعة. لكنّ الموظّفين القائمين على تحرير ذلك التقرير كانوا قانعين بأنّ عملهم كان بعيداً عن الدقّة. وبعد أسابيع من ذلك قامت الصحافة بمتابعة العمل في أحد أقسام التعليم العالي الذي لم تتناوله أبحاث الوكالة وقدّمت لائحة إسميّة إضافيّة.

عند البحث عن عدد موظّفي الوكالة يجب ألاّ ننسى المؤسّسات التابعة لها. فمثلاً لم تستطع الوكالة يومًا أن تحصي عدد الطائرات التابعة لشركات الطيران الموجودة تحت سيطرتها، وبالتالي عدد العاملين في هذه الشركات أو أسمائهم. فشركة "باسيفيك كوروبوريشن" التي تهيمن على شركتَي "إير أميركا" و"إير آسيا"، تضمّ نحو عشرين ألف موظّف، أي أكثر من ملاكات وكالة المخابرات المركزيّة. ولقد استمرّت هاتان

الشركتان، عدّة سنوات، تعملان تحت إدارة أحد المتعاقدين مع الوكالة قبل أن يصبح هذا الأخير، فعلاً، أحد عملاء الوكالة بشكل رسميّ. وخلال كلّ تلك الفترة كانت نشاطات الشركتَين تابعة لمفتّش واحد من وكالة المخابرات المركزيّة الذي كان يشتكي من عدم قدرته على معرفة أيّ شيء دقيق في هذا الموضوع الشائك. لذلك فإنّ مسؤولي وكالة المخابرات المركزيّة العارفين بمقدار عظمة اتّساعها كانوا يحاولون، دومًا، التقليل من تقديراتهم. فبينما كان ملاك وكالة المخابرات المركزيّة، أيّام ريتشارد هيلمز، قد وصل إلى ١٨,٠٠٠ شخص، كان المسؤولون الإداريّون قد أخفوا أكثر من ثلاثمائة وظيفة لم يذكروها في تقاريرهم.

وعندما اشتدّت حرب فييتنام وأخذت كلّ مصالح استخبارات الولايات المتّحدة تزيد من ملاكاتها، كانت وكالة المخابرات المركزيّة تستخدم عملاء موقّتين مستترين، لتوحي بأنّها تحافظ على ملاكها المحصور. وكي تتمكّن الوكالة من توظيف العدد المناسب لها دون أن تصطدم بعقبة الروتين كانت تحتفظ بكافّة الذين وصلوا إلى سنّ التقاعد فتقوم بالتعاقد معهم ليستمرّوا بالعمل لحسابها. هذا فضلاً عن زوجات العاملين في السلك الخارجيّ اللواتي كنّ يتعاقدن مع الوكالة للعمل كسكرتيرات لأزواجهنّ. وكما رأينا بالنسبة لتعداد الملاك فإنّ الأمر نفسه ينطبق على الميزانيّة. فالمؤسّسات التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة هي منشآت تجاريّة تقدّم معونتها الطوعيّة إلى الوكالة الأمّ. والمثال على ذلك هو شركتا الطيران "إير أميركا" و"إير آسيا" اللتان استطاعتا أن تنمّيا نشاطاتهما، إلى أبعد حدّ مستطاع، وأن توظّفا عوائد الاستثمارات في توسيع النشاط القائم، حتّى أصبحتا أعظم قوّة واتّساعًا من الوكالة الأمّ. وقد تصل الأرباح السنويّة إلى مئات الملايين من الدولارت، لكن لا توجد حسابات دقيقة حول هذا الموضوع لأنّ محاسبي الوكالة لا يطالبون بتقارير مفصّلة عن ذلك، ولا يمارسون

إلاّ رقابة شكليّة وتقريبيّة. وبصورة عامّة تقوم المؤسّسات التجاريّة الملحقة بالوكالة بإدارة ميزانيّتها، وعندما تحتاج إلى أموال لزيادة عدد طائراتها أو لتجديدها، تسعى، عند ذلك، إلى الوكالة لتستنجد بها. وهكذا تبدو هذه الشركات شبه مستقلّة حتّى أضحت بعيدة عن متناول إدارة وكالة المخابرات المركزيّة.

كذلك فإنّنا لا نرى معلنًا في سجلاّت الوكالة أيًّا من المعونات التي يقدّمها لها البنتاغون والتي توجّه عادة إلى تمويل بعض مشاريع التجسّس أو التنمية أو النشاطات الخفيّة الأخرى للوكالة، فمثلاً، بلغت الميزانيّة المعلنة لقسم العلم والتكنولوجيا التابع للوكالة عام ١٩٧٠ بمقدار ميزانيّة الجمهوريّة العربيّة السوريّة، مع أنّه، فعلاً، ينفق خمسة أضعاف هذا المبلغ. ولقد استطاع هذا القسم أن يسدّد العجز بما استطاع الحصول عليه من القوى الجويّة التي تتكفّل بكلّ نفقات البرامج القوميّة للطيران، والتي تجري متابعتها في مختلف مصالح استخبارات الولايات المتّحدة.

من جهة أخرى استمرّت الاستخبارات على متابعة الحرب الخفيّة في لاووس، التي بلغت نفقاتها آنذاك، أكثر من مليار دولار، وقد تمّ تسديد هذه النفقات كلّها من جانب مختلف الهيئات التابعة للحكومة الفدراليّة، خاصّة منها وزارة الدفاع ومؤسّسة التنمية. أمّا رؤساء مصالح التخطيط والبرامج في الوكالة المطّلعون على أهميّة المصادر الرديفة للتمويل فإنّهم صرّحوا، بكلّ تفاخر، بأنّ مدير الوكالة لا يمتلك فقط مؤسّسة مليارديريّة بل إنّه يسيطر على ما يمكن أن يمدّ له المساعدة بمقدار يزيد بكثير على مليارات الدولارات التي تنأى إدارتها عن أيّ رقابة خارجيّة فعليّة. فالوكالة لا تمتلك فقط تلك الكميّات الهائلة من الأموال التي تحدّدها الميزانيّة، بل على النقيض من كثير من الهيئات الفدراليّة، فهي لا تجد نفسها محتاجة للمال أبدًا، فلدى الوكالة فيض من المال أكثر ممّا تستعمله، فعلاً. فمنذ إنشائها عام ١٩٤٧، أظهرت ميزانيّتها وفرًا

دائمًا استطاعت أن تخفيه عن أعين الرقابة الفدراليّة للميزانيّة وعن مختلف الهيئات التابعة للكونغرس. وأقامت الوكالة، من هذا الوفر، صندوقًا للطوارئ بلغت ميزانيّته أكثر من ميزانيّة الوكالة المعلنة. وكثيرًا ما استغلّت أمواله لأغراض غير شرعيّة تورّطت فيها هيئات حكوميّة أخرى. فمثلاً، عام ١٩٦٧ كان وزير الدفاع "روبرت مكنمارا" قد وعد المسؤولين النروجيّين بتجهيزات دفاعيّة تصل نفقاتها إلى عدّة ملايين من الدولارات. وقد لاحظ مكنمارا، بعد ذلك، أنّ هذه التجهيزات غير موجودة في احتياطات البنتاغون، ولذلك كان لا بدّ من شرائها بشكل مخصوص للنروج. ولقد جرى إعلامه من جهة أخرى، بأنّه، وبسبب ارتفاع كلفة الحرب في فييتنام التي استنفدت كلّ احتياطيّ البنتاغون، لم تبقَ أيّ مخصّصات. فاضطرّ مكنمارا إلى طلب تأجيل قروضه، ولهذا لم يتواجد لديه ما يكفي ليدفع نفقات وعده إلى النروجيّين. كما أنّ وزير الدفاع لم يكن على علاقة جيّدة مع الكونغرس ليطلب معونة لذلك البلد، وعند ذلك عمد، بموافقة البيت الأبيض، إلى الطلب من وكالة المخابرات المركزيّة أن تقدّم له المبالغ لشراء المعدّات المطلوبة، وهكذا حوّلت الوكالة جزءًا من حساب صندوق الطوارئ إلى وزارة الدفاع.

في نفس السنة ذهب الرئيس جونسون في الأوروغواي إلى مدينة "بونتا ديليستي" للاشتراك في الاجتماع العامّ للدول الأميركيّة. وعند ذلك تحدث إلى حكّام أميركا بلغة الكرماء وقدّم لهم وعودًا بالمساعدات والهدايا والتذكارات، ولم تكن ميزانيّة وزارة الخارجيّة في ذلك الحين تسمح بالوفاء بمثل تلك الوعود، لذلك وجدت هذه الوزارة نفسها في موقف عصيب، خاصّة وأنّ الرئيس نفسه هو الذي طلب إنقاص ميزانيّة الإدارة الفدراليّة حتّى يوفي بالتزاماته في حرب فييتنام، لذلك وجد الرئيس نفسه محرجًا أيضًا أن يطلب من الكونغرس الموافقة على النفقات المطلوبة لتلك الوعود،

علمًا بأنّ نائب "بروكلين" "جون روني" هو الذي يشرف على توزيع الأموال المخصّصة من جانب الكونغرس لهذه الغاية. وكان يقول بأنّ توزيعها كان عشوائيًّا، لذلك خوفًا من هذا النائب ومن الكونغرس لجأ الرئيس إلى صندوق الطوارئ التابع لوكالة المخابرات المركزيّة لينقذه من تلك الورطة.

ولأسباب متعدّدة ولا شكّ بسبب أنّ الوكالة تؤمن بأنّ أعمالها بعيدة عن الشرعيّة فإنّ أفعالها تميل إلى الاندفاع في بهلوانيّات ماليّة تتكفئ أمامها أيّ هيئة حكوميّة أخرى. فمثلاً تلك الطريقة التي استعملت بها أموال صندوق الطوارئ واحتياطي الدفع على الحساب الجاري لدفع أجور المتعاقدين والعملاء الموقّتين، وكذلك كثيرًا ما جرى استعمالها أيضًا للتجارة في البورصة. فمنذ سنوات عديدة تخصّص عدد من موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة في عمليّات البورصة وقاموا بالمتاجرة بأموال الوكالة ووظّفوها في استثمارات متعدّدة كالسندات والأسهم الماليّة والتجاريّة وذلك بموافقة الهيئات العليا الإداريّة للوكالة. وقد كانت تلك المجموعة من الأخصّائيّين مؤلّفة من محاسبين واقتصاديّين وحقوقيّين موظّفين في وكالة المخابرات المركزيّة، ومن ثمّ تعاونوا مع عملاء لتبادل العملات، الذين هم أشدّ المتخصّصين في هذا المجال. وهكذا حقّقوا أرباحًا ماليّة ضخمة للوكالة. وقد قرّر خبراؤها بعد ذلك، أن يقوموا بأنفسهم بكافّة العمليّات الماليّة التابعة للوكالة، وما على عملاء تبادل العملات إلاّ تنفيذ التوجّهات التي يصدرها أخصّائيّو الوكالة، وهكذا ازدادت الأرباح بشكل متواصل.

وفي عام ١٩٦٨، وبينما كان سيناتور ولاية جورجيا، ريتشارد راسل، يقوم على رئاسة هيئة من الكونغرس بتفحّص نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة، أعلم مديرها بشكل رسميّ عن شكوك كثير من أعضاء الكونغرس بخصوص توظيفات وكالة المخابرات المركزيّة الماليّة، وطلب منه أن توكل مثل هذه الأعمال إلى هيئة مستقلّة

على الأقلّ. وأعلمه أنّــه بذلك يمكنــه أن يتفـادى مضايقـة أعضـاء الكونغـرس فـي هذا السبيل، وحتّى أنّه قدّم له لائحة بأسماء لهيئات يمكن أن تتولّى ذلك. ومن بيـن الأسـماء تلك، كانت مؤسّسة "ماك نيل" وهو أدميرال سابق كان مسؤولاً عن المراقبة الماليّة فـي وزارة الدفاع. وعندما قبل الأدميرال القيام بذلك العمل توجّه إلى مقرّ وكالة المخابرات المركزيّة ليتفحّص الإجراءات الماليّة التي يمكن الاعـتراض عليهـا، ومـن بينهـا شـراء الأوراق الماليّة في السـوق السـوداء العالميّـة، واطّلـع علـى أعمـال البرمجـة والتجديد الدوريّ للمعلومات، وعلى مئات أخرى من النشاطات الماليّة المختلفة للوكالة في مجال المضاربـات، فمـا كـان منـه إلاّ أنّ أعلـن بـأنّ ذلـك يفـوق طاقّـة البشـر، ومـدح وكالــة المخـابرات المركزيّـة علـى أعمالهـا، مشـيرًا إلـى أنّ أعمالـه لا ترقـى إلـى مثــل هـذا المستوى، وانسحب بعد أن اطمأنّ السيناتور راسّل إلــى أنّ كـلّ مـا يجـري مـن أعمـال ماليّـة فـي الوكالـة لا يمكـن أن يطالـه الشـكّ مـن حيـث المحافظـة علـى أمـوال وكالــة المخابرات المركزيّة، من ناحية السرقة أو الرشوة[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٦٣ ـ ٦٨.

مراقبة وكالة المخابرات المركزيّة

كتب الرئيس هاري ترومان، عام ١٩٦٣، يقول: عندما قمت بتشكيل وكالة المخابرات المركزيّة لم أفكّر أبدًا بأنّها يمكن أن تنخرط في عمليّات حربيّة مموّهة أيّام السلم. ومع ذلك، فإنّه، مع كلّ من تلاه من رؤساء الجمهوريّة، استعملوا الوكالة في عمليّات تجسّسيّة وتدخّلات سريّة في شؤون الدول الأخرى، إذ إنّ وثيقة تشكيلها سمحت لها "بأن تقوم بكافّة النشاطات والوظائف"، فإذا ما صدّقنا ريتشارد هيلمز، فإنّ هذه الفقرة هي التي سمحت بقلب الحكومات الأجنبيّة وتعديل نتائج الانتخابات وإفساد الشخصيّات الرسميّة وشنّ الحروب الخفيّة. ففي عام ١٩٧١، أعلن هيلمز أمام ناشري الصحف الأميركيّة قائلاً "إنّ هدف تلك الصيغة سمح لنا بمتابعة كلّ النشاطات، في الخارج، التي قدّرت حكومة بلادنا وجوب تحمّل مسؤوليّات العمل السريّ فيها". وممّا قاله بيسيل: "لقد كانت وثيقة إنشاء وكالة المخابرات المركزيّة مجالاً لإعادة النظر في عدّة مناسبات، لكن لا بدّ لها من أن تبقى سريّة. فعندما تكون الوثيقة مجهولة من الجميع فإنّ الشعب يتساءل عمّا إذا كانت موجودة، وفي ما إذا كانت مختلف نشاطات الوكالة تتّسم بالشرعيّة. وإنّ قضيّة الوثيقة السريّة تبقى، بلا شكّ، بمثابة اللعنة، لكنّ ضرورة السريّة تمنع من البحث عن إيجاد الحلول لها". ونرى الدور الحقيقيّ لوكالة المخابرات المركزيّة معروضًا في الوثيقة السريّة التي يشير إليها بيسيل، فهي مجموعة توجيهات من السلطة التنفيذيّة لمصالح الاستخبارات وتتمتّع بالسريّة لأسباب من الأمن القوميّ. ولقد تحوّلت هذه التوجيهات إلى شكل مرموز، منذ عام ١٩٥٩، ولا يمكن أن يصل إليها اليوم إلاّ عدد قليل من الشخصيّات الموجودين على أعظم درجات

المسؤوليّة. ففي شهر آب ـ أغسطس ١٩٧٣، قبلت وكالة المخابرات المركزيّة أن تعطي إلى بعض هيئات الكونغرس المكلّفة أساسًا بمراقبة نشاطاتها، لمحة عن الوثيقة السريّة". ولا يتمتّع الشعب بأيّ وسيلة تسمح له بمعرفة ما إذا كانت الوكالة تتجاوز الحدود التي قامت على أسسها طالما أنّ الشعب لا يعرف هذه الأسس.

وفي عام ١٩٤٧، عند مناقشة إنشاء وكالة المخابرات المركزيّة في جلسة من جلسات الكونغرس، طرح النائب "فرد باسبي" السؤال التالي: أريد أن أعرف شيئًا عن الشائعات الرائجة حول الوكالة وأنّه قد توكل إليها مهمّات عمليّاتيّة، فهل لهذا أساس من الصحّة؟ والواقع أنّها لم تكن شائعات بل حقائق، إذ إنّ الرئيس ترومان وافق، في العام التالي، على القرار "٢ ـ ١٠" لمجلس الأمن القوميّ الذي يسمح لمكتب التنسيق السياسيّ، ومن ثمّ لوكالة المخابرات المركزيّة عام ١٩٥١، بمتابعة "الأعمال القذرة" شرط أن تبقى النشاطات سريّة وأن يستطاع تقديم التكذيب المعقول لها. وفي السنوات التالية صدرت توجيهات متعدّدة وسّعت الدائرة العمليّاتيّة لوكالة المخابرات المركزيّة. فالتوجيه رقم ٧ لمجلس الأمن القوميّ سمح لوكالة المخابرات المركزيّة، داخل الولايات المتّحدة، باستجواب المواطنين الأميركيّين الذي أقاموا في الخارج، كما سمح بإقامة علاقات تعاقديّة مع الجامعات الأميركيّة، مع أنّ قانون الأمن القوميّ لعام ١٩٤٧ يمنع الوكالة من القيام بأيّ نشاط بوليسيّ، أو أن تطلب حضور أيّ كان إلى الاستجواب، أو أن تفرض تطبيق القوانين، أو أن تقوم بأيّ وظيفة تعود أصلاً إلى الأمن الداخليّ. وفي عام ١٩٦٦ قدّم توجيه آخر إلى محكمة مكلّفة بالنظر في دعوى قذف من مهاجر أستونيّ إحدى جمهوريّات الاتّحاد السوفياتيّ ضدّ أحد المواطنين، مستندًا إلى أوامر من وكالة المخابرات المركزيّة لتبرير دعواه. وبعد أن استند القاضي إلى أحد توجيهات وكالة المخابرات المركزيّة، أصدر حكمه بأنّ الوكالة مولجة بمتابعة

عملها بين مجموعات المهاجرين في الولايات المتّحدة ورفض القاضي الدعوى. أمّا التوجيه رقم ٦ لمجلس الأمن القوميّ فإنّه يحدّد وظائف وكالة الأمن القوميّ التي أُنشئت من قبل الجهاز التنفيذيّ، لأنّ المشروع السريّ للتجسّس الداخليّ الصادر عام ١٩٧٠ أيّام إدارة الرئيس نيكسون، يستند إلى هذا التوجّه، فيسمح لوكالة المخابرات المركزيّة بمراقبة اتّصالات المواطنين الأميركيّين الذين يستخدمون المصالح العالميّة.

ومن المهمّ أن نلاحظ أنّ كلّ رؤساء الولايات المتّحدة زادوا، دونما انقطاع، دور وكالة المخابرات المركزيّة بقرارات تنفيذيّة بسيطة، فلم يجرِ التصويت على أيّ قانون جديد. ولم يعلم بهذه القرارات إلاّ بعض المقرّبين من الشيوخ، فعام ١٩٧٠ مثلاً، عندما وفق الرئيس نيكسون على مشروع التجسّس الداخليّ، فإنّه وعد بأن يجري التعاون مع وكالة المخابرات المركزيّة، لذلك اعتبرت الوكالة دومًا، بناء على طلب الرئيس، بمثابة شيء مقدّس.

وفي ١٨ تمّوز ـ يوليو ١٩٧٣، صرّح السيناتور "جاكوب جافيتس" قائلاً: بعد فترة من الحرب العالميّة الثانية، وبسبب ضروريّات الحرب الباردة، أنشأ رجال القانون في الولايات المتّحدة مذهبًا مشبوهًا يجب على الرئيس بموجبه أن يحوز على سلطات واسعة تسمح له بمواجهة الأحداث في مجال الأمن القوميّ. ولقد أرضى هذا التفسير المقدّم إلى السلطات الرئاسيّة كلّ المسؤولين في وكالة المخابرات المركزيّة الذي يعلمون بأنّ نشاطات الوكالة تلقى دائمًا المعارضة من الناحية الشرعيّة. وفي ٢ تمّوز ـ يوليو ١٩٧٣، طلب السيناتور "سيمنغتون" من مدير الوكالة قائلاً: "أو لم تكن العمليّات الحربيّة الواسعة مثل حرب لاووس تتجاوز الدور والاختصاصات التي حدّدها الكونغرس لمصالح الاستخبارات بموجب قانون ١٩٤٧؟ أجاب كولبي: يبدو لي أنّ ذلك بعيد من الشكّ. لكنّه في نفس الوقت كان يبرّر العمليّات في لاووس بمجرّد أن تركها

تستمرّ "بموجب التعليمات وتحت مراقبة وتوجيه مجلس الأمن القومي"، وبحسب توجيهات الرئيس. ويبدو أنّ الشرعيّة، بنظر مدير الوكالة، ليست تلك التي تتبع من القانون بل تلك الصادرة عن رئيس السلطة التنفيذيّة. وبعد مدّة وجيزة وجّه السيناتور "هارولد هيوغز" إلى كولبي السؤال التالي: "برأيكم، وبحسب الدستور، هل من الممكن أن تجري مثل هذه العمليّات دون أن يدري الكونغرس بها أو يوافق عليها؟". أمّا جواب كولبي فقد شكّل موضوعًا لتعليق شيّق لما يجري اليوم عن مغزى الحصول على موافقة الكونغرس:

"خلال فترة الحرب اللاوسيّة، كانت هيئات الكونغرس المختصّة، وكذلك بعض شيوخ وأعضاء الكونغرس، على علم وكلّ واحد بمفرده، بكلّ نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة في لاووس، كما أنّ برامج وكالة المخابرات المركزيّة قد جرى عرضها أمام الهيئات الماليّة أثناء المناقشة السنويّة للموازنة"...

لقد كانت تفسيرات كولبي ممثّلة للشعور المنتشر في أوساط وكالة المخابرات المركزيّة بأنّ الأنظمة الحقوقيّة والعدليّة لا تنطبق على الوكالة عندما تقوم بتنفيذ عمل يتمتّع بتغطية من أوامر الرئيس. وإنّ رسميّي الوكالة يعتبرون أنفسهم رجال الرئيس أو الجيش الخاصّ بالرئاسة، حسب تعبير السيناتور سيمنغتون، ولا يمكن أن نعتبر الكونغرس خارجًا عن نطاق المسؤوليّة طالما أنّه سمح لها، منذ إنشائها، بأن تبقى فوق القانون، فاستطاعت أن تفلت من تبرير استعمال اعتماداتها كما يتطلّب القانون المطبّق على كلّ الهيئات الأخرى. فبحسب نصّ تشريع عام ١٩٤٩، "يمكن للوكالة، ضمن نطاق صلاحيّاتها، أن تستعمل الاعتمادات المخصّصة لها دون اللجوء إلى الإجراءات القانونيّة". وهكذا، سمح هذا القانون للمدير بأن ينفق دون فتح اعتماد مسبق لكنّه لم يخوّله صلاحيّة عدم تقديم المبرّرات لهذه النفقات،

وهكذا بقيت حريّة التصرّف بدون مراقبة هي الوجه المميّز لكلّ أعمال وكالة المخابرات المركزيّة...

هيئة الأربعين: يمتلك الجهاز التنفيذيّ وسائله الخاصّة لمراقبة وكالة المخابرات المركزيّة ميسرة لمجموعة الأعمال الشخصيّة، وتستثنى من ذلك الأعمال الخفيّة التي يجب أن تحظى بالموافقة من أعلى المستويات، وبصورة عامّة من الرئيس نفسه. فبحسب قانون ١٩٤٧، تتبع وكالة المخابرات المركزيّة مجلس الأمن القوميّ بشكل مباشر، وبواسطته تتّصل مع الرئيس وتتلقّى منه التوجيهات. ولقد فقد هذا المجلس، أيّام إدارة نيكسون، كثيرًا من نفوذه، واتّصلت الوكالة مع الرئيس مباشرة أو بواسطة الهيئة الإداريّة لمجلس الأمن القوميّ التي كان يرأسها هنري كيسنجر. وكان دور هذه الهيئة شديد الأهميّة من حيث التقصّي عن المعلومات بمعونة وكالة المخابرات المركزيّة. ويحدّد هذا الدور أولويّة البرامج ويتطلّب التقارير التحليليّة لكلّ المعضلات السياسيّة. ولم يعد مجلس الأمن القوميّ يشكّل بالنسبة لوكالة المخابرات المركزيّة إلاّ ستارًا تخفي وراءه، مباشرة، صلاتها مع الرئيس أو مع كيسنجر. فكانت نوعًا من التمويه الشرعيّ للاحتفاظ بمظاهر قانون ١٩٤٧ الذي يفرض السلطة على وكالة المخابرات المركزيّة. أمّا في الوقت الحاضر فإنّ كلّ مشروع للعمليّات المموّهة، بما فيها دفع المعونات للأحزاب أو النشرات أو المسؤولين الأجانب، أو التدخّلات الانتخابيّة في الخارج، أو العمليّات الدعائيّة، أو العمليّات شبه العسكريّة، يجب أن يلقى موافقة الرئيس أو هيئة الأربعين قبل أن يدخل حيّز التنفيذ. ولقد كتب ألين دالاس في كتابه: The Craft Intelligence يقول: "بالواقع، لم تنخرط وكالة المخابرات المركزيّة بأيّ عمل سياسيّ ولم تقدّم مساعدتها لأيّ كان، مهما بلغت قوّته، سواء كان حركة سياسيّة أم لا، إلاّ بعد أن نالت موافقة السلطات السياسيّة المختصّة رسميًّا التي تأمر وكالة المخابرات

المركزيّة بأوامرها". ويبقى تصريح دالاس هذا ساري المفعول، لكن لا يذكر النشاطات غير المقيّدة لوكالة المخابرات المركزيّة في ما يختصّ بالنشاطات التجسّسيّة، كما أنّه لا ينوّه، أبدًا، بأنّ طريقة عمل هيئة الأربعين تسهّل دومًا السبيل لذلك التدخّل المموّه لوكالة المخابرات المركزيّة.

ومن المفترض أن تجتمع هيئة الأربعين مرّة كلّ أسبوع، لكنّ ارتباطات أعضائها تجعل انعقادها خاضعًا للتأجيل بشكل مستمرّ، مرّة في الشهر أو مرّتَين أيّام الرئيس نيكسون، ويقوم أمين سرّها، قصدًا، بدمج تقرير غير كامل. ويجري عرض مشروعات التدخّل في البلدان الأجنبيّة بصيغ أبعد ما تكون عن الحقيقة، فهي تقلّل من الأخطار وتعظّم من النتائج ويجري تحضيرها قبل اجتماع الهيئة بيوم أو يومَين. وبما أنّ أعضاءها ليسوا من عناصر وكالة المخابرات المركزيّة فإنّ الوقت لا يتوفّر لديهم لدراستها. وبما أنّ على أعضاء هيئة الأربعين مسؤوليّات متعدّدة في الوزارات التي يعودون إليها، فلا تكون لديهم عادة المعرفة الكافية بالظروف الموضوعية لمعظم بلدان العالم. أمّا بالنسبة للمشكلات الخاصّة فإنّهم يلجأون إلى رأي الأخصّائيّين التابعين لإداراتهم. لكنّ هؤلاء ليست لديهم إمكانيّة الاطّلاع على ما يجري عرضه في هيئة الأربعين. كما أنّه لا يحقّ لهم المشاركة في اجتماعاتها مع رؤسائهم، ويحقّ لمدير وكالة المخابرات المركزيّة وحده مرافقة أخصّائيّ في المشكال الجاري عرضها. وهكذا، فإنّ المشاركين لا يتمتّعون بنفس الإمكانيّة التي يحوزها مدير وكالة المخابرات المركزيّة. وبعد أن تجري الموافقة على مشاركتهم في هذه الهيئة المغلّفة بالأسرار فإنّهم يميلون إلى المساومة على موافقتهم على مشاريع الوكالة لتمرير طلبات تابعة لإداراتهم على حساب ما يعرض عليهم من خدمات. وبما أنّ تجربتهم في مضمار العمليّات المموّهة محدودة فإنّهم يلجأون إلى الوثوق برأي الخبراء.

لقد ذكر "ستيوارت ألسوب" في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٥ أيّار ـ مايو ١٩٧٣، السبب الذي جعل شخصيّات إدارة الرئيس كينيدي توافق على الإنزال في خليج الخنازير فقال: علينا أن نبحث عن الجواب في ما يتمتّع به الخبير بالنسبة للهاوي في شؤون الاستخبارات. ففي مجابهة كهذه، يعمد الهاوي إلى الوثوق، وبإيمان طفوليّ، بالتطمينات المؤكّدة التي يقدّمها الممتهنون". وفي نفس الصحيفة وبتاريخ ٢٦ أيّار ـ مايو ١٩٧٣، كتب "ماربلين برجر" أقوال أحد المسؤولين القدامى في وكالة المخابرات المركزيّة عن تجربته في هيئة الأربعين قائلاً: "إنّهم كانوا فيها بمثابة التلاميذ المجدّين فقد كانوا يصغون بعيون مفتوحة. أمّا أنا فلقد كنت واثقًا من الحصول على موافقتهم لتخصيص مبلغ ضخم من المال لعمليّة مستترة، ولم أكن قادرًا على الحصول على موافقتهم لشراء آلة كاتبة".

إنّ طريقة عرض المشاريع على هيئة الأربعين ميسرة لكلّ أعمال وكالة المخابرات المركزيّة إذ إنّها هي المكلّفة بتحضير المقترحات، وتجري المناقشات على النقاط التي قامت بالتركيز عليها. ولم يكن لأعضاء الهيئة الآخرين أيّة إمكانيّة للتأكّد من صحّة البراهين والنتائج المقدّمة إليهم. أمّا من حيث فرص نجاح المشاريع المقدّمة من وكالة المخابرات المركزيّة فقد كان على أعضاء هيئة الأربعين أن يثقوا بكلام مسؤوليّ الوكالة. ولأسباب أمنيّة لا بدّ من أن تكون الوسائل المستعملة مغلّفة، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص القائمين على العمليّات. وبإمكان أعضاء هيئة الأربعين الحصول على كافّة التفاصيل المتعلّقة بالعمليّات أثناء الاجتماعات. لكن بدون خبرائهم، كان من المستحيل عليهم اتّخاذ قرار موضوعيّ عن الأجوبة المقدّمة من وكالة المخابرات المركزيّة. فمن المواضيع التي جرى بحثها موضوع تشيلي عام ١٩٧٠، عندما واجهت الحكومة موضوع التدخّل في الانتخابات الرئاسيّة. وكان التقرير يعرض

براهين دامغة إلى جانب التدخّل لمعادلة المكتسبات التي حصل عليها السوفيات في تشيلي. وسواء كانت الحوادث المعروضة حقيقيّة أم لا، فإنّ التقرير قد جرى عرضه على أعضاء هيئة الأربعين ليعطوا موافقتهم على المشروع. وهكذا، فما الذي كان يمنع خبراء العمل السريّ من أن يقوموا بأيّ شيء لخداع هيئة الأربعين، خاصّة وأنّه لم يتوفّر لأعضاء الهيئة أيّ وسيلة لتنفيذ الادّعاءات.

المكتب الاستشاريّ للرئاسة: إنّ لرئيس الجمهوريّة، فضلاً عن هيئة الأربعين، مكتب مؤلّف من أحد عشر عضوًا من المواطنين الأميركيّين ومن القطاع الخاصّ، يجري تعيينهم من الرئيس نفسه، ويعقدون عدّة اجتماعات سنويّة لتقدير قيمة نشاطات كافّة هيئات استخبارات الدولة. وبإمكانهم أن يطلبوا التغييرات التي يرونها مناسبة. أُنشئ هذا المكتب عام ١٩٥٠ من قبل الرئيس آيزنهاور الذي أقام على إدارته "جيمس كيليان" من قسم التكنولوجيا، وتلاه بعد ذلك كلّ من الجنرال "هول" و"كلارك كليفور" والجنرال "ماكسويل تايلور" والأدميرال "جورج أندرسون". ولقد كان لمعظم أعضائه صلات قويّة مع البنتاغون ومع الشركات المستفيدة من طلبات المعدّات. كما كان هذا المكتب ميسّرًا لتبنّي وجهة نظر أنظمة جمع المعلومات، خاصّة عندما تكون كلفتها مرتفعة. يجتمع هذا المكتب مرّة كلّ شهر في واشنطن، لذلك فإنّه لا يمكن أن يقوم بدور مراقبة فعّالة، بل يبدو أنّ دوره استشاريّ فهو بلا سلطة إداريّة فعليّة. وتعتبره هيئات الاستخبارات جميعها بمثابة شاهد زور مزعج أكثر ممّا تعتبره وسيلة مراقبة فعليّة. خلال الاجتماعات الروتينيّة لهذا المكتب يقوم رسميّو وكالة المخابرات المركزيّة بإعلام أعضائه بالنتائج الحاصلة من جمع الاستخبارات، والتقارير التوقّعيّة للعلاقات العالميّة. ولا يجري الأخذ بعين الاعتبار لكافّة العمليّات المموّهة إلاّ إذا تعرّضت إحداها إلى إفشاء ما أمام جمهور الولايات المتّحدة. لقد حاول رؤساء الجمهوريّات

الأميركيّون استعمال المكتب الاستشاريّ الرئاسيّ كهيئة تحريّات تتمتّع برصيد عالٍ وتستمرّ أمينة دومًا، لروح البيت الأبيض، لتقوم بدورها عندما لا يكون رئيس السلطة التنفيذيّة راضيًا عن نوعيّة المعلومات التي وصلت إليه، أو عندما يحدث طارئ ما غير مناسب في مجال السياسة الخارجيّة يستدعي الرئيس لينكبّ على دراسة الموضوع. ولقد طلب الرئيس كينيدي من هذا المكتب تقديم خدماته لتحديد أسباب فشل عمليّة خليج الخنازير، كما طلب منه، أيضًا، الرئيس جونسون أن يحدّد الأسباب التي منعت وكالة المخابرات المركزيّة من معرفة موعد اجتياح القوّات السوفياتيّة لتشيكوسلوفاكيا. ولا شكّ في أنّ تحاليل هذا المكتب الاستشاريّ الرئاسيّ تقدّم فائدة كبرى لهيئات الاستخبارات إذ يمكنها أن تحدّد الأخطاء ونقاط الضعف وكيفيّة تلافيها. وربّما كانت لها فائدة أهمّ عندما تظهر إمكانيّة التنبؤ ببعض العوامل المؤثّرة حتّى ولو توفّرت كلّ المساعدات التي يمكن أن تساهم بها هيئات الاستخبارات. وهكذا فإنّ المكتب الاستشاريّ الرئاسيّ يميل إلى إعطاء الثقة بالفكرة التي تقول بأنّه من الممكن أن يُعرف كلّ شيء وبأنّ أجهزة الاستخبارات يمكن أن تقدّم أجوبة لكلّ المشاكل التي تُعرض عليها، إذا ما توفّرت لها المعلومات اللازمة بواسطة الأجهزة شديدة الإتقان.

مكتب الإدارة والميزانيّة: كان يُعرف باسم "مكتب الميزانيّة" حتّى عام ١٩٦٩. هو مكتب خاصّ بالبيت الأبيض، تقوم مهمّته على مراقبة نفقات كلّ الوزارات، وتنظيم لائحة بالأولويّات لتخصيص اعتمادات النفقات، ولديه إمكانيّة تنقيص نفقات مختلف الهيئات الفدراليّة وإلغاء برامج كاملة. وتستطيع مختلف الوزارات الاحتجاج لدى الرئيس الذي، عادة، لا يولي ذلك أيّة أهميّة. ويبدو أنّ هذا المكتب قد أعان يومًا عمل وكالة المخابرات المركزيّة فلم تشكّل مراقبته إلاّ عقبة بسيطة. وبما أنّ قسم الشؤون العالميّة المكلّف رسميًا بالرقابة الماليّة على هيئات الاستخبارات لا يتضمّن إلاّ خمسة

موظّفين، واحد لكلّ من المخابرات المركزيّة ومكتب التحقيقات الفدرالـيّ والبنتاغون ووكالة الأمن القوميّ، فكان من غير الممكن على مراقب واحد أن يشرف علـى نفقات الاستخبارات التي وصلت، عام ١٩٧٣، إلى أكثر من ستّة مليارات.

وبما أنّ مذهب سيادة السريّة والهمّ الدائم للتخفّي والتستّر يهدف إلى تحديد فعاليّة المراقبين المـاليّين فـي الرئاسـة، لذلك، أمسى هؤلاء بمثابة ألدّ العداء لكافّة هيئات الاستخبارات. فخلال خمسينات القـرن العشـرين مثـلاً، عندمـا بـدأ مكتـب الإدارة والميزانيّة عمليّة مراقبة وكالة المخابرات المركزيّة، كان مراقب المكتب يضطرّ للانتظار عند مدخل بناية الوكالة حتّى يصار إلى إعلام المسؤول في الوكالة عن هويّة المراقب وسلطاته الرقابيّة.

لاّ أنّ هذا الموقف تحسّن، عـام ١٩٦٢، عندمـا أصبح "روبرت أموري"، المدير المعاون السابق لوكالة المخابرات المركزيّـة، رئيسًا لقسم الشؤون الماليّة فـي مكتب الإدارة والميزانيّة، فحصل المفتّش، هكذا، على بطاقة دخول رسميّة إلى مقرّ الوكالة، علمًا بأنّ هذا الأخير كان أحد قدماء موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة. وفي منتصف الستّينات أعطى الرئيس جونسون لمكتب الإدارة والميزانيّـة صلاحيّات كبرى للرقابة الماليّة على وكالة المخابرات المركزيّة، إلاّ أنّ هذا السماح لم يساهم في تحسين الرقابة الفعليّة. ففي يوم أراد فيه أحد المحقّقين البحث عن كيفيّة استخدام الاعتمادات في موضوع معيّن، ووصل إلى لانغلي راغبًا بالحصول على مقابلة مع أحد المسؤولين عن المصالح السريّة، فاتّصل، أوّلاً، برئيس مصلحة قطاع البرامج والميزانيّة في وكالة المخابرات المركزيّة، فتمّ تحذير هذا الأخير بـألاّ يغادر المحقّق المكتب قبل إعلام المدير العامّ عن سبب الزيارة. عندها اتّصل هيلمز هاتفيًّا بشخصيّة في البيت الأبيض شارحًا لها بأنّ مكتب الإدارة والميزانيّة يعارض، بعمله هذا، تنفيذ برنامج قد نال مسبقًا

موافقة الرئاسة. عندها أمر البيت الأبيض بإيقاف عمليّة التحرّي. يبيّن هذا الحادث أنّ مهمّة المراقبة المكلّف بها مكتب الإدارة والميزانيّة ليست سهلة عندما تتعرّض لوكالة المخابرات المركزيّة التي يمكنها أن تتملّص من ذلك متى أرادت. لكنّه يبيّن لنا أيضًا حالة ملاكات الوكالة الذين يعتبرون عمليّاتهم فوق مستوى الرقابة الإداريّة.

ولكي تتجنّب وكالة المخابرات المركزيّة أن يقف مكتب الإدارة والميزانيّة على نشاطاتها، فهي تستعمل مختلف أشكال الادّعاءات الكاذبة.

ففي عام ١٩٦٨، قام أحد المحقّقين بجولة تفقّديّة للاطّلاع على منشآت وكالة المخابرات المركزيّة في أوروبّا والشرق الأوسط، واصطحب معه مسؤولاً عن المقرّ المركزيّ للوكالة كان قد تلقّى تعليمات من مدير قسم أوروبّا بألاّ يجري إطلاع المحقّق على أيّ شيء يمكن أن يسببّ الصعوبات أو المضايقات لوكالة المخابرات المركزيّة. لهذا، اقتيد المحقّق إلى أماكن معيّنة مسبقًا ولم تعرض أمامه إلاّ المعلومات السطحيّة ولم يعطَ أيّ دليل وثائقيّ. وكان من الطبيعيّ أن تتصرّف الوكالة على هذا النحو بعد أن عرفت بأنّ المحقّق يريد الاطّلاع على الأسلحة وعلى طريقة عمل الخدمات البوليسيّة، لهذا اتّخذت كافّة المحطّات والمراكز التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة احتياطاتها فأخفت كافّة النشاطات المتعلّقة بذلك. وبما أنّ المحقّق كان شديد الاهتمام بشؤون الشرطة عُرض عليه زيارة "سكوتلاند يارد"، العارفة مسبقًا بتلك الزيارة، فلم يستطع المحقّق رفض العرض أو مقاومته، فزار كافّة فروع الشرطة البريطانيّة وأُغرق بتفسيرات مفصّلة. وكان لذلك التضليل أثره الفعّال في منع وصول المحقّق لغايته الأصليّة إذ إنّه كان يرغب بزيارة مؤسّسة لوكالة المخابرات المركزيّة تبعد عن لندن مئات الكيلومترات. وهكذا انقضى الوقت المخصّص للمحقّق في لندن، دون أن يتمكّن من زيارة أيّ منشأة لوكالة المخابرات المركزيّة. أمّا في الشرق الأدنى فوجد

مسؤول وكالة المخابرات المركزيّة، على عكس مسؤول أوروبّا الغربيّة، أن من صالحه أن يوضح ما أمكن نشاطات الوكالة. وكان هذا الأخير قد تلقّى تعليمات بأن يبيّن للمحقّق خفايا الأمور. فاستدعى، للقاء الضيف، كافّة العملاء والإقليميّين ليشرحوا له، بشكل مفصّل، وجهة نظر وكالة المخابرات المركزيّة ليبرهنوا له عن صحّتها.

السفراء: يقوم السفير الأميركيّ، من الناحية النظريّة، بالإشراف على ترؤس الفريق القوميّ الذي يتضمّن ممثّلي كافّة الوكالات الرسميّة، ومن بينها وكالة المخابرات المركزيّة، التي كانت تتمتّع ببعض الاستقلاليّة حتّى بداية عد الرئيس كينيدي، الذي أخضع نشاطات موظّفي الوكالة في السفارات إلى رقابة السفير. وبقي تأثير التعميم الذي أصدره كينيدي ساري المفعول، لكنّ وسائل تطبيقه كانت تختلف من بلد لآخر. تلعب شخصيّتا السفير ورئيس وكالة المخابرات المركزيّة دورًا هامًّا في هذا السياق. مثال على ذلك، أنّ سفيرَي الولايات المتّحدة في الكونغو وفييتنام استطاعا ممارسة رقابة شديدة على كافّة موظّفي الوكالة، علمًا بأنّهما كانا مناصرَين شديدَين للعمليّات الخفيّة. أمّا السفير في الهند فكان يطلب إطلاعه على نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة، دون أن يحاول ممارسة أيّ رقابة على عمليّاتها. لكن، كثيرًا ما يترك السفير الحبل على الغارب لموظّفي الوكالة، فيقومون بممارسة ما يدبّرون من أعمال، وذلك بسبب عدم اهتمامه بهذه الشؤون أو بسبب ضعف في شخصيّته. وإذا عدنا، إلى تقرير "بيسيل" عن مبدأ وكالة المخابرات المركزيّة فنراه يقول: "يجب أن يكون السفير على اطّلاع بكلّ عمليّة مستترة في حدود صلاحيّاته الإقليميّة. لكن في بعض الحالات الخاصّة، بناء على طلب من وزارة الخارجيّة أو على طلب الرئيس الدولة، يمتنع رئيس مركز وكالة المخابرات المركزيّة عن إعلام السفير بالعمليّات". والحقيقة أنّ السفير نفسه، كثيرًا ما يريد أن ينأى عن الاطّلاع على مثل هذه الأمور.

لكنّ السفير "جون بريتسلاف" رفض القيام بمثل هذا الدور السلبيّ الذي يمسّ الدور الطبيعيّ لممثّلي الولايات المتّحدة، لذلك رأيناه يتّخذ موقفًا مضادًّا لوكالة المخابرات المركزيّة، وهو الذي كان رجل سياسة قبل أن يصبح سفيرًا، حتّى أنّه استطاع أن يلعب دور بطل في نظر بعض الرسميّين من وزارة الخارجيّة، فمنع كلّ نشاط لوكالة المخابرات المركزيّة في مالطا عندما كان سفيرًا لبلاده فيها.

بعد زيارة الأدميرال "جورج أندرسون" عام ١٩٧٠، لبعض مناطق البحر الأبيض المتوسّط، تخوّف من أن تؤدّي الانتخابات التشريعيّة إلى فوز رجل اليسار "دوم منتوف". وبما أنّ أندرسون كان بحّارًا فقد كان مناصرًا للقوّة البحريّة، وخاف من أن تفقد قوّات حلف الأطلسيّ قاعدة مالطا الهامّة، فتصبح تحت إشراف سوفياتيّ. ولم يكن في ذلك الحين مديرًا للمكتب الاستشاريّ للرئاسة لكنّه استغلّ علاقاته في محيط البيت الأبيض ليطلب تدخّل المصالح السريّة في الانتخاب المالطيّة. ولم تتحمّس وكالة المخابرات المركزيّة لذلك الطلب لأنّها تمتلك الجهاز المناسب لتلك الغاية، لكنّها قبلت بأن ترسل عميلاً سريًّا ليعرف كيفيّة الوصول إلى وسيلة تمكّن من الحصول على نتيجة مقبولة من تلك الانتخابات للمحافظة على الوضع الراهن. عندها ظهر السفير بريتسلاف على أقصى درجة من عدم التعاون فكان يرسل البرقيّة تلو الأخرى رافضًا أن ينضمّ إلى فريقه عميل مستتر ليقوم بمهمّة موقّتة. ولم يحدث أيّ تدخّل في الانتخابات ونجح "دوم منتوف" في الوصول إلى السلطة، واستطاعت بريطانيا أن تحتفظ بقاعدة مالطا التابعة لحلف شمال الأطلسيّ.

الكونغرس: في ما يختصّ برقابة الكونغرس على وكالة المخابرات المركزيّة لا بدّ من تمييز مرحلتَين مختلفتَين هما: ما قبل وما بعد فضيحة ووترغيت. فخلال الستّ وعشرين سنة السابقة لأزمة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٣، كانت السلطة التشريعيّة، بصورة عامّة،

تكتفي بإعطاء موافقتها على اعتمادات سخيّة لوكالة المخابرات المركزيّة دونما اهتمام خاصّ بطريقة صرفها. علمًا بأنّ قليلاً من أعضاء الكونغرس كانوا يعرفون الرقم الفعليّ للمخصّصات لأنّها مستترة في ميزانيّات هيئات رسميّة أخرى، خاصّة منها وزارة الدفاع. وكانت هناك لجان فرعيّة من الكونغرس ومجلس النوّاب مكلّفة بمراقبة سبل الإنفاق في وكالة المخابرات المركزيّة. لكنّ هذه الرقابة كانت شكليّة تمامًا وغير فعّالة. وكانت أسماء أعضاء هذه اللجان تبقى خافية على أعضاء مجلس النوّاب الذين كانوا، عادة، من أكثر النوّاب قدمًا، لا بل أكثرهم محافظة. وفي مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز في نيسان ـ أبريل ١٩٦٣، ذُكر أنّ ألين دالاس أشرف بنفسه على انتقاء أسماء هؤلاء. وفي آب ـ أغسطس ١٩٧١ قام ممثّل ولاية لويزيانا، النائب "هيبرت" رئيس لجنة القوّات المسلّحة في المجلس، بمخالفة القواعد المتّبعة بتعيين أكثر الأعضاء قدمًا لرئاسة اللجنة الفرعيّة، ورشّح "لوسيان ندزي" النائب الليبراليّ عن ميتشيغان والمشهور بنشاطه الديناميكيّ. واحتفظ هيبرت برئاسة اللجنة الفرعيّة، فكان ندزي الأوّل من بين غير المحافظين من الأعضاء الدائمين الخمسة، ومن الإثنين الاحتياط. وقد انتشرت الشائعات حينذاك بأنّ هيبرت لم يستدعِ ندزي إلاّ ليغطّي موجة النقد التي حامت حول عدم فعاليّته في رئاسة تلك اللجنة. ولم يستطع ندزي أن يقوم بعمل شيء، خلال عام ١٩٧٢، إذ كان مشغولاً بعمليّات التحضير للانتخابات الأوليّة وللانتخابات الرئاسيّة. لكنّه بذل جهده في سبيل إقامة التحريّات المتعمّقة حول دور وكالة المخابرات المركزيّة في العمليّات المستترة.

أمّا في الكونغرس فإنّه من المتّبع أن تجري متابعة عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة بتضافر جهود اللجان الفرعيّة للقوّات المسلّحة وللشؤون الماليّة. وإنّ أعضاء تلك الهيئات هم من الموالين للعسكريّين ومن المتقدّمين في السنّ والمحافظين. وإنّ

بعضًا من الشيوخ وأعضاء الكونغرس، وإن كانوا ما زالوا قلّة حتّى الآن، يقدّرون الرقابة غير الملائمة. ومنذ عام ١٩٤٧، جرى تقديم مائة وخمسين مشروعًا من القوانين تهدف للسماح للكونغرس بممارسة سلطة أشدّ فعاليّة على نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة ولم يحصل أيّ منها على الأغلبيّة. أمّا في مجلس النوّاب فإنّ أيًّا من هذه المشروعات لم يُعرض على التصويت. فقد رفض المجلس، عام ١٩٥٦، بأغلبيّة ٥٩ صوتًا ضدّ ٢٧، وفي عام ١٩٦٦ بأغلبيّة ٦١ ضدّ ٢٨، مشروعات القوانين الهادفة إلى تشكيل لجان الرقابة على وكالة المخابرات المركزيّة، أكثر فعاليّة وذات صلاحيّات أكثر شمولاً. وأثناء تقديم هذه المشروعات، عام ١٩٦٦، إلى التصويت، أعلن السيناتور "راسل" رئيس لجنة القوّات المسلّحة في المجلس، عن قبوله مشاركة الأعضاء الثلاثة الأكثر قدمًا في لجنة الشؤون الخارجيّة، بصفة مراقبين، في جلسات اللجان الفرعيّة للرقابة، وذلك اعتبارًا من عام ١٩٦٧. لكن بعد عدّة سنوات من هذه الممارسة، أوقف السيناتور "ستينيس" خلف "راسل" هذه العادة، بسبب الليبراليَّين من لجنة الشؤون الخارجيّة "فولبرايت" و"سيمنجتون" اللذين أبديا رغبتهما في المشاركة في الجلسات والمناقشات السريّة.

وهكذا، كانت وكالة المخابرات المركزيّة والشيوخ المحافظون يعتبرون الرقابة على الوكالة شأنًا خاصًّا بهم ولا حاجة لهم إلى مثل هذَين العضوين من الكونغرس. وفي ٢٣ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٣، أعاد السيناتور سيمنغتون ترتيباته، فوضع، بدون إنذار مسبق، مشروع تعديل قانون يسمح بتحديد نفقات الاستخبارات بما لا يزيد عن ستّة مليارات. ولقد رُفض ذلك التعديل بأغلبيّة ٥١ صوتًا ضدّ ٣٦. لكنّه كان، بلا شكّ، مصدر المناقشات الملحّة التي جرت في الكونغرس حول الاستخبارات. ولقد انصبّت انتقادات سيمنغتون على أنّه من الواجب الطلب من مجلس الشيوخ التصويت

على الاعتمادات المخصّصة للاستخبارات بينما لا يطّلع على مبرّراتها إلاّ خمسة شيوخ فقط. وعند النقاش الذي دار بينه وبين رئيس اللجنة الماليّة، السيناتور "آلندر"، برهن سيمنغتون عن أنّ الشيوخ الخمسة ليسوا على اطّلاع كافٍ على عمليّات وكالة المخابرات المركزيّة. وسأل سيمنغتون قائلاً: هل كنتم على اطّلاع بموضوع الجيش السريّ في لاووس المقدّر بـ ٣٦ ألف رجل، أجاب آلندر: "إنّني أجهل كلّ شيء عن هذه القضيّة، وذلك، أوّلاً لأنّني لم أسأل عمّا إذا كانت مخصّصات وكالة المخابرات المركزيّة هي لأغراض حربيّة معيّنة، ولأنّ السؤال لم يخطر ببالي، وثانيًا إنّني لم أطّلع على تلك المسألة إلاّ من الصحف التي قرأتها مؤخّرًا". ولا شكّ في أنّ عمليّة لاووس كانت من أكبر العمليّات التي تابعتها وكالة المخابرات المركزيّة. وباعتراف آليندر، تبيّن لنا أنّه كان جاهلاً بها. أمّا ريتشارد بيسيل فلم يكن أكثر مبالاة بالوقائع والأحداث التي تمسّ وكالة المخابرات المركزيّة. وقد صرّح هيلمز بأنّ هنالك عمليّات للوكالة يفضّل، هو بنفسه، أن يبقى جاهلاً بها.

لقد أعلن السيناتور الجمهوريّ "سالتونستال" الذي كان عضوًا في اللجنة الفرعيّة للرقابة لعدّة سنوات متتالية، عن رأي مماثل، فقال، عام ١٩٦٦: "قد لا يكون رسميّو وكالة المخابرات المركزيّة هم الذين يرفضون إطلاعنا على الأمور لكنّنا نشعر، في قرارة أنفسنا، ببعض التردّد في طلب المعلومات عن بعض المواضيع التي أشعر، شخصيًّا وكمواطن أميركيّ وعضو في الكونغرس، بأنّني أفضّل تجاهلها". وأمام رفض المعنيّين في الكونغرس تحمّل عبء هذه المسؤوليّة، ارتأت وكالة المخابرات المركزيّة أن تترك اللجنة الفرعيّة في جهلها الكامل لمجريات الأحداث المموّهة، إلاّ في بعض الحالات التي بدت لها مؤهّلة للنجاح، كما حصل في عام ١٩٦٧ مثلاً، عندما عرضت نجاحاتها في جهودها المسممّة عن طريق الدعاية بين الشعب في البرّ الصينيّ. ولقد

اعتاد هيلمز أن يقوم بزيارات متعدّدة للبيت الأبيض ليوصل الأخبار عن مختلف المعضلات، خاصّة منها المشاكل المتعلّقة بالاستخبارات وتقديرات القوّة السوفياتيّة، لكنّه لم يعلم الرئيس، أبدًا، عن تصرّفات المصالح السريّة، مع أنّه كان مشهورًا بقدرته على إعطاء ممثّلي السلطة التشريعيّة كلّ ما يطلبونه بصراحة. وبما أنّ السيناتور "فولبرايت" كان يشارك في جلسات الهيئات المختلطة للرقابة قبل توقّفها في العام ١٩٧١، لذلك نراه في الفقرة التالية، يشرح السياق الطبيعيّ لهذه الجلسات، بناء على طلب الكاتب "باتريك ماك جافي" مولّف كتاب "وكالة المخابرات المركزيّة الأسطورة والجنون". فيقول: "إنّ قاعدة الدقائق العشر مطبّقة بحيث أنّ معظم اللجان الفرعيّة ليست لديها أيّ فرصة للوقوف على أيّ موضوع كان. ويمضي معظم الوقت بحديث مدير وكالة المخابرات المركزيّة عن خطر الصواريخ السوفياتيّة والأسلحة الهامّة الأخرى. وإن كانت هذه المعلومات هامّة لكنّها لا تسمح بأخذ فكرة عمّا يجري في المصالح السريّة. والحقيقة أنّ هيلمز لا يتحدّث إلاّ عمّا يريد لأعضاء اللجان أن يتعرّفوا عليه، ويبدو لي أنّ هؤلاء منهمكون، قبل كلّ شيء، بحماية وكالة المخابرات المركزيّة ضدّ أيّ هجمات من قبل خصومها".

تقدّم وكالة المخابرات المركزيّة كلّ عام، مقترحات سنويّة لميزانيّتها إلى اللجان الماليّة الفرعيّة، وإلى مجلسَي النوّاب والشيوخ. وتكون إجراءات الجلسات، في هذه الحال، مرتّبة بالكامل من جانب وكالة المخابرات المركزيّة. فقبل الجلسات يقوم الخبراء الإلكترونيّون التابعون للوكالة بسبر عامّ للجدران والسقوف ليتبيّنوا خلوّها من أيّ أجهزة تنصّت، ثمّ يجري إغلاق الستائر على النوافذ لمنع أيّ مراقبة خارجيّة. وتُعتبر قرارات اللجان الفرعيّة غاية في السريّة، وتوضع في خزانات المقرّ المركزيّ لوكالة المخابرات المركزيّة دون أن يترك أيّ نموذج عنها لدى اللجان الفرعيّة إذا ما

أرادت هذه الرجوع إليها في ما بعد. وإنّ حضور الجسات ممنوع على أعضاء أمانة السرّ الذين قاموا بتحضير الجلسات.

منذ عام ١٩٥٠، عرف ألن دالاس كيف يجد الطريقة المناسبة لهذه الجلسات الخاصّة بتحضير الميزانيّة، فكان يشرح لبعض الشخصيّات تلك المواجهة السنويّة قائلاً: "سأقصّ عليكم حكايات حرب مثيرة". ومن أمثال هذه التكتيكات المضلّلة، لا بدّ من ذكر حادثة جرت عام ١٩٦٦ عندما حضّرت اللجنة الماليّة الفرعيّة من الكونغرس مجموعة أسئلة دقيقة في موضوع البرامج التجسّسيّة وازدياد كلفتها عامًا بعد عام آخر. وكي يتجاوب مدير الوكالة مع اهتمام شيوخ الكونغرس، اصطحب معه معاونه الخاصّ بمديريّة العلوم والتكنولوجيا الدكتور "ويلين"، وحمل معه حقيبة مليئة بمعدّات التجسّس الدقيقة: آلة تصوير مصغّرة موضوعة في علبة سجائر، وجهاز إرسال موضوع في ضرس صناعيّة، ومسجّلة موضوعة في غلاف لعلبة سجائر وغيرها. وكانت كلّها مصنوعة من قبل اختصاصيّ من وكالة المخابرات المركزيّة. وبينما كان الشيوخ يرغبون بالتعرّف على بعض المشاكل التقنيّة، أخذ هيلمز ومعاونه بتسليتهم بتلك التجهيزات المبهرة على طريقة جيمس بوند. فراح مدير وكالة المخابرات المركزيّة يتحدّث عن البرامج التقنيّة لجمع المعلومات واضعًا أمامهم الأشياء المذكورة أعلاه. وكما هو متوقّع، انحرف النقاش عن الموضوع الأصليّ واتّجه إلى تلك الأدوات التي يتسلّح بها الجاسوس العاديّ. ومع ذلك، فإنّ أحد الشيوخ المصمّمين على متابعة الموضوع الأساسيّ، وجّه سؤالاً مرتَين متواليتَين، عن الأجهزة الجديدة البالغة الكلفة التي تبتكرها وكالة المخابرات المركزيّة. وبحيلة جديدة حوّل مدير الوكالة الانتباه، مرّة أخرى، نحو أدواته. إلاّ أنّ السيناتور كرّر السؤال للمرّة الثالثة، فما كان من السيناتور راسل، الذي كان يترأس الاجتماع، إلاّ أن طلب من السائل الانتظار ريثما ينهي عميلا

وكالة المخابرات المركزيّة شرح أهميّة تقنيّة المعدات. وهكذا يبدو أنّ اهتمام الشيوخ بالمعدّات ازداد حتّى انفضّ الاجتماع بدون طرح السؤال مرّة أخرى.

وفي عام ١٩٦٧، عندما قامت وكالة المخابرات المركزيّة بتحضير الجلسات، هيّأت مجموعة ضخمة من الخطوط البيانيّة واللوحات والعروض السينمائيّة لتبيّن دورها في النضال العالميّ ضدّ الشيوعيّة، ولتشرح الأخبار التي أبرزتها حول التهديد الذي يشكّله النظامان في الصين والاتّحاد السوفياتيّ. وقد اشتملت البيانات على الكثير من خصوصيّات وكالة المخابرات المركزيّة التقنيّة، والحسابات ومختلف أجهزة البرمجة، وكيفيّة إعادة تظهير المعلومات دون أن تتطرّق أبدًا إلى "الألاعيب القذرة". وجرت عمليّات التدريب على كيفيّة إخراج هذه المواضيع عند الجلسات بانتظار الدعوة من البيت الأبيض الذي حدّد يوم الاجتماع، حتّى أنّه دعا أحد شيوخ اللجنة الفرعيّة للمشاركة في هذه الجلسات التحضيريّة. بعد ذلك بعدّة أيّام اتّصل أحد المسؤولين في أمانة سرّ اللجنة الفرعيّة بوكالة المخابرات المركزيّة ليعلمها بأنّ السيناتور الذي مثّلها في الجلسة التحضيريّة قدّر بأنّ كلّ شيء ممتاز، وبما أنّ رئيس الجمهوريّة مشغول جدًّا ولا يستطيع المشاركة في الاجتماع، فقد أعطى موافقته على مشروع الميزانيّة. وهذا ما يؤكّد مرّة جديدة على الرقابة غير الفعّالة على وكالة المخابرات المركزيّة. لكنّ بعض أعضاء الكونغرس صاغ الانتقادات بهذا الشأن وطالب بعقد جلسات موسّعة تضمّ رجالاً قادرين على إخضاع وكالة المخابرات المركزيّة لرقابة أكثر صرامة من مثيلتها الموجودة في الهيئات الحكوميّة الأخرى. وقد بيّن أولئك الأعضاء أنّ هيئة من الكونغرس قامت بالرقابة على وضع أشدّ دقّة من وكالة المخابرات المركزيّة، وهي لجنة الطاقة الذريّة، ولكن من دون أن ينجم عن ذلك أيّ هتك لقواعد الأمن القوميّ. ولقد خشي بعض الليبراليّين المؤيّدين للرقابة الشديدة

والزائدة على وكالة المخابرات المركزيّة من أن تتولّى هيئة مختلطة، من نموذج تلك المشرفة على هيئة الطاقّة الذريّة، فتخضع لنفوذ وكالة المخابرات المركزيّة، كما حدث بالنسبة للجنة الطاقّة الذريّة التي توصّلت وإلى حدّ كبير من ضمان دعم المسؤولين في الرقابة عنها. أمّا المعارضون للرقابة الزائدة فإنّهم يقيمون وزنًا لضرورة السريّة المطلقة لتتمكّن وكالة المخابرات المركزيّة من التصرّف بفعاليّة. وبما أنّ كلّ زيادة في أعضاء لجان المراقبة تزيد من مخاطر هتك الأسرار، لذا فهم يخشون من أن يؤدّي التوسّع في المراقبة إلى وجود أعضاء من المعارضة الذين يمكن أن يستغلّوا، على النطاق السياسيّ، ما حصلوا عليه من أسرار وكالة المخابرات المركزيّة. لذلك نراهم يعلنون أنّ الاستخبارات السريّة للدول الصديقة ستجد نفسها مضطرّة، في النهاية، لئلاّ تتعاون مع وكالة المخابرات المركزيّة وتفضي لها بالأسرار التي تعرفها عن النشاطات التي يمكن أن تنتهك من جانب أعضاء مجلس الشيوخ.

لقد اختلفت الأمور بعض الشيء بعد فضيحة ووترغيت، إذ أخذت اللجان الفرعيّة تكرّر من اجتماعاتها لتعلم درجة تورّط وكالة المخابرات المركزيّة في هذه الفضيحة التي ترأسها البيت الأبيض. وقد كان لتجاوز السلطة وأعوانها بذلك الشكل المفضوح أثره الظاهر في حثّ أعضاء مجلس الشيوخ، حتّى أكثرهم محافظة، على اتّخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الأمور. وخلال اجتماعات اللجان الفرعيّة الأربع التي تكرّرت بشكل واضح في الأسابيع الأولى من عام ١٩٧٣، واللواتي لم يتغيّر أعضاؤها المحافظون بأكثريّتهم، فإنّ هؤلاء اندفعوا، بسبب نفورهم الشديد من عمليّة ووترغيت وارتكاسات الرأي العامّ، بتصميم كبير مطالبين بزيادة سلطات الرقابة على وكالة المخابرات المركزيّة. وهكذا، صرّح "جون ستينيس"، رئيس لجنة الكونغرس للقوّات المسلّحة، في ٢٠ تمّوز ـ يوليو ١٩٧٣، بأنّ التجربة المريرة لوكالة المخابرات المركزيّة في

لاووس، وكذلك ما فعلته في الشؤون الداخليّة، يؤدّيان إلى قناعة بضرورة إعادة النظر في قانون إنشاء وكالة المخابرات المركزيّة. ويبدو أنّ "ستينيس" كان قد أضحى مقتنعًا بضرورة ألاّ يتمتّع رئيس السلطة التنفيذيّة بإمكانيّة توريط بلاده في نزاع مماثل لفييتنام، وقدّم، في ١٨ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣، مشروع قانون احتفظ لنفسه بحقّ تعديله، يهدف إلى تعديل القاعدة الدستوريّة لوكالة المخابرات المركزيّة، ويتضمّن، بالدرجة الأولى، تحديد نشاطات وكالة المخابرات المركزيّة داخل أراضي البلاد، إلاّ في ما يختصّ بالضروريّات اللازمة لمهمّة الاستخبارات في الخارج، كما يتضمّن، بالدرجة الثانية، اتّخاذ إجراءات رقابيّة أكثر صرامة من قبل الكونغرس وضمن حدود الضروريّات الرئيسيّة للأمن. وبتاريخ ٦ كانون الأول - ديسمبر ١٩٨١ صوّت الكونغرس على مشروع لتعديل قانون وكالة المخابرات المركزيّة لم يعلن إلاّ عن جزء قليل منه يتضمّن حماية عملاء وكالة المخابرات المركزيّة من كلّ هتك لهويّاتهم، ويحمّل كلّ مَن يفعل ذلك غرامة ماليّة كبيرة وعقوبة بالسجن تصل إلى عشرين عامًا. ولا شكّ في أنّ التعديلات الأخرى التي جرت في ٨ حزيران - يونيو ١٩٨٥ أعطت الكونغرس سيطرة رقابيّة أقوى على وكالة المخابرات المركزيّة.

الصحافة: كانت علاقة الصحافة مع وكالة المخابرات المركزيّة، خلال عهد دالاس، خالية من كلّ جفاء. ولم يُبد الصحافيّون أيّ رغبة بكتابة أيّ مقالات مناوئة للوكالة، أو يمكن لها أن تنتهك أسرارها التي قد تصل إليهم. حتّى أنّ بعضًا منهم، وخاصّة المتحمّسين، كانوا يقدّمون لوكالة المخابرات المركزيّة معلومات مفيدة. وكثير من المراسلين كانوا على تواصل مستمر مع أخصّائيّي الوكالة يسرّون لهم بما اكتشفوه أو عرفوه خلال زياراتهم إلى الخارج. ولم يكن هؤلاء الصحافيّون يعملون لصالح الوكالة لكنّهم كانوا مغتبطين بتقديم الأدلّة التي يتمكّن المسافر من الاطّلاع عليها، مثل

عدد المداخن فوق بنـاء مصنـع أو كثافـة المـرور علـى سكّة حديـد، إلـخ. ويذكـر أحـد رؤساء تحرير إحدى الصحف، بعد زيارة قام بها إلى أوروبّا الشرقيّة، أن بإمكانه إفادة الوكالة ببعض مشاهداته لفكّ طلاسـم إحـدى المعضـلات. فمـن شـأن بعـض المعطيـات المعيّنة أن تكون ذات أهميّة كبيرة لمحلّل الاستخبارات، في زمن لم تكن الوسائل التقنيّة الحديثة قد وصلت فيه إلى المرحلة الحاليّة. وكانت مديريّة الاستخبارات تلجأ إلـى تلـك الاستنطاقات الروتينيّة للمراسلين، وما زالت تفعل ذلك حتّى اليوم. وهذا ما حدث فعـلاً عندما تعرّض أحد المراسلين لوابل من الأسئلة المتعلّقة بالخطوط البـارزة للشـخصيّات الأجنبيّة التي قابلها، وخاصّة منها نقـاط الضعـف، وكذلـك طريقـة عمـل أجهـزة الأمـن الداخليّ في البلدان التي زارها.

وكانت وكالة المخابرات المركزيّة تهتمّ، بشكل خاصّ، بإمكانيّة تجنيد العناصر مـن الأوساط الصحافيّة بغية وضع أحد عملائها بينهم متمتّعًـا بغطـاء وكالـة أنبـاء شـهيرة. وتبقى هويّة العميل على أقصى درجات السريّة. وإذا وثقنا بشهادة "أوزوالد جونسـتون" من صحيفة واشنطن ستار نيوز والتي دعمها صحفيّون آخرون، فـإنّ أربعيـن مراسـلاً أو صحافيًّا كانوا ما زالوا يتقاضون أجورًا من وكالة المخابرات المركزيّـة حتّـى نهايـة ١٩٧٤. ويذكر جونستون أن كولبي قرّر إنهاء عقود خمسة من هؤلاء يتبعون كبريـات وكـالات الأنبـاء، لكـنّ البـاقين اسـتمرّوا علـى عقودهم لاهتمـامهم الخـاصّ بالشـؤون الصناعيّة والتجاريّة، لا سيّما وأنّ مراسل الصحافة الأميركيّة يتمتّع، غالبًـا، بتسـهيلات أكبر للدخول إلى الشـركات الأجنبيّـة ممّـا تلاقيـه الشـخصيّات الرسـميّة فـي السفارات الأميركيّة. ويتذكّر السيّد "ويليام آلوود"، مدير صحيفة نيوزدي Newsday بأنّـه، خـلال الخمسينات، عندما كان محرّرًا اختصاصيًّا في الشؤون الخارجيّة لمجلّة "لـوك"، اتّصـل به ممثّل عن وكالة المخابرات المركزيّة وسأله عمّا إذا كـانت المجلّـة ترغـب بمراسـل

لها في نيودلهي، على أن تقدّم الوكالة المراسل مع راتبه، لكنّه رفض العرض. أمّا "كلنتون دانيال" مدير الشؤون الصحافيّة في الواشنطن بوست فيذكر أنّه، في أوائل الستينات، عندما كان يعمل في صحيفة نيويورك تايمز، أصيب بالدهشة عند علمه بأنّ مراسل صحيفة صغيرة في إحدى الدول المغمورة هو، في الحقيقة، عميل لوكالة المخابرات المركزيّة، فراح يدقّق في ما إذا كان مراسله، هو الآخر، عميلاً للوكالة، لكنّه اقتنع بأنّ أحدًا من المراسلين لن يقدم على هكذا عمل، خوفًا من الطرد. وفي عام ١٩٥٥، بينما كان "سام جافي"، يسعى للحصول على وظيفة في شبكة التلفزة C.B.S. وكان طلبه موضع دراسة من جانب المسؤولين، اتّصل به أحد عملاء وكالة المخابرات المركزيّة واسمه المستعار "جيري روبنز" عارضًا عليه العمل مع الوكالة، على أن يتمّ إرساله إلى موسكو بصفة مراسل لشبكة التلفزة المذكورة، مزوّدًا بمعلومات غاية في السريّة، وتكون مهمّته محصورة بالحصول على معلومات إضافيّة أخرى. ويقول جافي إنّه رفض العرض والتحق بوظيفته في شبكة التلفزة...

إنتهى عهد ألن دالاس بكارثتَين هما خليج الخنازير وطائرة التجسّس U-2. ويذكر "شالمزر روبرتس" الذي كان المراسل الدبلوماسيّ لصحيفة واشنطن بوست، أنّه كان، مع بعض الصحافيّين الآخرين، على علم بموضوع طائرة التجسّس، لكنّهم احتفظوا بسريّة تلك المعلومة من دون أن يفكرّوا بما إذا كان قرارهم تصرّفًا عاقلاً أم لا. لكنّه يؤمن بأنّ المصلحة القوميّة تقتضي بالحفاظ على السريّة أكثر ممّا تتطلّب ذلك الشؤون الصحافيّة، لا سيّما وأنّه كان يعلم بضرورة أن تكتشف الولايات المتّحدة أسرار المنشآت الصاروخيّة السوفياتيّة. في ذلك الحين، كان كثير من الصحافيّين يشاركون شالمز رؤيته للأمور. فمن شأن كلّ فضح مسبق للأسرار أن يؤدّي إلى ارتكاس سوفياتيّ. لكنّ ريتشارد بيسيل مقتنع بأنّ السوفيات قد علموا، بعد خمسة أيّام من بدء

طيران الـ U-2 ، بأنّ طائرات التجسّس تقوم بتصوير أراضيهم وأنّ السريّة التي يتستّر خلفها السوفيات والأميركيّون تشكّل نموذجًا مميّزًا للوفاق بين الحكومتَين المتخاصمتَين لإخفاء العمليّات السريّة عن الرأي العامّ في البلدَين. ولقد كان حادث طائرة التجسّس U-2 بمثابة تحوّل منقطع النظير شكّل، بالنسبة للصحافة وللرأي العامّ، الدليل الأوّل على أنّ الحكومة تخفي عنهما الحقيقة. وكان ذلك هو الانشقاق الأوّل الذي أخذ يتّسع بعد ذلك، بسبب الحرب في فييتنام، حتّى حصل ذلك الشرخ الهائل في المصداقيّة. لكن، حتّى نهاية عهد آيزنهاور، كان ما يزال مسيطرًا اتّفاق وطنيّ واسع يقوم على أنّ المعركة مع الشيوعيّة تبرّر استعمال أيّ وسيلة. ولقد كانت الصحافة جزءًا من هذا الاتّفاق، فلم يظهر الشقاق الواسع إلاّ بعد عمليّة اجتياح كوبا من جانب وكالة المخابرات المركزيّة.

كتب أحد مراسلي صحيفة "نيو ريبابليك New Republic" مقالاً جاء فيه أنّ هجومًا يجري الإعداد له ضدّ كوبا من قِبَل وكالة المخابرات المركزيّة. فاتّصل رئيس التحرير "جيلبرت هاريسون" بالرئيس كينيدي مستفسرًا عن صحّة الأمر، فطلب الرئيس عدم نشر الخبر وهكذا كان. وبتاريخ ٧ نيسان - أبريل ١٩٧١، كتب مراسل التايمز مقالاً في نفس الموضوع رفعه إلى رئيس التحرير قبل نشره، لكنّ هذا الأخير منع النشر لأسباب من الأمن القوميّ. ثمّ جرى تعديل المقال بحيث أنّه لم يحتوِ إلاّ على معلومات غامضة عن وجود خمسة آلاف متطوّع كوبيّ يتدرّبون على استعمال السلاح ليتمكّنوا من العودة يومًا إلى وطنهم. وبعد عمليّة كوبا اشتدّ النزاع مع الصحافة إثر نشر كتابَي "سياسة الكذب" و"الحكومة الخفيّة" للصحافيَّين "دافيد وايز" الذي يعمل لحساب صحيفة "نيويورك هيرالد تريبيون" و"توماس روس" الذي يعمل لحساب "شيكاغو ساندي تايمز"، ذلك أنّ الكتابَين كانا بمثابة تحقيق هامّ عن أوساط وكالة المخابرات المركزيّة ما سبّب

لها مضايقة كبرى وانزعاجًا عظيمًا. وكان من الطبيعيّ أن تحاول وكالة المخابرات المركزيّة إنقاذ نفسها، فعمد مديرها إلى الاتّصال بدار النشر عارضًا شراء كامل النسخ. لكنّ مدير الدار، الذي سعد لمعرفته برغبة وكالة المخابرات المركزيّة تلك، اشترط السماح للجمهور بالحصول على النسخ التي يريدها. من جهة أخرى اتّصلت وكالة المخابرات المركزيّة بمجلّة لوك التي كانت تستعدّ لنشر موجز عن أحد الكتابين على حلقات طالبًا أن تغفل الصحيفة نشر بعض المقاطع التي اعتبرتها الوكالة غير صحيحة. وكان الهجوم الأخير على هذَين الكتابَين عام ١٩٦٥ عندما وزّعت وكالة المخابرات المركزيّة وثيقة مغفلة على الصحافة وعلى العديد من أعضاء الكونغرس بعنوان "حملة البهتان الشيوعيّة والسوفياتيّة"، وكانت تحليلاً مطوّلاً يعرض مختلف الوسائل المستعملة من قِبَل المخابرات السوفياتيّة لتقلّل من سمعة وكالة المخابرات المركزيّة، ومن بينها، طبعًا، استغلال مقالات الصحافيّين الغربيّين والأميركيّين بصورة خاصّة، كما جاء في التحليل أنّ الإذاعة السوفياتيّة بثّت مقاطع من كتاب "الحكومة الخفيّة".

وعندما أصبح هيلمز مديرًا لوكالة المخابرات المركزيّة، وكان قبلاً مراسلاً لليونايتد برس قبيل الحرب العالميّة الثانية في ألمانيا، لم يتردّد في الحديث عن الصحافة معلنًا أنّه يفهم، تمامًا، مشاكل الصحافيّين وحالتهم النفسيّة، ويعرف كيف يجب أن تتعامل معهم وكالة المخابرات المركزيّة. لذا أخذ على عاتقه مختلف الاتّصالات مع الأوساط الصحافيّة لا سيّما بعد المصاب الذي ألمّ بسمعة الوكالة بعد كوبا وطائرة التجسّس، وأعلن، أمام لجنة الكونغرس، "من الصعب على هيئة خفيّة أن تنأى عن الأصول قليلاً، خاصّة وأنّنا محطّ أنظار الجمهور والصحافة والكونغرس. لذا فمن الصعب علينا أن نتملّص". لذلك بدأ هيلمز سياسة مغازلة الصحافة، فنظّم الموائد

وحفلات الكوكتيل والأمسيات الترفيهيّة على شرف المراسلين، أفرادًا وجماعات. وكان من النادر أن يشارك في هذه الحفلات، أحد من المصالح السريّة، بل كان هيلمز يلحّ على أن يكون المدعوّون من العاملين في القسم التقنيّ أو التحليليّ، وكان يحاول جهده لأن يبدي المظاهر المكشوفة لوكالة المخابرات المركزيّة وكأنّه ليس فيها من شيء خفيّ. ولم تكن دعوات هليمز توجّه إلى أيّ مراسل بل كانت تخصّ "أركان البناء"، حسب تعبير "جون فيني" من صحيفة نيويورك تايمز، من مثل رؤساء التحرير وكتّاب الافتتاحيّات والمؤثّرين على الرأي العامّ. وهذا ما دفع "دافيد وايز" إلى القول بأنّنا نجد، في كلّ هيئة تحرير صحيفة من واشنطن، شخصًا ما تكون له علاقات مع الوكالة وعلى أعلى درجات المسؤوليّة عن الشؤون الصحافيّة، أمّا بقيّة العاملين فليس لهم في العرس قرصًا.

وقد صرّح "مالفين كالب" من شبكة التلفزة .C.B.S، والذي شارك في عدّة لقاءات مع هليمز، بأنّ هذا الأخير يبدو ذا صرامة مذهلة بحيث يوحي بأنّه يصرّح بما يريد قوله، فكان يتّخذ هيئة من يريد ويقول أشياء كثيرة بأذنيه وعينَيه، لكنّ شفتَيه لا تنطقان إلاّ بالقليل والفتات، وبالتالي فإنّه لم يكن ليفشي شيئًا، بل كان جلّ همّه أن يعيد لوكالة المخابرات المركزيّة اعتبارها في نظر الصحافة والرأي العامّ الأميركيّ. ولم يكن في علاقات هيلمز المتكرّرة والمستمرّة مع الصحافيّين نوايا مريبة، ولم يحاول أن يشاركهم مطلقًا في مخطّطات وكالة المخابرات المركزيّة المواربة، لكنّه كان مصدر معلومات ممتاز بالنسبة لأصدقائه منهم. ونرى كاتب الافتتاحيّات المشهور "جوزيف كرافت"، الذي كان موضع مراقبة مستمرّة أيّام إدارة نيكسون، يختصر رأي الصحافيّين الذين كان من عادة هيلمز لقياهم بما يلي: كنت أحاول الالتقاء بهيلمز ما أمكنني، ذلك لأنّه كان على اتّصال دائم مع الشخصيّات الرسميّة الأكثر شهرة، ولقد

كان محلّلاً بارعًا ومقتضبًا وضليعًا بكلّ الأحداث الجارية". ويذكر كرافت، في مكان آخر، أنّ هيلمز كان الوحيد في الأوساط الرسميّة الذي استطاع أن يتنبّأ بأنّ رئيس جنوب فييتنام، "تيو" سيتمكّن من تجميد الموافقة على اتّفاقيّات السلام في فييتنام إلى ما بعد الانتخابات الأميركيّة عام ١٩٧٢. وفي نفس هذا الاتّجاه كان كثير من الصحافيّين يعتبرون هيلمز أحد المصادر الرسميّة للمعلومات الدقيقة عن مواضيع مختلفة مثل انتشار الصواريخ السوفياتيّة والتجارب الذريّة الصينيّة. ولم يكن من عادات هيلمز الإلحاح الشديد على جديّة التهديد الشيوعيّ كما تفعل المصادر العليمة للبنتاغون. وعلى العكس من الشخصيّات الرسميّة الأخرى في واشنطن، فإنّه لم يكن يبدو صاحب مصلحة عندما كان يتحدّث عن هذه المواضيع.

بصورة عامّة، لا تفصح الصحف عن مصادر معلوماتها. لكن مع ذلك، عندما كان هيلمز، أو أحد الشخصيّات الأخرى، يكشف للصحافيّين شيئًا ويطلب منهم كتمان سريّة المصدر، فإنّ اهتمامه كان ينصبّ على هدف لا يتعلّق بتنوير الرأي العام، وكثيرًا ما كان الأمر موجّهًا إلى دعم بعض النوايا السياسيّة أو تجميد بعضها الآخر، أو كتدبير احترازيّ إداريّ، فيكون بمثابة إطلاق بالون تجربة لمعرفة ارتكاسات الحكومة الأجنبيّة، أو قد يكون الأمر لا يتعدّى المساس بشخصيّة ما أو إقلاق راحتها. وبصورة عامّة، يعرف الصحافيّون ذلك الأمر بحكم مهنتهم، وتقوم وكالة المخابرات المركزيّة بذلك الدور دون أن تعطي دائمًا المعلومات بشكل مكشوف. ويكتب "كليفتون دانيال" رئيس مكتب واشنطن لصحيفة نيويورك تايمز ما يلي: "إنّ وكالة المخابرات المركزيّة لا تعقد مؤتمرات صحافيّة أو تعلن عن نشرات صحفيّة، لكنّها لا تتورّع عن تسريب معلومات لدعم وجهة نظرها ولتؤمّن الدفاع عن مصالحها. وكيف لا نندهش من مؤسّسة خفيّة إن لم تتورّع عن لعب هذا الدور؟ وإنّني مستعدّ لذكر المعلومات دون

ذكر مصدرها على شرط توفّر الثقة السابقة بهذا المصدر لأنّه، كثيرًا ما يجري استغلال الصحفيّ لأهداف جانبيّة".

وبينما كان مراسلو مجلّة تايم، في بداية العام ١٩٦٨، يجرون أبحاثهم المتعلّقة بنشر مقال عن البحريّة السوفياتيّة، أعلن "جون مليكان"، مراسل التايم في البنتاغون، أن لا وزارة الخارجيّة ولا البيت الأبيض يهتمّان بتقديم المعلومات عن هذا الموضوع، وذلك لئلاّ يعطيا الانطباع بأنّ حكومة الولايات المتّحدة تريد أن تثير الارتكاسات التي يسبّبها تعاظم الأسطول السوفياتيّ. وأعلن "مليكان" أيضًا أنّ خبراء وكالة المخابرات المركزيّة، بعد أن تلقّوا الإذن من هيلمز، زوّدوا التايم بكلّ المعطيات التي أرادت المجلّة الحصول عليها. وبعد خمسة أعوام من ذلك البحث قال مليكان: "لقد شعرت بأنّ وكالة المخابرات المركزيّة لا تهتمّ كثيرًا برأي الهيئات الرسميّة الأخرى، وأنّها تجد متعة بالتمسّك بوجهة نظرها. الواقع أنّ أحدًا لم يعرف السبب الذي جعل هيلمز يفشي تلك المعلومات، كما أنّ قرّاء المجلّة لم يعلموا مصدر المعلومات التي طالعوها في عدد ٢٣ شباط ـ فبراير ١٩٦٨..."

كانت العلاقات بين التايم ووكالة المخابرات المركزيّة وديّة بشكل دائم في عهد المدراء "هنري لويس" و"ألين دالاس" و"جون ماكون"، وقد تبلور ذلك الودّ بقدرة العاملين في المجلّة على الاتّصال بمدير وكالة المخابرات المركزيّة ومناقشته في أيّ موضوع يودّون نشره دون التعرّض للإحباط. وهكذا أيضًا كانت علاقات مجلّة نيوزويك بالوكالة، إذ استطاعت المجلّة نشر مقال عن هيلمز وبرنامج التجسّس الحديث الذي وصلت تكاليفه إلى عدّة مليارات من الدولارات، وذلك بعد أن حصلت المجلّة على المعلومات من الوكالة نفسها، لكنّ تلك المعلومات كانت عارية عن الصحّة لكنّ الغاية منها كانت محاولة وكالة المخابرات المركزيّة

تضليل السوفيات حول المقدرة الحقيقيّة للولايات المتّحدة في جمع الاستخبارات بالوسائل التقنيّة.

وكثيرًا ما تدخّلت وكالة المخابرات المركزيّة لدى دور النشر لمنع طبع بعض الكتب أو نشرها. ففي عام ١٩٧٢ مثلاً، عندما كان المؤلّف "ألفريد ماك كوي" يحاول نشر كتابه "سياسة الهيروويين في جنوبيّ شرقيّ آسيا" وفيه يتّهم الوكالة بالتورّط مع تجّار المخدّرات في تلك المنطقة، استطاعت الوكالة بواسطة عملائها تأخير طبع الكتاب فترة طويلة. كما حذفت مقاطع كثيرة من كتاب "وكالة المخابرات المركزيّة وعبادة الاستخبارات" للمؤلّفين "ماركيتي وماركز".

وكثيرًا ما استغلّت وكالة المخابرات المركزيّة الصحافة بشكل مباشر في صراعها مع المخابرات السوفياتيّة. ففي ٢ تشرين الأوّل - أكتوبر ١٩٧١، بعد أسبوع على طرد الحكومة البريطانيّة لمئة وخمسة دبلوماسيّ سوفياتيّ بعد اتّهامهم بالتورّط في نشاطات استخباريّة، نشرت صحيفة نيويورك تايمز، في صفحتها الأولى، مقالاً عن التجسّس السوفياتيّ في العالم، بقلم "بنجامين ولز"، كانت وكالة المخابرات المركزيّة قد قدّمت له المعلومات الداعمة، منها أنّ معظم الموظّفين الروس في الأمم المتّحدة هم عملاء للمخابرات السوفياتيّة. كما زوّدت وكالة المخابرات المركزيّة "ولز" باسم أحد أولئك العملاء السوفيات وهو يعمل في القسم الصحافيّ ضمن الوفد السوفياتيّ. وبعد عشرة أيّام من نشر المقال، احتجّ الاتّحاد السوفياتيّ بشكل رسميّ لدى حكومة الولايات المتّحدة على الإدّعاءات المنشورة في الصحافة الأميركيّة حول الرعايا السوفيات العاملين في الأمم المتّحدة. قد تكون الادّعاءات صحيحة، لكن، كما قال أحد مراسلي وكالة أنباء في واشنطن: "إنّ حقيقة الوقائع لا علاقة لها البتّة في موضوع خروج صحيفة أميركيّة عن دورها وقيامها بالتدخّل في صراع بين مصلحتَي استخبارات دون

أن تعطي قرّاءها فكرة عن القضيّة. فإذا أرادت وكالة المخابرات المركزيّة أن تفضح، علنًا، عميلاً سوفياتيًا في الأمم المتّحدة، أو إذا أرادت الولايات المتّحدة أن تطرد جاسوسًا انكشفت نشاطاته، فمن الأحكام الشرعيّة أن تقوم الصحافة بإعلام قرّائها. لكنّ تسمية العميل أو الجاسوس بالإسم وأمام القرّاء، دون تحديد مصدر المعلومات، فلا تشكّل أبدًا جزءًا من طريقة سليمة في التحقيق الصحفيّ".

وكثيرًا ما قدّمت وكالة المخابرات المركزيّة للمراسلين الصحافيّين منشقّين شيوعيّين ليصار إلى نشر المقالات المثيرة عنهم، إذ من شأن ذلك أن يشكّل دعاية عظيمة لوكالة المخابرات المركزيّة. ونحن نعلم أنّ كافّة المنشقّين مرتبطون تمامًا بوكالة المخابرات المركزيّة ويتلقّون منها التعليمات التي يجب أن يتفوّهوا بها أو التي يجب عدم ذكرها. ولا شكّ في أنّ الصحافة، من الناحية الشرعيّة، مجبرة على الاهتمام بالمنشقّين السوفيات، لكن من المؤسف أن تكون المعلومات التي تنشرها قد جرت غربلتها ليبقى الشعب الأميركيّ تحت الرقابة المستمرّة. ويذكر "دافيد وايز" حادثًا جرى في منتصف الستّينات عندما دعت وكالة المخابرات المركزيّة مجموعة من محرّري صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون لمقابلة منشقّ صينيّ، فقال وايز: "لقد جلبت وكالة المخابرات المركزيّة الرجل، مباشرة من مقرّها في لانغلي إلى قاعة المؤتمر الصحافيّ، ومنعته من الردّ على كلّ الأسئلة التي وُجّهت إليه. وعندما انشقّ المقدّم السوفياتيّ "يفغني رانج" عام ١٩٦٧، طلبت وكالة المخابرات المركزيّة، من ولز مراسل التايم، كتابة مقال عن هذا الموضوع. فاجتمع ولز مع المنشقّ وكتب في ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر مقالَين عن تلك المقابلة وعن وثائق خاصّة بالمخابرات السوفياتيّة كان قد قدّمها له عملاء وكالة المخابرات المركزيّة، لكنّه أضاف بعض الملاحظات عن الدوافع التي التي أدّت بوكالة المخابرات المركزيّة إلى عرض المنشقّ

على الصحافة وقال: "إنّ المسؤولين عن مصالح الاستخبارات الأميركيّة يرغبون بموازنة العيد الخمسين للثورة البولشيفيّة في أعين الرأي العامّ الأميركيّ بحدث معاكس. وكانت نتيجة الدعاية حول ذلك الانشقاق أن استطاعت الاستخبارات الأميركيّة جذب انتباه الجمهور، حسب اعتبار وكالة المخابرات المركزيّة، للاستعمال التعسّفيّ للعملاء السوفيات في العالم قاطبة". وبسبب تلك الملاحظة التي أضافها ولز إلى مقاله عن دواعي وكالة المخابرات المركزيّة، ثارت الوكالة إلى درجة عظيمة من الغضب، فوجد ولز نفسه في وضع منزوٍ بالنسبة لها لا سيّما بعدما أخبره زملاؤه بأنّ مدير الوكالة أعطى تعليماته بعدم تزويده مجدّدًا بأيّة معلومات...

إنّ وكالة المخابرات المركزيّة مستعدّة دومًا لبذل دعمها لمَن تعتبرهم أصدقاءها. فبالإضافة إلى الإفشاءات الهامّة التي يذيعها المنشقّون، فإنّ المحاسيب هم الذين يتلقّون الدعوات والعناوين الأولى لصفحات جرائدهم عن المواضيع المختلفة والخاصّة بالسياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، أو النوايا المقدّرة للسوفيات، كما هي حال "هال هندريكس"، المحسوب على وكالة المخابرات المركزيّة التي استطاعت أت تحصد له جائزة "بوليتزر" على كتاب "يوميّات ميامي" الذي ظهر عام ١٩٦٢، وكان يروي مراحل أزمة الصواريخ في كوبا. وقد استطاع الحصول على المعلومات من الوكالة. وهو الذي أعلن، عام ١٩٧٠، المذكّرة الدبلوماسيّة عن أنّ الرئيس نيكسون أعطى الضوء الأخضر للتدخّل السريّ في تشيلي، فكانت سبقًا صحافيًّا.

إنّ المهارة التي اصطبغت بها علاقات وكالة المخابرات المركزيّة مع الصحافيّين، وكذلك موالاة كثير من رجال الصحافة ومدرائهم لآرائها، يفسّران لنا أنّه، حتّى السنوات الأخيرة، استمرّت الصحافة الأميركيّة على اعتبار العمليّات المستترة بعيدة عن مواضيع الصحافة. لكنّ شرخ المصداقيّة، بعد حرب فييتنام وفضيحة ووترغيت،

اتّسع ومن ثـمّ عدّل تصرّف عدّة محقّقين صحافيّين مثل "توم فيكرز" من صحيفة نيويورك تايمز، الذي يقول: بفضل حرب فييتنام أصبحت الصحافة أكثر اهتمامًا بواجباتها الرسميّة، مع أنّ بعض المحقّقين سنحت لهم الفرصة للتأكّد من أمثلة متعدّدة عن الأكاذيب الرسميّة، فباتوا قادرين على تبيان الحقّ من الباطل في آلاعيب وكالة المخابرات المركزيّة حول اشتراكها في العمليّات المموّهة سواء داخل البلاد أو خارجها. وأصبح الكثيرون منهم يعرفون أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تقلب الحكومات. ولا شكّ في أنّ وثائق البنتاغون، التي انكشفت، لعبت دورًا هامًّا في هذا السبيل[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٦٩ ـ ٩٢.

حول الأعمال القذرة للـCIA

كتب شالمزز روبرتز في صحيفة واشنطن بوست قائلاً، عن تصريح لألن دالاس: "عندما يصبح واضحًا أنّ بلدًا ما ينزلق على منحدر الوصول إلى النظام الشيوعيّ فإنّه لا يمكننا الانتظار حتّى يجري استدعاؤنا لإمداده بالمعونة اللازمة". لقد بدا واضحًا التوجّه الخفيّ لوكالة المخابرات المركزيّة، في أعين الضبّاط الشباب الذين كانوا يتدرّبون في "المزرعة The Farm" التابعة لوكالة المخابرات المركزيّة، الواقعة في ولاية فرجينيا على مقربة من "ويليامسبورغ"، والتي كانت تعمل تحت غطاء قاعدة عسكريّة باسم Camp Peary.

كانت معظم الطرق المدرّسة تخصّ العمل المستتر أكثر ممّا تتعلّق بالتجسّس الكلاسيكيّ. وكان تأهيل معظم العناصر موجّهًا نحو الأعمال شبه العسكريّة مثل غارات التسلّل والتخريب والهبوط بالمظلّات في الظلام الدامس. وعند نهاية تدريبهم كان هؤلاء الشباب يجدون وكأن لا مجال لهم إلاّ العمل في قسم العمليّات الخاصّة أو قسم العمليّات السريّة. أمّا عمليّة الالتحاق بأوروبّا فلم تكن مرغوبة، حتّى أنّ القدماء منهم الذين عملوا في أوروبّا كانوا يُنقلون إلى بلدان العالم الثالث وخاصّة إلى منطقة الشرق الأقصى. وأصبحت بلدان العالم الثالث مجالاً جذّابًا للتدخّل الخفيّ أكثر ممّا هي عليه الحال في أوروبّا، وكأنّ نظم هذه البلدان جعلت منها مجال عمل لوكالة المخابرات المركزيّة. عن هذا الموضوع تحدّث ريتشارد بيسيل أمام مجلس العلاقات الخارجيّة قائلاً: "إنّ حكومات دول العالم الثالث ضعيفة التنظيم ولا تهتمّ كثيرًا بأمنها،

ويوجد، بين الأحزاب والهيئات والتنظيمات والشخصيّات التي لا علاقة لها مع الحكومة، انقسامات حقيقيّة يمكن استغلالها إلى أبعد الحدود. لذلك، ففي خضمّ ذلك النضال المتخاصم تكون مختلف تلك المجموعات على أقصى درجات العرفان بالجميل إذا ما جرت مساعدتها. وتكفي لذلك مبالغ قليلة من المال تُعطى مباشرة إلى القوى المحليّة في المصارف المناسبة بأسماء رؤسائها. ويمكن تغيير ولاء أيّ مجموعة وتوجّهاتها السياسيّة".

لا شكّ في أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تسجّل إصابات في هذا المضمار منذ عدد غير قليل من السنين.

بينما كانت تورّطات وكالة المخابرات المركزيّة في التيبيت والكونغو على أشدّها اتّجهت الأنظار، من جديد، نحو الجنوب الشرقيّ من آسيا. ففي لاووس اهتمّ عاملو الوكالة بتأليف جيش خاصّ سمّوه "الجيش الخفيّ" بلغ تعداده أكثر من ثلاثين ألف رجل، بالإضافة إلى شبكة من القواعد العسكريّة على كلّ مساحة لاووس. وكان بعض هذه القواعد يُستعمل كمنطلق لإنزال المظليّين على أراضي فييتنام والصين الشعبيّة. كانت حرب لاووس السريّة أكثر شعبيّة من المواجهة العسكريّة الضخمة التي قامت على أرض فييتنام، إذ كان العالم أجمع، بما فيه شعب الولايات المتّحدة، يجهل كلّ شيء عن حرب لاووس. والواقع أنّ هذه الحرب كانت مستمرّة منذ سنوات طوال رغم جهل أعضاء الكونغرس لها. وكانت قيادة هذه الحرب بين أيدي رجال وكالة المخابرات المركزيّة الذين لم يرتفع عددهم، في أيّ وقت من الأوقات، عن ثلاثين إلى أربعين أخصّائيًّا في العمليّات لمراقبة ذلك الجهد العسكريّ المتعاظم، الذي عُهد بتنفيذه الخطر والمضني إلى بضع مئات من العملاء المتعاقدين، وإلى ثلاثين ألفًا من رجال قبائل لاووس بقيادة الجنرال "فان باو"، الذي كان يتلقّى، من وقت لآخر، أوسمة خاصّة

من المصالح السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة. وقد ساند آلاف من "المتطوّعين التاي" تلك القوّات اللاووسيّة، وكانوا جميعًا مدفوعين ومموّلين ومجهّزين من قِبَل الوكالة. أمّا الدعم الجويّ، الذي كان على أبعد درجة من الصعوبة، فقد تكفّلت به شركة "إير أميركا" التي تمتلكها وكالة المخابرات المركزيّة، بالإضافة إلى القوى الجويّة التايلانديّة.

كان أخصّائيّو العمليّات الخاصّة يقودون الأعمال العسكريّة بإعطاء الأوامر والتوجيهات من قاعدة "فيانسيان" أو من القواعد الأخرى الموجودة في البلاد، لذلك لم يتعرّضوا لمواجهة الأخطار الفعليّة لهذه الحرب، التي كانوا يكنّون لها قيمة معنويّة خاصّة. في نفس الوقت، كانت وكالة المخابرات المركزيّة تهتمّ، في فييتنام، بتشكيل قوّة مواجهة مؤلّفة من ٤٥ ألف رجل من الحرس المدنيّ .C.I.D.G، وهي مجموعات من رجال العصابات الذين كانوا ينفّذون، تحت قيادة القوى الخاصّة للجيش الأميركيّ، عمليّات من مختلف النشاطات. ولقد أدار عاملو قسم العمليّات الخاصّة المتعاقدون مع وكالة المخابرات المركزيّة، مجموعات من "مضادّي الإرهاب" الذين استعملوا نفس وسائل الثوّار الفييتناميّين من خطف وتعذيب وإعدام. ونظّمت الوكالة، أيضًا، غارات على الأراضي الفييتناميّة تضمّنت، بشكل خاصّ، إنزال المغاوير على الشواطئ بواسطة قوارب صغيرة سريعة وشديدة التسلّح، ومصمّمة بشكل خاصّ لهذه الغاية.

في عام ١٩٦٤، ادّعت مدمّرتان أميركيّتان أنّهما تعرّضتا لهجمات قوارب الطوربيد التابعة لفييتنام الشماليّة في خليج تونكين، عندما كانت إحدى تلك المدمّرتين تقوم بمهمّات إنزال على الشواطئ الفييتناميّة المذكورة في ذلك القطاع. وإذا كان هذا الادّعاء صحيحًا أو كاذبًا، فإنّ هجمات قوارب الطوربيد جاءت كردّ فعل من

الفييتاميّين على ذلك الإنزال، وصوّت الكونغرس الأميركيّ على زيادة تورّط القوّات الأميركيّة في الهند الصينيّة...

كانت وكالة المخابرات المركزيّة تسعى إلى تنفيذ عمليّات خاصّة على نطاق واسع في جنوب شرقيّ آسيا، وهكذا قدّمت مساعدة فعّالة إلى مجهود الولايات المتّحدة الحربيّ. ولقد ذُكر قسم عظيم من هذه العمليّات في التقارير الرسميّة التي تشكّل جزءًا من وثائق البنتاغون. لكنّ بعضًا منها يستحقّ التنويه به، مثل موضوع "تونغ Nungs"، وهو شعب من أصل صينيّ كان يعيش في المناطق الجبليّة الشماليّة، قاتل بجانب الفرنسيّين خلال الحرب الفييتناميّة الأولى. ثمّ هاجر إلى الجنوب بعد اتّفاقيّة جنيف لعام ١٩٥٤. إشتهر هذا الشعب بميّزاته الحربيّة، وهكذا ساهم بعدد كبير من المحاربين للقيام بالعمليّات في جنوب فييتنام. وإنّ كلّ مراقب حصيف كان بإمكانه التعرّف على المنشآت الحربيّة لوكالة المخابرات المركزيّة في المقاطعات الفييتناميّة الجنوبيّة، عند رؤيته لحرّاس النونغ المرتدين ثياب القتال المموّهة. وغالبًا ما كان يجري إرسال المرتزقة النونغ في مهمّات استطلاعيّة على طول طريق "هوشي منه" لمراقبة تحرّكات قوافل الذخيرة والتموين المنطلقة من فييتنام الشماليّة إلى الفيتكونغ، لمهاجمتها إذا ما سنحت الفرصة، أو للقيام بأعمال تخريبيّة تستهدف مستودعات التموين. وبما أنّ معظم النونغ أمّيّون، فإنّهم كانوا غير قادرين على إرسال تقارير واضحة عن مشاهداتهم. لذلك ابتكر خبراء وكالة المخابرات المركزيّة نوعًا خاصًّا من أجهزة الإرسال يحتوي كلّ منها على مجموعة من الأزرار تمثّل كلّ واحدة منها رمزًا لدبّابة أو مصفّحة أو شاحنة أو مدفع أو أيّ قطعة عسكريّة أخرى. فلم يكن على مقاتل النونغ، عند مشاهدته أيًّا من القطع العسكريّة، إلاّ الضغط على الزرّ المناسب عددًا من المرّات يساوي عدد القطع العسكريّة التي يشاهدها. ثمّ يصار إلى ترجمة الإشارات الملتقطة في المركز،

بالشكل الموافق. وفي بعض الحالات كانت الطائرات هي التي تسجّل الإشارات ومن ثمّ ترسل إلى قوى المدفعيّة الأوامر بقصف القافلة المشاهدة. وكان المقاتلون النونغ يتطلّبون من كادرات وكالة المخابرات المركزيّة دفع علاوات خاصّة. وكان كلّ واحد منهم يكلّف أكثر بمائة مرّة ممّا يكلّفه جنديّ لاووسيّ عاديّ من "الجيش الخفيّ" الذي لم تتعدّ كلفة الواحد منهم عشرة سنتات أميركيّة يوميًّا. أمّا كلفة المقاتلين النونغ فكانت شديدة الارتفاع لأنّهم كانوا يرفضون تنفيذ مهمّاتهم البعيدة إلاّ إذا أمّنت لهم وكالة المخابرات المركزيّة تموينهم من الجعة والمومسات. ولم يكن لوكالة المخابرات المركزيّة من خيار آخر إلاّ أن ترسل لهم بارات متنقّلة وفرقًا من الفتيات. وبالرغم من أنّ هذا العمل تولّته إحدى شركات الوكالة "إير آسيا" فإنّ كلفة العمليّات بقيت مرتفعة جدًّا. ولقد كان ضبّاط وكالة المخابرات المركزيّة يفضّلون أن يقدّموا الويسكي بدلاً من الجعة لأنّ عمليّة النقل كانت أقلّ كلفة بالنسبة للمفعول، لكنّ النونغ كانوا يرفضون القتال إلاّ إذا كانت بطونهم مليئة بالجعة. أمّا المومسات فكنّ يثرن مشكلة أدقّ من الجعة لأنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت تخشى أن تقدّم للمقاتلين نساء يمكن التفاهم معهنّ خوفًا على سريّة العمليّة. وهكذا فإنّ النسوة المجلوبات للنونغ كنّ من مختلف مناطق جنوبيّ آسيا البعيدة عن مناطق النونغ، ولا يعرفن لغة "التاي"...

جرّب خبراء وكالة المخابرات المركزيّة مجموعة من الأفخاخ والأشياء الأخرى الخاصّة خلال الستّينات في فييتنام. من أهمّها ابتكاران اثنان وإن لم يكن نجاحهما ملحوظًا، إذ استعملت أحد المركّبات الكيميائيّة للرشّ على الأشجار "٢,٤,٥ ـ ٢,٤.D" لكنّه لم يؤثّر إلاّ على القضاء على البيئة الطبيعيّة في فييتنام وعلى جزء كبير من غاباتها ونباتاتها وحيواناتها الطبيعيّة. أمّا الغرض من المركّب الآخر فكان تمييز الفيتكونغ من غيرهم من السكّان المحليّين الذين لا يستعملون السلاح. فكانوا يمرّرون

على أيدي المرء المشتبه به على أنّه مقاتل، مركّبًا كيميائيًّا خاصًّا يظهر مفعوله خلال بضع دقائق، فتتلوّن الأيدي باللون البنفسجيّ إذا كان المشبوه قد استعمل أداة معدنيّة ومن جملتها الأسلحة، خلال الأربع والعشرين ساعة المنصرمة. لكنّ هذه الطريقة لم تنفع إذ قد يكون المشتبه قد استعمل محراثًا أو فأسًا أو مطرقة أو أيّ أداة معدنيّة أخرى. فمن الذين يمكنه أن يفرّق معدن الآلة عن معدن السلاح؟ ومع ذلك فإنّ وكالة المخابرات المركزيّة تبنّت هذه الموادّ وأدرجتها في برنامج تجهيز قوّات الشرطة لعدّة مدن ضمن الولايات المتّحدة الأميركيّة نفسها[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٩٢ ـ ٩٦.

مأساة تشيلي

صرّح هنري كيسنجر، في اجتماع سريّ في البيت الأبيض في ٢٧ حزيران ـ يونيو ١٩٧٠، قائلاً: "لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي حيال ما يجري حاليًا في تشيلي، وسنبذل كلّ ما في وسعنا لمنع نجاح المرشّح ألليندي". وباعتبار كيسنجر مساعد الرئيس لشؤون الأمن القوميّ فقد كان يرأس اجتماعًا لهيئة الأربعين، وهي المجموعة الوزاريّة المكلّفة بمراقبة العمليّات المستترة التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزيّة، والتي تتضمّن مخاطر جسيمة، لذلك فقد تحمّلت هذه الهيئة عبء السياسة الخارجيّة السريّة للولايات المتّحدة. وكانت تتألّف من مدير وكالة المخابرات المركزيّة ومعاون وزير الخارجيّة للشؤون السياسيّة ومعاون وزير الدفاع وكذلك وزير العدل آنذاك "جون ميتشيل"، ويترأسها كيسنجر.

في ذلك السبت من شهر حزيران ـ يونيو ١٩٧٠، كان الموضوع الرئيسيّ هو تشيلي، التي كانت الانتخابات الرئاسيّة فيها ستجري في أيلول ـ سبتمبر. ومن بين المرشّحين لهذا المنصب سلفادور ألليدني وهو ماركسيّ متحمّس. وبالرغم من التزامه بالحفاظ على المؤسّسات الديمقراطيّة إذا ما جرى انتخابه، فإنّ سفير الولايات المتّحدة ومساعد مركز سانتياغو التابع لوكالة المخابرات المركزيّة، وكذلك الرؤساء في واشنطن، اعترضوا على فكرة السماح بانتخابه. أمّا المؤسّسات الأميركيّة الضخمة التي تمتلك، في تشيلي، توظيفات عظيمة المقدار، فكانت أشدّ خوفًا من انتصار ألليندي، فقدمت اثنتان منها، شركة الهواتف وشركة النحاس، ما أمكنهما من المال لمنع حدوث

ذلك. أمّا هيلمز، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، فأعطى رأيًا غير واضح في هذا المجال. فبعد أن كلّف رئيس قسم العمليّات بإجراء الدراسات اللازمة في هذا المضمار، أخذ يتخوّف من اشتداد اتّجاه تشيلي نحو المعسكر الشرقيّ، فتكون للسوفيات بالتالي قاعدة في الجنوب الغربيّ من أميركا كما لهم موطئ قدم في البحر الكاريبي. وهكذا أخذ رأي هيلمز في اجتماع هيئة الأربعين مسارًا متأثّرًا بذكريات الانتخابات الرئاسيّة التي جرت عام ١٩٦٤، وكان عندها رئيس قسم العمليّات في وكالة المخابرات المركزيّة، ولعب دورًا نشطًا في تحضير المخطّطات السريّة الهادفة إلى إفشال ألليندي الذي كان ينافسه، آنذاك، "إدوار دو فري Edwar Do Frei". ولقد فضح تلك العمليّات الصحافيّ اللامع "لورنس سترن" في صحيفة واشنطن بوست، إذ تحدّث عن جهود وكالة المخابرات المركزيّة الهائلة والسريّة للتأثير على الانتخابات التشيليّة عام ١٩٦٤، وذكر أقوال أحد كبار موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة الذي كان يحتلّ مركزًا استراتيجيًّا هامًّا. وممّا قاله:

"إنّ تدخّل الولايات المتّحدة في تشيلي كان مفضوحًا إلى درجة مخجلة... وإنّ وزارة الخارجيّة الأميركيّة، بمعونة وكالة التنمية العالميّة، أدخلا إلى تشيلي أكثر من عشرين مليونًا من الدولارات، قامت بتوزيعها إحدى الهيئات ذات المظهر الخاصّ اتّخذت اسم "مؤسّسة التنمية العالميّة".

وقد اشتدّت المشاعر المعادية للأميركيّين في تشيلي منذ ١٩٦٤ بسبب التدخّلات الأميركيّة المستمرّة في الشؤون الداخليّة لهذا البلد، وامتلأت صفحات جرائد اليسار التشيلي بالتحقيقات الخاصّة بالدور الذي لعبته وكالة المخابرات المركزيّة في انتخابات عام ١٩٦٤، كما أثرّت هذه التعليمات على مجرى انتخابات عام ١٩٧٠". أمّا الإعلان، عام ١٩٦٥، عن مشروع "كاملوت" الذي اقامه البنتاغون، فقد كان الضربة القاضية

لمكانة حكومة الولايات المتّحدة وسمعتها. ومهما بدا ذلك غريبًا فإنّ اسم تشيلي لم يكن واردًا في مشروع كاملوت الذي بدا وكأنّه دراسة اجتماعيّة تتعلّق بتطبيق التقنيّات المضادّة للانتفاضات في أميركا اللاتينيّة، لكنّه انفضح، مع ذلك في تشيلي لأول مرّة، وأجمعت الصحف الأميركيّة، من مختلف الاتّجاهات، على مهاجمته معتبرة إيّاه مثالاً للتدخّل وللإمبرياليّة. وقد أعلمت إحدى صحف الوسط أنّ مشروع كاملوت يهدف إلى تحليل الواقع السياسيّ العسكريّ الموجود في تشيلي، ومن ثمّ تقدير إمكانيّة نجاح انقلاب ديكتاتوريّ فيها. واحتجّ الحزبان الرئيسيّان في تشيلي، سواء الحزب الديمقراطيّ المسيحيّ للرئيس "فري" أو اتّحاد اليسار بزعامة ألليندي، على المشروع بشكل علنيّ. وبالرغم من أنّه لم يكن لوكالة المخابرات المركزيّة علاقة مباشرة مع مشروع كاملوت، إلاّ أنّ ما حدث كان بمثابة النار التي أضرمت مخاوف التشيليّين حول نشاطات الوكالة.

في عام ١٩٦٨، قدّم قسم التوقّعات التابع لوكالة المخابرات المركزيّة دراسة مفصّلة عن المشاكل السياسيّة في أميركا اللاتينيّة، وأبرز توقّعاته عن هذه المنطقة من العالم، وذلك بناء على رغبة الأشخاص المكلّفين بتحضير البرامج الخاصّة بالسياسة الخارجيّة. وكانت خلاصة الدراسة بأنّ القوى المجنّدة للتغيير في البلدان النامية من أميركا اللاتينيّة، أصبحت من القوّة بحيث لا يمكن تحجيمها من قِبَل أيّ قوّة خارجيّة. وقد اكتسبت هذه الدراسة تأييد هيئة الاستخبارات الأميركيّة، التي تتشكّل من مدراء مختلف وكالات الاستخبارات الأميركيّة. لذلك فإنّها رُفعت إلى البيت الأبيض وإلى مقرّ الوزارات المشاركة في هيئة الأربعين، ولقد ألحّت تحاليل عام ١٩٦٨ على الأخطار التي يمكن أن تنجم عن أيّ تدخّل يمكن أن تواجهه هيئة الأربعين عام ١٩٧١ في موضوع تشيلي. ومع ذلك فإنّ ما حدث أحيانًا هو تجاهل التحاليل الجديّة المبنيّة على

المعلومـات الصحيحـة، أو أن يجـري استبعادها حتّـى يمكـن تنفيـذ مـا يفكّـر بـه أحـد المسـؤولين. وهكـذا، أعطـى كيسـنجر أوامـره بـإجراء كافّـة المحـاولات لمنـع انتخـاب ألليندي. وخلال الشهرَين اللذَين تليا انتخابا ألليندي وقبل أن يوافق الكونغرس التشيلي علـى الانتخـاب، جـرى اجتمـاع آخـر فـي هيئـة الأربعين تحـدّث فيـه كيسـنجر عـن الموضوع، وأنّب هيلمز على النتائج الحاصلة، وطلب منه إعداد مشروع جديد لاغتيال ألليندي، ولإجراء كافّة الأعمال الضروريّـة لتخريـب الاقتصـاد التشـيليّ وكـلّ مـا يـراه مناسبًا، في هذا المجال، وذلك خوفًا من الحريق الذي قد يمتدّ إلى كافّـة منـاطق أميركـا الجنوبيّة.

بعد ذلـك ببضعـة أشـهر، عقـد الرئيـس نيكسـون مؤتمـرًا صحافيًّـا فـي البيـت الأبيض جـاء فيـه: "فـي مـا يختـصّ بـالأحداث فـي تشـيلي، فإنّنـا نكتفـي بـالإعلان بـأنّ تدخّل الولايات المتّحـدة فـي انتخابـات حـرّة بغـرض قلـب النتـائج لـم يكـن إلاّ ليسبّب، حسـب رأيـي، نتـائج وخيمـة فـي كـلّ أميركـا اللاتينيّـة، أكثـر ممّـا يحـدث فـي تشـيلي حاليًّا".

وفـي خريـف ١٩٧٢، فـي خـلال محـاضرة لمدير وكالـة المخـابرات المركزيّـة، هيلمز، في جامعة "جون هوبكنز"، وكان هذا اللقـاء أحد التواجدات العامّـة القليلـة لـه، سأله أحد الحاضرين عمّا إذا كانت وكالة المخابرات المركزيّـة قد لعبت دورًا مـا فـي الانتخابات التشيليّة فأجاب هيلمز: "ما الذي يهمّك الآن بعـد أن نجحت جمـاعتك؟". ولا شكّ في أنّه كان لهيلمز الحـقّ فـي أن يكـون مغتاظًـا بعض الشـيء، لأنّ الناشـر جـاك أندرسون كان قد عرض موضـوع شـركة الهواتـف، وفضـح شؤونًا أخـرى، منهـا أنّ وكالة المخابرات المركزيّة كانت متورّطة بشكل ما في محاولة اغتيال ألليندي بعد أن توضّحت نتيجة الانتخابات الشعبيّة الموالية له. وممّا فضحه أندرسون أنّه خلال شهرَي

أيلول - سبتمبر وتشرين الأوّل - أكتوبر من العام ١٩٧٠، قام "ويليام برو" مدير قسم نصف الكرة الغربيّ في وكالة المخابرات المركزيّة بمقابلة كبار المسؤولين في شركة الهواتف، للبحث معهم في إمكانيّة استخدام مختلف الوسائل لمنع استلام ألليندي سلطاته الدستوريّة. وقد اعترف ماكوين، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة، أمام هيئة تحقيق تابعة للكونغرس، بأنّه لعب دورًا هامًّا في إجراء المقابلات بين موظّفي وكالة المخابرات المركزيّة وشركة الهواتف، لأنه كان، في ذلك الوقت، مستشارًا للوكالة وعضو مجلس إدارة شركة الهواتف. وعرض "ويليام برو" على عدد من الشركات الأميركيّة ذات المصالح الماليّة في تشيلي تطبيق مشروع لتخريب الفعاليّات الاقتصاديّة يتضمّن أربع مراحل يهدف إلى تسبيب انهيار الاقتصاد المحليّ لتضطرّ السلطات العسكريّة التشيليّة إلى قلب الحكومة وإبعاد التحالف الماركسيّ عن الحكم. وقد ادّعت هذه الشركات أنّ المشروع بدا لها غير قابل للتطبيق. لكن بعد ثلاث سنوات من الانتخابات أصبحت تشيلي غارقة في التضخّم الماليّ ومشاكل القروض العالميّة، وفي إضرابات سائقي الشاحنات، والنقص في المواد الغذائيّة...

إثر مقتل ألليندي في انقلاب عسكريّ دمويّ نفّذه الديكتاتور "بينوتشه" بالتعاون مع الشرطة التشيليّة، أعلنت الولايات المتّحدة أنّه لم يكن لها أيّ علاقة بهذا الانقلاب رغم أنّ ويليام كولبي، مدير وكالة المخابرات المركزيّة، اعترف، في شهادته أمام هيئة الشؤون الخارجيّة التابعة لمجلس النوّاب الأميركيّ، قائلاً: "كانت وكالة المخابرات المركزيّة على علم، بواسطة عملائها، بكلّ الأحداث، وقد استطاعت التسلّل إلى كافّة الأحزاب الكبرى، وساهمت بشكل سريّ في معونة بعض المجموعات التشيليّة". ومعلوم أنّ كولبي كان، قبل ذلك، مسؤولاً عن البرنامج الدمويّ المضادّ للتجسّس

"فينيكس" في فييتنام، وأنّه صرح، أمام الكونغرس، بأنّ الإعدامات التي أجرتها الطغمة الحاكمة بعد الانقلاب في تشيلي، كانت لها فوائد قيّمة لأنّها قلّلت من فرص انفجار حرب أهليّة في تشيلي. وتلك لا شكّ، إحدى التفسيرات التي يمكن أن تعطى لمثل تدخّلات وكالة المخابرات المركزيّة المتعدّدة[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص٩٧ ـ ١٠٠.

مطاردة تشي غيفارا

في الوقت الذي اختفى فيه "إرنستو تشي غيفارا" عن المسرح السياسيّ الكوبيّ في ربيع ١٩٦٥، انطلقت إشاعات بأنّ الطبيب الأرجنتينيّ، رفيق سلاح فيديل كاسترو، قد تآمر على قادة الثورة الكوبيّة، لذلك قبض عليه وأودع السجن.

وأفادت تقارير أخرى بأنّ تشي غيفارا قد أُصيب بمرض غير قابل للشفاء، وُضع، بنتيجته، تحت الحراسة في إحدى المقاطعات الكوبيّة.

وانتشرت شائعة أخرى مفادها أنّ تشي غيفارا قد شكّل مع مجموعة من أنصاره فريقًا ثوريًّا انطلق باتّجاه مجهول للقيام بأعمال ثوريّة.

أمّا في أوساط وكالة المخابرات المركزيّة فلم يكن أحد يدري كيف يمكن أن يعرف الحقّ من الباطل. ومع ذلك، فإنّ كثيرًا من مراكز وقواعد وكالة المخابرات المركزيّة في العالم كانت ترسل تقارير عن موضوع غيفارا ونواياه، وكانت جميعها مجزّأة وبعيدة عن الدقّة، لكنّها مجمعة، في الوقت عينه، على أنّه موجود في منطقة ما من أفريقيا، خاصّة في الزائير التي كانت تُسمّى حينذاك جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة. وكانت الحركات الثوريّة ما زالت قائمة. وقد لاحظت وكالة المخابرات المركزيّة بأنّ التكتيكات المستعملة من بعض المقاتلين تشابه مثيلاتها عند غيفارا. وقبل أن يتمّ التأكّد من هذه الملاحظات انطفأ العصيان في المقاطعات الشرقيّة من الكونغو وعاد السلام إلى بحيرة تانجانيكا في خريف عام ١٩٦٥. أمّا مرتزقة وكالة المخابرات المركزيّة، ومن بينهم المشاركون القدماء في عمليّة خليج الخنازير، الذين ساعدوا حكومة الكونغو

على قمع الثورة، فاستمرّوا على قناعتهم، هم ورؤساء الوكالة في أفريقيا، بأنّ تشي غيفارا ما زال في ذلك القطاع من العالم. ولقد علمت وكالة المخابرات المركزيّة، بعد ذلك بقليل، أنّ غيفارا، مع مجموعة من مائة نصير ثوريّ كوبيّ، قد تسرّبوا إلى الكونغو في ربيع ١٩٦٥ عن طريق تانزانيا. وكان في نيّتهم أن يثيروا في الأرض الأفريقيّة نزاعًا مسلّحًا ثوريًّا. لكنّ الثوّار المحليّين والشعوب الأفريقيّة، التي كانت قد أنهكتها الحروب المتواصلة، أصبحت عاجزة عن بذل نفس الإقدام باتّجاه الثورة المسلّحة. وهكذا، عاد غيفارا إلى كوريا، بعد ستّة أشهر من التجربة المريرة، ليقوم بالتحضير لمشاريع مغامرة جديدة.

لم تكن وكالة المخابرات المركزيّة تعلم عن غيفارا، حينئذ، الشيء الكثير إلاّ أنّه اختفى مرّة أخرى. وعادت التقارير الاستخباريّة إلى تناقضاتها السابقة. وبعد سنة ونصف من ذلك وخلال بداية عام ١٩٦٧، تلقّت وكالة المخابرات المركزيّة تقارير مؤكّدة على وجود تشي غيفارا في بوليفيا، قلب أميركا الجنوبيّة. كان العديد من مسؤولي المصالح السريّة في وكالة المخابرات المركزيّة مقتنعين بأنّ غيفارا يساند حركة ثوريّة في المنطقة الجبليّة من جنوب بوليفيا. أمّا مسؤولو الوكالة فكانوا متردّدين في قبول تلك الفكرة، ومع ذلك أُرسل عدّة أخصّائيّين بالعمليّات الخاصّة إلى تلك المنطقة المنيعة من أميركا الجنوبيّة، بهدف مساعدة القوى المحليّة على السيطرة على حركة العصيان... وعلى النقيض من ذلك كان الرئيس البوليفيّ "رينيه بارينتوس René Barrientos" غير مقتنع، في ذلك الحين، بأنّ غيفارا متورّط في تلك الحرب الثوريّة. وبعد شهرَين من ذلك، في نيسان ـ أبريل، وقعت حادثتان أكّدتا على رأي العملاء المستترين لوكالة المخابرات المركزيّة ومسؤولي المقرّ الرئيسيّ، بأنّ غيفارا موجود على رأس الثورة فعلاً. ففي بداية الشهر هاجمت وحدة من الجيش البوليفيّ

معسكر قاعدة الثوّار في "تانكاهوازو" واستولت على وثائق ويوميّات شخصيّة وصور تركها الثوّر عند فرارهم. وكان من بين الصور واحدة لرجل ذي جبهة مكشوفة وشعر رماديّ يحمل نظّارات صغيرة. وبعد التحرّي تبيّن أنّ ملامحه تشابه فعلاً ملامح غيفارا. فضلاً عن أنّ بعض آثار الأصابع الملطّخة بالطين والموجودة على الصور تماثلت تمامًا مع بصمات أصابع غيفارا. كما أثبتت المستندات المكتشفة، بشكل لا يقبل الشك، أنّ بعض الثوّار الكوبيّين كانوا قد رافقوا غيفارا إلى الكونغو.

بعد أيّام من ذلك، ظهر الصحافيّ الفرنسيّ اليساريّ "ريجي دوبري Regis Debray" الذي كان قد اختفى قبل عدّة أشهر في بوليفيا، عندما أتى المنطقة للبحث في موضوع جغرافيّ سياسيّ فقُبض عليه قريبًا من مايوبامبا بصحبة أجنبيَّين آخرَين، جرى الاشتباه بعلاقتهم مع الثورّ. فأعلن الصحافيّ أنّه قد استُبعد من عمليّة إعدام جماعيّة بسبب تدخّل عملاء تابعين لوكالة المخابرات المركزيّة كانوا يرافقون الوحدات البوليفيّة التي ألقت القبض عليه، وأنّ هذه العناصر نفسها أطلعته على وثائق تبيّن معرفتها بنشاطاته في الخارج، خاصّة في بوليفيا، ممّا جعله يتأكّد فعلاً من مصداقيّتها. وهكذا فإنّ دوبري الذي كان في البداية ينكر أيّ معرفة بالعلاقة بين غيفارا ونشاطات العصاة، اضطرّ، في النهاية، إلى الاعتراف بذلك ليتجنّب الإعدام. ورغم كافّة التقارير الواردة لم يقتنع هيلمز مدير وكالة المخابرات المركزيّة بأنّ البطل الأسطوريّ للثورة الكوبيّة قد ظهر مرّة أخرى وفي ثورة جديدة. وكان يشتكي من تقارير موظّفيه المؤكّدة على وجود غيفارا، لأنّه كان قانعًا بموته. وعندما أتته تقارير "توماس كاراميسينس" مدير المصالح السريّة بأنّ عناصره جادّة في البحث عن آثار غيفارا، أمر بمواصلة السعي الدقيق لإيجاده. وجنّد لهذه الغاية بعض العملاء، من بينهم قدماء عمليّة خليج الخنازير، وأرسلهم إلى بوليفيا. ومن منطقة القتال انطلقت مجموعة من أخصّائيّي

القوى الخاصّة للجيش إلى مدينة لاباز لتدريب البوليفيّين على الأساليب المضادّة لحرب العصابات. لقد كان تشي غيفارا أسطورة حيّة للنضال ومرعبة لعناصر المصالح السريّة. فلقد كان اسمه مقترنًا بالفشل الذي أصابهم في خليج الخنازير، وبما أنّهم عجزوا عن تسكين غضبهم على المسؤولين الأميركيّين الذين تملّصوا من مساعدتهم، وبما أنّهم غير قادرين على المساس بكاسترو ومعاونيه، رأوا أن يصبّوا جام غضبهم على غيفارا، سواء بقتله أو بأسره.

وبينما كان أخصّائيّو العمليّات الخاصّة يقدّمون مساعداتهم إلى الجيش البوليفيّ في صيف ١٩٦٧، وصلتهم المعلومات بأنّ غيفارا حلّ رحاله في بوليفيا عن طريق لاباز التي وصلها في تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٦٦، بعد تنقّله بين هافانا وبراغ وفرانكفورت، وساو باولو حيث كان متخفّيًا بصفة تاجر من أوروغواي ذي صلعة واضحة وشعر أبيض رماديّ ونظّارات، فاختفت من جرّاء ذلك ملامحه الأصليّة. وكانت قد سبقته إلى بوليفيا مجموعة من خمسة عشر كوبيًّا لذلك لم يعد أحد يرتاب بوجود غيفارا على الأرض البوليفيّة حيث باشر بقيادة حركة الثورة من معقله في المنطقة الجبليّة الوسطى. الأمر الذي جعل الرئيس البوليفيّ ومدير وكالة المخابرات المركزيّة يقتنعان بوجوده الفعليّ في البلاد. لذلك أعلنت الحكومة البوليفيّة عن جائزة مقدارها ٤٢٠٠ دولار أميركيّ كثمن لرأس غيفارا، حيًّا أو ميتًا. وخلال الأشهر التالية قام البوليفيّون الذين خضعوا لتدريبات عسكريّة على أيدي الأميركيّين وخبراء وكالة المخابرات المركزيّة، بتوجيه الضربة تلو الأخرى للأنصار، وقُتلت، في ٣١ آب ــ أغسطس، تانيا، زوجة تشي غيفارا، وكانت المرأة الوحيدة التي شاركت في تلك الحرب. وعلى رغمّ ادّعاء تانيا بولائها للاستخبارات الكوبيّة وعملها على تأمين الاتّصال بين الثوّار والعاصمة الكوبيّة، فقد ارتابت وكالة المخابرات المركزيّة بحقيقة

نشاطها وتبيّن لها أنّها كانت عميلاً مزدوجًا للمخابرات السوفياتيّة وللكوبييّن، وهي ألمانيّة شرقيّة. وفي ٦ تشرين الأوّل ـ أكتوبر جُرح غيفارا وأُسر على مقربة من القرية الجبليّة "لا هويغيرا". وحاولت وكالة المخابرات المركزيّة مع الوحدات البوليفيّة إعادة غيفارا حيًّا إلى لاباز لإخضاعه للاستجواب المكثّف. لكنّ قائد الوحدات رفض انصياعًا لأوامر صارمة بتنفيذ الإعدام مباشرة. وهكذا لم يصل غيفارا إلى العاصمة بل وصلت رأسه ويداه المقطوعة، كدليل على الموت. وبينما كان المستشارون يحاولون إقناع العقيد القائد للوحدات بتأخير تنفيذ الإعدام، كان رئيس وكالة المخابرات المركزيّة يحاول إقناع الرئيس "باربانتوز" بفوائد إحضار غيفارا حيًّا، لكنّه لم يقتنع بحجّة أنّ عودة غيفارا إلى لاباز حيًّا من شأنها أن تثير، بين الطلبة والأوساط اليساريّة، قلاقل لحكومته هو بغنى عنها. فاتّصل مسؤول الوكالة بالمقرّ في لانغلي طالبًا الضغط على الرئيس البوليفيّ لكنّ ذلك كلّه بقي دون جدوى. وتشير المعلومات إلى أنّ المسؤول العامل في قرية "لا هويغيرا" المكلّف باستجواب غيفارا لم يحصل منه على أيّ جواب على أسئلته، لأنّه امتنع عن توضيح أيّ تفاصيل عن عمله في بوليفيا أو عن نشاطاته في حرب العصابات في الأماكن الأخرى، بل راح يناقش فلسفة الثورة والحركات الانتفاضيّة بصورة عامّة. أمّا وكالة المخابرات المركزيّة فاكتفت بدفتره الخاصّ عن يوميّاته، والذي وُجد معه يوم أسره. ووصل الأمر بتنفيذ الإعدام في اليوم التالي لاعتقاله فقطعت رأسه ويداه وعلّق جثمانه على مدرج لطائرات الهليكوبتر ثمّ نُقل في ما بعد إلى محلّ لغسيل الثياب حيث أتى المسؤولون البوليفيّون لمشاهدته والتعرّف إليه، ومن ثمّ دُفن في مكان مجهول.

كانت اللحظات الأخيرة من حياة تشي غيفارا موضوع تقرير رفعه عميل وكالة المخابرات المركزيّة إلى رؤسائه في المقرّ المركزيّ في لانغلي. جاء فيه، إنّه عند

بداية لقائه مع غيفارا، كان هذا الأخير ما يزال يأمل بنجاته من ذلك الامتحان العسير، لكنّه عندما فهم أنّ النهاية قد حلّت، سقط غليونه من فمه. ثمّ استعاد السيطرة على نفسه بسرعة فائقة وطلب قليلاً من التبغ دون أن يهتمّ للجرح الأليم في ساقه المكسورة، وقبل قدره باستسلام مهيب.

ولقد حمل هذا العميل شعورًا بالإعجاب بذلك الثائر العظيم، ممزوجًا بالشفقة المخزية على "يوضاس الثاني" الذي ساعد على القبض عليه والقصاص منه، وجرى تنفيذ حكم الإعدام بعد ذلك بقليل.

وخلال الصيف التالي ظهر في العالم دفتر يوميّات تشي غيفارا، لكن بين يدي رفاقه في السلاح في هافانا، وتأكّد المعجبون الأميركيّون من أصالة اليوميّات ونشروا محتوياتها في مجلّة "رامبارتز" رغم معارضة وكالة المخابرات المركزيّة والحكومة البوليفيّة، التي لم تنشر إلاّ بعض المقاطع التي بدت مساعدة لوجهة نظرها لأنّها تتحدّث عن عدم أهليّة الثوّار البوليفيّن. وخلال ذلك الجوّ من التصريحات المتشاحنة، اختفى وزير الداخليّة البوليفيّة "أنطونيو أرغيداس" في شهر تمّوز - يوليو، وانتشرت الأقاويل بأنّه هو الذي سرّب اليوميّات إلى كوبا لأنّه كان، في الوقت نفسه، عميلاً لوكالة المخابرات المركزيّة التي أوصلته إلى رأس الاستخبارات البوليفيّة ذات العمل المنضوي تحت جناحها. ولم يتأخّر الإعلان عن أنّ أرغيداس هرب إلى تشيلي طالبًا اللجوء السياسيّ. لكنّ السلطات التشيليّة سلّمته إلى مسؤولي وكالة المخابرات المركزيّة في سانتياغو، في الوقت الذي استُدعي إلى لانغلي، العميل في الوكالة الذي جنّد أرغيداس، ليمنع هذا الأخير من الإدلاء بأيّ تصريحات. لكنّ أرغيداس اتّخذ موقفًا مضادًّا لوكالة المخابرات المركزيّة فأفشى كلّ نشاطاتها في بوليفيا، واتّهم نظام الرئيس باريانتوس بأنّه أداة بيد الأميركيّين، وانتقد الطريقة التي تصرّفت بها الحكومة حيال

تشي غيفارا، ثمّ اختفى مرّة أخرى بينما بقيت تصريحاته تتفاعل لتسبّب أزمة أخرى في بوليفيا.

وفي الأشهر التالية وخلال عدّة مرّات من عام ١٩٦٨، ظهر أرغيداس، على الملأ، في لندن ونيويورك والبيرو. وكان يتعرّض، عند كلّ ظهور له، إلى تهديدات وكالة المخابرات المركزيّة حينًا، ووعودها حينًا آخر، بغية إجباره على التزام الصمت. لكنّه اعترف بأنّه هو الذي سلّم دفتر يوميّات غيفارا لأنّه كان قانعًا بعدالة الهدف الثوريّ في بوليفيا وفي بلاد أميركا اللاتينيّة، لأنّه لا بدّ من حدوث تغييرات اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة لصالح الطبقات المسحوقة. وفي النهاية اعترف الوزير، رغم الحيرة المربكة لوكالة المخابرات المركزيّة والحكومة البوليفيّة، بأنّه كان هو نفسه، عضوًا عميلاً لوكالة المخابرات المركزيّة، وأنّ مسؤولين بوليفيّين آخرين كانوا يتقاضون سرًّا إعانات ماليّة من وكالة المخابرات المركزيّة. وقد شرح ظروف تجنيده متّهمًا الوكالة بتهديده بإفشاء ماضيه الطلابيّ المتطرّف وبالتالي تدمير حياته المهنيّة السياسيّة إذا رفض التعاون معها. وكان لا بدّ لوكالة المخابرات المركزيّة من أن تجد سبيلاً للوصول إلى قاعدة من التفاهم معه. وهكذا عاد، طوعيًّا، إلى بوليفيا لتجري محاكمته. وخلال رحلة العودة من "ليما" إلى "لاباز" قال لمراسل نيويورك تايمز بأنّه ترك في حوزة الملازم الأوّل "ماربو تيران" الذي نفّذ حكم الإعدام بتشي غيفارا، بكرة تسجيل تحتوي على كلّ تفاصيل اتّهاماته لوكالة المخابرات المركزيّة، ويمكن للمراسل الحصول عليها ونشر محتواها إذا حدث له أيّ مكروه... فالأحاديث المسجّلة تحتوي على معلومات تتعلّق بعدد من المسؤولين في وكالة المخابرات المركزيّة، الذين عمل معهم في الماضي مثل: "هوغو موري" رئيس مركز لاباز، و"جون هلتون" وعدد آخر من العقداء. كما فضح أرغيداس هويّة بعض العملاء المتعاقدين الذين ساعدوا في

القبض على تشي غيفارا مثل الكوبي "جوليو غابريال جارسيّا"، والبوليفيّين "إيدي وماريو غونزاليس"، اللذين استطاع الصحافيّ "دوبري" بفضلهما أن ينجو بنفسه. وقد أكّد أرغيداس على أنّ الرئيس باريانتوس والسفير الأميركيّ كانا يجهلان مدى انخراط وكالة المخابرات المركزيّة داخل الحكومة البوليفيّة. ولربمّا كان هذا الإفشاء لتخفيف الشدّة في محاكمته باعتباره عائدًا إلى بوليفيا. ولم تنته هذه السلسة من الفضائح إلاّ بعد سنتَين من موت غيفارا، حيث توفّي الرئيس باريانتوس إثر حادثة حوامة عندما كان عائدًا من إحدى المقاطعات. وبعد هذا بعدّة أسابيع قُتل أرغيداس بطلق ناريّ من مسدّس في شوارع لاباز، بينما كان ينتظر محاكمته بتهمة تسليم دفتر يوميّات تشي غيفارا. وبعد ذلك بشهر قُتل، في أحد شوارع مدينة سانتا كروز، عميل وكالة المخابرات المركزيّة "هربرتور روجاس"، الذي عمل كدليل للبوليفيّين ومستشاريهم من قِبَل الوكالة. فمات واحد من القلّة التي تعرف رمث تشي غيفارا. أمّا البكرة التسجيليّة التي قيل إنّها بحوزة "ماربو تيران" فلم يُعثر عليها ولربّما تكون قد عادت إلى ذاكرة الكومبيوترات في وكالة المخابرات المركزيّة.

القبّعات الخضر

حاولت وكالة المخابرات المركزيّة تنسيق النشاطات المضادّة للثورة التي أوكلتها حكومة الولايات المتّحدة لمختلف المنظّمات مثل AID التي كُلّفت ببرامج تدريب قوّات الشرطة وقوّات وزارة الدفاع، وكذلك برامج المساعدة العسكريّة والعمل المدنيّ التي تسمح لها بأن تستفيد من المصادر السريّة الإضافيّة. وإنّ القسم الأعظم من الوحدات الخاصّة للجيش النظاميّ جرى استخدامه ضمن أميركا اللاتينيّة في الأعمال الخاصّة، وكانت تُسمّى القبّعات الخضر. وكانت هذه الوحدات موضوعة تحت إمرة وكالة المخابرات المركزيّة. معظم هؤلاء أتوا من الكتيبة الثالثة التابعة للقوّة السابعة الخاصّة

المتمركزة في "فورت غوليك" في منطقة القنال. وتمتلك الوكالة قاعدة للعمليّات خاصّة بها في منطقة القنال أيضًا تقوم القوّات الخاصّة بمهمّات لا تديرها وكالة المخابرات المركزيّة مباشرة، بل يشرف عملاؤها بدقّة، على سياق العمليّات.

منذ عام ١٩٦٢، إنطلقت من فورت غوليك أكثر من ستّماية مفرزة متحرّكة للتدريب من القوّات الخاصّة إلى مختلف مناطق أميركا اللاتينيّة، سواء بإشراف البنتاعون أو تحت رعاية وكالة المخابرات المركزيّة المباشرة، ومنها ما وصل إلى الشرق الأوسط باسم مناورات النجم الساطع.

فمثلاً، ساهمت القبّعات الخضر في ما يُعتبر أهمّ تدخّل لوكالة المخابرات المركزيّة في أميركا اللاتينيّة ألا وهي خليج الخنازير. وفي منتصف الستّينات قدّمت الوكالة معونتها المباشرة إلى الحكومة البيروفيّة عندما اضطرّت هذه الأخيرة إلى مواجهة القلاقل وحركات العصيان العاملة في شرقيّ البلاد، وعندما عجزت عن السيطرة على الحركة الانتفاضيّة، فقامت حكومة ليما واستنجدت بالولايات المتّحدة التي سارعت بطيب خاطر للمساهمة بذلك سرًّا. وغطّت وكالة المخابرات المركزيّة نفقات التدخّل وأقامت منشآتها في الغابة البيروفيّة حيث اشتدّت الثورة فكانت بمثابة قلعة "براغ" حسب تعبير أحد المراقبين المختصّين، التي اشتملت على قاعات تدريس ومطاعم وثكنات وأبنية إداريّة وأبراج تدريب للقفز بالمظلاّت وعربات برمائيّة للإنزال وكلّ المعدّات الضروريّة للعمليّات شبه العسكريّة. وجرى تسليم الحوّامات ضمن إطار اتّفاق المساعدة العسكريّة، وجلبت وكالة المخابرات المركزيّة، بواسطة طائراتها، الأسلحة والمعدّات اللازمة للمعركة. أمّا تدريب وحدات القمع فتكفّل بها مدرّبو القبّعات الخضر، المفروزون من الجيش، وهم عملاء قسم العمليّات الخاصّة. وبينما كانت تجري متابعة التدريب وتبيان فعاليّة القوّات المضادّة للعصابات، أبدت الحكومة

البيروفيّة التحفّظات، إذ إنّ قادة الوحدات الوطنيّة النظاميّة لم يكونوا راغبين بإلحاق رجالهم بهذه القوّة المضادّة للعصيان، لذلك طُلب من وكالة المخابرات المركزيّة تجنيد العناصر من بين السكّان المحليّين. وبما أنّ الوكالة كانت تدفع رواتب أشدّ ارتفاعًا من الجيش النظاميّ بالإضافة إلى العلاوات وتقدّم تأهيلاً أفضل، لذلك، فقد ظهر نوع من التعصّب الفئويّ لهذه القوّة الجديدة التي أصبحت ذات إمكانيّة عظيمة استهابها الثوّار، ففرّوا إلى أماكن مجهولة تمامًا. وبعد بضعة أشهر وخلال الاحتفال بالعيد الوطنيّ للبيرو جرى رفض مشاركة القوّات المدرّبة من جانب وكالة المخابرات المركزيّة في الاحتفال بالعرض العسكريّ الذي يجرت تنظيمه كلّ عام في العاصمة. واكتفت هذه القوّات بالاحتفال بالعيد، بأن قامت بإجراء عرضها الخاصّ في الشوارع المغبرة في مدينة صغيرة غير ذات أهميّة. وباعتبار أنّ حكومة البيرو كانت تعلم، مثل غيرها من حكومة أميركا اللاتينيّة، بأنّه يكفي لقوّة محليّة صغيرة جيّدة التدريب حتّى تقوم بعملها، فإنّ السؤولين البيروفيّين رفضوا السماح للقوّة المدرّبة من وكالة المخابرات المركزيّة بالدخول إلى العاصمة. ولم تمضِ فترة طويلة حتّى حُلّت هذه الوحدات وسُرّحت عناصرها. وكيفما كان اتّساع ونجاح مشروع وكالة المخابرات المركزيّة في البيرو، فإنّ مسؤولي الوكالة قدّروا أنّ التدخّل في بوليفيا، عام ١٩٦٧، قد يتجاوز إمكانيّة الحكومة بقبوله، فإنّهم لم يكونوا ينوون القضاء على نظام ياريانتوس، بل القضاء على تشي غيفارا.

لا شكّ في أنّ حقبة الستّينات كانت سنوات سيّئة بالنسبة لوكالة المخابرات المركزيّة إذ أصبحت محطّ أنظار العالم التي وجّهت إليها الانتقادات المرّة لكلّ أعمالها، معتبرة إيّاها مسؤولة عن كلّ آلام البشريّة وشرورها. وقد بدأت مصائب الوكالة مع عمليّة اجتياح كوبا في نيسان ـ أبريل ١٩٦١، فعند مرأى الفدائيّين الكوبيّين

المهاجرين والمسلّحين المدرّبين من جانب وكالة المخابرات المركزيّة كان لا بدّ أن يثور الشعب الكوبيّ على فيدل كاسترو. وقد رأينا ما جرى في كوبا والكونغو وغويانا البريطانيّة وجمهوريّة الدومينيك وفييتنام ولاووس، وقصّة محمّد مصدق في إيران والحكومة التقدّميّة في غواتيمالا. وكلّها قصص قديمة تبنّتها وكالة المخابرات المركزيّة. وربّما كانت أشدّ الضربات إيلامًا التي تلقّتها وكالة المخابرات المركزيّة ما حدث في الفترة الواقعة بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، عندما انفضحت أعمال الوكالة من حيث انخراطها وتمويلها لعدّة مؤسّسات أكّاديميّة وثقافيّة ونقابيّة. ولقد كان معلومًا داخل الولايات المتّحدة أنّ وكالة المخابرات المركزيّة تقوم "بعمليّات قذرة". لكن بلغ السيل الذبى عندما وصل الأمر إلى المستوى الداخليّ ضمن الولايات المتّحدة نفسها دون أن يتوصّل الرئيس جونسون إلى احتواء أزمة الثقة التي ما لبثت أن تضخّمت ونمت وهدّدت بالوصول إلى الكونغرس، ما دفع بالرئيس إلى تعيين لجنة للتحقيق، لم يكن هدفها هو التحقيق فعلاً، بل كسب الوقت حتّى تهدأ الخواطر. إلاّ أنّ هذه اللجنة قد تمكّنت من لعب دور أساسيّ في امتصاص النقمة الناشئة عن أزمة الضمير الأميركيّ الذي استفاق عندما مسّت الوكالة مصالحه. أمّا أن تمسّ الوكالة مصالح الشعوب الأخرى فلم يكن ليهتمّ بذلك إلاّ ضمن شعارات قليلة أو تظاهرات بسيطة لم لتكن لتجدي نفعًا في أيّ يوم من الأيّام[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص١٠١ ـ ١٠٩.

الدّعمُ الأمنيُّ لبَعضِ زُعماءِ الدُّوَل

يذكر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA وليام كيسي أنّه كان للوكالة العديد من الأصدقاء من رؤساء دول وزعماء وسياسيّين، وقد تمّ تقديم مساعدات مختلفة لهؤلاء الأصدقاء، منها مساعدات أمنيّة ومنها إقتصاديّة ومنها مخابراتيّة. ومن هؤلاء الأصدقاء:

الرئيس حسين حبري: رئيس تشاد، حيث قُدّمت له مساعدات ماديّة وعسكريّة ومخابراتيّة هامّة كجزء من مشروع إدارة ريغن لمواجهة الرئيس الليبيّ العقيد معمّر القذافيّ.

الرئيس محمّد ضياء الحقّ: رئيس باكستان، فقد اعتُبرت باكستان الأولى باهتمامات الـ CIAحيث أنّها محاطة بدول غير صديقة، ولأهميّة موقعها الاستراتيجيّ بتلاصقها مع إحدى بؤر العالم المتوتّرة: أفغانستان، ومكافأة لضياء الحقّ بالسماح للوكالة بحريّة الحركة دون إزعاج، ممّا جعل محطّة إسلام أباد أكبر محطّات الوكالة في العلم. وكان يُعتبر صديقًا لكيسي مدير المخابرات المركزيّة الأميركيّة.

في ليبيريا، جنّدت وكالة المخابرات المركزيّة CIA رئيس الحرس الخاص للزعيم الليبيري "فلانزا مانتون" الذي حاول الإطاحة بالرئيس "صموئيل دو"، لكنّ المحاولة فشلت، وأثناء محاكمة فلانزا مانتون اعترف بعمالته للوكالة الأميركيّة وألقى عليها تهمة التحريض للقيام بالانقلاب. تمّ إعدام فلانزا مانتون وماتت التهمة معه.

تقرّبت الوكالة كثيرًا من الرئيس دو بعد هذه الحادثة، وقد تثبّت حسن النوايا من خلال الدعم الذي لقيه دو من الوكالة والكثير من المساعدات الاقتصاديّة. كما تمّ تدريب قوّات حرسه الخاصّ على أيدي الـ CIA.

الرئيس "ماركوس"، رئيس الفيليبّين، كان يُعتبر من أقوى الحلفاء الأميركيّين، وصديقًا هامًّا لوكالة المخابرات المركزيّة بالنظر إلى المخاطر الداخليّة التي كانت تهدّد حكمه باستمرار. سمح للأميركيّين بإقامة أكبر قاعدتَين عسكريّتين خارج الولايات المتّحدة على أراضيه، وهما قاعدة "كلارك" الجويّة، وقاعدة "خليج سلبيك" البحريّة اللتان تتمتّعان بأهميّة استراتيجيّة بالغة.

كان دعم الوكالة للرئيس ماركوس دعمًا غير محدود، إذ أمّنت له الكثير من المساعدات الأمنيّة والعسكريّة، وأصبحت الفيليبين في عهد ماركوس الدولة التي تحظى بالرعاية الأميركيّة بامتياز. غير أنّ ماركوس قد أُزيح عن الحكم بفعل ثورة شعبيّة مدعومة من الجيش وتوفّي في المنفى.

في أنغولا، تمّ دعم القوّات الثائرة بقيادة "جوناس سافيمبي" على النظام الماركسي.

في كمبوديا، تمّت مساندة الثوّار ضدّ الجيش الفييتنامي المتواجد في كمبوديا، وكانت مساهمة الـ CIA تقدّر بخمسة ملايين دولار سنويًّا.

في أثيوبيا، اقتصر دعم الـ CIA للمعارضين للنظام الماركسي على الدعم المعلوماتيّ، وأُنيط الدعم المادّي بإحدى الدول العربيّة[1].

---

١ ـ وود جان، جواسيس للبيع، ص٩٢ ـ ٩٥.

الأزمة السوريّة ووكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة

وجدت الولايات المتّحدة نفسها، بعد أزمة السويس، وجهًا لوجه مع الاتّحاد السوفياتيّ في منطقة الشرق الأوسط.

وكوريثة لبريطانيا دعت أميركا، قبل سنوات، إلى وقوف كلّ من اليونان وتركيا في وجه الضغط السوفياتيّ، وقامت بدور الحامي الوحيد للمصالح الغربيّة في معظم أنحاء العالم العربيّ. أمّا روسيا فقد وجدت طريقها إلى المنطقة في غضون سياسة متّزنة باعترافها بالقوميّة العربيّة، وفرضت اعترافها كحليف عنيف ضدّ الغرب، بصفقات الأسلحة والتجارة والمعونات. ومذّاك حاولت الدولتان، وبأسلوب مكشوف، دعم مواقفهما الجديدة، مواقع القوّة، وإضفاء صفة الشرعيّة عليها. هدفت الاستراتيجيّة السوفياتيّة إلى الاتّصال المباشر مع الجماهير العربيّة كي ترسّخ مواقف كاملة للسوفيات عن طريق اعتراف العرب بالجميل لها والإعجاب بدورها في السويس، ولكي تشدّد الاعتراف بها وبحقّها في أن يكون لها دلو في مشاكل الشرق الأوسط، لذلك دعت الدول العظمى إلى إعلان رفضها لاستخدام القوّة في المنطقة.

كان الردّ الأميركيّ مبدأ أيزنهاور الذي صاغه ألن دالاس بحذافيره، وفيه أعلنت الولايات المتّحدة بأنّها أخذت على عاتقها القيام بمسؤوليّات جديدة في الشرق الأوسط باعتبار مبدأ الشيوعيّة الدوليّة هو العدوّ الوحيد. وأضحت دبلوماسيّة الولايات المتّحدة تجد صعوبة في تمييز هذا الحيوان في غابة السياسة العربيّة، لذلك خابت بعض الطلقات فذهبت خرقاء طائشة.

الواقع أنّ المجابهة السوفياتيّة ـ الأميركيّة لم تبقَ طويلاً على أساس المجابهة بين دولتَين، بل تشعّبت إلى قضايا محليّة حدّدت المركز الذي تُخاض منه المعارك، وربّما كان سعي مصر لزعامة العرب العامل الأشدّ أهميّة بين هذه العوامل المحليّة.

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد كافح، منذ عام ١٩٥٤، ليفرض آراءه السياسيّة على الدول العربيّة التي دعاها إلى اتّحاد تحت قيادته بهدف سياسة خارجيّة موحّدة ولتحرير المنطقة من جميع آثار ووصاية الدول الكبرى، ولاتّخاذ إجراءات دفاعها عن نفسها بجهودها الخاصّة. وتدعيمًا لمطالبته بالقيادة، حاول عبد الناصر التركيز على تيّارَين عظيمَين يتعلّقان بالهوس السياسيّ الذي يفعل فعله في الرأي العام العربيّ وهو: الرغبة في الوحدة العربيّة، والخوف من إسرائيل ربيبة الإمبرياليّة الأميركيّة وصنيعتها.

إضطرّ عبد الناصر إلى أن يجابه لذلك تحديًّا من بريطانيا ومن ورائها العراق، وانتصر في تحدّيه ذاك، وكان جزاؤه أن رأى نفوذه يسيطر على كلّ آسيا العربيّة، لكنّ حجر الأساس في نجاحه كان تحالفه مع سوريا، ذلك التحالف الذي صيغ خلال المعركة ضدّ حلف بغداد وازداد قوّة مع نشوب كلّ أزمة. ولم يكن عبد الناصر يخشى أيّ تحالف محليّ ضدّه بوجود سوريا إلى جانبه. لذلك صاغت المخابرات الأميركيّة مبدأ أيزنهاور.

لقد اعتقد الأخوان دالاس أنّ الروس قد يغتنمون الفرصة التي خلقتها الظروف الصعبة التي وجدت بريطانيا وفرنسا نفسَيهما تعانيانها لكي تحاول السيطرة على المنطقة إنمّا بقوّة السلاح أو بواسطة التخريب الداخليّ، في وقت كانت فيه القوى السوفياتيّة البحريّة والجويّة متمركزة وعلى أهبة الاستعداد على حدود الشرق الأوسط: في بلغاريا ومنطقة البحر الأسود وأوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى، كما أنّ الفشل

الإنكليزيّ ـ الفرنسيّ في السويس قد خلق فراغًا في النفوذ وألغى وجود أيّ رادع تجاه التغلغل الشيوعيّ.

وصف ألن دالاس بأنّ للوضع السوفياتيّ ثلاث مميّزات أساسيّة: القدرة السوفياتيّة والإغراء والنقص في وجود كوابح أخلاقيّة. ولقد أضيف إلى ذلك الخطر العسكريّ الخارجيّ الخوف من التخريب الداخليّ. وهكذا مهّد الطريق بتسلّل الشيوعيّين ودعايتهم وبأخطار حدوث أزمة ماليّة في الدول التي خسرت عائدات النفط بسبب إغلاق قناة السويس وتفجير أنابيب النفط التي تنقل البترول العراقيّ عبر سورية. وعبّر فوستر دالاس عن ذلك بالقول، أمام لجنتَي العلاقات الخارجيّة والعسكريّة في مجلس الشيوخ، "أستطيع أن أؤكّد لكم على أنّ زعماء الشيوعيّة سوف يخوضون كلّ المخاطر للفوز بالشرق الأوسط عندما تتوفّر لهم الجرأة لذلك".

لقد بدت هذه الأخطار حقيقيّة وماثلة جدًّا للحكومة الأميركيّة التي فكّرت في اتّخاذ إجراءات عاجلة رأت أنّها ضروريّة لمواجهتها. ففي ٥ كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٧، سعى الرئيس أيزنهاور للحصول على سلطات من الكونغرس تتيح لهم باستخدام القوّات المسلّحة الأميركيّة لحماية أيّ دولة شرق أوسطيّة تطلب المساعدة للوقوف ضدّ "العدوان المسلّح من قِبَل أيّ دولة تسيطر عليها الشيوعيّة الدوليّة". كما طلب الرئيس من الكونغرس الموافقة على عرض مساعدة بقيمة مئتَي مليون دولار لتدعيم الأمن الداخليّ وتشجيع الحكومات المحافظة على النظام. وافق الكونغرس وأرسل الرئيس أيزنهاور "جيمس ريتشارد" مساعده الخاصّ لشؤون الشرق الأوسط والمدير السابق للجنة الشؤون الخارجيّة التابعة لمجلس النوّاب بصحبة المدير المعاون للمصالح السريّة لوكالة المخابرات المركزيّة، أرسلهما في جولة ضمن أقطار الشرق الأوسط تهدف إلى شرح أهداف القرار وإعلام الرئيس عن أفضل الطرق لتحقيقه. وبعد عشرة أيّام أي

في ٢٣ آذار ـ مارس ١٩٥٧ انضمّت الولايات المتّحدة إلى اللجنة العسكريّة لحلف بغداد.

عكس هذا النشاط قلق أميركا التي شعرت بعزلتها في الميدان، بعد السويس، تجاه قوى الشيوعيّة الدوليّة في منطقة هامّة "للعالم الحرّ" هي منطة الشرق الأوسط. وكان لا بدّ من كشف هذا الخطر بوضوح فاستنفر الأميركيّون أنفسهم لذلك. ذلك ما كان الحصاد النهائيّ لمبدأ تبيّن أنّه يستهدف تقوية عزيمة أميركا وطمأنة أتباعها وأذنابها. فقد كان المبدأ تعبيرًا عن الطريقة التي رأت فيها أميركا العالم، وخاصّة الكيفيّة التي رأت حكومة أيزنهاور فيها النضال ضدّ المعسكر الشيوعيّ، فلم يكن ثمّة مكان للحلول الوسط، كما لم يؤخذ بعين الاعتبار المدى الذي ستصل إليه شعارات الحرب الباردة عن المنازعات العربيّة المحليّة التي قد تثير قضايا يرى الأميركيّون أنّها واضحة كالبلّور، فكان على أيّ دولة عربيّة تؤمن به الإعلان عن موقفها المعادي ليس ضدّ السوفيات فحسب بل ضدّ الدول العربيّة المجاورة أيضًا. كما أنّ المبدأ قد أغلق، بمطالبته بالانحياز ضدّ الشرق، الباب أمام احتمال قيام تعامل عربيّ مع الغرب دون روابط سياسيّة.

تلك هي بعض نقاط الضعف التي انطوت عليها السياسة التي تجلّت في نظرة مطلقة إلى القضايا الدوليّة وارتبطت باسم الأخوَين دالاس.

هل كانت تلك مخاوف وزارة الخارجيّة من قيام سيطرة شيوعيّة لها ما يبرّرها؟

لقد كان من الواضح أنّ تأييد روسيا الصارخ لمصر في أزمة السويس قد خلّف أثرًا كبيرًا في العقل العربيّ. فالتأييد الناتج عن صفقة الأسلحة التشيكيّة عام ١٩٥٥، قد تحوّل إلى موجة عارمة. وكان الدليل على التأييد والاحترام اللذين كان السوفيات يلقونهما دائمًا في كلّ مكان: في الصحف والإذاعات والبيانات المختلفة والتظاهرات

والاجتماعات العامّة وبالطريقة المتهلّلة التي اشتهر بها التقدّميّون في سوريا. غير أنّ ذلك الصخب عكس القليل من القناعة الإيديولوجيّة العميقة وهتف العرب جميعًا للاتّحاد السوفياتيّ وحيّوه، ليس لأنّهم شيوعيّون إنّما لأنّهم وطنيّون قوميّون. ولأوّل مرّة منذ ميلاد الحركة القوميّة لم يعد العرب تحت رحمة الدول الغربيّة، لقد وجدوا حاميًا قويًّا لهم.

إشتدّ تحالف القوميّين مع الشيوعيّين بسبب فشل الغرب في التمييز بين الجانبَين اللذَين أجمعا على تكريس نضالهما لتدمير جميع آثار النفوذ الغربيّ في العالم العربيّ. واشتدّ نفور الدبلوماسيّة الغربيّة من التقدّميّين جميعًا طالما أنّ السياسة الغربيّة كانت تقضي الاستمرار في الاحتفاظ بمراكزها السابقة في المنطقة وحسب الشروط العتيقة. وكان هناك سبب آخر لاهتمام الغرب وقلقه هو مصير أصدقائه في سوريا بعد أن انهارت المؤامرة العراقيّة في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٥٦، إذ بدا ذلك بمثابة تدمير للتوازن السياسيّ وفتح الطريق أمام الشيوعيّين للاستيلاء على السلطة. كما عزّزت هذه المخاوف التقاريرُ التي تشير إلى القوّة المتزايدة لدى قوى المقاومة الشعبيّة والإشاعات عن وجود متطوّعين سوفيات ينتظرون لحظة القفز للدفاع عن العرب المحاصرين، وكذلك تصريح الرئيس القوّتلي لدى عودته من الاتّحاد السوفياتيّ في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٥٦ أنّ آلاف المسلمين السوفيات قد أعلنوا استعدادهم للمجيء إلى الشرق الأوسط لتخليص الأرض المقدّسة من المعتدين والمستعمرين. رافقت هذه الزيارة في الصحف الغربيّة موجة من الذعر جاءت كتتويج طويل في كتابة الأخبار عن الشؤون السوريّة وعن تبعيّتها للاتّحاد السوفياتيّ، عزّزه تبدّل نظام الحكم المستمرّ فيها وسمعة سوريا بأنّها بلد يحبّ العزلة، بالإضافة إلى الأثر الذي كان يمارسه المنفيّون السوريّون على الرأي العامّ العربيّ في الدول المجاورة والمراسلين

الأجانب في بيروت. أخذت الصحف الغربيّة والتركيّة والإسرائيليّة تنشر مقالات مطوّلة عن شحنات كبيرة من الطائرات والدبّابات السوفياتيّة إلى سوريا، ووصول دفعات من الخبراء الروس، وعن إنشاء قواعد عسكريّة سريّة في الصحراء، وذلك بعيد عن الحقيقة. غير أنّ ذلك ساعد على تشكيل جوّ من الرأي هو الذي سبّب مبدأ أيزنهاور فضلاً عن تقرير رئيس فرع دمشق لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة الذي كان يرأسه "روبرت ماللّوي" الذي لم يصغِ إلى مراسل نيويورك تايمز الذي كتب بتاريخ ٩ كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٥٦ أنّه لم يجد هناك أيّ تأكيد على وصول كميّات كبيرة من الأسلحة السوفياتيّة. كما أنّ المسؤولين في أجهزة وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة لم يعيروا اهتمامًا لتأكيدات الرئيس السوريّ المستمرّة، أو تأكيدات رئيس الوزراء السوريّ والزعماء السوريّين الآخرين، على أنّ سوريا لم تتحوّل إلى دولة شيوعيّة. كلّ ذلك لاقى الاهمال رغم أنّ الزعيم البعثيّ أكرم الحوراني صرّح في ١٩٥٧ قائلاً: "إنّ ما يوجد فعلاً في سوريا هو إرادة الشعب العربيّ في قتال الاستعمار حتّى النهاية". وهكذا قادت وزارة الخارجيّة الأميركيّة، ومن ورائها وكالة المخابرات المركزيّة، الحملة ضدّ سوريا إلى نضال لا هوادة فيه.

بلغت الأزمة ذروتها في صيف ١٩٥٧، لكنّ طلقات البداية كان قد جرى تبادلها قبل عدّة شهور إذ كانت سورية أوّل دولة في الشرق الأوسط تهاجم الأسس التي بنيت عليها السياسة الأميركيّة. فبعد أسبوع من رسالة أيزنهاور إلى الكونغرس أصدرت الحكومة السوريّة بيانًا تعارض فيه نظريّة الفراغ وتهاجم فكرة أنّ المصالح الاقتصاديّة تعطي أيّ دولة حقّ التدخّل في المنطقة وتنكر أنّ الشيوعيّة تشكّل أيّ خطر مباشر على العالم العربيّ بل إنّ الإمبرياليّة والصهيونيّة هما الخطران الرئيسان اللذان يهدّدان المصالح العربيّة. وتزايد استنكار سوريا ومصر للوصاية الأميركيّة حتّى وصل إلى

مرحلة العداء السافر منذ أوائل ربيع ١٩٥٧ عندما أصبح من الواضح أنّ جولة "ريتشاردز" قد أدّت إلى إعادة تشكيل أحلاف في الشرق الأوسط معادية لهما. وعندما سارعت الولايات المتّحدة إلى تأييد الملك حسين خلال أزمة نيسان ـ أبريل في الأردنّ، بلغ الاستياء والغضب درجة لا تعرف الحدود، إذ بوجود المعونة الأميركيّة نجح الملك حسين في إقصاء الزعماء السياسيّين الذين يماثلون في آرائهم العقائديّة العناصر الراديكاليّة والثوريّة التي تشكّل دعامة أنظمة الحكم في مصر وسورية واستبدلهم الملك حسين بحكم حازم قويّ خاصّ به يعتمد على العناصر التقليديّة في جيشه والمنظّمات العشائريّة القديمة في شرقيّ الأردنّ. وقد تلقّى الملك حسين الدعم الحازم للملك سعود فقضى بذلك على التحالف الرباعيّ بين مصر وسوريا والأردنّ والسعوديّة، وأتبع الملك حسين انقلابه بالطلب إلى القوّات السوريّة بالانسحاب من الأردنّ، بعد أن كانت قد تمركزت فيه منذ أزمة "قلقيلية" في صيف عام ١٩٥٦.

أخذت إذاعة صوت العرب تهاجم حكومات الأردنّ ولبنان والعراق والسعوديّة والولايات المتّحدة بتهمة التحالف الاستعماريّ وشنّ حرب سافرة ضدّ العرب. وكان للعقيد إبراهيم الحسيني، الذي كان أحد أركان حكم الشيشكلي في سوريا، أثرًا عظيمًا في التأثير على السفير الأميركيّ في بيروت بزيادة إرعابه من الحكم الشيوعيّ في سوريا المتمثّل في عبد الحميد السراج، وعفيف البزري. وأخذ "هوارد ستون" و"فرانسيس جيتون" من عملاء وكالة المخابرات المركزيّة في السفارة الأميركيّة بدمشق يواصلان اتّصالاتهما مع الزعماء السوريّين من أمثال ميخائيل ليان في حلب، وناصح العظم في حماة، ومنير العجلاني في دمشق، لحثّهم على تجميع قواهم والقيام بردّة فعل مناسبة واعدين إيّاهم بالوعود الخلاّبة. وأخذت الأحداث في سوريا تزيد من قلق أميركا. ففي منتصف آذار ـ مارس ١٩٥٧، عقدت اتّفاقيّة مصفاة البترول مع

"تكنو إكسبورت" التشيكيّة، كما فشلت محاولات الرئيس القوتلي ورئيس أركانه نظام الدين لاستبدال مدير المخابرات العسكريّة عبد الحميد السراج، كما نجح رياض المالكي في أيّار - مايو، خلال الانتخابات التكميليّة، فازداد نفوذ الحكومة في المجال الداخليّ. ثمّ تتالت ثلاثة أحداث. ففي السادس من آب ـ أغسطس وقّع وزير الدفاع السوريّ خالد العظم معاهدة اقتصاديّة وفنيّة واسعة المدى مع الاتّحاد السوفياتيّ، وجرى طرد بعض الدبلوماسيّين الأميركيّين بتهمة التآمر على نظام الحكم، وأخيرًا تقاعد رئيس الأركان العامّة السوريّ نظام الدين وجرى تعيين اللواء عفيف البزري مكانه، وتمّ تطهير الجيش من عشرات الضبّاط اليمينيّين...

أثارت هذه الأحداث الرعب في واشنطن وفي إدارة وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة لانكشاف عملائها واتّصالاتهم مع السلطة السوريّة. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز في الثامن عشر من آب ـ أغسطس ١٩٥٧: "إنّ السؤال الكبير الذي سيواجه السيّد دالاس وزعماء الدبلوماسيّة الغربيّة في هذا الأسبوع هو ما إذا كانت الولايات المتّحدة وجيران سوريا الموالون للغرب سيحتملون وجود دولة تابعة للسوفيات في قلب منطقة الشرق الأوسط".

بلغت الأزمة ذروتها عندما طردت الولايات المتّحدة السفير السوريّ من واشنطن. فقدّمت سوريا اتّهامها ضدّ عناصر وكالة المخابرات المركزيّة العاملة في سوريا إلى المدّعي العسكريّ بتاريخ ٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٥٧، وجرت محاكمة هؤلاء من ١١ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٥٧ حتّى ١٢ شباط ـ فبراير ١٩٥٨. وتبيّن من خلال المحاكمة أنّ هؤلاء العملاء أجروا اتّصالات سريّة مع أفراد من الجيش السوريّ على أمل الإطاحة بالحكومة السوريّة القائمة، وذلك حسب الوقائع والأدلّة التي قدّمها المدّعي العامّ العسكريّ. كما تبيّن وجود صلات واضحة بين هذه المؤامرة والمؤامرة العراقيّة

التي جرت عام ١٩٥٦ التي كانت تهدف إلى مجابهة التغلغل السوفياتيّ، وكانت عبارة عن مسرحيّة متشابكة للقاءات سريّة وعملاء مزدوجين لجهاز MI-6 البريطانيّ ووكالة المخابرات المركزيّة مع اتّصالات خفيّة مع أعضاء حزب الشعب، خاصّة في مدينة حلب، وكذلك مع أعضاء بارزين من الحزب القوميّ السوريّ المنحلّ الفارّين إلى بيروت. وكان الذي أفشل المحاولة هو اتّصال الضبّاط السوريّين المنفيّين مع السلطات السوريّة وإعلامها عن المؤامرة ممّا سبّب إحباطها. وقد اتّصلت وكالة المخابرات المركزيّة مع العقيد إبراهيم الحسيني الملحق العسكريّ السوريّ في روما ومع صلاح الشيشكلي أخ أديب الشيشكلي الذي كان رئيس الدولة السابق والذي كان معروفًا بصداقته مع "هربرت كانوي"، رئيس فرع دمشق لوكالة المخابرات المركزيّة، الذي انتقل بعد ذلك إلى عمان، وكثيرًا ما كان يقضي معه جلسات عامرة في ملهى السريانا بدمشق. وهكذا نشطت حياكة المؤامرات على النظام التقدّميّ في سوريا، التي تهدف إلى القضاء على شبح الشيوعيّة الدوليّة أو السياسيّين المدنيّين مثل خالد بكداش أو الحوراني، بل كان الهدف هو مجموعة صغيرة من الضبّاط كانوا يؤلّفون عصب الحكومة في سوريا مثل السراج، وحمدون، والبزري، وعودة اللّه، والنفوري وزملائهم. والأمر، كما هو بالنسبة للحسيني، أنّ معظم هؤلاء الرجال مدينون بمناصبهم القياديّة الهامّة إلى الشيشكلي، وكانوا أعضاء متنافسين في فريق الشبّان المحيطين بالدكتاتور في أوائل الخمسينيّات، في الوقت الذي سيطر بعضهم إلى بعد سقوطه كالسراج الذي شغل مناصب قياديّة هامّة واضطرّ آخرون كالحسيني إلى مواجهة النفي والنسيان[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص١١٥ ـ ١٢٠.

نشاط وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة في كوبا

في الثاني من كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٥٦ نزل فيدل كاسترو مع واحد وثمانين نصيرًا مسلّحًا من قارب إنزال على شاطئ "تاء" في مقاطعة "أورينت" الواقعة في الجزء الشرقيّ من كوبا، ولم يبق منهم في الشهر التالي إلاّ اثني عشر رجلاً استطاعوا أن يلتحقوا بالجبال. أمّا الباقون فقد قُتلوا أو أُسروا في مكمن عسكريّ. وبقيت نشاطات كاسترو، ستّة أشهر، صغيرة الحجم. وحدثت غارات صغيرة على المراكز المنعزلة وعلى طواحين سكّر القصب وطواحين القرى الموجودة على حافّة سلسلة "سييرا مياسترا". وربّما كان لدى "هربرت ماتيوس"، مراسل نيويورك تايمز، عندما قابل كاسترو لأوّل مرّة في سييرا خلال شهر نيسان ـ أبريل ١٩٥٧ مائة نصير، نصفهم كان قد وصل قبل ذلك بخمسة عشر يومًا من سانتياغو العاصمة الإقليميّة حيث تشكّلت نواة للتنظيم السريّ المدنيّ.

كان أكبر عمل عسكريّ لكاسترو وأتباعه خلال تلك الحقبة هو هجوم ٢٨ أيّار ـ مايو ١٩٥٧ على مركز "أوبرو" الصغير الذي كان يحتلّه سبعون جنديًا، حيث قدّرت الخسائر من الثوّار بثمانية قتلى ومن الجنود بثلاثين. وكانت كلّ أعمال السنة الأولى تقريبًا من نفس المستوى، فلم يتواجد في خطوط الاشتباك أكثر من مائة رجل في خطّ أيّ معسكر منهما. وفي كلّ الحالات تقريبًا كانت المبادرة من قِبَل الثوّار الذين كانوا يرغبون بالحصول على الأسلحة. وإذا كانت العمليّات قد بقيت صغيرة، لكنّ الانتصارات الدعائيّة أتت مبكرة واتّخذت صفة عالميّة، وتلاحقت بدون توقّف، إذ جعل

"هربرت ماتيوس" من فيديل كاسترو اسمًا مألوفًا في الولايات المتّحدة. ونشرت الدعاية أعماله وشجاعته في العالم قاطبة. وذلك بعلم من مركز وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة في هافانا الذي كان يرأسه "نيك أندروز".

كانت لهذه العمليّات الصغيرة أصداء سياسيّة واقتصاديّة ضخمة، كحظر الأسلحة على حكومة "فولجنسيو باتيستا"، وتقييد التوظيفات والقروض، ما سبّب ضغطًا شديدًا على النظام. ولن يتأخّر عن أن يسبّب نقصًا في النشاط وتردّدًا في الإدارة كانت نتيجته تعجيز الجيش في وقت كانت غالبيّة جنوده لم تسمع قطّ طلقة واحدة.

لم يكن لعجز نظام باتيستا من منافس إلاّ فساده. وعندما سقط بدا وكأنّ سقوطه ناشئ من ذاته وليس بسبب ضغطه الذاتيّ. أمّا الصحفيّون الأجانب الذين كانوا يتابعون القضيّة فقد قدّروا بأنّ حفنة ملتحي كاسترو لم يساهموا في العمليّة إلاّ على مستوى الدعاية. ففي البداية احتقر باتيستا تلك العصابة من المغامرين السياسيّين النائين والمعزولين نهائيًّا في "السييرا ماسترا". وبعد إجرائه المحاولات الأولى لطردهم من الجبال مال إلى التفكير بأنّه لا خطر هناك إذا تخلّى كاسترو عن إقليم "تاء"، هذا الإقليم الوعر دون أيّ قيمة اقتصاديّة. ولقد تواجد، قبل ذلك، قطّاع طرق في "السييرا" حظوا بقليل من الاهتمام بعد أن سبّبوا بعض الضرر. أمّا الدعاية التي أثاروها في هذا النطاق فقد انطفأت بسرعة. هكذا أجرى باتيستا محاكمته العقليّة بدون شكّ، واعتقد أنّه مع الزمن، سيطرد الجوع أولئك المغامرين من حجورهم، أو أنّهم سيسأمون من حملة عقيمة. ثمّ وصل إلى التفكير بأنّه لم يقدّر التهديد حقّ قدره وأصبح يجد العصاة في كلّ مكان حتّى حيث لم يتواجدوا قبلاً. أمّا كاسترو، فبحيازته لقاعدته الجبليّة، استطاع أن يجنّد قوّة غير نظاميّة لها بعض الشأن، ونجح في جعلها تبدو أكثر ممّا هي عليه. فشكّل دوريّات سريعة الحركة

لا يتعدّى أفرادها ستّة أشخاص أخذت تظهر في عدّة أمكنة وفي نفس الوقت ناشرة عدم الاطمئنان.

في آذار ـ مارس ١٩٥٨، أعلن كاسترو، بأسلوب طنّان، الحرب الشاملة، وكشف عن أرتال تسعى إلى أهدافها الجوهريّة في كلّ الجزيرة، فارتكس جيش باتيستا وكأنّه أمام اجتياح، لأنّه لم يكن ليعلم ما إذا كانت هذه الأرتال لا تزيد عن مئتَي رجل، وأنّ ما يدعى بالجبهة الثانية التي أعلن عنها، في ذلك الحين، كانت قد افتُتحت في شمال "أورينت" بخمس وستّين من ثوّار العصابات كان أشدّ أسلحتهم قوّة هو المسدّس الرشّاش "براونينغ ٣٠".

في بداية التمرّد أرسل باتيستا خمسة آلاف جنديّ إلى السييرا ماسترا ليضربوا طوقًا حول المنطقة ويبيدوا الأنصار. لكنّ مجرّد معرفة أنّ هذه المنطقة المراد حصارها تبلغ أكثر من ١٥٠ كلم من الشرق إلى الغرب، وعرضها من ٢٥ إلى ٤٠ كلم، تجعل المرء يدرك أنّ عدد الفرقة المرسلة إليها غير كافٍ وأنّ مهمّتها مستحيلة وإن ضوعف العدد. لكنّ أتباع كاسترو واجهوا قصف الطائرات. غير أنّ كثافة ورطوبة النبت حصرت أثر قنابل النبالم والقنابل المتفجّرة في نطاق أقلّ من خمسين مترًا، فلم يتأذّ إلاّ "البوهيمو" وهم سكّان الجبال الذين يقطنون الفرجات المزروعة من الغابة.

في المرحلة الثانية من الثورة الكوبيّة، أصبحت السييرا أوّل الأراضي الحرّة للثورة، وكُرّست السنة الأولى للثورة لتنظيم قاعدة صغيرة، مشاغل لصناعة البزّات النظاميّة وأدوات التفجير البدائيّة ولتصليح الأسلحة ولتحضير الأرزاق المعلّبة.. إلخ.، ولإجراء عمليّات التبشير الثوريّ بين سكّان المنطقة. وكان من المسلّم به مناوشات المناطق المتاخمة واعتراض دوريّات الجيش. كانت هذه العمليّات سهلة نسبيًا بفضل

تعاون "الجواجيروس"، وأصبح ثوّار العصابات متفوّقين باستخباراتهم فلم تقترب دوريّة جيش أبدًا من الثوريّين إلى أقرب من بضعة كيلومترات. وكانت بادرة أعمال كاسترو الأولى، عند وصوله إلى السييرا، تنفيذ حكم الإعدام بلصّين متّهمَين بالاغتصاب والقتل. فأقام بذلك وبشكل مأساويّ حكومة ثوريّة لها قانونها الذي يمكن أن يُعتبر كعنصر استقرار في منطقة كانت دائمًا مهملة من حكومة "لا هافانا". أمّا الإجراء التالي الذي أكسب كاسترو أنصارًا سياسيّين ومتطوّعين فقد تضمّن إصدار قانون للإصلاح الزراعيّ، الذي جعل من المزارعين وواضعي اليد على الأراضي والمكترين، مالكين لما يستغلّون. هذا الإصلاح عرفه ألين دالاس مدير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة بواسطة "تيك أندروز".

في المرحلة الثالثة من الثورة الكوبيّة، إتّبع كاسترو نفس التكتيك على الهضاب حيث قلّة السكّان وكثرة مزارع البنّ الغنيّة، فافتتح "راؤول كاسترو" ما عرف بالجبهة الثانية والبلد المحرّر، وفرض فيها القانون وجبى الضرائب، ومنح بعض الامتيازات، وبنى المدارس والمستشفيات. كما دُفعت بدقّة ونقدًا كلّ المشتريات، وعومل القرويّون كما يعاملون من أيّ حكومة لكنّهم خضعوا لتوجيه سياسيّ شديد وطُلب منهم الانضمام إلى الثورة وأهدافها. وقد أُبيدت المراكز العسكريّة القليلة المؤلّفة من بعض الرجال، ولم تعد تشكّل عائقًا للجيش المؤلّف من خمسة وستّين نصيرًا والتابع لراؤول كاسترو الذي أضحى بإمكانه أن يركّز على هدف واحد. وأُرسلت أرتال من الجيش قابلها الثوّار بالكمائن وهاجموها ثمّ تركوها تمرّ ليعودوا فيهاجمونها من جديد في طريق العودة. وعند مطاردتهم كانوا يتفرّقون في الجبال ليجتمعوا في مكان آخر ويسيروا في اتّجاه القرى. وفي نهاية عدّة أسابيع في الجبل تعب الجيش من إرسال دوريّات، فاكتفى بتقوية الحاميات في التجمّعات السكنيّة الواقعة على حافّة الإقليم الحرّ. لكن عندما ازداد

عدد الأنصار بالتطويع الداخليّ وتحسّن اقتصادهم اضطرّت الحكومة إلى إنقاص هذه الحاميات لأسباب أمنيّة. لقد أصبح باهظًا جدًّا بالواقع من حيث الأعداد والنفقات احتلال عشرات القرى والمزارع والقيام بدور الشرطيّ على مساحة قدرها عدّة آلاف من الكيلومترات المربّعة، فأهملت القرى للعصاة وانسحب الجنود إلى المدن وازداد الإقليم المحرّر، تبعًا لذلك تدريجًا، ونشأت على محيطه منطقة منزوعة السلاح حيث جرت مناوشات عدّة. ثمّ إنّ القوّات الحكوميّة تنازلت عن هذه المنطقة المحايدة قطعة بعد قطعة، مرتئية أنّ الدفاع عنها يكلّف غاليًا جدًّا.

وفي خلال ثلاثة أشهر وجد الجيش نفسه عاجزًا، إلاّ في النهار، عن حماية المناجم الأميركيّة الكبرى للنيكل والكوبالت، على التخم الغربيّ من الأورينت. وتدخّلت عناصر وكالة المخابرات المركزيّة لدى رجال الثورة الذين سمحوا، لأسباب من اللياقة السياسيّة، بتشغيل هذه المناجم. لكنّهم استعاروا منها العدّة اللازمة لهم: عدّة عشرات من الجيبات والناقلات والآلات لشقّ طرقات جيّدة وتحسين الموجود منها. وأُقيم مركز رصد للعصاة على عدّة أمتار من مدخل القاعدة الأميركيّة الكبرى في "غوانتانامو".

وكان الأميركيّون قد موّنوا طائرات باتيستا وجهّزوها بالصواريخ في مناسبة أخرى، واستولى ثوّار راؤول كاسترو على خمسين من البحّارة المارينز الأميركيّين، الذين كانوا يقومون برحلة، وكذلك على عرباتهم، ودخل ثوّار آخرون إلى المنشآت المنجميّة وإلى مزرعة اختباريّة لشركة الفواكه المتّحدة ليلقوا القبض فيها على عشرات من المدراء والمهندسين. فألفى باتيستا نفسه مرتبكًا، إذ أصبح العالم يعرف، لأوّل مرّة، بأنّ جزءًا كبيرًا من أرضه خارج عن نطاق سيطرته، وأنّ حفنة من عدّة مئات من الأنصار استطاعوا أن يتحدّوا الولايات المتّحدة، وهيّأ ذلك درسًا سياسيًّا صارمًا، واشتدّ الضغط على باتيستا ليتصرّف إزاء ما يجري في بلاده، لكنّه كان عاجزًا عن أيّ عمل

خارج نطاق إبادة السكّان وحرق قراهم. وفي المرحلة الأولى اتّبع بعض القادة العسكريّين سياسة حرق الأرض ونفّذوها، لكن بعد فوات الأوان، وأولئك القادة أُعدموا في بعد لأنّهم اعتُبروا مجرمي حرب.

في المرحلة الرابعة من الثورة الكوبيّة، تمّت السيطرة في الأورينت الغربيّة على كلّ محاصيل البنّ المقدّرة بستّين مليون دولار دون أن تتمكّن الحكومة من فعل شيء إلاّ أن ذهبت تسعى لدفع أتاوة للأنصار. وحدث الشيء ذاته مع منتجات زراعيّة أخرى، فزوّد ذلك الثوّار بعوائد ماليّة ضخمة، فضلاً عن أدوات لم يكونوا ليجدوها في الأقاليم التابعة لهم. أمّا الحكومة فقد كانت بحاجة إلى هذه المحاصيل لمصلحة اقتصادها، كما توجّب عليها الحفاظ على مظهر الموقف العادي والادّعاء بأنّ الأمور تجري كالمعتاد. لكلّ هذه الأسباب تحمّلت الحكومة تلك التجارة التي كانت تغذّي العصيان. وتتابعت أعمال حرب العصابات بشكل مبعثر وعلى نطاق ضيّق، هادفة إلى تحويل الأنظار، لكن كان لكلّ منها هدف دقيق: الزيادة التدريجيّة للأرض الحرّة وسلب الأسلحة وتدريب المتطوّعين. ولقد جرى سياق مماثل في مركز وفي جبال "أسكامبري" وفي مقاطعة "لاس فيلاس". ففي بداية أيلول - سبتمبر ١٩٥٨ انطلق رتلان من سييرا والتحقا بالثوّار في أسكامبري بعد أن ساهما في حزيران - يونيو بالقضاء على حملة كان تعدادها بمقدار فوج. واشتدّت العمليّة تدريجًا على الجبهتَين، وبدأت دوريّات ثوّار العصابات بقطع الطرقات الكبرى وبتدمير الخطوط الحديديّة، وبسرعة أصبحت القوافل المحروسة بشدّة قادرة على التجوّل لكنّها تعرّضت بدورها للهجوم بعد ذلك، وتحوّلت العصابات التي كانت صغيرة في البداية إلى جيش، وتضخّمت أعمال التهريب والإرهاب في المدن. وعند الحاجة كانت سيّارات جيب العصاة تخترق هذه المدن بجسارة وتدمّر حاميات الأماكن العامرة لجوانب الطرق، حتّى أصبحت سانتياغو

معزولة. وفي مركز البلاد خرج قطار مصفّح عن سكّته بينما كان ينقل الجند للدفاع عن ساحل "سانتا كارا" ومن ثمّ أُحرق ووقع الجند أسرى، وسمحت الغنيمة الحاصلة من السلاح بتجهيز متطوّعين جدد. وارتدّ جنود باتيستا تدريجًا إلى ثكناتهم المحصّنة بعد أن فقدوا معنويّاتهم، ولم يكن من مصلحتهم إجراء طلعات، فالثوّار يتملّصون من كلّ معركة إلاّ عندما يمتلكون التفوّق الساحق. وكان كلّ تجمّع عدديّ أقلّ من سريّة أو كتيبة عرضة للإبادة في كمين. وعندما دقّت ساعة الحلّ العسكريّ كانت معظم الوحدات محبوسة في برجها الخاصّ ولا تمارس حتّى ولا الرقابة على المدن التي كانت معنيّة بالدفاع عنها.

في تلك الأثناء كانت الحكومة وهيئة الأركان العامّة فريسة أزمة أخلاقيّة خطرة، وسيطر سوء الظنّ المتبادل، واستعدّ الكلّ للهرب أو للانضمام إلى الثوّار، ووصل فقدان الثقة في باتيستا إلى درجة أنّ السفير الأميركيّ كان يفاوض المعارضة، وأخذ يبحث عن بديل محافظ، فغادر باتيستا البلاد مسرعًا مع جنرالاته ووزرائه الرئيسيّين.

باستثناء بضع مئات الأسلحة ذات العيار الصغير التي تمّ تهريبها من الولايات المتّحدة بواسطة تجّار السلاح، فإنّ كافّة الأسلحة التي تجهّز بها ٢٥ ألف ثائر، تمّ الاستيلاء عليها من جند باتيستا، تباعًا وبكميّات صغيرة في كلّ مرّة. أدّى الاستيلاء على سانتياغو، عاصمة الأورينت، إلى وقوع دبّابات ومدفعيَن فقط في أيدي الثوّار، كما أدّى استسلام الثكنات في "لاس فيلاس" إلى إمداد الثوّار بوسائل لمواجهة الأفواج التي بقيت لديها إرادة القتال. لكن، في تلك الآونة، كان باتيستا قد هرب خوفًا على حياته، وأدّى إضراب عامّ في البلاد إلى سيطرة الثوّار على العاصمة هافانا، ثمّ استسلمت الحامية الضخمة لمعسكر "كولومبيا" دون أن تطلق رصاصة واحدة وانضمّت البحريّة إلى الثورة وانتهت الحرب.

ولد زعيم الثورة الكوبيّة في "ماياري" في مقاطعة الأورينت عام ١٩٢٧ من عائلة معروفة بملكيّتها الزراعيّة الواسعة، وهذا ما يشرح مدى تعلّقه بالأرض بسبب انتمائه إليها. لقد ترعرع في وسط عائليّ بين عدد كبير من الأخوة والأخوات، وكان طالبًا مجدًّا عند اليسوعيّين، ثمّ حاز على إجازة في الحقوق ليصبح محاميًا، كما في معظم العائلات العريقة في أميركا اللاتينيّة.

إكتشف كاسترو، وهو في الجامعة، الحياة السياسيّة الكوبيّة بوجهها الكالح، وجه الإرهاب المسلّح، إرهاب رجال "الغانغستر" الذين ظهروا منذ عام ١٩٤٤، وكان إرهابًا يائسًا لليسار المنتفض الذي مارسه لغاية الإرهاب منذ فشله في ثورة ١٩٣٤. وكمثال على الثوريّ الذي لم يستطع مقاومة هذا الوسط كان "رولان ماشفيرر" أحد أبطال حرب إسبانيا قد ساهم مع كاسترو في محاولة الإنزال على "سان دومينغ" ضدّ الديكتاتور "تروجيلو" عام ١٩٤٧، ومن ثمّ أصبح سيناتورًا عند حكومة باتيستا وأحد عملاء وكالة المخابرات المركزيّة، ونظّم مجموعته المضادّة للإرهاب التي سمّاها "تمور ماشفيرر"، وكان على علاقة حميمة مع نيك أندروز رئيس فرع هافانا التابع لوكالة المخابرات المركزيّة. بعد فشل محاولة سان دومينيغ انضمّ كاسترو إلى حزب الشعب الكوبيّ الذي أسّسه "إدوارد وشيباس" عام ١٩٤٦. ومن ثمّ نرى كاسترو في بوغوتا بعد اغتيال "جورج جاتيان" وما تلاه من انتفاضة شعبيّة ضخمة في جمهوريّة كولومبيا عند بداية الحرب الأهليّة الكولومبيّة. وبعد أن احتجّ كاسترو على انقلاب باتيستا لعلمه بالدور الكبير لرفيقه السابق ماشفيرر بهذا الانقلاب في ٢٥ آذار - مارس ١٩٥٢، نظّم هجومًا مع مائة وعشرين رجلاً على ثكنة "مونكادا" في سانتياغو، وفشل الهجوم في ٢٦ تمّوز - يوليو ١٩٥٣ وتكبّد الثوّار خسائر فادحة، وقُبض على فيدل كاسترو وأخيه راؤول وقدّما إلى المحاكمة وجرّما. وفي المحكمة قال كاسترو كلمته

الشهيرة: سينصفني التاريخ. وعندما صدر العفو عنه عام ١٩٥٥ ذهب إلى المكسيك، فالولايات المتّحدة محاولاً قلب النظام الديكتاتوريّ من الخارج، وبنى في تلك البلاد صداقات واسعة مع الأوساط الليبراليّة الأميركيّة، ولم تأخذ المخابرات الأميركيّة أيّ مأخذ عليه أو تستشفّ من تصرّفاته أيّ شيء يمتّ إلى اليسار المتطرّف بصلة. ثمّ أبحر من المكسيك على متن الباخرة "غرانما" مع ثمانين من أنصاره ومن بينهم تشي غيفارا.

لا شكّ في أنّ إقامة كاسترو في الولايات المتّحدة قد أكسبته صداقات جيّدة كان منها "هيربرت ماتيوس" مراسل نيويورك تايمز الذي جعل من ثورته أكثر الثورات شعبيّة، وجعل منه روبن هود الذي كان يسرق ليطعم الجياع ويؤوي الضعفاء المساكين وأبناء السبيل. شعرت وكالة المخابرات المركزيّة بضعف نظام عميلها باتيستا الذي لم يقدّم شيئًا يذكر، إلاّ ملء جيوبه هو وأتباعه، وكان قد استُهلك وانكشف أمام الرأي العام الأميركيّ والعالميّ على اعتباره ديكتاتورًا وصوليًّا لا يسعى إلاّ لإرضاء نفسه، والاحتكارات الأميركيّة. هكذا كانت سياسة الولايات المتّحدة في أميركا اللاتينيَة، فعندما يصبح أيّ نظام غير مفيد لصالحها تستبدله بأيّ نظام آخر يمكن أن تثق به.

لم يكن كاسترو في عين وكالة المخابرات المركزيّة إلاّ شخصًا ليبراليًّا كأيزنهاور الذي، عندما عُرض عليه اسم كاسترو كبديل لباتيستا لم يقبل ولم يرفض، بل ترك أمر البتّ بذلك لوكالة المخابرات المركزيّة، فإمّا أن تساند باتيستا الذي كان يتّهم كاسترو بالشيوعيّة ومواقفه العدائيّة للولايات المتّحدة، أو أن تضع المخابرات خيارها على ثوريّ آخر كريم، قادر على الدخول إلى حلبة السياسة الأميركيّة كبقيّة حكّام دول أميركا اللاتينيّة.

في عام ١٩٥٨ كانت استخبارات الولايات المتّحدة موقنة بأنّه لا يوجد برهان عن تواجد عناصر شيوعيّة منظّمة داخل حركة كاسترو، كما لا يوجد لديها دليل وحيد يشير إلى أنّ كاسترو يخضع للتأثير الشيوعيّ.

كانت الولايات المتّحدة تتبع دائمًا سياسة انتهازيّة، لذلك لم تفعل شيئًا حيال باتيستا عندما شعرت بانهيار نظامه، لكنّها لم تقدّم أيّ مساعد لكاسترو، إلاّ أنّ سفيرها في هافانا "إيرل سميث" اتّخذ موقفًا مؤيّدًا لباتيستا، وساعده بمختلف شحنات الأسلحة عن طريق عملاء وكالة المخابرات المركزيّة. وعندما وصل هذا الخبر إلى الرئيس أيزنهاور اسشاط غضبًا وأوقف المساعدات عن باتيستا في ١٤ آذار ـ مارس ١٩٥٨. عندها حدث إضراب نيسان وأيار ـ أبريل ومايو ١٩٥٨، الذي فشل، وشنّ باتيستا هجومه الكبير على منطقة سييرا ماسترا. وفي شهر حزيران ـ يونيو لم يبقَ لجيشه إلاّ أربع ساعات من السير ليصل إلى سانتياغو عاصمة المنتفضين. عند ذلك شنّ الثوّار هجومهم المعاكس وحقّقوا النصر المبين. وهكذا، أصبحت حرب كاسترو حربًا حقيقيّة بعد أن كانت ثوريّة، وذلك في عيد الميلاد من سنة ١٩٥٨. وبدعم من وكالة المخابرات المركزيّة قدّم الجنرال "كانتيللو" معاهدة تحالف كان يبغي من خلالها طرد باتيستا وتشكيل حكومة محايدة معادية للطاغية باتيستا ومرضية للولايات المتّحدة، وذلك تحت تأثير السفير الأميركيّ "أيرل سميث". لكنّ كاسترو تركه يعمل لهدم النظام القديم ثمّ أعلن الإضراب العامّ المستمرّ إلى أن يتوقّف العسكريّون عن التدخّل في الشؤون السياسيّة. وفي ٢٣ كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٩، أعلن كاسترو قيام الجمهوريّة وعيّن رئيسًا لها هو مانويل أوروسيا الذي اعترفت به الولايات المتّحدة بعد أسبوع.

هكذا، كان فيدل كاسترو في عيون الأميركيّين راديكاليًّا مصلحًا ذا أهداف طموحة وغير واضحة تمامًا، وانضمّ جميع الكوبيّين إلى حركة ٢٦ تمّوز ـ يوليو. وحتّى تاريخ

نيسان - أبريل ١٩٦١، كان كاسترو يجسّد الثورة في أعين الكوبيين، وكانت ثورته تعرّف بأنّها إنسانيّة قوميّة وديمقراطيّة، لذلك كان باستطاعة كاسترو إبعاد كافّة التيّارات الثوريّة الأخرى، وخاصّة مجلس الثورة الكوبيّ. كان هدف كاسترو الرئيسيّ هو إعادة النظر في العلاقات الكوبيّة الأميركيّة ليتخلّص من سياسة الزراعة الواحدة "زراعة السكّر" وليتمكّن من تنويع اقتصاد بلاده. ولم تكن إيديولوجيّته ماركسيّة أبدًا، إنّما كان تطلّعه القوميّ راديكاليًّا ثوريًّا مهدّدًا المصالح الكبرى لكبار المموّلين الأميركيّين والمحليّين الذين قلقوا بسبب ثورته. وهكذا فإنّ الصحافة الأميركيّة التي طالما ساندت كاسترو الثائر عادت تتّهمه بالديكتاتور المخرّب وتجرّم النظام الكوبيّ بأنّه أوقع البلاد في حمّام دمويّ كوبيّ، كما سمّوه بالوحش الملتحي، وبأنّه باتيستا آخر. وهكذا انتهت العلاقة الكوبيّة الأميركيّة عام ١٩٦٠ بالقطيعة بين كوبا وحكومة كينيدي التي تلت أيزنهاور. لقد أثار نظام الإصلاح الزراعيّ الكوبي الولايات المتّحدة التي، رغم تحذيرات السيناتور فولبرايت، رفضت شراء رصيد السكّر من كوبا التي كانت قد وافقت على شرائه وكميته ٧٠٠ ألف طنّ. وعندما طبّقت الحكومة الأميركيّة سياسة العقوبات الاقتصاديّة كان الجواب الكوبيّ بتأميم كافّة مراكز تصنيع السكّر الأميركيّة البالغة ٣٦، فضلاً عن شركة الهاتف، أي ما يعادل ثمانمائة مليون دولار في ذلك الحين من الزمن، ثمّ وضعت يدها على ٣٨٢ مؤسّسة أجنبيّة. والنتيجة أنّ سوء تقدير وكالة المخابرات المركزيّة للوضع في كوبا وعدم اتّباعها للمنطق والعقل، وتمسّكها بسياستها الاستعماريّة جعلت من كوبا دولة تتّجه نحو الاتّحاد السوفياتيّ[١].

---

١ - رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص١٧٨ - ١٨٦.

وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة في كولومبيا

يتألّف معظم سكّان كولومبيا من المهجنين إذ يزيد عددهم على سبعين في المائة من الأمّة، ويشكّل البيض عشرين في المائة، والهنود نسبة عشرة في المائة. ليس لهذا الفصل العرقيّ معنى بغاية الوضوح. فعدا قسم ضئيل من الهنود الذين يعيشون في فرجات الغابات، عرف باقي الشعب، منذ العصر الاستعماريّ، مختلف درجات التهجين، ومن المستحيل تقريبًا أن نتبيّن مختلف المجموعات العرقيّة النوعيّة.

إنّ ما يميّز كولومبيا هو جوّ اختلال الأمن في الريف الناتج عن عنف العداء بين مختلف الأحزاب السياسيّة، بسبب الجوّ الدائم لحرب العصابات الذي تعيشه البلاد ويغذّيه الاستياء الريفيّ المتزايد. والحقيقة أنّه في ما عدا منطقة البنّ حيث تتواجد طبقة من صغار الفلاّحين الميسورين، فإنّ معظم المساحات الزراعيّة تتسلّط عليها مجموعة من الملاّك العقاريّين الذين يمتلكون معظم المساحات الزراعيّة ومجموعة من صغار الفلاّحين الذين لا تتجاوز ملكيّتهم خمسة هكتارات تشكّل الأغلبيّة الساحقة للفلاّحين، وينتج عن ذلك عتق دائم في الوسائل الزراعيّة والتربية الحيوانيّة وانخفاض إنتاجيّة الاستثمارات الزراعيّة.

لم يكن شعب كولومبيا المهجن يومًا في حياته سلبيًّا كما في البيرو أو بوليفيا، وإنّ تحريكه من قِبَل العشائر التسلّطيّة المحليّة الحاكمة يشرح لنا وحشيّة الحروب الأهليّة ورقم الضحايا الهائل من الأرواح البشريّة. وعندما توصّل الليبراليّون إلى الحكم سعوا إلى تطبيق برنامجهم في المساواة وطرد اليسوعيّين وحريّة العبادة والمبادلات التجاريّة وتطبيق النظام الفدراليّ، لكنّهم تنازعوا في ما بينهم. وهكذا، رأينا باستمرار هذا النزاع قائمًا بشكل دائم خاصّة من حزب المحافظين، فتنشب ثورات وتُقمع، لتنشب أخرى،

فتزكيها وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة بسبب منابع النفط الذي يصدَّر معظمه إلى الولايات المتّحدة. وعندما يفقد المحافظون السلطة فليس معنى ذلك أنّ الليبراليّين هم الذين سيتولّونها بل ما يحدث هو أن تتشكّل حكومة ائتلافيّة يسودها الليبراليّون. فلم يحدث أن استطاع أحد الأحزاب التفوّق على الآخر انتخابيًا. ويكفي أن نذكر ما فعلته وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة في الليبراليّ "جايتان" الذي تحوّل إلى الراديكاليّة فقدّم ذلك حجّة للمحافظين بالعودة إلى السلطة.

كان جايتان محاميًا له بعض الآراء الماركسيّة، لكنّه كان يتمتّع بشعبيّة ضخمة بين أوساط الفلاّحين والعمّال، فرشّح نفسه في انتخابات عام ١٩٤٦ ضدّ أحد منافسيه من نفس حزبه، فاستفاد منافسهما المحافظ "ماريانو" أو "سينا بيريز" من هذا الانشقاق. لكنّ الذي حدث بعد الانتخابات هو أنّ انضمام معظم الليبراليّين إلى جايتان هدّد النظام الحزبيّ الثنائيّ في كولومبيا. ونشطت الجايتانيّة وأصبحت من الحركات التي لا تقاوَم. وهكذا عملت وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة على قتل جايتان فقضت على حركته بموته. ويُحكى عن جايتان أنّه كان يمتلك "هبة من المسيح" بحيث أنّ الكتل كانت تلتحم معه. وكان يقول بأن ليس لديه برنامج بل "إنّني بشر إنّني الشعب". وهكذا جذب إلى الحياة السياسيّة كلّ سكّان الريف وعامّة الشعب الذين كانوا يتبعون النظام العشائريّ فأصبح المحافظون بالتالي مهدّدين بالجايتانيّة الصاعدة وهم الأكثريّة في البرلمان، فلجأوا إلى العنف تساندهم وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة وقتلوا جايتان في ٩ نيسان ـ أبريل ١٩٤٨، فكان هذا أوّل تدخّل لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة بعد إنشائها، ما سبّب ثورة عارمة في بوغوتا وفي معظم المدن الأخرى. ولم يكن اغتيال جايتان إلاّ المقدّمة إذ قام المحافظون بإجراء عمليّات قمع واسعة النطاق ردّ الفلاّحون عليها بحرب عصابات طويلة، ولم تستطع مختلف الأعمال الهمجيّة التي

قامت بها الشرطة إلاّ أن تزيد من تفاقم المشكلة. لذلك دبّرت وكالة المخابرات المركزيّة الانقلاب العسكريّ الذي لم يحدث غيره في تاريخ كولومبيا، وذلك كي تجد مخرجًا من المأزق الذي وصلت إليه الحالة في كولومبيا.

قاد الجنرال "جوستافور روجاس بينيلا" الانقلاب مسنودًا بالجيش الذي لم يكن يرغب في متابعة حرب العصابات، ومقرونًا بدعم المحافظين المعتدلين من حزب الليبراليّين، وجرى ذلك عام ١٩٥٣، وأعاد روجاس السلام النسبيّ، لكنّه اكتسب عداء الحزبيَين القديمَين اللذَين رأيا في حركته الوطنيّة المعتدلة غير المهتمّة بالانشقاق العتيق، عداء لهما. وهكذا تمّ طرده من الحكم بعد مجموعة من الإضرابات التي شارك فيها أرباب العمل والطلبة الذين كانوا سواعد الحركة. وتشكّلت حكومة ترأسها على التوالي الليبراليّون لمدّة سنتَين ثمّ المحافظون ثمّ الليبراليّون، وذلك بالاتّفاق في ما بينهما. ولم يكن الائتلاف الحاكم إلاّ استمرارًا للسياسة العتيقة. فالمنازعات لم تهدف يومًا إلى تطبيق البرامج، لكنّها كانت تسعى وراء أشخاص. وقد برهنت انتخابات ١٩٧٠ عن عداء الشعب المستميت للاحتكار السياسيّ للحزبَين الحاكمَين. ويكفي أن نذكر أنّه لم يشترك في الانتخابات إلاّ حوالى ٢٩٪ من الناخبين، وتقدّم روجاس على منافسه بيريرو بعدّة آلاف من الأصوات فقط. وهكذا حافظت وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة على النمط الحكوميّ القائم وعلى استمراره ودعمه بعد أن قضت على الثورة الشعبيّة القائمة قبل انقلاب بينيلاّ، فكان صورة مشوّهة لمحاولة التغيير بواسطة الجيش والذي لم يؤدّ إلى أيّ نتيجة[1].

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص١٨٦ ـ ١٨٨.

فرع بيونس أيرس التابع لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة

يقوم فرع بيونس أيرس لوكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة بأهمّ النشاطات في مكافحة أعداء النظم القائمة في أميركا اللاتينيّة التي تساندها الولايات المتّحدة بواسطة مختلف المساعدات التي تقدّمها وكالة المخابرات المركزيّة للزمر الحاكمة من خلال جهاز عجيب يُسمّى بـ "الألف المثلّثة". فمنذ عام ١٩٧٥ اختفى أكثر من عشرة آلاف مواطن من الأرجنتين بواسطة عصبة أخرى تسمّي نفسها التحالف الأرجنتينيّ ضدّ الشيوعيّة. أشرف على هذه العمليّات رئيس مركز وكالة المخابرات المركزيّة في بيونس أيرس "هنري موللر" الذي كان قد عاش زمنًا في تشيلي قبل وأثناء حكم الرئيس كينيدي. وكانت الصحف تلصق تهمة القتل بشخصيّات كبيرة من رجال الأعمال من مختلف الجنسيّات التابعة لأميركا اللاتينيّة حتّى أعلن السفير الأميركيّ في السلفادور في آذار - مارس ١٩٧١ بأنّ للولايات المتّحدة ضلعًا في مختلف المؤامرات الجارية على هؤلاء القتلى الذين لا ينتمون إلى أيّ أحزاب سياسيّة معيّنة، خاصّة منها الحزب الشيوعيّ، وندّد بسياسة حكومته في هذا المضمار، ما حدا بحكومة واشنطن إلى إقالته من مركزه.

كثيرًا ما يعلّق المسؤولون في تلك المنطقة على عدم وجود أيّة علاقة لهم مع زمر الموت أو مع التحالف الأرجنتينيّ ضدّ الشيوعيّة، لكنّنا نرى يوميًّا إعلانات في الصحف تتضمّن قوائم بأسماء الذي تسمّيهم المنحرفين وقطّاع الطرق والإرهابيّين، والعديد من هؤلاء معتدلون ما كان لهم أن يظلّوا على قيد الحياة لو لم يختاروا المنفى

خارج أوطانهم. لقد أشار تقرير منظّمة العفو الدوليّة عن غواتيمالا جارة السلفادور إلى أنّ تقصيّها عن زمر الموت أدّى بها إلى استنتاج أنّ هذه الزمر ملحقة فعلاً بالقصر الرئاسيّ في غواتيمالا العاصمة. أمّا في البرازيل حيث تشير التقارير إلى النشاط المتعاظم لزمر الموت فتبرز أمثلة صارخة على التورّط الرسميّ. مثلاً إنّ قائد زمرة الموت في ساوباولو كان "سيرجيو فلوري" رئيس دائرة التحقيقات الجنائيّة في العاصمة المذكورة، وقد واجه تهمًا عدّة بالقتل، كما أنّه كان معروفًا بصداقته لعناصر السفارة الأميركيّة في ساوباولو. ومنذ عام ١٩٧٣ استطاع أن يرغم الحكومة على تعديل القانون لئلاّ يصبح رهن التوقيف بانتظار المحاكمة، واستطاع خلال تلك الفترة من تصفية الشهود وتعيين أصدقاء له. وشكّل عناصر الشرطة والجنود السابقون الغالبيّة العظمى من زمر الموت. وهذا ما أشار إليه نائب رئيس غواتيمالا "فرنشيسكو فياغرات كريمر" الذي هرب من بلاده عام ١٩٨٣، إذ أكّد على أنّ الزمر الغواتيماليّة غالبًا ما تنتقي عناصرها من رجال الشرطة السابقين المطرودين من الخدمة لأسباب مخلّة بالشرف، ويشكّل انضمامهم إلى زمر الموت نوعًا من ردّ الاعتبار خاصّة إذا نفّذوا مهمّاتهم بالقسوة المطلوبة. آنذاك يصبح من الممكن إعادتهم إلى سلك الشرطة واستفادتهم من مرتّب التقاعد الحكوميّ.

في السلفادور، كانت تُرتكب أسوأ الفظائع على يد زمر مكوّنة من دوريّات حكوميّة للمدنيّين، ولا يحتاج الانخراط في هذه الزمر إلاّ إلى استدعاء من المسؤول العسكريّ المحليّ بطلب الالتحاق بأقرب ثكنة وأداء الواجب. أمّا حين يرفض الشخص هذا الاستدعاء فسوف يعتبر مخرّبًا. وتنال هذه الزمر حصّتها من الغنيمة. وعندما اندلع القتال في السلفادور ازدحمت مخيّمات اللاجئين بأناس طردتهم الدوريّات المدنيّة من بيوتهم واستولت على أراضيهم وممتلكاتهم.

في الأرجنتيـن كـانت وكالـة المخـابرات المركزيّـة الأميركيّـة تلجـأ وعملائهـا إلـى المجرمين والقتلة المعروفين لتنفيذ مؤامرات اغتيال الخصوم والاستيلاء على ممتلكـات الضحايا. ونرى أسماء مختلفة من العصابات كـانت تفضـح الصحـف أسـماءها لتغطّـي الدافع الحقيقيّ لوكالــة المخـابرات المركزيّـة الأميركيّـة، فيُسـمع بأسـماء مـن مثـل اليـد البيضـاء، والعين بالعين، والجيش السريّ ضدّ الشيوعيّة. وكلّها ليست إلاّ أسماء وهميّـة لتنظيم واحد تدعمه وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة وتموّله شركة الفواكه المتّحدة أو مـا يماثلهـا مــن التروسـتات أو الإقطـاعيّين أحيانــاً. ومـن المعـروف أنّ أجهـزة الاستخبارات في الأرجنتين والبرازيل والتشيلي وغيرها من دول أميركا الجنوبيّة كانت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالة المخابرات المركزيّـة الأميركيّـة. وهكـذا تجـري مطـاردة المنفيّين السياسيّين، وتُـرى زمـر المـوت تتجـاوز الحـدود الفاصلـة بيـن بلدَيـن لتسـتمرّ أعمال المطاردة. لقد حصلت قوّات الأوروغواي على الضـوء الأخضـر بعـد الانقـلاب العسكريّ فيها عام ١٩٧٦ لمطاردة واصطياد مواطني الأوروغـواي الذيـن لجـأوا إلـى الأرجنتين، فخطفت منهم ما شاءت وعادت بهم إلى أرض الوطن ليتمّ استنطاقهم ومـن ثمّ قتلهم[١]...

---

١ ـ رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص١٨٩ ـ ١٩٠.

محاولة الـCIA إحتواء الثورة الفييتناميّة

حوالي الساعة ١٥,٣٠ من يوم مشمس من حزيران ـ يونيو ١٩٤٥، أسقطت طائرة أميركيّة ضخمة ثمانية مظليّين في فرجة من الغابة الفييتناميّة قريبة من "شوشو" في جبال تونكين، وكانوا من العناصر التابعة لمكتب الدراسات الاستراتيجيّة، وهو اسم المخابرات الأميركيّة أيّام الحرب العالميّة الثانية وحتّى عام ١٩٤٧، تاريخ تأسيس وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة. من المهمّ اليوم العودة إلى تلك الصورة الملتطقة لفريق هذا المكتب الأميركيّ بصحبة "هوتشي منه" ورفيقه في السلاح "فونجين جياب" الذي بدا في عيون الأميركيّين ببذّته البيضاء وكأنّه موظّف صغير عاديّ...

عُهد بمائتين من الفييتناميّين إلى فريق مكتب الدراسات الاستراتيجيّة الذي قام بتدريبهم على فنون القتال الحديثة. بعدما أنهى هؤلاء تدريبهم، صرّح "جياب" إلى "دو فورنو De Fourneaus" الضابط الأميركيّ ذي الأصل الفرنسيّ بأنّهم أصبحوا رؤساء الوحدات الفييتناميّة المتفرّقين في أنحاء البلاد. وقد أتى يومًا "هوتشي منه" لاستعراضهم، وكان المظلّيّون الثمانية مصطفّين أمام مئتين من تلاميذ ضبّاط "هوتشي منه" في أحد مراكز القيادة المتخفّية في قلب الغابة. من هذا الاجتماع لم يحتفظ "دو فورنو" إلاّ بذكرى فعاليّة جهاز الاستخبارات التابع لـ "هوتشي منه" بعد حادث بسيط. فبناء على إلحاح البعثة الفرنسيّة في الصين التحق ضابط فرنسيّ بالأميركيّين التابعين لمكتب الدراسات الاستراتيجيّة. وبما أنّ "هوتشي منه" كان يستعرض الصفّ المؤلّف من المدرّبين أشار للنقيب الفرنسيّ وقال: ـ ليس هذا الرجل أميركيًّا. واستمرّ في

استعراضه معطيًا إسم ورتبة المدرّبين. لم يكن في ذلك أيّ غرابة خاصّة في ذلك الوسط المحبّذ للفييتنمة الذي كان يسود مكتب الدراسات الاستراتيجيّة، وذلك التمذهب المعادي للفرنسيّين الذي ينتج عن ذلك، منطقيًّا، فلا بدّ إذن أنّ "دو فورنو" قد لاحظ بأنّ أحدًا من معاونيه قد مدّ "هوتشي" بالمعلومات ليتمّ استبعاد الضابط الفرنسيّ، ممّا اضطرّ هذا الأخير للسير على الأقدام حوالى ١,٣٠٠ كلم لينضمّ إلى وحدته المعسكرة في الصين. وكان "هوتشي منه" يحضّر ظهوره إلى العالم بمقدار ما تقترب نهاية الحرب. ومن ثمّ انتقلت المدرسة الحربيّة "الغابيّة" مع مدرّبيها الأميركيّين إلى هانوي. لم تحدث أيّة مناوشات حقيقيّة مع اليابانيّين في أثناء ذلك، ووُضعت الأسلحة التي أرسلها الأميركيّون في مخابئ أمينة استعدادًا للمعركة مع الفرنسيّين.

على طريق هانوي كانت وحدة فييتناميّة تتقدّم الكتائب الرئيسيّة مع مستشاريها الأميركيّين في ظلّ استقبال القرى لتلك الوحدات استقبالاً ممتازًا. في بداية أيلول دخلت الحكومة الجديدة إلى هانوي مع مستشاريها الأميركيّين، ونظّم "هوتشي منه" مجموعة من المحاضرات في قصر الحكومة بينما كان رئيس بلديّة المدينة يقدّم للأميركيّين ما سمّاه دو فورنو "اللطائف التي طالما حُرموا منها".

خلال تلك الفترة جرى إرسال خمس فرق أخرى من المظليّين الأميركيّين إلى الهند الصينيّة، وكانوا كلّهم من نفس الطراز الذي تشكّل منه الفريق الأوّل، فمعظمهم كانوا يعلمون أنّه اندحار لليابانيّين وأنّ حربًا جديدة ستنشب ضدّ الفرنسيّين، لكنّهم كانوا جميعًا مقتنعين بحسن تصرّفهم الذي يقومون به.

كانت حقيقة تصدير الثورة إلى مستعمرات حلفاء الولايات المتّحدة تحتلّ مخيّلة الرئيس روزفلت منذ زمن بعيد، وتعود ذكرى البوادر الأولى للنوايا إلى الأوّل من كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٤٣. هذا ما ذكره "تشارلز بوهلن" في كتابه "أوراق طهران

ـ القاهرة" الذي كان تقريرًا ذا صراحة مذهلة بمناسبة مؤتمر طهران وما جرى في ذلك المكان. ففي صباح الأوّل من كانون الأوّل ـ ديسمبر ١٩٤٣، التقى روزفلت مع ستالين وظهر تصميمه على تدمير الاستعمار، وكان هدفه الأوّل تجزئة الأمبراطوريّة الفرنسيّة ثمّ البريطانيّة. وهذا نصّ ممّا جاء في الكتاب: "لقد وافق روزفلت تمامًا مع المارشال ستالين على ألاّ تعود فرنسا إلى امتلاك الهند الصينيّة، وشنّ اليابانيّون في ٩ آذار ـ مارس ١٩٤٥ هجومًا مباغتًا على الهند الصينيّة. وكتب "روبرت ترمبول" من صحيفة نيويورك تايمز في كتابه "الشرق المستقصى"، لقد كان عنف مشاعر روزفلت بحيث أنّ القوّات الأميركيّة المتمركزة في الصين في مقاطعة يونان على بعد أقلّ من ساعة طيران من الحدود قد تلقّت الأوامر بألاّ تقدّم أيّة معونة للقوّات الفرنسيّة في معركتها القائمة ضدّ القوّات اليابانيّة المتفوّقة عددًا بشكل واضح. وكان الجنرال "أليساندري" هو المتنبّئ الوحيد بذلك الهجوم. ففي ليل ٨ آذار ـ مارس استغلّ الظلام الدامس وأمر قوّاته المتمركزة في "سونتي" على بعد خمسين كلم. غربيّ هانوي، بالتوجّه نحو الحدود الصينيّة عبر جبال وغابات تونكين. وقد استمرّ سيرها ثلاثة وخمسون يومًا. ولقد كانت تلك بلا شكّ إحدى المغامرات الكبيرة في التاريخ العسكريّ. وبعد شهر من وصولها إلى "كومينغ" كانت الجيوش مرهقة تمامًا إذ كانت قد شنّت حربًا مستمرّة طوال طريقها، وكانت مستعدّة لمواصلة القتال، لكنّها بقيت في الصين مجبرة، ولقد تقرّر في واشنطن، إعادة هذه القوّات إلى فرنسا فأُجبرت على الركوب في البواخر متّجهة إلى ميناء "هافر". وقد كان من تخطيط روزفلت أن تعاد إلى الصين منطقة تونكين، إن لم يكن كلّ الهند الصينيّة".

وصلت طلائع قوّات "هوتشي منه" إلى هانوي في ١٧ آب ـ أغسطس ١٩٤٥، أي بعد ثلاثين يومًا على استسلام الأمبراطور اليابانيّ. في الأسبوع التالي وصل الرائد

"أرشميدس باتي" إلى هانوي على متن طائرة تابعة لمكتب الدراسات الاستراتيجيّة، وكانت مهمّته الرسميّة تحرير السجناء الأميركيّين، لكنّ مهمّته الحقيقة بدت واضحة من حيث أنّها تضمّنت إبقاء الموظّفين الفرنسيّين ومئات المواطنين الفرنسيّين في حالة التوقيف في فندق المتروبول. عندها أرسل "جان سانتوني" ممثّل فرنسا، برقيّة احتجاج إلى كالكوتا معلنًا فيها: "إنّنا نجد أنفسنا أمام مناورة تآمريّة من الحلفاء تهدف إلى طرد الفرنسيّين خارج الهند الصينيّة، وأضحت هانوي مركزًا للمؤامرات، ووصل أربعون ضابطًا أميركيًّا وعشرون ضابط صفّ مع أوائل الضبّاط الصينيّين لينضمّوا إلى الرائد باتي".

كان على رأس البعثة الأميركيّة في هانوي الجنرال "فيليب غالاغر" مع أعوانه العديدين الذين كانوا، بدورهم، يعتمدون فييتناميًّا مقرّبًا لكلّ منهم، آملين بأنّهم هكذا يستطيعون الوصول إلى أهدافهم. وعندما التقى الجنرال "سالان" بـ "هونتشي منه" كان يرى برفقته دومًا الرائد "فاريس" المعروف بمهارته الفائقة التي بدت مهمّته الرسميّة على أنّها البحث عن قبور الجنود الأميركيّين. ولقد قدّر الرائد باتي وزميله من مكتب الدراسات الاستراتيجيّة الدكتور "كناب" ذلك الضابط الفييتناميّ "كسوان" المعاون لهما والذي تولّى مهمّة الترجمة وأصبح، بعد ذلك، مقرّبًا من الجنرال "غالاغر" وارتدى الزيّ الأميركيّ ممّا سمح له بالتحدّث باسم الأميركيّين بعض الأحيان. خلال تلك الحقبة من الزمن ظهر على المسرح "ألن دالاس" والعقيد "إدوارد لانسديل" الذي لا يُعرف عنه سوى أنّه رئيس وحدة الكوماندوس المقيمة في السفارة الأميركيّة. وقد قال الأمبراطور "باوداي" عندما رأى "لانسديل" لأوّل مرّة بصحبة هونتشي منه: "لقد كنت أنا سجينًا لهونتشي منه أمّا لانسديل فقد كان هناك بمحض إرادته". من المعروف أنّ لانسديل حاول العودة إلى الهند الصينيّة عام ١٩٥١، ربّما لتدريب سكّان الجبال على

الحرب ضدّ الصين الحمراء. وقد كانت تلك هي المرّة الأولى التي يقرّر فيها أحد في واشنطن التدخّل في حرب الهند الصينيّة قبل أن تصبح حربًا أميركيّة، علمًا بأنّ واشنطن أبدت امتعاضًا شديدًا عندما أصدر المارشال "دو لاتر دو تاسيني De Lattre De Tassigny" أوامره إلى كلّ جماعة وكالة المخابرات المركزيّة بمغادرة البلاد متحسّبًا من مواجهة محاولة جديدة يقوم بها أميركيّو وكالة المخابرات المركزيّة بتشكيل قوّة ثالثة غايتها الظاهريّة محاربة الشيوعيّة أمّا واقعها الحقيقيّ فهو محاربة فرنسا. وكان "دانييل إلسبيرغ" أحد الذين ذهبوا معه وهو الذي فضح، في أواخر الستّينات، التقرير السنويّ للبنتاغون.

هناك ضابط آخر اسمه "جورج سلدون" كان قد ذهب إلى الهند الصينيّة في أواخر أيّام الحرب، وكان يمطر أصدقاءه ومعارفه الباقين في الولايات المتّحدة بمختلف الرسائل المناهضة للفرنسيّين، ومن ثمّ رأيناه، بعد ذلك بفترة طويلة، يعود إلى زيّه الرسميّ ويعمل لحساب وكالة المخابرات المركزيّة في القنصليّة الأميركيّة في سايغون. وهو الذي كتب مقالات عديدة في مجلّة أميركيّة كانت شهيرة آنذاك، ثمّ اتّضح أنّها هيئة تعمل لحساب السوفيات وهي Far Eastern Survey. وفي تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٤٥ وصل إلى هانوي "هارولد إيساك" الذي لعب دورًا فعّالاً ضمن الحركات الشيوعيّة في شانغهاي بين عامَي ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ باعتباره مراسلاً لمجلّة نيوزويك، وساهم مساهمة فعّالة في الدعاية لهوتشي منه. بعد ذلك أقام الجنرال غالانغر وضبّاطه السياسيّون "الفييتنام الخاصّة بهم"، وجمعيّة الصداقة الأميركيّة الفييتناميّة. وفي حفل أقامه هوتشي منه في أوبرا هانوي، كان من بين الحاضرين فيها مجموعة من المحاربين الفرنسيّين المتقلّدين أوسمة مختلفة لمساهمتهم في نجدة الطيّارين الأميركيّين الذين أُسقطت طائرتهم. وكان على رأس الحاضرين الجنرال غالاغر الذي كان يتمّ

تصويره مع الزعيم هوتشي منه تحت ومضات الماغنيزيوم، فأخرج من جيبه خمسين دولارًا دفعها إلى هوتشي مساهمة منه في حربه. وبعد أشهر من ذلك أعلن الجنرال غالاغر من الإذاعة دعوة مثيرة للالتحاق بصفوف الفييتتمة. وكان الجنرال أليساندري ما زال مع قوّاته الخمسة آلاف محاصرًا في كيمينغ رغم أنّه كان قد انقضى أكثر من ستّة أشهر على انتهاء الحرب. فأبدى امتعاضه إلى الجنرال غالاغر الذي أجابه محذّرًا من أنّ أنّه سيعتبر القوّات الفرنسيّة بمثابة المثيرة للقلاقل في ما إذا دخلت أراضي الهند الصينيّة.

في ذلك الحين تقريبًا وصل "كسوان" إلى شانغهاي على متن طائرة الجنرال غالاغر لحثّ القوّات الفرنسيّة المرابطة هناك على الثورة، وكان يعلّق شارة المراسل الصحافيّ الأميركيّ عند زيارته للمؤسّسات الفرنسيّة، ويعمل مترجمًا للجنرال غالاغر عندما يتطلّب الأمر تعاونًا مع الفييتناميّين. واستغلّ "كسوان" وجوده في شانغهاي ليزور "فريد هامسون" مدير وكالة أسوشييتد برس" في شانغهاي ويطلب منه أن يقوم بتحريك موضوع تحرير فييتنام. وهكذا أصبحت هذه الوكالة من أهمّ العناصر المؤيّدة لثورة هوتشي منه.

وكتب "كسوان" بعد ذلك يقول:

"لقد نصحني الجنرال غالاغر والرائد باتي بالذهاب معهما إلى أميركا خوفًا من أن أفشي أسرارهما قائلين لي بأنّ الفرنسيّين سيسعون إلى قتلي بعد رحيل الأميركيّين".

وهكذا جرى ترحيل "كسوان" إلى بانكوك حيث تحوّل إلى صحافيّ في وكالة "سيام روث" للأخبار الصحافيّة، واستمرّ يلعب دور الصحافيّ المساند لفييتنام ولجمعيّة الصداقة الأميركيّة ـ الفييتناميّة. وبعد تسع سنوات من الخدمة في سلك وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة تمّ تسريحه فذهب إلى باريس وعاش بين الفرنسيّين

حيث كتب كتابته بعنوان "كنت جاسوسًا رغم أنفي" شرح فيه كيف جعلت منه وكالة المخابرات المركزيّة جاسوسًا.

عندما نستعيد ذكرى الحوادث التي تتالت في آسيا وأميركا منذ ذلك الحين، تبدو بمثابة مأساة يونانيّة. ففي نفس العهد الذي طُرد فيه عميل وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة "ماكاي" من الهند الصينيّة، لأنّه أمدّ الفيتناميّين بالمتفجّرات لقنبلة أُلقيت على جمع خلال حملة لإقناع الفرنسيّين بمغادرة الهند الصينيّة، في ذلك الوقت أوحى "ماكاي" للكاتب "غراهام غرين" بقصّة شهيرة باسم "الأميركيّ الهادئ"، حيث كانت الأوصاف تنطبق عليه وعلى الجنرال لانسديل. فإنّنا نبقى متذكّرين للفيتناميّين الذين جنّدهم ماكاي وأرسلهم ليتدرّبوا في أميركا على حساب وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة. وكان من بين المتدرّبين هؤلاء أعضاء للحكومات التي أتت بعد ذلك وكانت موالية للأميركيّين ضدّ الفرنسيّين، وكان واحد منهم خرّيج جامعة هارفرد وأصبح يومًا رئيس الدولة في فيتنام الجنوبيّة هو الجنرال "تيو"، وآخر أصبح عضوًا بارزًا في حكوماتها العميلة التالية هو "فان دون لو". وما زلنا نذكر أيّامًا من عام ١٩٤٨ عندما انخرط "فرانسيس كننجهام"، من مكتبة القنصليّة الأميركيّة في سايغون، في حملة تجنيد واسعة النطاق لحساب هوتشي منه وقد أصبح أستاذًا في جامعة نبراسكا. ونذكر أيضًا عندما قام وزير المستعمرات الفرنسيّ "جان لوتورنو" بزيارة إلى واشنطن طالبًا مساعدة الحكومة الأميركيّة في المعركة التي كان يشنّها المارشال "دو لاتر دو تاسيني"، فسمع من أحد كبار الموظّفين في البيت الأبيض ما يلي: "لا أستطيع أن أخفي عنك يا سيادة الوزير أنّ كثيرًا من زملائي، وأنا منهم، نتمنّى انتصار الفييتمنة في فيتنام". وكانت تقارير وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة تقدّم المستندات للمسؤولين لتوضح لهم رغباتها السياسيّة في ذلك المضمار.

وطوال الحرب الجزائريّة عمل كثير من الأمـيركيّين ضـدّ فرنسـا، كمـا فعلـوا فـي الهند الصينيّة، واستمرّوا في نفس المناصب الأساسيّة التي كانوا يحكمون بها في وكالة المخابرات المركزيّة. ففي ٢١ شباط ـ فبراير ١٩٦٧ كتبت صحيفة نيويورك تايمز أنّه بين عامَي ١٩٥٨ و ١٩٦٢ كـانت وكالـة المخـابرات المركزيّـة تستقدم إلـى الولايـات المتّحدة، كلّ عام، عشرين أو ثلاثين مـن الطـلاّب الجزائريّيـن بمنـح دراسيّة. وتحـدّث أحد الطلاّب الذي ترأس الاتّحاد الوطنيّ لطلبة الجزائريّيـن فـي الولايـات المتّحـدة عـن استغلال الطلبـة مـن قِبَـل وكالـة المخـابرات المركزيّـة، وأعلـن أمـام هيئـة الكونغـرس الأميركيّ أنّ الوكالة المذكورة قد أتـاحت الفرصـة أمـام "روبـرت باشـوف" الجزائـريّ الهارب من السجون الفرنسيّة وأوَته في أميركا التي ما زال مقيمًا فيها في مدينة إنديانـا بوليس، وكـان مـن أشـدّ العـاملين ضـدّ فرنسـا وحربهـا فـي الجزائـر، ومـا زال هـذا الجزائريّ يترأس منظّمة في أميركـا تدعـو إلـى تحريـر الأمّهـات مـن أولادهـنّ عندمـا يبلغون الرابعة من العمر. إنّ اتّحـاد الطلبـة المذكـور المدعـوم مـن وكالـة المخـابرات المركزيّـة هـو الـذي كـان يشـرف علـى تمويـل كافّـة الحركـات المناهضـة لفرنسـا فـي الجزائر. وقد أعلن بعض الضبّاط القدماء في وكالة المخابرات المركزيّة بـأنّ الأمـوال التي تصرفها الوكالة تُستعمل لإيفاد ممثّلي الجزائـر إلـى اللقـاءات العالميّـة بيـن الطلبـة المنفيّين كما تُستعمل لتمويل هذه اللقاءات العالميّة. ويبدو من ذلك كلّه أنّ عملاء مكتـب الدراسـات الاستراتيجيّة ومـن ثـمّ وكالـة المخـابرات المركزيّـة قـد سـاندوا الثوريّيـن الفييتناميّين حتّى عام ١٩٥٤ ومن ثمّ الجزائريّين بعد انتهاء الحرب في فييتنام. وطبيعيّ أنّ الغرض من ذلك لم يكن دعم الشيوعيّة بـل احتـواء الثورتَيـن فـي فييتنـام والجزائـر لتبقيا مواليتَين لأميركـا فتستفيد مـن موالاتهمـا. ولكـن، فـي الواقـع، فقـد فقـدت فرنسـا حظوتها في الهند الصينيّة ولم يتبقَّ لها شيء من الجزائر...

عندما استلم ماكوين مديريّة وكالــة المخـابرات المركزيّـة الأميركيّـة كـانت مشكلة فييتنام في ذروتها. هذا لا يعني أنّ الوكالة لم تكن تولي هذه المنطقة الأهميّـة اللازمـة، لكنّ دورها أخذ يتّسع بمقدار عظيم. فعشيّة انتهاء مؤتمر جنيف الخاصّ بالهند الصينيّة، الذي بدت نتائجه كريهة إلى إدارة أيزنهاور عندمـا بدأت وكالـة المخـابرات المركزيّـة بالظهور وقامت بتحضير برنامج كبير للتخريب الاقتصاديّ في هانوي. وقد بقيت تلك النقطة مجهولة تمامًا إلى أن فضحتها صحفيّـة نيويـورك تـايمز بمقالاتهـا الشـهيرة عن تقرير ماكنمـارا وأسباب التـورّط الأميركيّ في فييتنـام. أمّـا الرجـل الـذي قـام بتلـك النشاطات فلم يكن إلاّ أحد عملاء وكالة المخـابرات المركزيّـة، وهـو العقيـد "لانسديل" الذي أصبح شهيرًا بعد تكليفه بالاختصاص في مشاكل إعادة السلام إلى سايغون. ولقـد ثبت اليوم أنّ كلّ أعمال التخريب التي جرت في شمال فييتنام كانت مستمرّة، حتّـى أنّ الرئيس كينيدي نفسه كان قد أعطى الموافقـة علـى استمرارها فـي شـهر أيّـار ـ مـايو ١٩٦١، بعد أقلّ من ثلاثة أشهر من استلامه السلطة. أمّا في جنوب فييتنام، في مرحلـة ما قبل التحرير، فقد لعبت وكالة المخابرات المركزيّة دورًا كبيرًا فـي إعـادة "تجودينـه دييم" إلى السلطة قبل أن تساعد على إسقاطه بعد ذلك بواسطة عميل آخر هو "لوسيان كونين"، الذي كُلّف، في ذلك الحين، بالاتّصال مع الجنرالات الفييتناميّين الجنوبيّين الذي نفّذوا الانقلاب وأطاحوا بحياة "تجودينه دييم" وأخيه "تجودينه" الذي كان رئيسًا للشـرطة السريّة في جنوب فييتنام. وقبل أن تساهم وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة في ذلك الانقلاب كانت قد سـاعدت علـى قيـام نظـام دييـم بتنظيـم الشـرطة الفييتناميّـة الجنوبيّـة بمساعدة جامعة ميتشيغان الأميركيّة. ومنذ بداية الستّينات كان عملاء وكالة المخـابرات المركزيّـة الأميركيّـة نشيطين جدًّا فـي لاووس، إذ قـاموا وسـاهموا فـي معونـة ودعـم الجنرال "فان باوس" الذي كان يعمل بين القبائل الجبليّة التي تقاتل قـوّات "باسيت لاو".

وقد جرى تموين ودعم هذا الجيش بطائرات مدنيّة استأجرتها وكالة المخابرات المركزيّة من شركات معروفة تابعة لها مثل "إير أميركا". واستمرّت أعمال الدعم والتموين حتّى عام ١٩٧١ رغم كافّة التكذيبات التي صدرت عن حكومة واشنطن حتّى شهر تمّوز - يوليو عام ١٩٧٢ عندما أعلن الرئيس نيكسون، أثناء زيارته للصين الشعبيّة، أنّ وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة أرسلت كوماندوس للاستطلاع فوق الصين الشعبيّة بالإضافة إلى أعمالها في لاووس[١].

---

١ - رصاص، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة، ص١٩٨.

لائحة المراجع

رصاص د. محمود سيّد، الاستخبارات الأميركيّة المركزيّة غول وعنقاء وخلّ، ماذا فعلت؟، دار المعرفة (دمشق، ١٩٨٨)

فيتالي فاشيلفتش بتروستكو، البيت الأبيض والاستخبارات الأميركيّة، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ١٩٨٩)

وود جان، جواسيس للبيع، ترجمة لطيف الناصر، دار الحسام (بيروت، ١٩٩٠)

Cline R.S., *The CIA Under Reagan, Bush And Casey, The Evolution Of The Agency From Roosevelt To Reagan,* (Washington,1981)

Corson W.R., *The Armies Of Ignorance,* (New York, 1977)

Domhoff G. W., *Who Rules America?* Englewood Cliffs, (New Jersey,1967)

Eisenhower D.D., *Waging Peace, 1956- 1961, The White House Years,* (New York, 1965)

Eveland W. C., *Ropes Of Sands, America's Failure In The Middle East,* (New York,1980)

Ferrel H. R. (Ed), *The Eisenhower Diaries* (New York,1981)

Gramont S. D., *The Secret War,* (New York,1962)

Hoover Institution, *The United States In The 1980's*, (Stanford, 1980)

Hunt E, H., *Give Us This Day,* (New York, 1975)

Intelligence Reform Act of 1981, Hearing Before The Select Commitee on Intelligence Of The United States Senate, Ninety Seventh Congress. Firsty Session On Intelligence Reform Act of 1981, (Washington, 1981)

International Herald Tribune.

Jordan A.A. & Taylor W. Jr., *American National Security, Policy And Process,* (Baltimore,1981)

Le Monde.

Los Angeles Times.

Marketty V. & Marks J., *The CIA And The Cult Of Intelligence,* (New York, 1974)

Meyer C., *Facing Reality, From World Federalism To The CIA* , (New York, 1980)

Mintz M., *Chhen J.S. Power, Inc.,* (New York, 1977)

Philips D. A., *The Night Watch,* (New York,1977)

Power Th., *The Man Who Kept The Secrets, Richard Helms And The CIA,* (New York, 1979)

Powers Th., *Thinking About The Next War,* (New York,1982)

Public Papers Of The Presidents Of The United States, Jimmy Carter 1978, Book 1, January 1 To June 30, 1978, (Washington, 1979)

Richeldon I., *United States Strategic Reconnaissance, Photographic Imaging Satellites,* (Los Angeles,1983)

Roosevelt K., *Countercoup. The Struggle For The Control Of Iran,* (New York,1979)

Rositzke H., *CIA: Secret Operations,* (New York,1977)

Sampson A., *The Sevn Sisters,* (New York, 1975)

Schein D. E., *Conract On America, Silver Spring,* (Maryland,1983)

Scott P.D., *The War Conspiracy, The Secret Road , The Second Indochina War,* (Indianapolis - New York, 1972)

Shanckley Th., *The Third Option, An American View Of Counterinsurgency Operation*, (New York,1981)

Shlesinger A. M. Junior, *Robert Kennedy And His Times,* (Boston,1978)

Shoup L. N., & Minter W., *Imperial Brain Trust,* (New York, 1977)

Szulc T., *Cuba On Our Mind, The Assassinations,* Ed., Scott P. D., Hosh P. L., Steller R., (New York, 1979)

The Eisenhower Diaries, Ed. by Ferrel H. R. (New York, 1981)

The New York Times

The New York Times Magazine.

The United States Goverment Manual 1982/83, (Washington, 1982)

The Washington Post.

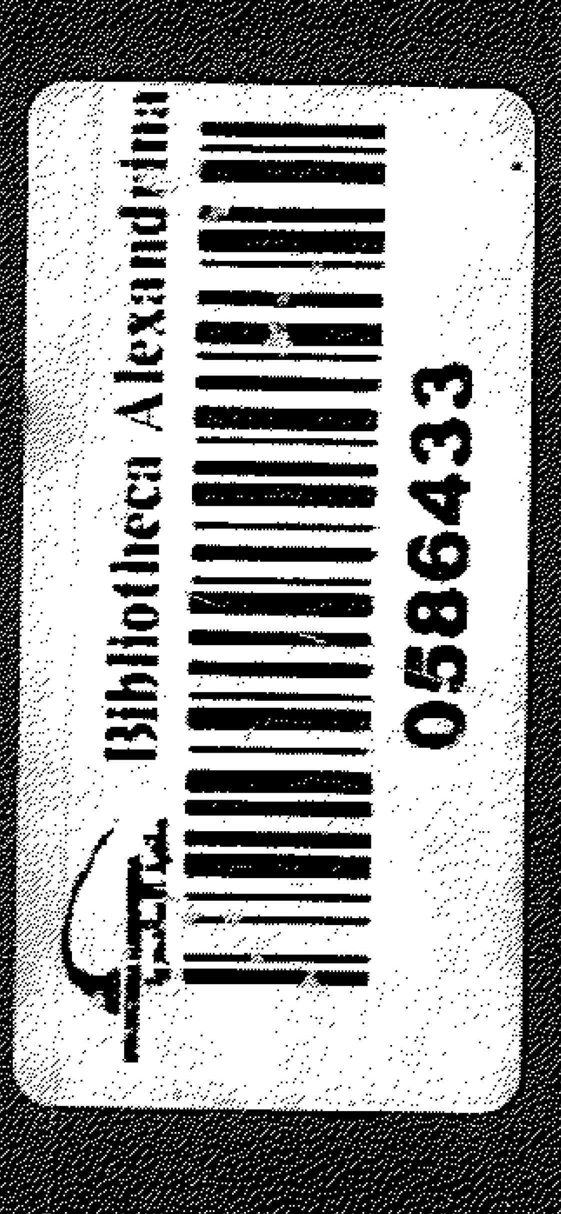
U.S.News And Wold Report.

Wall Street Journal.

Wise D., Ross B., *The Espionago Establishment,* (New York, 1967)

الفهرس

الموضوع	الصفحة


Bibliotheca Alexandrina
0586433